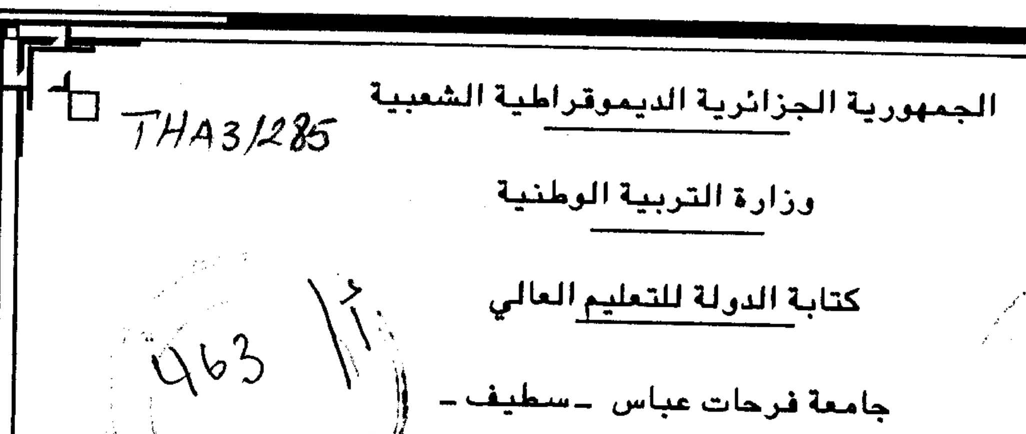


الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

THA3/1285

وزارة التربية الوطنية

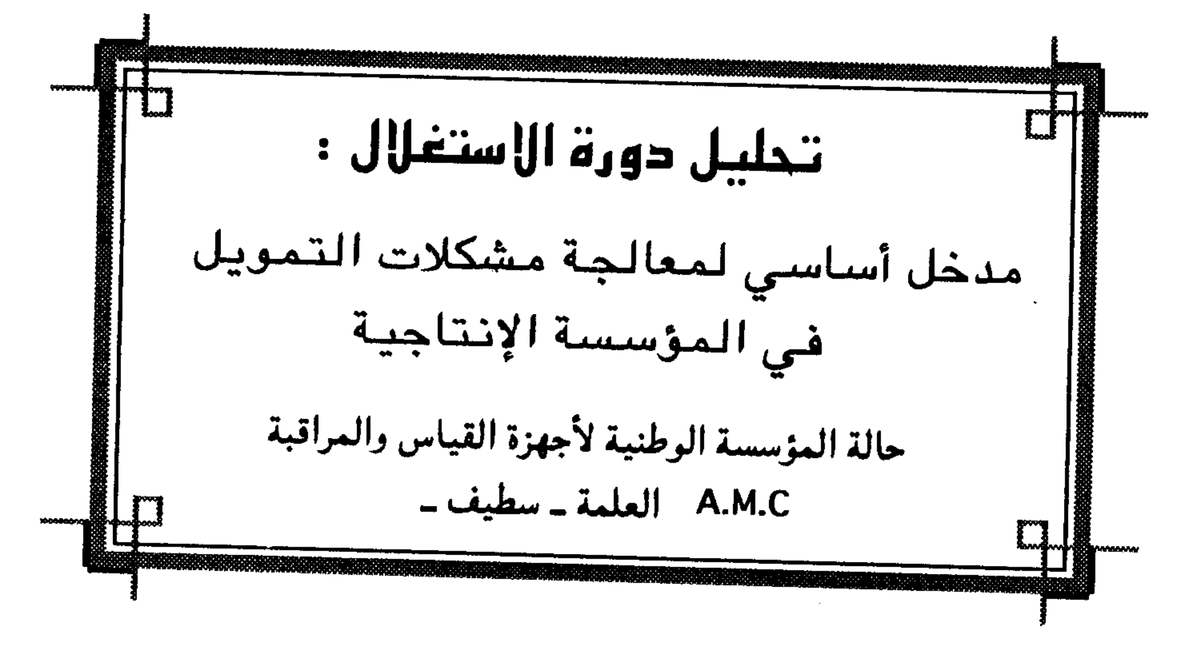
كتابة الدولة للتعليم العالي

463

جامعة فرحات عباس - سطيف -
معهد العلوم الاقتصادية

بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير

تخصص: تسيير المؤسسات



تحليل دورة الاستغلال :

مدخل أساسي لمعالجة مشكلات التمويل في المؤسسة الإنتاجية

حالة المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة
A.M.C العلمة - سطيف -

إعداد :
عبد الناصر روابحي

إشراف:
د. عثمان حسن عثمان

السنة الجامعية : 1993 - 1994

Conception : Multi Services Setif - Tel. (05) 85 67 7[illegible]

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين

إلى زوجتي

إلى ولَدَيَّ " عماد الدين " و" أميرة" .

إلى إخوتي

إلى كل أساتذة معهد العلوم الاقتصادية

أرفع هذا الجهد المتواضع .

تشكر

أتقدم بجزيل شكري

إلى الدكتور "عثمان حسن عثمان" الذي أشرف على هذا البحث

وتابع مراحل إنتاجه خطوة خطوة

وإلى كل المشرفين على المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة

وأخص بالذكر رئيس دائرة المحاسبة والمالية السيد "لصلج خليفة"

ورئيس مصلحة المحاسبة "بوفرن عزوز" .

وإلى كل من مد لنا يد العون من قريب أو من بعيد .


المقدمة

مقدمة

تمثل المؤسسة الاقتصادية القاعدة الأساسية للسياسة التنموية من أجل تلبية احتياجات المجتمع من السلع والخدمات .

ولقد تركزت المهمة الأساسية للمؤسسات الجزائرية خلال العشرية (70 - 80) على استعادة الثروات الوطنية وتغطية الاستثمارات الباهظة للاقتصاد الوطني مما أدى إلى توظيف حجم استثماري ضخم ، وتحمل أعباء كبيرة ، أثرت تأثيرا سلبيا على الهيكل المالي لتلك المؤسسات مما جعلها تعتمد بشكل أساسي على الاقتراض .

لهذا ، وبغية السيطرة على تلك الآثار السلبية ، أصبح من الضروري أن تعتني المؤسسة بالمردودية ، وخاصة المردودية المالية ، الأمر الذي يجعل المؤسسة قادرة على تحمل الأعباء المالية الملقاة على عاتقها .

لذا أصبح من الضروري الاهتمام بالمشاكل المتعلقة بالتمويل الذاتي لدورة استغلالها ، ولقد ألقى المخطط الخماسي (80 ـ 84) على المؤسسات الوطنية مسؤولية التحكم في التسيير وتطوير وسائل التدخل والتأطير للاقتصاد الوطني ، من أجل الوصول إلى الاستقلالية المالية للمؤسسات ، كما أكد على مسؤولية كافة العمال في عملية التسيير .

وفي الواقع ، فإن معظم المؤسسات تعاني من صعوبات عديدة في مصادر التمويل الذاتي ، مما دفعها إلى الاعتماد الكلي على الاقتراض ، وهذا ما أدى إلى زيادة تدهور الأوضاع المالية لهذه المؤسسات ، فجاءت عملية إعادة الهيكلة المالية لكي تتحمل كل مؤسسة تمويل دورة استغلالها ذاتيا ، وللوصول إلى هذا الهدف لا بد من التحكم في الطرق والوسائل التسييرية للوقوف بدقة على المشاكل الحقيقية التي تعاني منها المؤسسات ، وتلعب في هذا المجال الإدارة المالية دورا هاما في تحديد الداء وتشخيص كل المشاكل بطريقة علمية ، بالإضافة إلى اهتمامها بنشأة المؤسسة ، تطورها ، استقلاليتها ، واستمراريتها .

ومن أجل تكوين رأس مال ، والقيام بالعملية الانتاجية ، والمشاركة في جميع المبادلات ، لا بد للمؤسسة من توفير الأموال اللازمة لضمان نشاطها وتطورها. ويعتبر المشكل المالي العنصر الحساس للمؤسسات الاقتصادية ، وهذا يعود لقلة المصادر من جهة ، واستمرارية المبادلات المالية في حياة المؤسسة من جهة أخرى ، الأمر الذي يفرض على المؤسسات الاهتمام بالتوازن المالي .

فرؤوس الأموال المتحصل عليها لا بد من توظيفها في العملية الانتاجية من أجل الحصول على فائض القيمة ، الذي يمكن المؤسسة من استمرار نشاطها ، ومن تحقيق المردودية المثلى للأموال المستثمرة ، وفي إطار استقلالية المؤسسات لابد أن يرتكز اهتمام المؤسسة على هذين الجانبين الا وهما جانبا التوازن المالي والربحية المالية ، ويهدف التوفيق بينهما إلى ضمان تطور المؤسسة وتوسعها . إن كل استعمال للأموال أو كل تغير في هيكل توظيفها يؤدي دائما للاهتمام بالسيولة

والربحية من أجل تمويل دورة الاستغلال ، وبالتالي التحكم في التمويل قصير المدى لضمان التمويل طويل المدى ، لذا فإن هناك تطور للنظرة المالية للمؤسسة ، حيث يتحتم عليها أن تشارك فعليا في عملية اتخاذ كل القرارات الخاصة بحجم وهيكل أصولها ، وفي عملية اتخاذ القرار بشكل عام .

إن تمويل دورة الاستغلال لا بد أن يأخذ مكانة هامة في السياسة العامة للمؤسسة وهذا عن طريق وضع خطة لتسيير هذه الدورة بعقلانية وإزالة كل المعوقات التي تجابهها ؛ بغية المحافظة على رأس المال المستثمر في المؤسسة ، وبالتالي ضمان نموها وتطورها . ويظهر العامل المالي على أنه العنصر المسيطر في الاختيارات الأساسية لنشاط المؤسسة ، وهذا لا يعني أن للمؤسسة أهدافا مالية فقط ، فالأهداف متباينة بالنسبة للنشاطات المختلفة ولكنها متكاملة ومرتبطة ببعضها البعض ، وترمي جميعها إلى تحقيق هدفها الأساسي .

إن الوضعية المالية الحالية للمؤسسات العمومية الجزائرية ما انفكت تتدهور من سنة إلى أخرى نتيجة العجز المالي الذي مس معظمها ، مما أدى بها إلى الاستدانة لتحقيق التوازن المالي ، وقد كُلِّف البنك الجزائري للتنمية « **بتقديم قروض لإعادة الهيكلة المالية للمؤسسات ذات العجز ، حيث بلغ العجز في عدد منها مستويات مقلقة – وصل إلى 100٪ من رقم الأعمال – وقد تمثلت أول إعادة للهيكلة المالية في تزويد المؤسسة بقروض على المدى المتوسط والطويل بدلا من القروض قصيرة الأجل** »[1].

ويهدف هذا الإجراء إلى منح المؤسسة العمومية قروضا طويلة ومتوسطة الأجل بدلا من القروض قصيرة الأجل لتقليص العجز إلى مستوى معقول ؛ وبالتالي فإن حجم المديونية لم يتغير ، ولكن حدث تغير في هيكل هذه القروض فقط ، إلا أن هذا الإجراء غير كاف بالنظر للمستوى الذي بلغه العجز المالي ، ولقد أدت هذه الوضعية ببعض المؤسسات إلى الإفلاس وخاصة منها المؤسسات المحلية ، الأمر الذي أدى بتسريح عدد معتبر من العمال ، وبالتالي زيادة نسبة البطالة ، بالإضافة إلى ذلك وجود عدد كبير من المؤسسات غير القادرة على تسديد أجور عمالها ، وأخرى قامت بتقليص عدد مستخدميها .

وعلى الرغم من دخول المؤسسات مرحلة الاستقلالية ، فإن هذه الأخيرة لم تراعِ مشكل التوازن المالي لاعتمادها كليا على الاقتراض ، الأمر الذي أدى إلى وجود صعوبات في التمويل قصير المدى ، ومنه ضمان تمويل دورة الاستغلال ، لهذا السبب تم اختيار هذه الإشكالية كمنطلق للدراسة وتشخيص كل المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الجزائرية في هذه المرحلة

وبناء على ما تقدم تم اختيار موضوع البحث الذي يقوم على الفرضية التالية : « **يعتبر تحليل دورة الاستغلال في المؤسسة الإنتاجية خاصة في الظروف الراهنة من أهم الأدوات التي تساعد على تشخيص المشكلات المختلفة – خاصة المرتبطة بتمويل هذه الدورة – التي تعاني منها المؤسسة ؛ بغية تحديد المصادر**

---

(1) - A. CHAREF , A. BOUZIDI : " La structure financiere de l'entreprise publique" Revue du CE. N.E.A.P N° 1 , Mars 85 , P: 85 .

التمويلية المناسبة لهذه الدورة بصفة عقلانية ، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق التوازن المالي للمؤسسة والحصول على ربحية مالية تمكنها من ضمان استمرارية نشاطها العادي وتطوره حسب الأهداف المسطرة » .

وبغية التأكد من صحة هذه الفرضية تم اختيار منهج دراسة حالة كمنهج من مناهج البحث الوصفي التحليلي ، نظرا لأنه أكثر توافقا مع موضوع البحث وطبيعته. وقد تم اختيار المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة بالعلمة (سطيف) كحالة عملية للدراسة العملية ، باعتبارها إحدى المؤسسات التي دخلت الاستقلالية المالية ، وتعتبر الوحدة الوحيدة بالقطر الوطني وفي إفريقيا . وقد استخدم الباحث أهم أدوات البحث العلمي المتمثلة في أسلوب الملاحظة العلمية وتحليل البيانات والمعلومات المتحصل عليها من المؤسسة محل الدراسة ، وتمت محاولة ربط بعض المتغيرات التي لها علاقة بموضوع البحث ؛ باستعمال الإعلام الآلي للوصول إلى نتائج دقيقة ومعبرة .

وتم الاعتماد أيضا على الجداول والرسوم البيانية للوقوف على المعطيات بشكل أوضح وأعم ، وتماشيا مع المنهجية المختارة تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول ، وكل فصل تم تقسيمه بدوره إلى عدة مباحث و مطالب . فالفصل الأول يعتبر مدخلا نظريا لموضوع البحث حيث يوضح التعاريف المختلفة للمؤسسة الإنتاجية ، وتعريف دورة الاستغلال وعلاقة المؤسسة بمحيطها ، كما يبين المؤشرات وأسس تحليل دورة الاستغلال وتبيان أهمية كل عنصر من عناصرها كالفعالية ، المردودية ، الإنتاجية والربحية ، وتم التركيز على هذه الأخيرة كمقياس للأداء المالي لدورة الاستغلال بالتطرق إلى تحديد أنواع الربحية وقياسها .

بينما تم التعرض في الفصل الثاني ـ الذي يعتبر مدخلا للحالة العملية ـ إلى تحليل وتمويل دورة الاستغلال مع التركيز على تحليل نقطة التعادل ، تطبيقها وتوسيعها باستعمال طرق علمية كالبرمجة الخطية ، وطرق إحصائية كالتنبؤات ، كما تناول هذا الفصل تمويل دورة الاستغلال وأهميتها في تحديد الهيكل المالي للمؤسسة .

أما الفصل الثالث ـ الذي يتعرض إلى دراسة الحالة العملية للمؤسسة ـ فخُصِّص للدراسة الميدانية ، حيث تعرض إلى دراسة الهيكل والوضع المالي للمؤسسة ، وإلى كيفية سير دورة الاستغلال داخلها ، وتحليل عناصر الأصول وأهمية كل البنود المكونة له ، وهذا عن طريق استعمال بعض العلاقات المهمة كاستعمال أسلوب تحليل الانحدار وربط المتغير التابع " المبيعات " بمتغيرين مستقلين " مخزون المواد واللوازم " و " مخزون المنتجات تامة الصنع" لتحديد ربحية كل عنصر مستثمر داخل المؤسسة ، بالإضافة إلى تحليل الخصوم وتحديد تطور الهيكل المالي المعتمد من طرفها . بالإضافة إلى ذلك دراسة تطور رأس المال العامل ومدى مساهمته في تغطية دورة الاستغلال ، ودراسة الاحتياجات المترتبة عن نشاط هذه الدورة لتحديد خزينة المؤسسة ، والوقوف على مدى مواجهتها للالتزامات قصيرة المدى . أما تحليل ربحية المؤسسة فكان عن طريق استعمال نموذج البرمجة الخطية ، واختيار منتوج عدادات المياه المكون من ثلاثة منتوجات فرعية ، وتحديد

عوائق مرحلة الإنتاج الثمانية المتمثلة في مراحل مرور منتوج عدادات الميـاه على الورشات المختلفة ، وتم استعمال الإعلام الآلي للوصول إلى دالة الهدف وتحديد مركز الاختناق المؤثر في زيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسة .

لقد خلص البحث في نهايته إلى أن المؤسسة محل الدراسة يجب أن تولي اهتمامات جدية لتمويل دورة الاستغلال باعتماد طرق علمية حديثة لتحديد المشاكل المختلفة ، وعلى أساسها إيجاد الحلول الممكنة ، والمفاضلة بين البدائل المختلفة لتمويل هذه الدورة ، وذلك لتدارك العجز المتراكم من سنة إلى أخرى بسبب اختلال التوازن المالي للمؤسسة لاعتمادها كليا على الاقتراض في تمويل أصولها نظرا لضعف الربحية مما أدى إلى تآكل رأس مالها وأصبح في إحدى السنوات أقل من الصفر .

ويجدر التنويه بانه على الرغم من توفر جميع المعلومات اللازمة المعتمدة في البحث إلا أن عدم وجود محاسبة تحليلية بالمؤسسة أدى إلى حدوث صعوبات تتمثل في قلة المعطيات التحليلية ؛ مما أدى بالباحث إلى توظيف مجهودات أكبر للحصول على المعطيات من مصالح أخرى داخل المؤسسة ، واستغلالها حسب الإمكانيات المتوفرة ، ولتعميق الدراسة في هذا المجال قام الباحث بالاطلاع على المراجع المهمة في مكتبات جامعية داخل الوطن وخارجه .

*****

الفصل الأول

مدخل إلى دورة الاستغلال في المؤسسة الإنتاجية

الفصل الأول :

مدخل إلى دورة الاستغلال في المؤسسة الإنتاجية

يتضمن هذا الفصل المباحث والمطالب التالية :

المبحث الأول : تُعالَج فيه المفاهيم الأساسية ، حيث تم التطرق في المطلب الأول إلى التعاريف المختلفة للمؤسسة الإنتاجية من خلال تعريف أهم المفاهيم في هذا المجال ، بينما تم التعرض في المطلب الثاني إلى المؤسسة ومحيطها المباشر الذي تتعامل معه ، وفي المطلب الثالث تم تعريف دورة الاستغلال وتحديد المراحل المكونة لها « مرحلة التموين ، الإنتاج ، التسويق » .

المبحث الثاني : يخص دراسة المؤشرات الأساسية لدورة الاستغلال ، حيث تعرض المطلب الأول إلى المؤشرات الأساسية من خلال دراسة كل من مفاهيم الفعالية ، المردودية ، الإنتاجية والربحية وذلك لتفادي الوقوع في الخلط بينها. وقد تم تسليط الضوء على المصطلح الأخير باعتباره من المؤشرات الأساسية في تحليل دورة الاستغلال ، وهذا من خلال المطلب الثاني ، والمطلب الثالث ؛ حيث تناول الأول أنواع الربحية بينما الثاني تناول قياس الربحية .

*****

الفصل الأول : مدخل إلى دورة الاستغلال في المؤسسة الإنتاجية

المبحث الأول : مفاهيم أساسية

المطلب الأول:تعريف المؤسسة الإنتاجية

تعتبر المؤسسة المكان الأساسي لإنتاج السلع والخدمات لتلبية حاجيات المجتمع . فعملية الإنتاج تتطلب إمكانات مادية ومهارات تقنية لضمان السير العادي لدورة الإنتاج .

ومن تعاريف المؤسسة ، يمكن تحديد نوعيتها ومنه معرفة دورة استغلالها لضبطها وتحسين تسييرها لتفادي المشاكل المستقبلية المتوقع حدوثها وضمان قدر أكبر من الاستقلالية المالية .

وفي هذا الخصوص تعددت التعاريف المقدمة للمؤسسة الإنتاجية بتعدد وجهات نظر واضعيها [اقتصادية ، قانونية ، فردية ، جماعية ... الخ.] ، ويصعب حصرها في تعريف واحد ، ولذا سيتم التعرض فيما يأتي إلى أهم تلك التعاريف :

1 ـ تعريف شمبيتر Shumpter : « تعرف المؤسسة الانتاجية بانها مكان يقوم فيه المنظم بالتوليف بين طرق إنتاجية مبتكرة (جديدة) »[1].

يعتبر المنظم إذن في رأي "شمبيتر" العنصر الأساسي والفعال في التنظيم ، بحيث يضع كل موهبته ومهارته في خدمة المؤسسة من أجل تنمية أعمالها وأرباحها كلما واتته الفرصة لذلك ، مثلا عن طريق إنتاج سلع جديدة ، فتح أسواق جديدة ، استخدام طرق فنية جديدة في الانتاج ، أو اتباع وسائل جديدة في إدارة المؤسسة وتنظيمها ، وهذا بالتنظيم الاقتصادي لموارد المؤسسة (عمل ، رأس المال ، إبداع تقني ...).

---

(1) - J.Bremond et A. Geledan Dictionnaire économique et social, édition Hatier, Paris , 1981, P:159.

2 ـ تعريف بيرو Perroux : يعرف "بيرو" المؤسسة على« أنها ذلك المكان الذي تتم فيه عملية المزج بين عناصر الإنتاج المختلفة ، بغية الحصول على منتوج يصرف في السوق ، وهي بذلك لا تهدف إلى تلبية حاجيات أفرادها مباشرة ، وإنما إلى تلبية حاجيات السوق »[1].

ومن أجل القيام بعملية الإنتاج تقوم المؤسسة بالمزج الاقتصادي التقني لعناصر الإنتاج ، متحملة في ذلك تكاليف الإنتاج التي يتم تغطيتها عن طريق تصريف المنتوج في السوق .

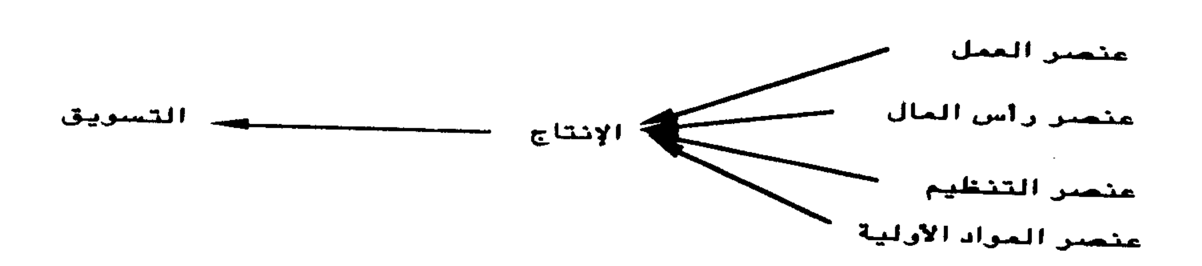
3 ـ تعريف La firme(الشركة) : « تعد الشركة وحدة اقتصادية تقوم بمزج عناصر الإنتاج بهدف الحصول على سلع وخدمات موجهة للسوق »[2].

ومن خلال ما سبق يمكن ملاحظة ما يلي :

ـ كل التعاريف تلتقي في نقطة أساسية هي مرحلة الإنتاج ، وما ينتج عنها من عمليات تقنية معقدة .

ـ إذا كانت هذه التعاريف تركز على العملية الإنتاجية ، فإنه لا يمكن إهمال الجوانب المكملة لها ، بحيث أن التموين مرحلة تسبق الإنتاج ، والتسويق مرحلة لاحقة لها ، فهما إذن عمليتان لا يمكن الاستغناء عنهما في العملية الإنتاجية .

وبالتالي يمكن تلخيص ما سبق كما يلي :



ومن خلال التطرق إلى مختلف التعاريف المقدمة للمؤسسة ، نستنتج بأن لهذه الأخيرة وظائف أساسية مختلفة (تموين ـ إنتاج ـ تسويق ـ أفراد ...) ، ومن

(1),(2)- J.Bremond et A. Geledan Op. cit. P: 159 , 160 .

بين هذه الوظائف هناك وظائف مرتبطة بدورة الاستغلال في المؤسسة وهي وظائف : التموين ، الإنتاج ، والتسويق .

وستتم دراسة دورة الاستغلال بطريقة تحليلية ، اعتمادا على أهم المؤشرات المستخدمة في مثل هذا النوع من الدراسة .

المطلب الثاني : المؤسسة والمحيط.

مهما كانت نوعية نشاط المؤسسة ، فإنها تنمو وتتطور داخل محيط معين ، تربطها به علاقات متشابكة ومتباينة (دولة ، عملاء ، موردين ... الخ) . فلهذا يبدو من غير المعقول دراسة وتحليل الحياة الاقتصادية للمؤسسة دون التطرق إلى المحيط الإقتصادي والمالي والاجتماعي الذي تنتمي إليه . لذا فإنه لا يمكن بأي حال من الأحوال فصل وظيفة المؤسسة عن المحيط الذي تتواجد فيه وتتفاعل معه ، لأن المحيط يلعب دورا رئيسيا في تحديد الجزء الأهم من دورة الاستغلال والتأثير فيها سلبا أو إيجابا .

من خلال هذه العلاقات تضطر المؤسسة إلى مواجهة ظواهر مادية متعلقة بدورة الاستغلال التي تتماشى مع القوانين الاقتصادية المتعامل بها ، في هذه الحالة تلعب العلاقات التالية دورا مهما [1] :

- **سوق التموين والعمل** : إن المؤسسة تعتمد على سياسة راشدة في توظيف المستخدمين لضمان تسيير دورة الاستغلال بشكل عادي ، وبدرجة تحكم عالية ، لا بد أيضا أن تقابل سياسة التوظيف سياسة تكوينية تتماشى مع المستوى التكنولوجي للعملية الإنتاجية .بالإضافة إلى ذلك ومن أجل ضمان مرحلة التموين على المؤسسة اعتماد خطة تموينية تتلاءم مع قدرات المؤسسة (المالية ، التخزينية ، الإنتاجية) ، وهذا عن طريق البحث عن أسواق وأسعار مناسبة .

---

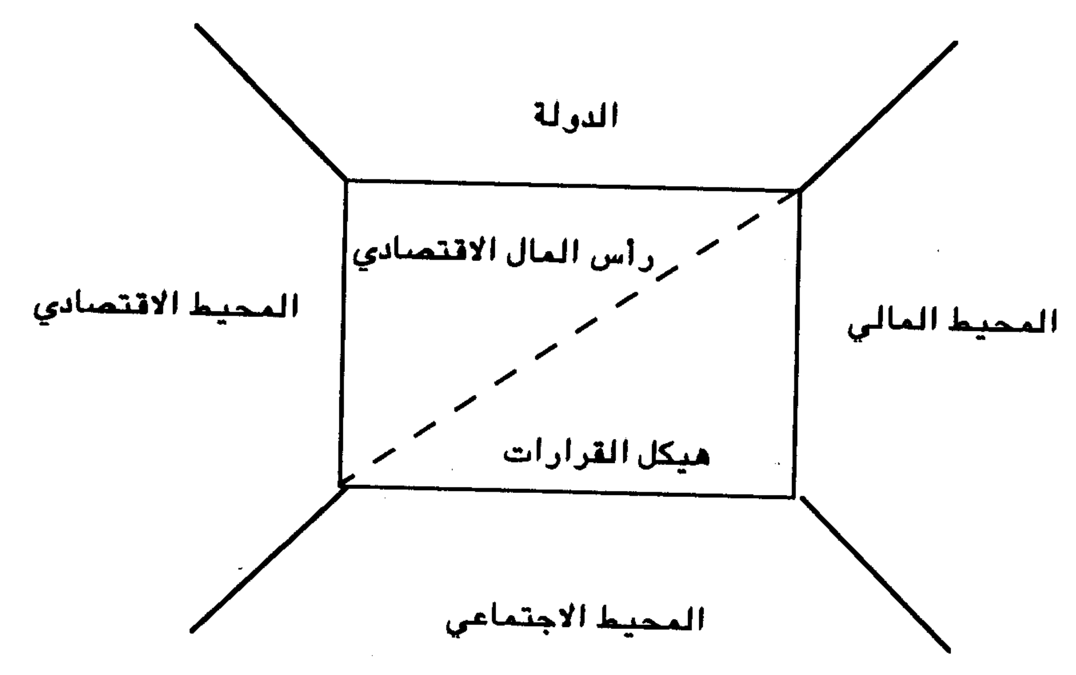
(1) - **P. A. Dufigour et A. Gazengel** Introduction à la finance d'entreprise , DUNOD , Paris , 1982 , P : 4 .

- **سوق المبيعات** : لضمان تموين وتمويل دورة الاستغلال ، تقوم المؤسسة بالبحث عن أسواق جديدة لتصريف منتجاتها وكسب عملاء جدد ، ومنه تغطية مصاريف العملية الإنتاجية .

- **السوق المالي** : يختص بالنقد والأصول المالية ، ويمثل عنصرا أساسيا في التبادل بين المؤسسة ومحيطها ، فهو لا يعبر فقط عن مقابل للإنتاج المادي ، بل كذلك عن المعاملات المالية التي تنشأ من خلال تبادل الأصول المالية في الأسواق المخصصة لهذا الغرض ، ولهذا العامل خصوصية هامة تتمثل في فصل رأس المال الإنتاجي عن رأس المال المالي ، وبالتالي يعتبر عنصرا أساسيا لتراكم رأس المال الناتج من العملية الإنتاجية .

بالإضافة إلى هذه العلاقات هناك عوامل أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها ، وهي : المحيط الاجتماعي والثقافي ، العلمي والتقني ، والمحيط الطبيعي (الظروف الجغرافية ، المناخية) .

أما علاقة المؤسسة بالمحيط ، فيمكن تبيانها بالشكل 1 ـ 1 :



شكل 1ـ1 : محيط المؤسسة [1]

(1)- P. A. Dufigour et A. Gazengel Op. cit: P4 .

المطلب الثالث: ماهية دورة الاستغلال .

يعرف "كونصو" P. CONSO دورة الاستغلال « بأنها مجموع العمليات (تموين ، إنتاج ، تسويق) المنجزة من طرف المؤسسة للحصول على سلع وخدمات لعرضها في السوق »[1].

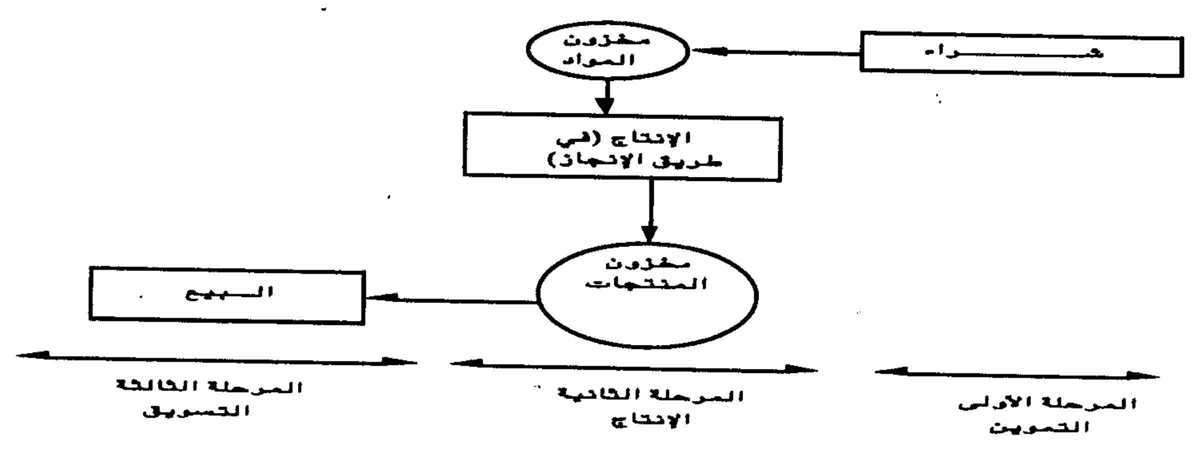
ومن خلال هذا التعريف يتبين أن مكونات دورة الاستغلال تتمثل في ثلاث مراحل أساسية : مرحلة تسبق مرحلة الإنتاج وهي مرحلة التموين ، ومرحلة تاتي بعد مرحلة الإنتاج وتتمثل في مرحلة التسويق ، و تعتبر مرحلة الإنتاج المرحلة الحاسمة في دورة الاستغلال حيث يتم من خلالها مزج عناصر الإنتاج للحصول على مخرجات العملية الإنتاجية .ولا بد من ضمان استمرارية هذه العملية وذلك من أجل ضمان مردودية أحسن لوسائل الإنتاج المستعملة بحيث تغطي التكاليف الناتجة عن تنشيط هذه العملية والحصول على أرباح معقولة .

ويمكن تمثيل دورة الاستغلال من خلال التدفقات المادية الداخلية : المشتريات ، والتدفقات المادية الخارجة : المبيعات (هذه التدفقات تقابلها تدفقات مالية على شكل مديونية و دائنية كما هو موضح في الشكل رقم 1ـ2) ، مما يؤدي إلى تغيير هيكل المخزونات في ميزانية المؤسسة والتي يمكن أن تشتمل على ثلاثة أصناف من المخزونات :

- المواد الأولية .
- منتجات قيد التنفيذ .
- منتجات تامة الصنع .

---

(1) - P. Conso : La gestion financière de l'entreprise, t.1 (7eme édition) , Dunod , Paris , P18 .



شكل 1ـ2 : مراحل دورة الاستغلال [1].

بعد تعريف دورة الاستغلال وأهميتها في المؤسسة ، يمكن التعرض إلى مختلف مراحلها فيما يأتي :

1 ـ مرحلة التموين :

تعتمد هذه المرحلة على اقتناء المواد الأولية من المورد بغرض تحويلها وتنشأ من خلال هذه العملية ديون على المؤسسة في شكل قرض " الموردون" ، وتعتبر هذه المرحلة مرحلة أساسية لعملية الإنتاج ، لهذا يجب على المؤسسة أن تتابع هذه المرحلة بدقة وخاصة حجم المخزونات من المواد لكي تضمن استمرارية عملية الإنتاج من جهة وتخفيض تكلفة شراء المواد من جهة أخرى .

إن التأخير في التسديد يؤدي إلى حصول المؤسسة على تدفق مادي مقابل تدفق مالي ، لذا يجب على المؤسسة ضمان السير العادي لعملية الإنتاج من أجل تغطية تكاليف شراء هذه المواد .

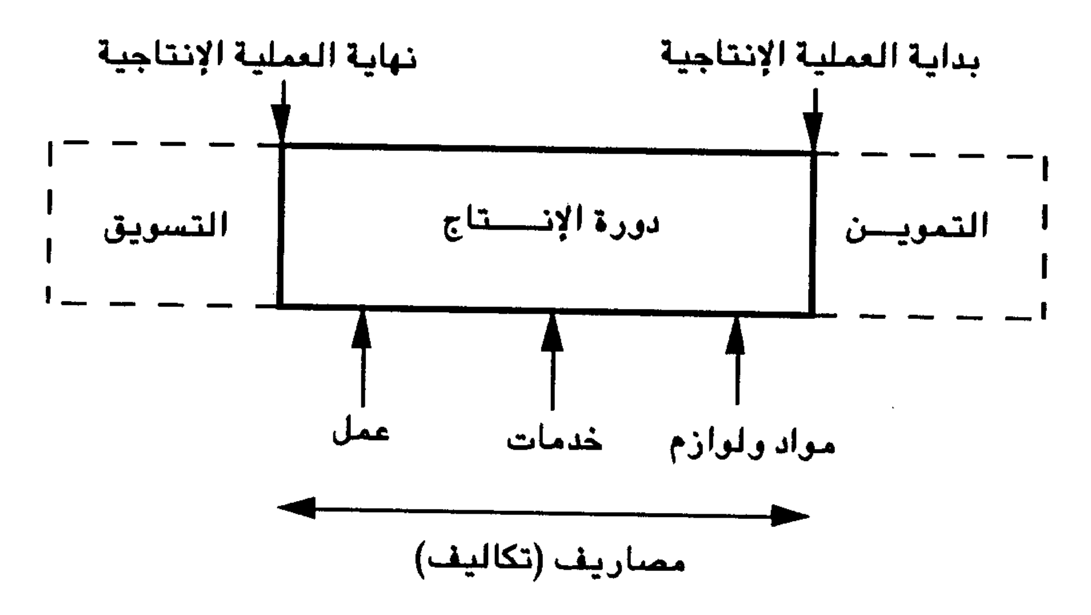
2 ـ مرحلة الإنتاج :

تعتبر هذه المرحلة في غاية الأهمية ، إذ أنها تلعب دورا كبيرا في تطوير وتوسيع المؤسسة ، حيث تتكون لدى المؤسسة خلال عملية الإنتاج أنواع عديدة من المنتجات التي يتم تقييمها حسب تكلفة إنتاجها .

في هذه المرحلة لا بد من استعمال أساليب وتقنيات إنتاجية وإدارية مناسبة ، تمكن من ضبط العملية الإنتاجية والتحكم فيها ، بما يكفل تفادي الأخطاء

(1) - P.A. Dufigour et A. Gazengel Op. Cit. Page 12 .

التي تؤثر سلبيا على المؤسسة ومردودها ، ويمكن تمثيل هذه المرحلة بالشكل 3_1:



شكل 3_1 : مـــرحـلــة الإنتــــــاج[1] .

3 ـ مرحلة التسويق :

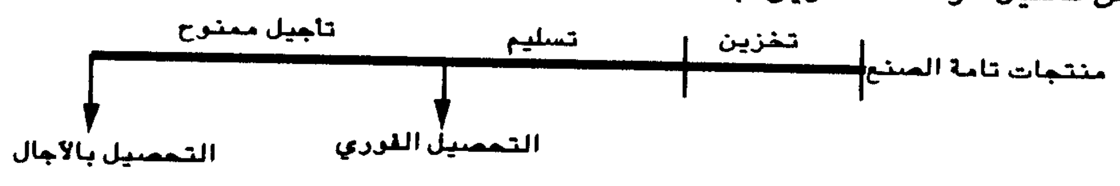
تمر الوحدة المنتجة خلال تسويقها بالمراحل التالية :

ـ مرحلة أولية للتخزين : قياس وقت تصريف المخزونات يكون حسب سرعة دوران المخزون (المبيعات / المخزون) .

ـ مرحلة تحقيق المبيعات (التسليم إلى العملاء) .

ـ مرحلة التحصيل : يعبر عنها بالدين الممنوح للعملاء .

ويمكن تمثيل مرحلة التسويق بالشكل 4_1 :



شكل 4_1 : مرحلة التسويق[2].

---

(1) - P. Conso , R. Lavaud, B. Colasse , J.L. Foussé Dictionnaire de gestion financière (3eme édition) , DUNOD , Paris , 1984 , P:170.

(2) - P. A. Dufigour et A. Gazengel: Op. cit. , P: 14 .

إن تصريف المنتوجات (باعتباره هدفا استراتيجيا في مختلف عمليات المؤسسة) يتوقف على مدى نجاعة السياسة الإئتمانية التي تنتهجها المؤسسة . فالسياسة الإئتمانية التي تعجل من تحصيل الديون من العملاء تؤدي إلى تقليص فترة تجميد أموال المؤسسة لدى الغير (كقاعدة عامة ينبغي أن تكون فترة الإئتمان الممنوح للعملاء أقل من فترة الإئتمان التجاري المتحصل عليه) .

في كل الحالات يتم عند ضبط السنة المحاسبية تقييم المنتوج قيد الإنجاز ، حيث يبين جرد المخزونات مختلف الأصول المادية والمالية التي هي في طريق الإنجاز (في مختلف مراحل دورة الاستغلال) ، مما يؤدي إلى عدم توازن مستوى السيولة في بداية ونهاية المرحلة بسبب تحويل جزء من السيولة إلى أصول مادية ونقدية .

كما يُلاحظ خلال السنة المحاسبية الواحدة وجود فاصل بين التدفقات المالية والمادية ، وهذا الفاصل ينشأ من خلال الفارق الموجود بين التدفقات ومدة دورة الاستغلال التي تؤدي إلى تجميد الأموال تحت شكل أصول مادية ونقدية .

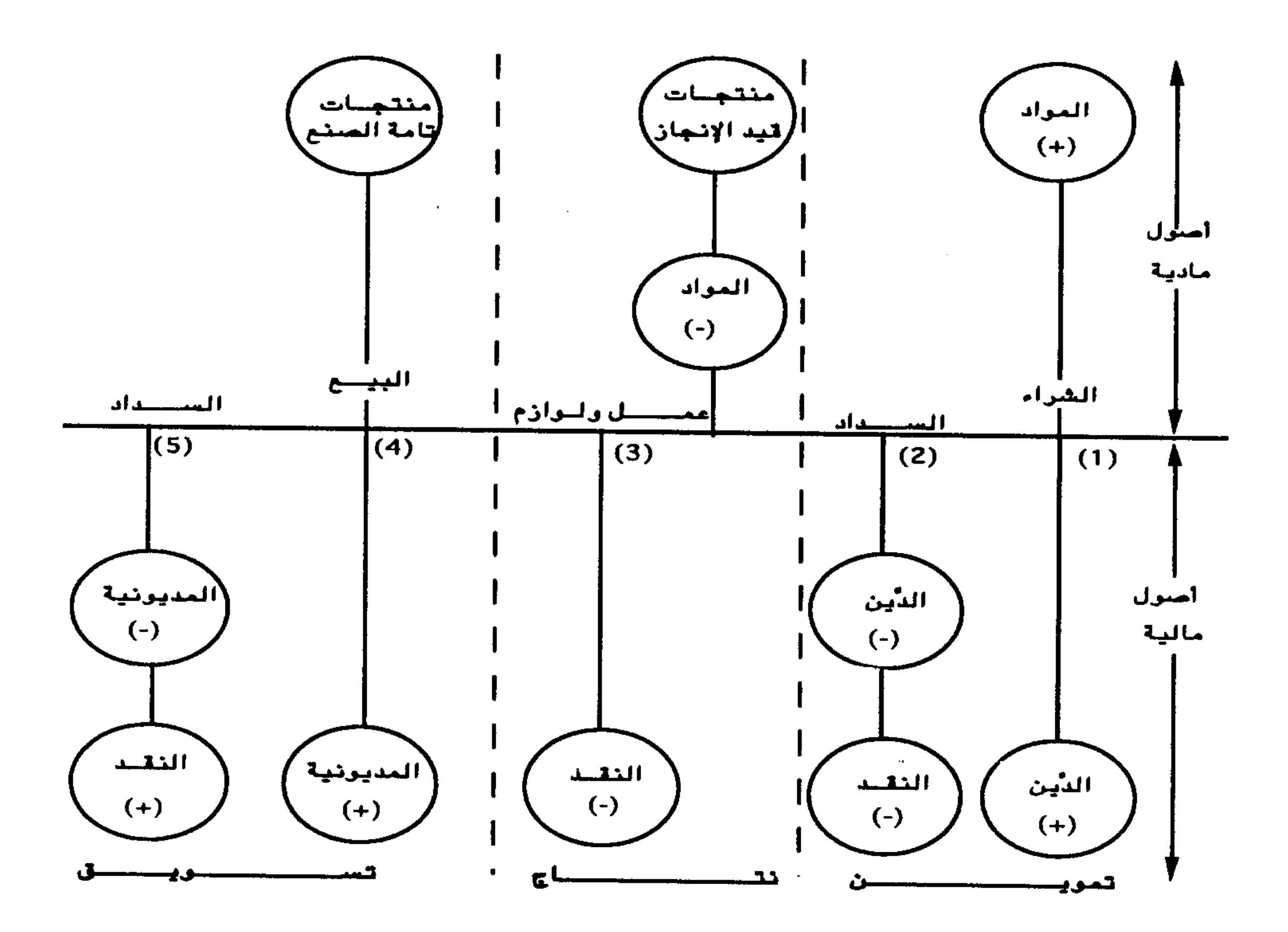
ويعتبر إعادة تشكيل السيولة الأولية من خلال دورة الاستغلال أمرا صعبا نظرا لأن المؤسسة غالبا ما تلجأ إلى إضافة هامش ربح حتى تصبح السيولة النهائية (المتحصل عليها في نهاية الفترة) أكثر من السيولة الأولية .

أما في الواقع فإن المؤسسة تواجه مشاكل عديدة في تحديد الفائض النقدي بصفة نهائية ودقيقة في مدة زمنية معينة ؛ نتيجة حجم المنتوجات قيد الإنجاز وطبيعتها [1].

وفي الأخير يمكن تلخيص دورة الاستغلال وجميع التدفقات الناشئة عنها بالشكل 1ـ5 :

---

(1) - **P. Conso** : opt. cit. P: 22 .



شكل 1-5 : دورة الاستغلال والعمليات الناتجة عن هذه الدورة [1]

يُلاحَظ أن الشكل يبرز صورة واضحة لكل حركات دورة الاستغلال ؛ ففي المرحلة الأولى (مرحلة التموين) تشتري المؤسسة مواد لاستعمالها في العملية الإنتاجية ، وينجم عن هذا الشراء نقص في السيولة إذا كان التسديد فوريا ، وزيادة في مديونية الموردين إذا كان التسديد بالأجل ، أما المرحلة الثانية (مرحلة الإنتاج) فتُستهلك فيها المواد بغرض تحويلها ، وينقص مستوى المخزون حسب الكمية المستعملة ، كما تُستعمل النقدية لتسديد أجور العمال ، ولشراء بعض اللوازم الإضافية والضرورية للإنتاج .

أما المرحلة الأخيرة (مرحلة التسويق) فيتم فيها البيع ، إذا كان بالآجال تزداد المديونية داخل المؤسسة بقيمة مبيعات الزبائن ، وإذا كان فوريا فإن مستوى النقدية يزداد بقيمة المبيعات .

(1)- P. A. Dufigour et A. Gazengel: opt. cit. P: 14 .

المبحث الثاني : المؤشرات الأساسية لتحليل دورة الاستغلال

إن تحليل دورة الاستغلال من المهام الأساسية التي يستوجب على المؤسسة القيام بها باستمرار لكونها أداة للكشف عن مواطن القوة ومواطن الضعف في طريقة تسيير هذه الدورة ، ويعتمد هذا التحليل على البيانات التاريخية التي تظهر في الميزانية وجدول النتائج ، وباستعمال هذه البيانات يمكن تحديد العديد من المؤشرات التي تساهم في اتخاذ القرار السليم ؛ لتفادي المشاكل الناجمة عن سوء التوليف بين العناصر المختلفة المكونة لهذه الدورة .

وعادة ما يقع الخلط بين المفاهيم التالية : الفعالية ، المردودية ، الإنتاجية ، والربحية ، و بما أن لكل واحد من هذه العناصر معنى ومدلولا خاصا به ؛ سيتم توضيح مضمون أهم المؤشرات المستخدمة في تحليل دورة الاستغلال مع التركيز على مفهوم الربحية .

المطلب الأول: المؤشرات الأساسية [1]

1 ـ الفعالية (L'efficacité)

إن تقييم الفعالية من الأمور الصعبة ، بسبب اعتمادها على المثالية في استخدام الموارد في العملية الإنتاجية ؛ فمثلا تعتبر العوازل الصوتية فعالة لدورها في التخفيض من مفعول الصوت الآتي من الخارج إلى حد معين ، فهذه النظرة للفعالية تبقى محدودة لإهمالها للعديد من الجوانب الأخرى ؛ كالنوعية (لأن الفعالية تتعرض للجانب الكمي فقط) ، فمثلا إذا اعتُبِر في مرحلة ما أن نسبة المهملات المسموح بها هي 2٪ ، فإن حققت المؤسسة هذه النسبة أو أقل فإن دورة الإنتاج تعتبر فعالة ، وعلى العكس ، إذا تعدتها فإنها تعتبر غير فعالة .

---

(1) - M. DARBELEL et J. M. Laugine: ECONOMIE de L'ENTREPRISE (t:2),FOUCHER,PARIS,1978,p:165.

2 - المردودية (Rendement) :

بافتراض أن مؤسسة ما تستخدم عنصرا إنتاجيا واحدا للحصول على سلعة معينة ، فإذا تم ربط كمية السلع المتحصل عليها بكمية العنصر المستخدم (منتج - مستخدم) ، يُحصل على ما يعرف بالمردودية ، أي أن :

المردودية = (كمية السلع المتحصل عليها / كمية العنصر المستعمل) .

إن حاصل العلاقة (النسبة) يمكن أن يتغير وذلك حسب درجة فعالية العاملين في هذه المؤسسة ، ومستوى تنظيمها ، وظرف ووتيرة عملها ؛ فمثلا إذا كان التنظيم سيئا تكون المردودية ضعيفة والعكس صحيح .

قياسا على ما سبق باستطاعة المؤسسة حساب عدد من علاقات (نسب) المردودية تبعا لعدد عناصر الإنتاج المساهمة في العملية الإنتاجية .

كما تُسجل النقائص التالية في طريقة حساب المردودية :

أ - إن النتائج المتحصل عليها نسبية لأنها تُحسب على أساس كل عامل من عوامل الإنتاج ، رغم أن مردودية العامل الواحد تعتمد على مردودية العوامل الأخرى[1] .

ب - تهمل بعض الجوانب التقنية كالسعر والتكلفة ، فارتفاع الأسعار والتكاليف مثلا يؤدي بالضرورة إلى تدني المردودية أيضا ، مما يتطلب مراجعة تشكيلة أسعار المنتجات (المخرجات) ، لذا يجب ترجيح هذه النسبة بأخذ السعر والتكلفة بعين الاعتبار .

---

(1) - لتوضيح هذه الفكرة يمكن ذكر المثال الرقمي التالي :

مؤسسة تنتج ألف قطعة في اليوم باستعمال خمس ماكنات ، ولإنتاج هذه القطع تستعمل 100كغ من المواد الأولية ، 25 عاملا على أساس 8ساعات في اليوم ، ففي هذه الحالة يلاحظ أن هناك ثلاث علاقات للمردودية :

مردودية العمل= 1000 / (25x8) = 5قطع للعامل/ساعة .

مردودية المواد الأولية = 1000/ 100 = 10قطع للكغ .

مردودية رأس المال = 1000/5 = 200قطعة لليوم /آلة .

3 ـ الإنتاجية (Productivité) :

على عكس مفهوم المردودية فإن الإنتاجية تتميز بأمرين اثنين[1] :

أولهما : الاعتماد على كل العوامل المستعملة (جميع المدخلات) .

وثانيهما : استخدام قيم تلك العناصر بدل كمياتها .

وتستنتج الإنتاجية بالعلاقة التالية: (قيمة منتج / قيمة مستخدم) أي أن:

الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاجية = (الإنتاج / العوامل) .

حيث يمثل البسط في هذه المعادلة الكميات المنتجة مرجحة بأسعارها ، بينما يمثل المقام كميات العوامل المستعملة مرجحة بأسعارها أيضا ، (يعتبر هذا الترجيح بالأسعار ضروريا حتى يمكن جمع العناصر المختلفة مع بعضها البعض) .

وتجدر الإشارة إلى وجود مفهومين للإنتاجية :

أ ـ المفهوم الساكن : تمثل فيه الإنتاجية بالعلاقة بين قيمة الناتج / العناصر المستخدمة خلال فترة زمنية محددة (دون المقارنة بفترات أخرى) .

ب ـ المفهوم الديناميكي : إذا كانت الإنتاجية لا تختلف في طريقة حسابها عن المفهوم الأول ، إلا أنه يلجأ (حسب هذا المفهوم) إلى تعيين سنة أساس ، وإجراء مقارنة بين إنتاجية فترات زمنية مختلفة ببعضها البعض ، كما يفضل استعمال الأسعار الثابتة حتى تكون المقارنة معبرة .

ونظرا لصعوبة حساب الإنتاجية الكلية لجميع عناصر الإنتاج ، يمكن حساب إنتاجية فرعية تعتمد على عنصر واحد من عناصر الإنتاج ؛ فمثلانحصل على إنتاجية العمل عن طريق قسمة القيمة المضافة [2] المحققة على عدد العمال أو ساعات العمل الإجمالية ، أو المخرجات على المدخلات من العمل المباشر وغير المباشر كما يلي :

إنتاجية العمل = (المخرجات / المدخلات من العمل المباشر أو غير المباشر)

---

(1) - Douglas Greenwald ed Encyclopedie économique, Economica, Paris,1984, P: 788 .

(2)ـ القيمة المضافة = الإنتاج - الاستعمالات الوسيطة .

أو إنتاجية العمل = (القيمة المضافة / عدد ساعات العمل) .

4 ـ الربحية (Rentabilité) :

تعرف الربحية بـ :« **الربح المتحصل عليه من خلال توظيف الأموال المستثمرة** »[1]. ويتحدد مفهوم الربحية (اقتصادي ، مالي ... الخ) وفقا لمكوناتها .

حسب هذا التعريف يتضح أنه إذا كان للإنتاجية معنى اقتصادي لربطها بين الإنتاج ومستلزماته ، فإن للربحية معنى ماليا لكونها تربط بين رؤوس الأموال المستثمرة من جهة والنتيجة المحققة من جهة أخرى ، وتتجلى أهمية الربحية بصفة خاصة :

أ ـ في ظل وجود اقتصاد السوق .

ب ـ أمام ضرورة معرفة النتائج المتحصل عليها خلال فترة زمنية ما .

الربحية = النتائج المتحصل عليها(الأرباح) / رؤوس الأموال المستثمرة(الأموال المستثمرة).

إن عدم تحقيق الربحية ؛ يعني أن المصاريف (التكاليف) أكبر من الإيرادات (النواتج) ؛ مما يؤدي إلى عدم الإيفاء بالالتزامات وصعوبة اقتناء استثمارات جديدة بغية التوسع والتطور ، ولكن هناك حالات خاصة تؤدي بالمؤسسة إلى تقليص مستوى الربحية ، حيث تعرض المؤسسة منتوجاتها بأقل من سعر تكلفتها تحقيقا لأهداف اقتصادية أو اجتماعية معينة (في هذه الحالة عادة ما تقوم الدولة بتدعيم تلك المؤسسات) ، أو تماشيا مع ظروف تسويق منتوج جديد مثلا، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ينبغي أخذ مفهوم الربحية بحذر وعدم تعميم النتائج المتحصل عليها بصفة مطلقة على وضعية المؤسسة ، فقد تحقق هذه الأخيرة ربحا احتكاريا في سوق المنتوجات ، كما أن مفهوم الربحية لا ياخذ بعين الاعتبار إلا ما أمكن تقييمه نقدا ، أي أنه يهمل القيم المعنوية رغم تاثيرها البالغ على ربحية المؤسسة (في بعض الحالات) .

---

(1)- P. Conso , R.lavaud,B.colasse,F.Fousse, op. cit. P:363.

إن الربحية لا تستلزم دائما القدرة على مواصلة الدورة الإنتاجية :

أ - إذا كان التموين أو التسويق للمؤسسات يتم في أسواق غير تنافسية بمعنى أن الأسعار تفرض من طرف جهة معينة (مؤسسة ، العملاء أو الموردين) تكون دلالة الربحية غير واضحة بالنسبة للنتائج المرجوة للمؤسسة ، ولا تكون الربحية ذات أهمية إلا في حالة سيطرة المؤسسة على سوق المبيعات من خلال قدرتها على تصريف منتجاتها .

ب - إذا تحسنت فعالية التسيير لأسباب داخلية (التطورالتقني) ، أو لأسباب خارجية (زيادة فعالية التسويق) ، فإنها تؤدي إلى زيادة مداخيل عوامل الإنتاج وأجور العمال ، وفي هذه الحالة تكون الربحية غير معبرة لأن جزء من هذه الأرباح لا يظهر في "بسط" نسبة الربحية ، بسبب انخفاض النتيجة الصافية بالجزء المقدم لعوامل الإنتاج ، لهذا يستحسن معالجة هذا الخلل في حساب الربحية بإعادة إدماج الأجزاء الموزعة .

جـ - يتم حساب الربحية على أساس وحدة اقتصادية معينة (أي مؤسسة) ويهمل جميع المؤثرات الناتجة عن عملية الإنتاج .

د - لا تهتم الربحية إلا بالظواهر الاقتصادية والمالية وتهمل القيم غير المقيمة بالنقد التي تؤثر في اتخاذ القرار السليم .

المطلب الثاني: أنواع الربحية

كما تم ملاحظته فإن للربحية مفاهيم تُطبق على جميع النشاطات الإقتصادية وغيرها ؛ مما يسهل على الباحث توجيه دراسته نحو الميدان المرغوب فيه (الناحية الاقتصادية ، المالية ، الاجتماعية ، السياسية) :

1 - الربحية الاقتصادية والمالية : تعرف الربحية الاقتصادية **« بالعلاقة الموجودة بين الأرباح المحققة أو المنتظرة لنشاط ما ، ومجموع رؤوس الأموال المستثمرة في ذلك النشاط »**[1]. ويعبر عنها بالمعادلة التالية :

---

(1) -O.Boukhezar Lafinance de l'entreprise , O.P.U,Alger,1981,P:139.

الربحية الاقتصادية = صافي الربح قبل المصاريف المالية (الفوائد) / رؤوس الأموال المستثمرة .

تعرف الربحية المالية « بالعلاقة الموجودة بين النتيجة الصافية والأموال الخاصة »[1]، ويمكن صياغتها في المعادلة التالية :

الربحية المالية = صافي الربح بعد المصاريف المالية (الفوائد) / الأموال الخاصة .

أو الربحية المالية = الهامش الإجمالي للتمويل الذاتي / الأموال الخاصة .

يلاحظ وجود علاقة وثيقة بين الربحية الاقتصادية والربحية المالية ، بحيث أن القرارات المتخذة (اعتمادا على إحداهما) يمكن أن تمس معا الجوانب الاقتصادية والمالية في المؤسسة . (مع الإشارة إلى أهمية الربحية المالية في هذا المجال) ، وتتوقف الربحية المالية على :

- الربحية الاقتصادية .
- تكلفة رؤوس الأموال المقترضة .
- العلاقة بين رؤوس الأموال الخاصة و رؤوس الأموال المقترضة (معامل الفعالية المالية EFFET DE LEVIER) .

تعتبر دراسة الربحية الاقتصادية من الأمور المهمة في اتخاذ القرارات (بالاستعمال الجيد لرؤوس الأموال المستثمرة ، الاستعمال الأمثل للآلات وزيادة سرعة دوران المخزون) وتهتم الربحية الاقتصادية في تحليلها بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق التطور الاقتصادي بالمفهوم الواسع من حيث :

« - تكوين الفائض الاقتصادي .
- تراكم العملة الصعبة .
- التكامل الاقتصادي .
- التوازن الجهوي .»[2]

---

(1) - O.Boukhezar: op. cit. P: 139 .

(2) - O. Boukhezar: op. cit. , P : 140 .

2 ـ الربحية الكلية ، الجزئية والحدية :

أ ـ الربحية الكلية : « تعتمد على مجموع النتائج المتحصل عليها داخل المؤسسة »[1]، والنتيجة المستعملة لحساب نسبة الربحية هي :

ـ ربح جاري أي رصيد نتيجة الاستغلال والذي يمثل الربح العادي للاستغلال بدون العناصر الاستثنائية .

ـ ربح صافي أي رصيد حساب النتائج والذي يأخذ بعين الاعتبار جميع العناصر الاستثنائية .

ـ هامش إجمالي للتمويل الذي يتكون من الربح الصافي ومخصصات الاهتلاك والمؤونات مطروحا منها الفروق المحاسبية والضريبية ، وتحتفظ المؤسسة بالباقي من أجل ضمان :

ـ الاستمرار في مزاولة نشاطها .

ـ التوسع .

ـ تقسيم الأرباح بين المساهمين .

إن كل مقاييس الربحية التي تم التطرق إليها ، يجب أن تعالج بدقة ووضوح للأسباب التالية :

ـ الصفة التي تتميز بها التقييمات المحاسبية الحالية ، والتي تعتبر محدودة في حد ذاتها وغير مجدية لأنها تعتمد على القيم التاريخية . ولإعطاء صورة واضحة ومعبرة عن الحقيقة لا بد من إعادة النظر في عناصر الأصول وإعادة تقييمها حسب القيم الحقيقية والآنية لها ، لأن التضخم حاليا يلعب دورا كبيرا في اتخاذ القرارات التسييرية . فإعادة التقييم لا بد أن تشمل جميع عناصر الأصول كالإستثمارات والمخزونات والإهتلاكات .

وقد تكون الربحية ضعيفة لعدم إدخال البرنامج الاستثماري حيز التطبيق. ففي هذه الحالة لا يمكن الحكم على صحة المعلومات المتعلقة

(1) - M. DARBELET et J. M. Laugine op. cit. , P : 175 .

بالربحية لأن الاستثمار لم يعط نتائجه بعد ؛ ولذلك فإن ربحية المشروع لا يمكن معرفتها إلا في السنوات اللاحقة .

ـ لا يكون لربحية سنة أو مؤسسة ما مدلول إلا في حالة مقارنتها بسنوات مختلفة ، أو بين المؤسسات المتجانسة النشاط .

ب ـ الربحية الجزئية : إذا كانت الربحية الكلية تعتمد أساسا على تعدد الإنتاج ، فإن الربحية الجزئية تقوم على أساس دراسة ربحية جزء معين من نشاط المؤسسة[1] ، حيث يتم تحليلها على أساس عدة مكونات لها ، فيكون استخراج ربحية كل واحد من هذه المكونات على أساس الجزء المستثمر فيه .

وتركز كذلك الربحية الجزئية اهتمامها على :

- مختلف المنتجات .
- مختلف الخدمات .
- المشاريع الخاصة : استثمارات ، حملة دعائية وغيرها .
- مختلف العملاء ..
- قنوات التوزيع المختلفة .

ويتم الحصول على الربحية الكلية بجمع الربحية الجزئية المرجحة لمختلف النشاطات ، والمثال التالي يوضح ذلك :

تقوم مؤسسة ما باستثمار رؤوس أموال بمقدار X ، موزع على ثلاثة نشاطات C ،B،A كما هو موضح أدناه :

النشاط	رأس المال المستثمر	الربح	الربحية الجزئية
A	x_1	P1	rp1=p1/x1
B	x_2	P2	rp2=p2/x2
C	x_3	P3	rp3= p3/x3
	$X=\sum xi$		

---

(1) - **G. Deppallens et J. P. Jobard** Gestion financière de l'entreprise , SIREY , PARIS , 1990 , P : 342 .

وتصاغ الربحية الكلية كما يلي :

$$\text{الربحية الكلية} = \frac{(r_{p3} \cdot x_3)+(r_{p2} \cdot x_2)+(r_{p1} \cdot x_1)}{X}$$

وتتأثر الربحية الجزئية بالعوامل التالية :

- تغير الربحية الخاصة لكل نشاط .
- تغيير توزيع استخدامات المؤسسة بين مختلف النشاطات .

وفي الواقع يتم تحديد مستوى الربحية الجزئية بالبحث عن :

- أسباب تغيرات الربحية الكلية
- الوسائل الخاصة لزيادة الربحية الكلية .

جـ- الربحية الحدية : هي الناتج المتحصل عليه من جراء إدخال عنصر جديد يؤدي إلى ربح أو خسارة إضافية [1]، فالربحية الحدية إذن تعتبر أيضا فائض أو نقص الربحية الكلية (أو الجزئية) المتحصل عليها عندما يتم تغيير عنصر أو عدة عناصر من عوامل الربحية مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة .

ويتم التعبير عنها بالعلاقة التالية :

الربحية الحدية = التغير في الربح المحقق /التغير في رؤوس الأموال المستثمرة

$$\Delta P = \qquad / \qquad \Delta C.I$$

إن تحليل الربحية الحدية يساعد على اختيار مدى فعالية الجزء الإضافي من رؤوس الأموال المستثمرة على الربحية الكلية ، وانطلاقا من نتيجة هذه الأخيرة يؤخذ قرار الاستثمار ؛ فمثلا إذا كانت هناك رؤوس أموال قبل وبعد الاستثمار ولتكن x1، x2 والهامش الصافي المتحصل عليه خلال كل مرحلة هوعلى التوالي P1 و P2 ، نحصل على الربحية الكلية كما يلي :

$$r_{G1} = \frac{P_1}{x_1} \quad , \quad r_{G2} = \frac{P_2}{x_2}$$

---

(1) - M. Branclard : Dictionnaire économique et social , (11eme édition) , Les éditions ouvrières , Paris , 1978 , P:441 .

أما الربحية الحدية :

$$r_m = \frac{(P_2 - P_1)}{(x_2 - x_1)}$$

بصفة عامة تختلف الربحية الحدية لمشروع ما عن الربحية الكلية ، بتنفيذ قرار الاستثمار الجديد ؛ فكلما زادت نسبة التنفيذ كلما تغيرت الربحية الكلية ، ويكون التعبير عنها بالطريقة التالية :

- الربحية الحدية أكبر من الصفر تعني زيادة الربحية الكلية .
- الربحية الحدية = 0 تعني بقاء الربحية الكلية في نفس المستوى .
- الربحية الحدية أقل من الصفر تعني انخفاض الربحية الكلية .

المطلب الثالث: قياس الربحية الكلية:

تعتمد الوظيفة المالية ومراقبة التسيير في المؤسسات على المعطيات المحاسبية . فدراسات التسيير والربحية تبدأ من دراسة حسابات المؤسسة (المحاسبة العامة) وتنتهي بدراسة المحاسبة التحليلية التي تعتمد على دراسة هيكل التكاليف للمؤسسة . إن تطور المحاسبة أدى إلى وجود نوعين من فروع المحاسبة المتكاملة (محاسبة عامة ، محاسبة تحليلية) ، ووفق هذا التقسيم يتم القيام بدراسة الربحية من وجهة نظر المحاسبة العامة ، والنتائج المتحصل عليها من خلال هذا النوع من المحاسبة تمتاز بصفتين هامتين :

- إمكانية التعرف على الأرقام القياسية للمؤسسة خلال الفترة المحاسبية .
- الإهتمام بمجموع نشاطات المؤسسة (المنظور الكلي) .

اعتمادا على هاتين الصفتين تقوم المؤسسة بدراسة الربحية الكلية خلال الفترة مجال الدراسة .

ومن أجل الوصول إلى دراسة شاملة ، لا بد من استكمالها بدراسة الربحية المطلقة والربحية النسبية التي يعبر عنها بالنسب .

1 ـ الربحية المطلقة (النتائج المحاسبية):

إن نظام المحاسبة العامة يؤدي في نهاية الفترة إلى إعداد جدول النتائج (ذو نتائج مختلفة) الذي يوضح كيفية تكوين نتيجة المؤسسة [1].

إن تشكيل هذه الحسابات في الإقتصاد الجزائري يعتمد أساسا على المخطط الوطني المحاسبي الذي صدر بمقتضى الأمر رقم 75 ـ 35 المؤرخ في 29 أفريل 1975 وأصبح ساري المفعول في 01 جانفي 1976 [2]، ويقوم هذا المخطط بإعادة تنظيم الإطار المحاسبي في المؤسسات الوطنية وإلغاء مخطط 1957 الفرنسي الذي يعتمد على تحديد نتيجة المؤسسة بنوعين من الحسابات :

- حساب الاستغلال العام الذي تنتج عنه نتيجة الاستغلال .
- حساب الأرباح والخسائر الذي تنتج عنه النتيجة الصافية .

إن النتائج المتحصل عليها من خلال مخطط 1957 تعتبر غير كافية من وجهة نظر الدراسات الاقتصادية والمالية لتسيير المؤسسة ، بينما يتيح المخطط الوطني المحاسبي للباحثين والدارسين إمكانية الحصول على النتائج والتعبير عنها بكل سهولة .

أ ـ النتائج المقررة من طرف المخطط المحاسبي [3]:

أولا : الهامش الإجمالي : يتم الحصول على الهامش الإجمالي من خلال الفرق بين مبيعات البضائع والبضائع المستهلكة ، توجد هذه حالة في المؤسسات التجارية التي تقوم ببيع هذه البضائع دون إدخال أي تحويل عليها ومنه فإن المخطط يوضح نوعية النشاط الذي تقوم به المؤسسة من خلال الجدول 1ـ6 (أنظر ص 24) .

ثانيا : القيمة المضافة :

تعتبر من المقاييس الهامة لدراسة الربحية والأرقام القياسية المتحصل

---

(1) - J.NATAP les mecanismes financiers dans l'entreprises , dunod ,PARIS,1971,CAHP1.

(2) ـ الجريدة الرسمية لـ 23 جويلية 1975 .

(3) ـ المخطط الوطني المحاسبي الصادر في 29 أفريل 1975، الـ طبق ابتداء من 76/1/1.

عليها من طرف المؤسسة ، ويحصل عليها من خلال الفرق بين المصاريف والنواتج المكونة لهذه القيمة . إن حساب القيمة المضافة من خلال المقاييس الجزئية يكون بالفرق بين [الإنتاج المباع ، الإنتاج المخزون ، إنتاج المؤسسة للاستخدام الذاتي ، أداء خدمات وتحويل تكاليف الإنتاج] و[المواد واللوازم المستهلكة والخدمات] وسيتم توسيع في هذا المفهوم فيما بعد .

ثالثا : نتيجة الاستغلال: يُحصل على رصيد حساب نتيجة الاستغلال بالفرق بين التكاليف والنواتج المتحصل عليها من خلال قيام المؤسسة بنشاطها العادي ، وتؤدي هذه النتيجة إلى الكثير من التساؤلات في اختيار وتقييم العناصر المكونة لها كاختيار طرق تقييم المخزونات ، اختيار طرق الإهتلاك ، تقييم أشغال قيد التنفيذ ، كيفية تسيير المصاريف والنواتج ، وتقييم الأشغال المنجزة من طرف المؤسسة للاستخدام الذاتي وغيرها . وتوجد العديد من الإختيارات ، والتقييمات التي تختلف من مؤسسة إلى أخرى ، ومن فترة إلى أخرى ، تؤدي إلى التقليل من أهمية المقارنة بين المؤسسات ومتابعة تطور المؤسسة .

رابعا : نتيجة خارج الاستغلال : هي الفرق بين النواتج والتكاليف الاستثنائية ، وتُعتبر هذه النتيجة من المعلومات الأساسية ، لأنها تبين الجزء الاستثنائي من الأرباح النهائية للمؤسسة .

خامسا : نتيجة السنة المالية الصافية : هي الفرق بين نتيجة السنة المالية الإجمالية والضرائب على الأرباح ، وتتكون هذه النتيجة من عدة أرصدة لعناصر مختلفة ، ويصعب الإعتماد عليها في مراقبة فعالية ربحية المؤسسة لأنها لا تعطي معنى واضحا خلال فترات الدراسة ، ويمكن التلاعب فيها عن طريق تضخيم حصة الإهتلاكات على سبيل المثال .

*****

رقم الحساب	اسم الحساب	مدين	دائن
70	مبيعات بضائع		
60	بضائع مستهلكة		
80	الهامش الإجمالي		
80	الهامش الإجمالي		
71	إنتاج مباع		
72	إنتاج مخزون		
73	إنتاج المؤسسة للاستخدام الذاتي		
74	أداء خدمات		
75	تحويل تكاليف الإنتاج		
61	مواد ولوازم مستهلكة		
62	خدمات		
81	القيمة المضافة		
81	القيمة المضافة		
77	نواتج مختلفة		
78	تحويل تكاليف الاستغلال		
63	مصاريف المستخدمين		
64	ضرائب ورسوم		
65	مصاريف مالية		
66	مصاريف مختلفة		
68	مخصصات الاهتلاك والمؤونات		
83	نتيجة الاستغلال		
79	نواتج خارج الاستغلال		
69	تكاليف خارج الاستغلال		
84	نتيجة خارج الاستغلال		
83	نتيجة الاستغلال		
84	نتيجة خارج الاستغلال		
880	النتيجة الاجمالية للاستغلال		
889	ضرائب على الأرباح		
88	نتيجة السنة المالية الصافية		

جدول 1-6: جدول النتائج[1] .

(1) ـ المخطط الوطني المحاسبي (مصدر سابق) .

ب ـ حساب معايير أخرى للتسيير باستعمال حسابات النتائج :

أولا : القيمة المضافة : بعد التطرق لها سابقا يمكن الآن محاولة تعميق دراستها للوقوف على جميع الجوانب الهامة لهذا المصطلح . فقد تركز الإهتمام بها منذ بداية تطبيق مبدأ المحاسبة الوطنية التي حددت الإنتاج الداخلي الوطني عن طريق جمع القيم المضافة لجميع المؤسسات ، أما أهميتها من الناحية الجزئية فتمثل مقياسا للتسيير داخل المؤسسة الواحدة .

ويُحصل على القيمة المضافة بالفرق بين الإنتاج والإستهلاكات الوسيطة ويتكون الإنتاج في المؤسسات الإنتاجية من ثلاثة أنواع :

- إنتاج مخزون .
- إنتاج مباع .
- إنتاج المؤسسة للاستخدام الذاتي .

بينما الاستهلاكات الوسيطة تتكون من السلع والخدمات المتحصل عليها عن طريق الشراء من مؤسسات أخرى ، التي تُستهلك خلال العملية الإنتاجية ، وتتكون أنواع الإستهلاكات من :

- استهلاك المواد والبضائع المخزنة سابقا .
- استهلاك المواد ، الطاقة واللوازم المشتراة خلال السنة .
- خدمات : مصاريف النقل ، مصاريف الصيانة ... الخ .

ويمكن الحصول على القيمة المضافة بطريقة أخرى بجمع العناصر المختلفة التالية [(1)]:

- مصاريف المستخدمين .
- ضرائب ورسوم .
- مخصصات الاهتلاك .
- الربح .

---

(1)-O.BOUKHEZAR et P.CONSO LA Gestion Financiere adapté au contexte algerien , OPU/DUNOD,1984,p:250.

ويظهر استعمال هذه الطريقة في كيفية تخصيص القيمة المضافة ، وكيفية توزيعها على مختلف العناصر بتحديد عوائد مختلفة لعوامل الإنتاج والمساهمين في العملية الإنتاجية ، وتسديد الضرائب إلى الدولة .

فالقيمة المضافة تقيس مساهمة المؤسسة في الاقتصاد الوطني ، وتعتبر كمعيار للوزن الاقتصادي وتطور الدولة ، ويؤدي استعمالها في التحاليل المختلفة إلى إيجاد العديد من النسب المتعلقة برقابة التسيير وعامل الربحية ، فالجانب التحليلي يفرق بين القيمة المضافة الإجمالية والقيمة المضافةالصافية ، أما الأولى فقد تم التعرض إليها سابقا (والتي نحصل عليها قبل طرح الإهتلاكات) ، وأما الثانية فيُحصل عليها بعد طرح مخصصات الاهتلاك مع اعتبار هذه الأخيرة من ضمن الاستعمالات الوسيطة :

القيمة المضافة الإجمالية - مخصصات الاهتلاك = القيمة المضافة الصافية .

تستعمل هذه الأخيرة في مجال المقارنة بين المؤسسات ؛ لأنها تعطي نوعا من الدقة في التحليل بسبب تضخيم الاهتلاكات .

ثانيا : التدفق النقدي للاستغلال (CASH FLOW d'exploitation) :

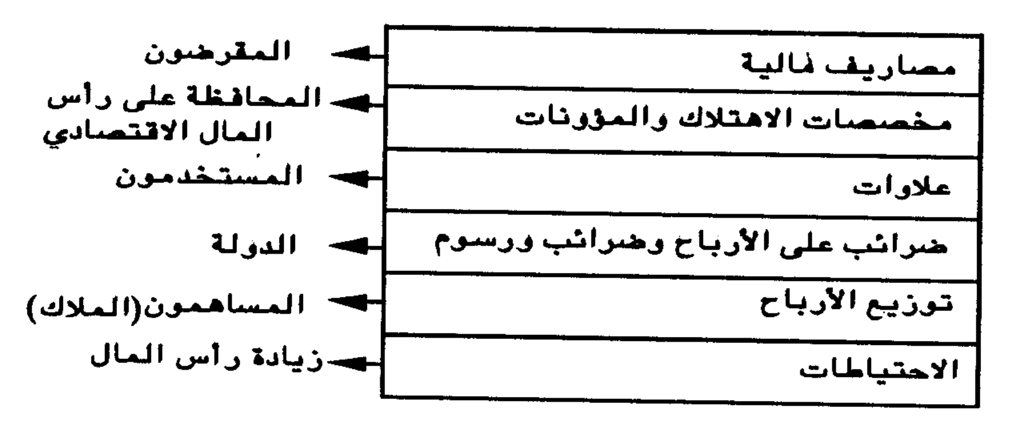
«هو الفرق بين القيمة المضافة والمصاريف العادية بدون الاستعمالات الوسيطة »[1].

وتتبع المصاريف والنواتج التي تساهم في تشكيل هذا الفائض حركات السيولة (المقبوضات و المصاريف) ، ويعتبر هذا الفائض تقريبا محاسبيا للفائض النقدي المستخرج من طرف المؤسسة خلال السنة المالية[2] ، ويُحصَل على هذا التدفق بالطريقة الموضحة في الشكل رقم 1 ـ 7 :

---

(1) - **B. Colasse**: La rentabilité de l'entreprise (3eme édition) , Dunod, Paris , 1982 , P: 21 .

(2) - **A. Doulliet** : L'analyse financière pratique, CHOTARD et associés éditeurs , Paris , 1979 , P : 58 .



الشكل 1-7 : التدفق النقدي للاستغلال[1] .

يبين التدفق النقدي للاستغلال ما يلي :

- درجة المحافظة على تطور رأس المال الاقتصادي للمؤسسة (مخصصات الاهتلاك والمؤونات والاحتياطات) بالتمويل الذاتي .
- القدرة على تسديد عوائد رأس المال المالي المستعمل (مصاريف مالية مسددة للمقرضين ، قسائم موزعة للمساهمين) .
- القدرة على تسديد الرواتب والضرائب .

كما يعتبر هذا التدفق من المقاييس الهامة للربحية ، وله مدلول أوضح من مدلول نتيجة الاستغلال ، ولتبيان أهمية هذا المفهوم يتم استعمال نموذجين للتحليل مستخلَصَين من المخطط الفرنسي لسنة 1957 ، فالنموذج الأول يقوم باستخراج نتيجة الاستغلال قبل حساب المصاريف والنواتج المالية وبعد خصم مخصصات الاهتلاك ، بينما النموذج الثاني يستخرج نتيجة الاستغلال قبل خصم مخصصات الاهتلاك وبعد حساب المصاريف والنواتج المالية .

(1) - B. Colasse: La rentabilité de l'entreprise (3eme édition) , DUNOD, Paris, 1982, P: 21 .

بيع بضائع

+ إنتاج مباع

= رقم الأعمال

+ إنتاج المؤسسة للاستخدام الذاتي

+ إنتاج مخزون

= نتيجة الاستغلال

- الاستعمالات الوسيطة

= القيمة المضافة

- مصاريف مالية

- ضرائب ورسوم

= التدفق النقدي للاستغلال .

نموذج 1

التدفق النقدي للاستغلال

- مخصصات الاهتلاك

- مخصصات المؤونات

= نتيجة الاستغلال

(قبل المصاريف والنواتج المالية)

- مصاريف مالية

+ نواتج مالية

= النتيجة الصافية للاستغلال

نموذج 2

التدفق النقدي للاستغلال

- مصاريف مالية

+ نواتج مالية

= النتيجة الإجمالية للاستغلال

(بعد المصاريف والنواتج المالية)

- مخصصات الاهتلاك

- مخصصات المؤونات

= النتيجة الصافية للاستغلال

+ رصيد نتيجة خارج الاستغلال

= نتيجة السنة المالية الإجمالية

- ضرائب على الأرباح

= نتيجة السنة المالية الصافية .

ثالثا : التدفق النقدي (CASH FLOW)

« **يمثل التدفق النقدي المبلغ المتبقي داخل المؤسسة وذلك بعد قيامها بتسديد كل التزاماتها بما في ذلك الضرائب على الأرباح** »[1] .

ونظريا : التدفق النقدي للمؤسسة هو رصيد التدفقات النقدية (مداخيل ، مصاريف) ، ويمكن اعتباره معيارا تقريبيا لإمكانية تأجيل التدفقات النقدية (مديونية أو دائنية) على حساب التدفقات الحقيقية للتكاليف والنواتج المسجلة في الدفاتر المحاسبية [2]، إن التدفق النقدي للاستغلال ليس له مقابل بالنقد إلا في حالة تحقيق التدفقات النقدية التي هي على شكل مديونية أو دائنية وتسوية حسابات الأصول والخصوم .

أما التدفق النقدي المعدل فهو خاص بدورة الاستغلال ، لهذا يُسمى تدفق نقدي للاستغلال ، أو بالتدفق النقدي العادي . وكذلك يتم استعمال مصطلح الفائض النقدي الإجمالي والفائض النقدي الصافي في التحاليل المختلفة ؛ فالأول يتكون من النتائج خارج الاستغلال ، أما الثاني فهو مساوٍ للفائض النقدي الإجمالي مطروحا منه الأرباح ، ويستعمل في قياس طاقة التمويل الذاتي للمؤسسة .

ويمكن الحصول على التدفق النقدي[3] بالطرق التالية :

<u>الطريقة الأولى</u> : الاهتلاكات ، المؤونات والاحتياطات

+ قسائم (ربح الأسهم Dividende)

+ نصيب الإداريين (أجر الإداريين Tantiemes)

+ رصيد سابق

---

(1) - **A. Doullet** L'analyse financière pratique ,op. cit. P : 54 .

(2) - **P.Conso**: La gestion financière de l'entreprise ,
collection"Université et technique"(2eme édition) , DUNOD, Paris , 1968 , P: 80,81.

(3) - **A.Doullet** , op. cit. P: 55 .

الطريقة الثانية :

التمويل الذاتي (الاهتلاكات ، الاحتياطات ، المؤونات والرصيد السابق)

+ التوزيعات المختلفة التي قامت بها المؤسسة على شكل قسائم

+ نصيب الإداريين .

2 ـ الربحية الفرعية :

تتحدد ربحية المؤسسة بالمقارنة بين الأرباح المحققة في نهاية السنة والوسائل المستعملة ، وتصاغ بالطريقة التالية :

النتيجة (الأرباح) / رأس المال المستثمر .

ولتشكيل نسبة معينة من الربحية لا بد من الاختيار الدقيق بين مختلف الاستعمالات لكل من " النتيجة" و "رأس المال المستثمر" ، وتنتج من خلال هذه التشكيلة العديد من النسب منها الخاصة بـ:

ـ *النتيجة* : حيث يمكن استعمال النتائج المتحصل عليها من المحاسبة العامة مثل :

ـ الفائض الإجمالي للاستغلال .

ـ نتيجة الاستغلال .

ـ نتيجة السنة المالية الصافية .

ـ القيمة المضافة .

ـ الفائض النقدي (العادي ، الصافي ، الإجمالي) وغيره .

وكل هذه المعايير لا تمثل حتما مفهوم الربح الناتج في الفرق بين سعر البيع والمصاريف الكلية ، بل مفاهيم تقريبية له ، كاستعمال مفهوم « نتائج قبل الضرائب وقبل المصاريف المالية » ، أو استعمال مفهوم آخر كالقيمة المضافة .

ـ *رأس المال المستثمر* : لكلمة رأس المال عدة معان ، لا بد من تحديدها عن طريق المعلومات المحاسبية . هذه المعلومات تفيد المحلل في عملية اتخاذ القرار السليم بسبب بعض النقائص الموجودة في تقنيات التسجيل المحاسبي ،

ومن ضمن المقاييس التي يمكن الاعتماد عليها في قياس رأس المال :

الأصول الإجمالية ، الأصول الثابتة ، أو الأموال الدائمة ، الأموال الخاصة .

ولهذه المقاييس معان مختلفة :

1 ـ معنى اقتصادي : يتمثل في أصول الميزانية .

2 ـ معنى مالي : يتمثل في خصوم الميزانية .

وبسبب تقنيات التسجيل المحاسبي التاريخية المعتمدة في تسجيل المعلومات ، فإن هذه الأخيرة تدفع بالمحلل إلى طرح عدة تساؤلات منها[1] :

ـ هل يتم إعادة تقييم عناصر الأصول ؟

ـ هل يتم إدماج مخزون الأمان في الأصول الثابتة ؟

ـ هل تمثل إعانات الاستثمار أموال خاصة ؟ ... الخ .

وللإجابة على هذه التساؤلات لا بد من اعتماد تحليل دقيق للمعلومات المحاسبية ، بافتراض عدد معين من علاقات النتائج (n) مثلا ، وبافتراض عدد معين من علاقات رأس المال المستثمر(m) ؛يمكن الحصول على عدد (mxn) من النسب .

إلا أنه يصعب الاعتماد على كل هذه النسب في التحليل ؛ نظرا لأهميتها المتفاوتة ، بحيث تعتمد المؤسسة على بعض هذه النسب في اتخاذ القرارات وفي عملية رقابة التسيير .

ويمكن النظر لربحية المؤسسة من زوايا مختلفة ؛ حيث أن لكل متعامل اقتصادي علاقة مباشرة في تحديد مفهوم الربحية ، وفي هذا الصدد ، يمكن دراسة نوعين من المتعاملين الاقتصاديين :

أ ـ دور المساهمين[2] : لاختلاف وجهة نظر المساهمين (باعتبار أن المساهمين مجموعة غير متجانسة في اتخاذ القرارات) يعتمد مجلس إدارة المؤسسة في تحديد واتخاذ القرارات على أغلبية الأعضاء .

تُعرَّف و تُحدَّد أرباح المساهمين بالاعتماد على النسب التالية :

---

(1) - **R. Lavaud** : Comment mener une analyse financière(2eme édition) DUNOD entreprise, Paris, 1974 , chap. 1 .

(2)- **P. Conso** : La gestion financière de l'entreprise(7eme édition) , op. cit. P: 248.

- نسبة رسملة الأرباح :

(الأرباح الصافية الكلية / الرسملة للبورصة)

أو (الأرباح الصافية لكل سهم / قيمة السهم أو القيمة الاسمية) .

إن مدلول عكس هذه النسبة له أهمية لدى المحللين الماليين ، وتسمى بـ(Price/ earnings) وتستعمل هذه الأخيرة كمقياس هام داخل البورصة (رغم التغيير المستمر في قيمة الأسهم بسبب قانون العرض والطلب) .

- نسبة ربحية الأموال الخاصة :

الأرباح الصافية / الأموال الخاصة

تدل هذه النسبة على الربحية المالية ، وتمثل جزء من الأرباح المتحصل عليها من خلال توظيف الأموال الخاصة أو المساهمات .

ويرغب المساهمون في تحقيق أرباح في المدى القصير عن طريق توظيف أموالهم ، ويمكن للمساهم معرفة نسبة الربح المتحصل عليه من خلال النسب التالية : ربح السهم / رسملة البورصة .

أو ربح السهم / الأموال الخاصة .

إن رسملة البورصة تساوي الناتج لعدد الأسهم المكونة لرأس المال الاجتماعي للمؤسسة مضروبة في قيمة السهم ، وتُقاس ربحية الأسهم (rQ) خلال فترة زمنية P بواسطة العلاقة التالية :

$$rQ_p = \frac{DP + CP - (CP - 1)}{CP - 1}$$

بحيث : DP هي القسائم المتحصل عليها في الفترة P

CP قيمة السهم في نهاية الفترة P

(CP-1) قيمة السهم في نهاية الفترة P-1

ب - <u>نظرة الجماعات العمومية والدولة :</u> تظهر أهمية العلاقة بين الجماعات العمومية والدولة من جهة ، والمؤسسات من جهة أخرى من خلال قيام

هذه الأخيرة بالمساهمة في تشكيل وزيادة ثروة كل من الجماعات و الدولة[1] ، إلا أن جانب دراسة وحصر هذه الإسهامات (من الناحية الكمية والنوعية ، المباشرة وغير المباشرة) يعتبر صعبا للغاية بالنسبة لهذه الهيئات والجماعات .

ويُعبِّرعن مساهمة هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني كما يلي:

القيمة المضافة / القيم الثابتة الصافية (الإستثمارات الصافية) .

(من المستحسن استعمال القيمة المضافة بعد خصم الاهتلاكات)

ونتيجة عكس هذه النسبة تحدد معامل رأس مال المؤسسة ، والذي يُمثِّل بالتكلفة المتوسطة للاستثمار ؛ من أجل الحصول على وحدة واحدة من القيمة المضافة .

من الناحية التحليلية يمكن تمثيل النسبة السابقة على شكل معامل بين النسبتين التاليتين :

(القيمة المضافة/رقم الأعمال) / (القيم الثابتة الصافية/رقم الأعمال)

تمثل هذه النسبة العلاقة الموجودة بين نسبة القيمة المضافة (البسط) ونسبة تكثيف رأس المال (المقام) ، وللوصول إلى تحسينها لا بد من زيادة القيمة المضافة وتقليص حجم الاستثمارات الصافية .

فنسبة القيمة المضافة (القيمة المضافة / رقم الأعمال أو بصفة أدق القيمة المضافة / الإنتاج) تبين درجة الاستعمال الأمثل لقدرات المؤسسة ، ويعتمد مستواها أساسا على حجم وأهمية التحويلات التي تقوم بها المؤسسة على عوامل الانتاج ، بينما نسبة تكثيف رأس المال (القيم الثابتة الصافية / رقم الأعمال أو القيم الثابتة الصافية / الإنتاج) توضح بعض الأوجه لتكوين النتيجة ، فإذا كانت هذه النسبة عالية فإن المؤسسة قد تحملت مصاريف تجديد الأجهزة ومصاريف مالية ضخمة .

---

(1)- **P. Conso**: La gestion financière de l'entreprise(7eme édition) , op. cit. P: 248 .

3 ـ تحليل نسب الربحية :

إن تحليل نسب الربحية يعطي نتائج هامة يمكن الاعتماد عليها في المستقبل ، وكذا في مجال المقارنة بين التنبؤات والإنجازات ، وبين المؤسسات ذات الإنتاج المتجانس .

ويمكن تلخيص هذه النقاط على النحو التالي[1] :

أ ـ المقارنة بين الإنجازات والتنبؤات : ينبغي للمؤسسة ، التي تعتمد على التنبؤات من أجل الحصول على نتائج محددة ، أن تقوم بدراسة تحليلية بين نتائج التنبؤات والنتائج الحقيقية أو الفعلية ، في نهاية الإنجازات لمختلف المشاريع .

ب ـ المتابعة المستمرة : تركز المؤسسة وفق هذه الطريقة على مراقبة النتائج من خلال مجموعة من النسب المحققة ، في فترات زمنية منتظمة .

جـ ـ المقارنة بين المؤسسات : إن المقارنة بين المؤسسات المتجانسة ، تتيح إمكانية الوقوف على مدى نجاعة ودلالة التحليل الذي تقوم به إحدى هذه المؤسسات .

4 ـ حدود القياس المحاسبي للربحية :

ترتكز المحاسبة العامة على قواعد ضريبية وقانونية تؤدي في بعض الحالات إلى نقص في تحليل النسب المتحصل عليها من المعطيات المحاسبية ، لعدم إفصاح صاحب المشروع على النتائج الحقيقية المتحصل عليها خلال فترة زمنية محددة ، ويتم توسيع انتقاد المعلومات المحاسبية (المعتمدة من طرف المخطط الوطني المحاسبي) كما يلي :

أ ـ التقييم المحاسبي : إن نسبة الربحية المتحصل عليها عن طريق قسمة النتيجة على القيمة المستعملة (رأس المال) لا تعطي نتائج دقيقة بسبب القيم التاريخية المستعملة في هذا المجال ، بما أن التسجيل في الدفاتـــــر

---

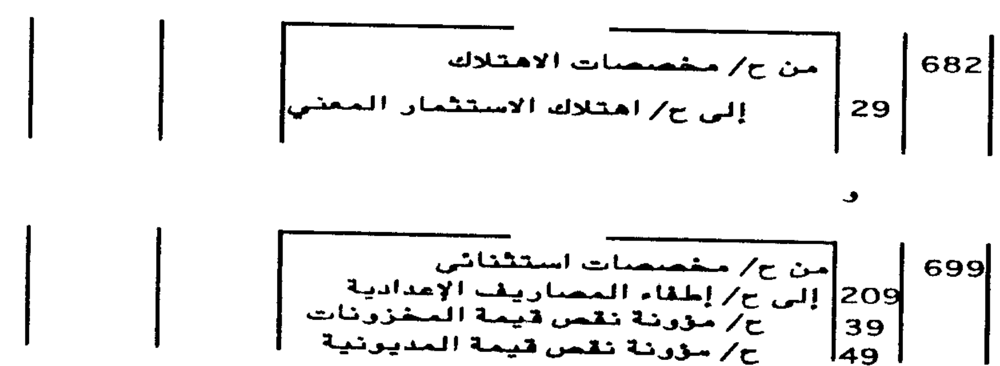
(1) - G. Deppallens : Initiation aux problèmes financiers de l'entreprise (4eme édition), Collection Cadréco EME , Paris, 1975, P:49-55 .

المحاسبية يكون حسب القيمة التاريخية ، و أن الظروف الاقتصادية قد تؤثر في قيمة النقد بسبب التضخم ، فإن الحكم على هذه النتائج يكون نسبيا .

مما سبق ذكره يُستخلص ما يلي :

إن الطريقة المستعملة من طرف المخطط الوطني المحاسبي في إطار تسجيل العمليات المختلفة للمؤسسات ، تعتمد أساسا على القيمة التاريخية أو قيمة الشراء (تكلفة الشراء فيما يخص السلع المشتراة ، تكلفة الإنتاج فيما يخص السلع المنتجة من طرف المؤسسة) ، وتكون تغطية القيمة التاريخية في نهاية كل سنة مالية عن طريق الاهتلاكات أو المؤونات ، بتخصيص جزء من الأرباح لمواجهة هذا النقص .

إن التسجيل لهذا النقص حسب المخطط المحاسبي يكون بالطريقة التالية:



682		من ح/ مخصصات الاهتلاك		
	29	إلى ح/ اهتلاك الاستثمار المعني		

و

699		من ح/ مخصصات استثنائي		
	209	إلى ح/ إطفاء المصاريف الإعدادية		
	39	ح/ مؤونة نقص قيمة المخزونات		
	49	ح/ مؤونة نقص قيمة المديونية		

وأخيرا تظهر عناصر الأصول بالقيمة المحاسبية الصافية في الميزانية (بمعنى القيمة التاريخية - مجموع الاهتلاكات أو المؤونات) .

إن اهتلاك الاستثمارات يكون على أساس القيمة التاريخية ، والمجموع المتراكم لهذه الاهتلاكات يجب أن لا يتجاوز في نهاية السنة ، القيمة التاريخية المسجل بها . في الوضع الراهن ، ونتيجة تدهور العوامل الاقتصادية التي تؤثر بصفة عامة سلبيا على الاقتصاد الوطني ككل ، وعلى المؤسسة بصفة خاصة ، يجب على المؤسسات الاهتمام جديا بالجوانب الاقتصادية (كانخفاض قيمة النقد ، التضخم والتطور التقني) ، باستعمال الأساليب العلمية لتصحيح الأوضاع داخل

المؤسسة ، كالطريقة التالية التي تعتمد على تطبيق معاملات محددة على القيمة التاريخية للاستثمارات والقسط السنوي للاهتلاك ؛ تلخيصها رياضيا كما يلي :

$$A_m * C_{(n-x)} = A_{m'}$$

$$A_n * C_{(n-x_1)} = An'_1$$

$$A_n * C_{(n-x_2)} = An'_2$$

:

:

$$A_n * C_{(n-x_n)} = An'_n$$

بحيث :

A_m : القيمة الأصلية للاستثمارات .

$C_{(n-x)}$: المعامل المقابل لتاريخ شراء الأصل .

A_n: القسط السنوي للاهتلاك .

$C_{(n-x1)}$: المعامل المقابل لتاريخ الاهتلاك في السنة الأولى .

$C_{(n-x2)}$: المعامل المقابل لتاريخ الاهتلاك في السنة الثانية .

:

:

$C_{(n-xn)}$: المعامل المقابل لتاريخ الاهتلاك في السنة الحالية .

$A_{m'}$: قيمة الاستثمار المعدلة .

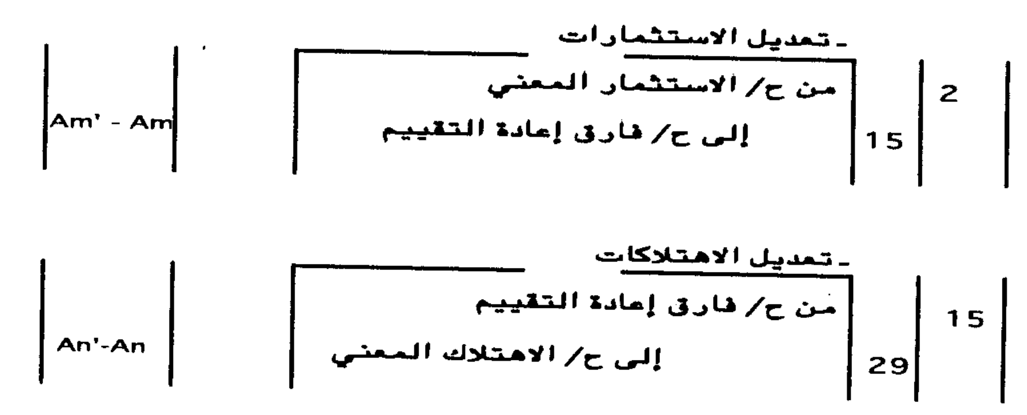
$A_{n'}$: قيمة قسط الاهتلاك المعدل .

تمثيل ذلك في الميزانية (الاستثمار بعد التقييم)

رقم الحساب	الأصول	القيمة الحالية	الاهتلاك الحالي	القيمة المحاسبية
2	الاستثمار	Am'	An'1+An'2...	(VCN)'

خصص المخطط المحاسبي لتسجيل إعادة الاستثمارات حساب يُسمى

" فرق إعادة التقييم " ويسجل بالطريقة التالية :



إن استعمال هذه الطريقة يؤدي إلى نتائج ونسب ربحية دقيقة ، تتماشى مع مختلف التغيرات والتطورات التي حدثت نتيجة التضخم أو التطور التكنولوجي ، وباستطاعة المحلل أو المسير اعتمادا على هذه التغيرات التوصل إلى تحليل دقيق للمؤسسة ، وبالتالي معرفة نقاط الضعف وتقديم الحلول المناسبة والفعالة لذلك الوضع .

ب - العوائق الضريبية :

تلعب الضرائب على الأرباح في بعض الأحيان دورا سلبيا على معيار الربحية ، حيث تدفع بالمؤسسة إلى التهرب من دفع الضرائب عن طريق تضخيم أقساط الاهتلاك أو تكوين مؤونات وهمية ، هذا الإجراء يؤثر على ربحية المؤسسة ، وبالتالي يصعب الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة في هذه الحالة .

جـ - التسجيل المحاسبي للاهتلاكات والمؤونات :

إن اعتماد التسجيل المحاسبي للاهتلاكات حسب الطريقة الخطية يؤدي كذلك إلى نتائج غير دقيقة نتيجة نقص التقييم الحقيقي لأقساط الاهتلاكات والمؤونات لكل سنة مالية (علما أن المؤشرات الاقتصادية تختلف من سنة إلى أخرى) .

د ـ أثر التضخم :

إن ظاهرة التضخم تزيد من حدة المشاكل التي تعيشها المؤسسة ، ويتجلى ذلك في صعوبة تفسير واستعمال نسب الربحية المتحصل عليها عن طريق المعطيات المحاسبية[1] ، فمثلا إذا استعملت نسبة (الربح الصافي / الأصول الإجمالية) التي عادة ما تستعمل لتوضيح الربحية الاقتصادية للمؤسسة ، يُلاحَظ أن البسط محسوب على أساس الأسعار الحالية لأنه يتماشى مع تيار الفترة الحالية ، بينما المقام المتمثل في الأصول حُسِب على أساس الأسعار التاريخية والتي لم تُسجل في الدفاتر حسب الأسعار الحالية .

أخيرا يُستخلص من هذا الفصل بعض النقاط الهامة المتعلقة بمفهوم وقياس ربحية المؤسسة :

1 ـ مفهوم الربحية له معنى نسبي ، ولا بد من حصره في إطار معين وواضح ، ودراسته من زوايا مختلفة (دورالمساهمين ، المستخدمين ، الدولة والأوضاع الاقتصادية ... الخ) .

2 ـ نظام المحاسبة الحالي لا يعطي صورة واضحة لمفهوم ومدلول قياس الربحية .

3 ـ إن نتائج نسب الربحية تدفع المسيرين والمحللين لتحليل عدد معين من المعطيات المحاسبية وتعديلها للوصول إلى النتائج المطلوبة .

*****

(1) - B. Colasse : , op. cit. P: 40 .

الفصل الثاني

تحليل وتمويل دورة الاستغلال

الفصل الثاني :

تحليل وتمويل دورة الاستغلال

يتكون هذا الفصل من المباحث والمطالب التالية :

يعالج المبحث الأول تحليل دورة الاستغلال ، حيث تم التعرض في المطلب الأول إلى تحليل وحساب نقطة التعادل ومعالجة كل العوامل التي تؤثر فيها عن طريق تحديد مرونة نتيجة الاستغلال للوقوف على مدى تأثير عنصر المبيعات على عنصر الربحية ، بالإضافة إلى ذلك ، تم التطرق في المبحث الثاني إلى الرفع المالي كمؤشر أساسي في تحليل الهيكل المالي للمؤسسة ، وتم توسيع تحليل نقطة التعادل من خلال المطلب الثالث ، أما في المطلب الرابع فاعتُمدت طريقة البرمجة الخطية لتحليل المؤشرات الأساسية المؤثرة في ربحية المؤسسة ، وفي المطلب الخامس عولجت نقطة التعادل في ظروف عدم التاكدباعتماد بعض الطرق الإحصائية.

المبحث الثاني : دُرس فيه تمويل دورة الاستغلال ، حيث نوقش في المطلب الأول دور رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل في كيفية تمويل دورة الاستغلال ، وفي المطلب الثاني تم التعرض إلى التمويل بالأموال الخاصة بينما التمويل الخارجي قصير المدى دُرس في المطلب الثالث ، أما المطلب الرابع فنوقش فيه تأثير المحاسبة والتضخم في تمويل دورة الاستغلال ، ثم جاء المطلب الخامس ليدرس خزينة المؤسسة وكيفية ضبطها بصفة دقيقة لكي تساهم في تمويل دورة الاستغلال .

*****

الفصل الثاني : تحليل وتمويل دورة الإستغلال

المبحث الأول : تحليل دورة الاستغلال .

في هذا الإطار يتم تعميق دراسة العوامل المختلفة التي تؤثر على الربحية المالية للمؤسسة ، والمتحصل عليها بالعلاقة التالية :

(الربح الصافي / الأموال الخاصة) ، وتصاغ رياضيا بالعلاقة التالية :

$$R_1 = R_2 \times R_3$$

بحيث :

R_1 = الربح الصافي / الأموال الخاصة

R_2 =الربح الصافي / مجموع الأصول

R_3 =مجموع الأصول / الأموال الخاصة .

توضح R_2 ، و R_3 طريقتين لبحث ومراقبة نسبة الربحية المالية ؛ فالأولى اقتصادية والثانية مالية .

كما تبين نسبة مجموع الأصول على الأموال الخاصة (بصفة غير مباشرة) درجة مديونية المؤسسة ، وتمثل بالعلاقة التالية :

مجموع الأصول = 1 + (الديون / الأموال الخاصة) .

ويُتوصل عن طريق هذه النسبة إلى مؤشر هام ، يعرف بـ" الرافعة المالية" "L'effet de levier" .[1]

وتمثل نسبة الربح على مجموع الأصول ربحية مجموع رؤوس الأموال التي استثمرت ؛ بمعنى معدل العائد على الاستثمار ، وتوضَّح عن طريق دراسة تقليدية تسمى بتحليل نقطة التعادل .

---

(1)- **A. Caplez**: Element de gestion financière (2eme édition) , MASSON , 1982, P84.

المطلب الأول: تحليل نقطة التعادل .

يمكن تمثيل نسبة R_2 (المتعلقة بربحية الاستغلال) بنسبتين فرعيتين

$R_4 \times R_5$ بحيث تصبح :

(الربح الصافي /مجموع الأصول) = (الربح الصافي /رقم الأعمال) x(رقم الأعمال /مجموع الأصول)

$$R_2 \quad = \quad R_4 \quad x \quad R_5$$

تقيس النسبة R_4 الفعالية النسبية للمشروع ، وذلك بعد اقتطاع جميع المصاريف والضرائب من الأرباح الإجمالية وتسمى « هامش الربح الصافي » .

أما النسبة R_5 فتمكن من قياس القدرة النسبية للمشروع على استعمال مجموع الأموال للحصول على الربح وتسمى « نسبة دوران الأصول » « Turnover» ، وتبسيط ذلك يكون كالتالي :

رقم الأعمال ـــــ a

النتيجة ـــــــ b

مجموع الأصول ـــــ c

الهامش الصافي ـــــــ d=b/c

دوران الأصول ـــــــ e=a/c

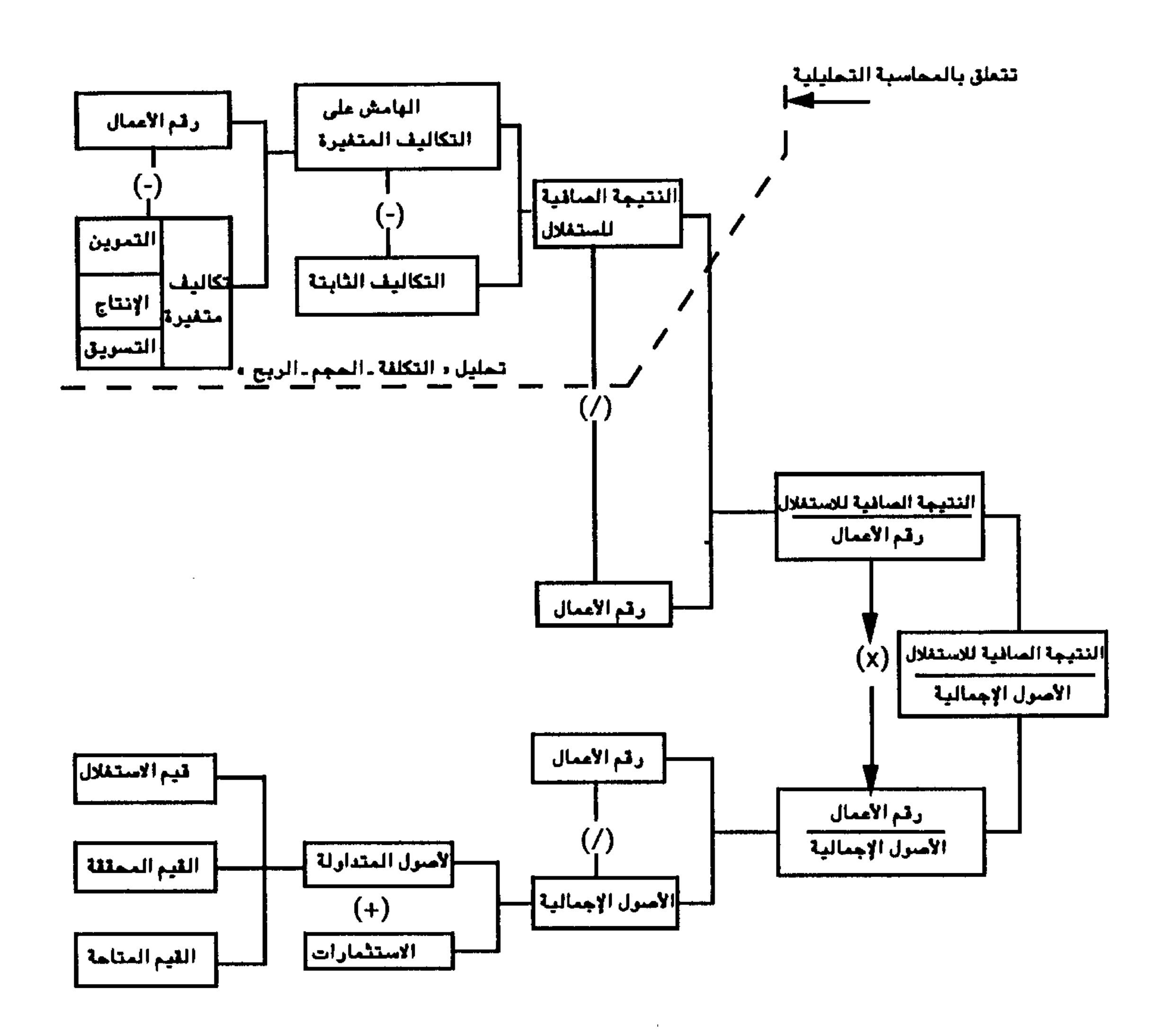
معدل العائد على الاستثمار ـــــ f=dxe

وإعند ضرب معدل دوران الأصول في معدل هامش الربح الصافي ، يُحصل على نسبة ربحية الأصول أو معدل العائد على الاستثمار .

1 ـ تحليل نقطة التعادل كأداة للرقابة المدمجة :

تستطيع المؤسسة الاعتماد على المعطيات التي تم التوصل إليها (المتعلقة بتحليل ربحية الاستغلال عن طريق استعمال النسب) لتحديد الشكل الأمثل الذي يسهل عملية الرقابة الداخلية ، ومتابعة مكونات ربحية الاستغلال خلال فترة زمنية معينة،ويمكن توضيح هذه الطريقة اعتمادا على مخطط إحدى المؤسسات

الفرنسية «Du pont de Nemours» لمراقبة ربحيتها أسبوعيا ، وفي مختلف فروعها[1] :



شكل رقم 1.2 : مكونات ربحية الاستغلال وطرق مراقبتها
(حسب مخطط Dupont)[2].

---

(1) قام برنار كولاص بتغيير عنصر تحليل التكاليف للدراسة الأولية التي تعتمد على التحليل الوظيفي ، واعتماد عنصر التحليل الديناميكي من أجل تسهيل دراسة تحليل نقطة التعادل .

(2) - P.Conso R. Lavaud , B. Colasse J-L . Fousseopt. cit. P 364.

إن الشكل 1.2 يساعد على متابعة ومراقبة الربحية داخل المؤسسة ويُعدّ قاعدة أساسية أيضالتحليل المعطيات ، وتتجلى أهمية هذا الشكل في تسهيل :

أولا : متابعة تطور معيار الربحية وكذا مكوناتها في فترة زمنية محددة .

ثانيا : القيام بمقارنات بين مختلف فروع المؤسسة أو مع عدة مؤسسات أخرى لها نفس النشاط ، لكن لهذه الطريقة قصور يتجلى في إعطاء أهمية كبرى للمدى القصير ، وإهمال الاستراتيجية المتخذة في المدى الطويل .

2 ـ أسس دراسة نقطة التعادل :

أ ـ تغير التكاليف : كما هو معروف أن تكاليف المؤسسة تتطور خلال الفترة الزمنية المحددة ؛ نتيجة المؤثرات والتغيرات الداخلية كإنتاجية اليد العاملة ، درجة مكننة الإنتاج ، تكاليف الوحدة من عناصر الإنتاج [1]، والتغيرات الخارجية المتمثلة في محيط المؤسسة كالقرارات الاجتماعية ، الضريبية ، الاقتصادية و السياسية .

تعتمد طريقة تحليل نقطة التعادل على عنصر واحد من مجموع هذه العناصر وهو مستوى النشاط ، والذي يعبر عنه في بعض الأحيان برقم الأعمال ، وفي أحيان أخرى بكمية الإنتاج التام الصنع ، وتنتج عن هذه الأخيرة تكاليف ثابتة وأخرى متغيرة ، فالتكاليف الثابتة تمثل سعر احتفاظ المؤسسة بطاقة إنتاجية معينة ، بينما التكاليف المتغيرة تمثل السعر الذي تسدده المؤسسة من أجل استغلال طاقتها الانتاجية ، وهذه الطريقة لا تعطي الوجه الصحيح لمدى فعالية المؤسسة ، وذلك للأسباب التالية :

ـ إن هذه الدراسة ترتكز على مدة زمنية قصيرة للوصول إلى النتائج المالية .

ـ صعوبة الفصل بين الجزء الثابت والمتغير للتكاليف ؛ مما يؤدي عادة إلى استعمال بعض الطرق الإحصائية البسيطة كطريقة المربعات الصغرى لتحقيق الفصل بينهما .

---

(1) - **J. Margerin et G. ausset** Comptabilité Analytique , outil de gestion , Aide de la décision , L'édition d'organisation , PARIS 1984 (5eme édition) , P 309.

ب ـ علاقات الاستغلال: تعتمد طريقة تحليل نقطة التعادل أساسا على علاقات الاستغلال التي تتمثل في فصل تكاليف المؤسسة إلى ثابتة وأخرى متغيرة حسب النشاط[1].

وتُوَضَّح علاقات الاستغلال على النحو التالي :

التكاليف الكلية للمؤسسة : $C = VxQ + F$

رقم الأعمال : $V = PxQ$

بحيث :

Q = حجم النشاط معبر عنه بالوحدات المباعة .

V =التكلفة المتغيرة للوحدة .

F = مبلغ التكاليف الثابتة .

P =سعر البيع للوحدة .

أما الهامش على التكاليف المتغيرة (الفرق بين رقم الأعمال والتكاليف المتغيرة المناسبة له) :

$$M = (P-V) \times Q$$

أو

$$M = u \times V$$

u : هي العلاقة بين الهامش على التكاليف المتغيرة ورقم الأعمال ، وتُسَمَّى « بنسبة أو معامل الهامش على التكاليف المتغيرة » أو « نسبة أو معامل الامتصاص » .

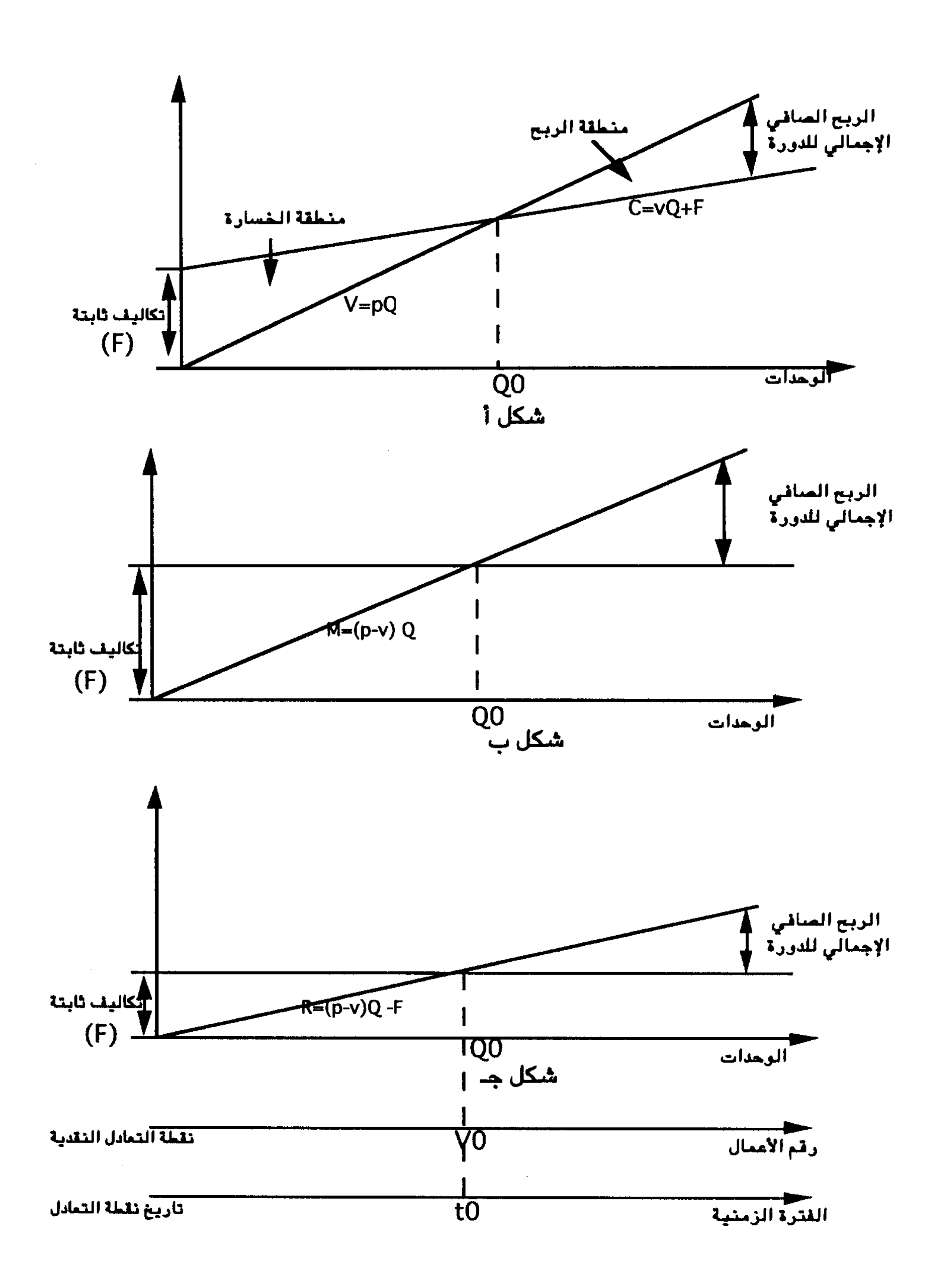
ويُتحصل على النتيجة الصافية للاستغلال بالفرق بين رقم الأعمال والتكاليف الكلية أو الفرق بين الهامش على التكاليف المتغيرة والتكاليف الثابتة التي تتوضح في العلاقة التالية :

$$R = (P-V) \times Q - F$$

---

(1) -J. Margerin et G. Ausset Opt. cit. , P 311.

و تمثيل هذه العلاقة عن طريق الشكل 2.2 [1]:



شكل2-2: أشكال الربحية.

---

(1) د.توفيق حسون : الإدارة المالية . مطبعة جامعة دمشق 1989 ـ 1990 ، ص330.

يُلاحظ من خلال الشكل (أ) أن رقم الأعمال محدد بخط المعادلة: V=PxQ

بينما سعر التكلفة محدد بالخط : C=VxQ +F .

أما الشكل (ب) فيوضح التكاليف الثابتة والهامش على التكاليف المتغيرة ، حيث أن التكاليف الثابتة موضحة بخط المعادلة: Y = F ، والهامش على التكاليف المتغيرة بخط المعادلة: M = (P-V) x Q .

أما الشكل (جـ) فيحدد النتيجة الصافية للاستغلال المبينة بخط المعادلة : R = (P-V) x Q -F ، وللقيام بتحليل يعتمد على كمية نقطة التعادل أو قيمتها أو تاريخ الحصول عليها ، يُضاف خطان موازيان لخط السينات ، يوضح الأول القيمة النقدية ، والثاني تاريخ تحقيقها ، وللانتقال من خط الكميات إلى خط القيم النقدية تُضرب الكمية في القيمة النقدية المقابلة لنقطة التعادل .

3 ـ مرونة نتيجة الاستغلال (الربح الصافي للاستغلال) :

يرتكز تحديد نتيجة الاستغلال على العديد من المتغيرات والعوامل المباشرة التي تواجه المؤسسة ، كحجم النشاط وتكاليف العناصر المستعملة ، فكل تغير لهذه العناصر يؤدي إلى تغير نسبي في النتيجة .

إن مرونة نتيجة المؤسسات (S) تتغير بتغير رقم الأعمال ويمكن قياسها كمرونة اقتصادية عن طريق المعامل التالي [1]:

$$S = \frac{\frac{\Delta R}{R}}{\frac{\Delta V}{V}}$$

بحيث : S : مرونة الربح الصافي .

R : الربح الصافي للاستغلال .

V : رقم الأعمال .

---

(1) - **B. Colasse**: La rentabilité de l'entreprise(3eme édition) , Dunod : PARIS 1982 P: 55 .

وانطلاقا من فرضيات تحليل نقطة التعادل ، يصاغ معامل مرونة الاستغلال كما يلي :

$$\frac{\frac{\Delta R}{R}}{\frac{\Delta V}{V}} = \frac{\frac{\Delta Q(p-v)}{(p-v)Q-F}}{\frac{P\Delta Q}{PQ}} = \frac{Q(P-V)}{(P-V)Q-F} = \frac{M}{R}$$

S = (الهامش على التكاليف المتغيرة / نتيجة الاستغلال الصافية) .

حيث : P : سعر البيع .

v : تكاليف متغيرة .

Q : الكمية المنتجة والمباعة .

ومهما كان النشاط تكون مرونة الربحية للمؤسسة مساوية للعلاقات التالية :

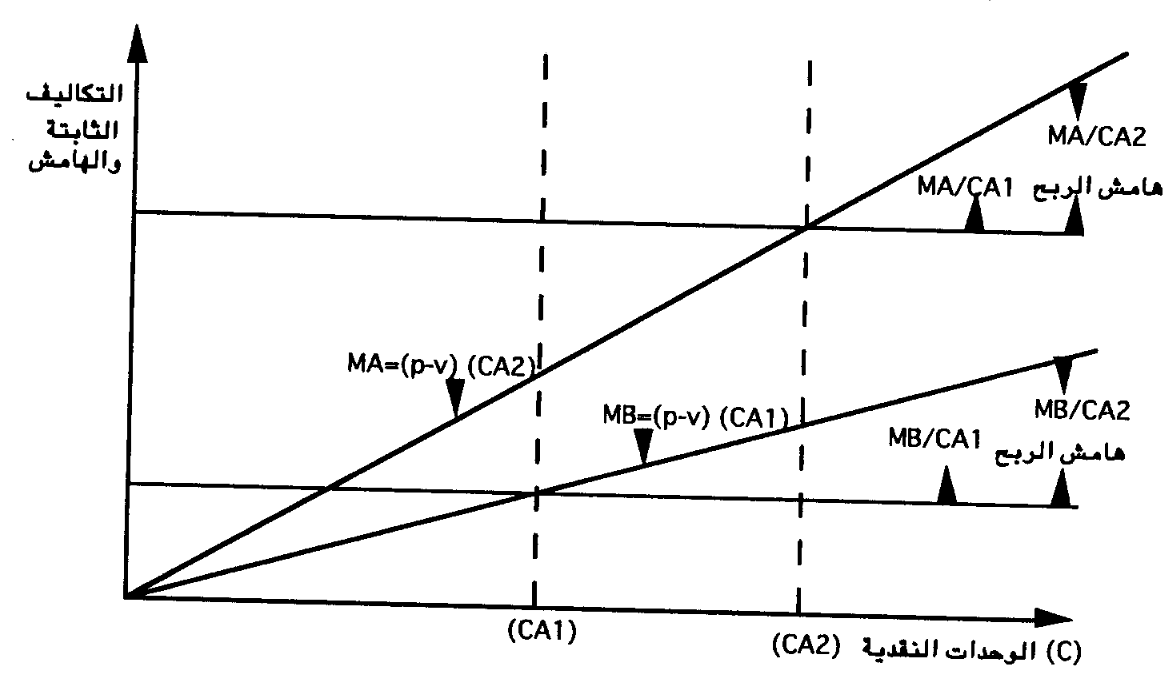
- الهامش على التكاليف المتغيرة (Opérationnels) : $M = (p-v) \times Q = u \times V$
- نتيجة الاستغلال : $R = (P-v) \times Q - F = u \times V - F$

إذن يمكن استخلاص أن S الحساسية هي دالة تناظرية (Homographique) لمستوي النشاط المعبر عنه بالوحدات المادية (Q) أو بالوحدات النقدية (V) وسيتم التوضيح البياني لمرونة ربحية مؤسستين A وB عند مستوى رقم الأعمال V:

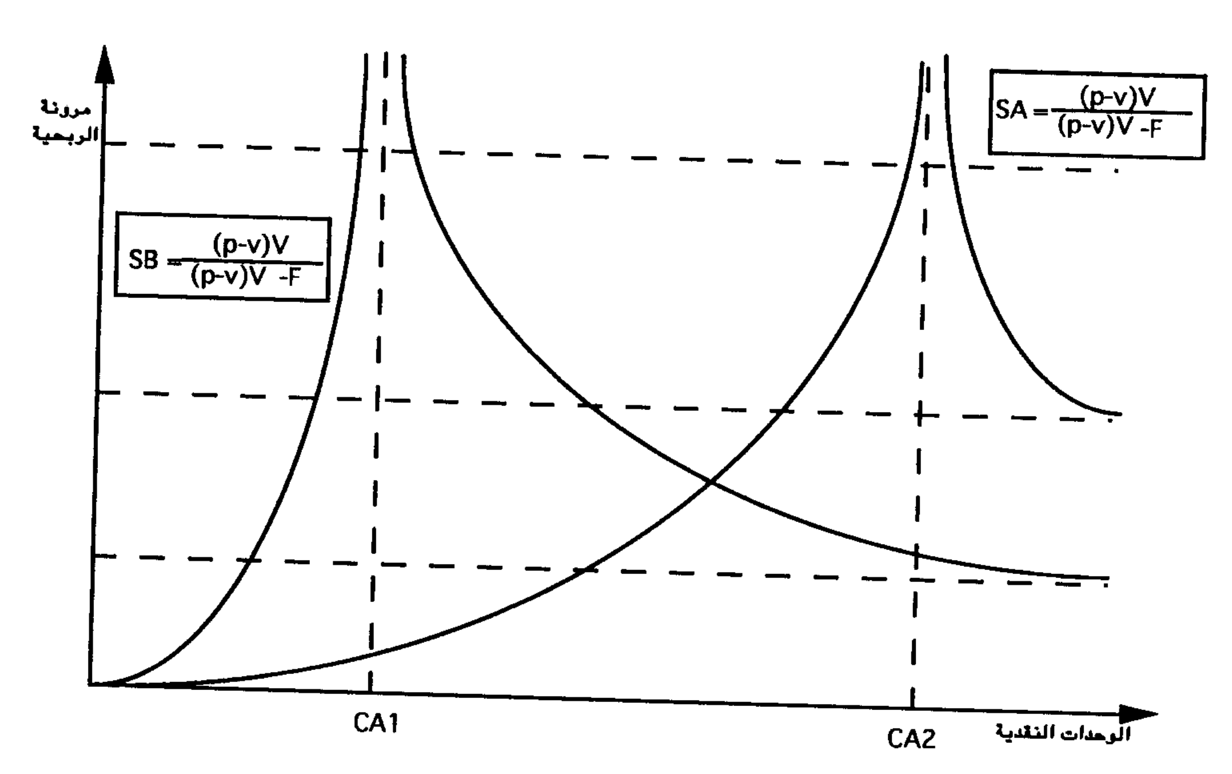
$$SA = \frac{(P-v)V}{(P-v)V-F} \quad , \quad SB = \frac{(P-v)V}{(P-v)V-F} = \frac{M}{R}$$

يبين التمثيل البياني (شكل3.2) لهذين الدالتين (بالقيمة المطلقة)

أن المرونة الربحية لإحدى المؤسستين تصبح غير نهائية بجوار نقطة تعادلها ، إذا كان رقم الأعمال مساويا لمستوى معين من الإنتاج .



شكل 3.2 : مستويات تحديد نقطة التعادل (A et B)[1].



شكل 4.2 : مرونة الربحية المقارنة (AetB) (2)

من خلال دراسة هذا الشكل يُستنتج مايلي :

---

(1) - (2) - B. **Colasse:** opt. cit . P: 57.

أ - ارتفاع رقم الأعمال (A) من مستوى (CA1) إلى مستوى (CA2)

يؤدي إلى ارتفاع النتيجة (ويمكن أن تكون مائة بالمائة) .

ب - إذا ازداد رقم الأعمال (B) من مستوى (CA1) إلى مستوى (CA2)

فإن نتيجة المؤسسة (B) تزداد بنسبة أقل من نسبة المؤسسة (A) .

المطلب الثاني: الرفع المالي:

يُقصد بالرفع المالي تأثير الهيكل المالي للمؤسسة على ربحية الأموال الخاصة ، ويعبر عنه بالمصطلح الأمريكي «Leverage» [1].

« ... ويعكس الرفع المالي التغير الذي يحدث في صافي الربح المتاح للملاك من جراء تغير معين في صافي ربح العمليات ، وينشأ الرفع المالي من وجود التكاليف المالية الثابتة . ومع ثبات العوامل الأخرى على حالها ، ترتفع درجة الرفع المالي كلما زادت التكاليف المالية الثابتة ، ونتيجة لذلك يتوقع أن يترتب عن تغير محدود في صافي ربح العمليات تغير كبير في صافي الربح بعد الضريبة أي صافي الربح المتاح للملاك .» [2].

1 - مفهوم الهيكل المالي :

إن الهيكل المالي يمثل مجموع النسب الموجودة بين مختلف الموارد المالية التي هي في حوزة المؤسسة في فترة زمنية معينة ، ويمكن صياغته حسب الشكل 5.2 كما يلي : رؤوس الأموال المقترضة / مجموع الخصوم

أو رؤوس الأموال المقترضة / الأموال الخاصة

---

(1) - J.F.Weston et F.F. Brighamla finance et le management de l'entreprise , Club du livre de management, Publi-Union 1972, P: 274-282.

(2) - د.منير صالح هندي : الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث - الإسكندرية - 1989 ، ص575.

الأموال الخاصة	الأموال الخاصة	الأموال الدائمة
الأموال المقترضة	القروض طويلة ومتوسطة الأجل	القروض قصيرة الأجل
	قروض قصيرة الأجل	

شكل 5.2 : الهيكل المالي للمؤسسة .

ويمكن صياغة النسب السابقة بطريقة أخرى (حسب الآجال) .

قروض طويلة و متوسطة المدى / الأموال الدائمة

أو قروض طويلة ومتوسطة المدى / الأموال الخاصة .

ونظرا لأن تكلفة الديون تؤثر مباشرة على مردودية الأموال الخاصة فينبغي على المؤسسة في هذه الحالة ،تسيير هذه الديون وفق المفاضلات التالية :

- التسديد قبل الآجال المحددة ، في هذه الحالة قد تستفيد المؤسسة من "خصم التسديد" .
- التسديد في الآجال المحددة ، في هذه الحالة لا تستفيد من أي خصم ولا تتحمل أي تكلفة .
- التسديد بعد الآجال المحددة ، في هذه الحالة تتحمل المؤسسة تكلفة إضافية تمثل تكاليف التأخير .

ومن هنا تظهر أهمية كيفية تسديد هذه الديون .

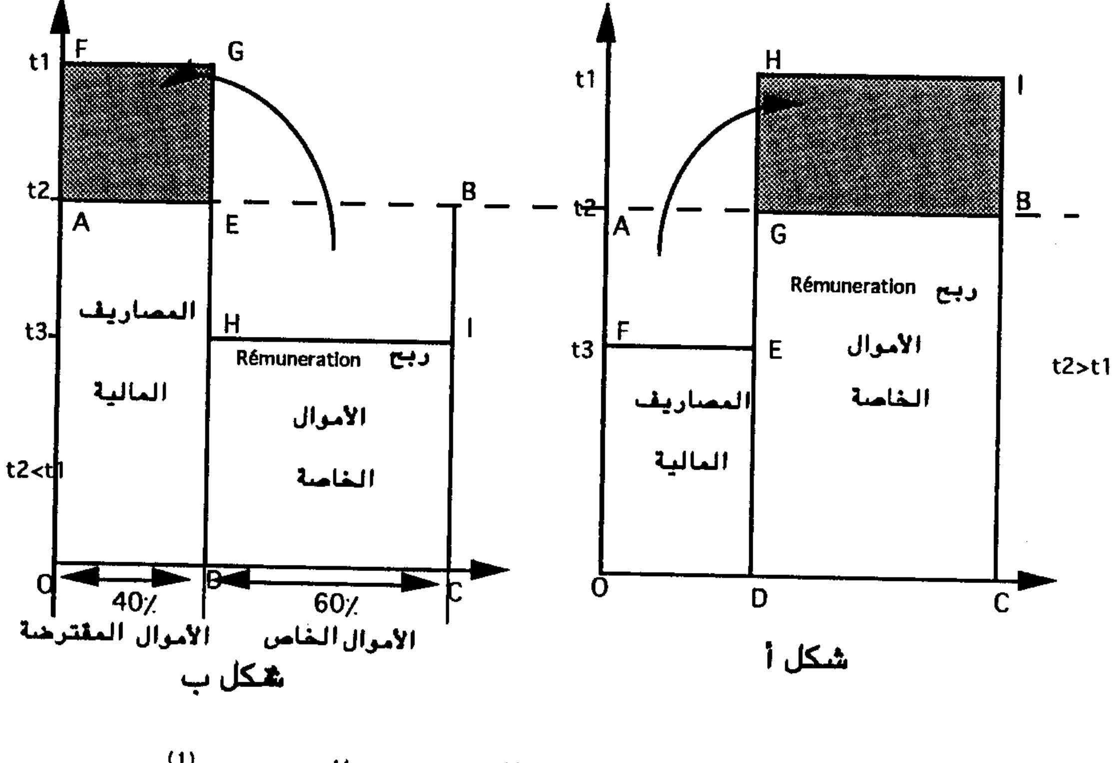
2 ـ التوضيح البياني للرفع المالي :

لشرح الشكل 6.2 يُعتمد على الفرضيات التالية :

- استدانة بنسبة متوسطة t 1 .
- ربحية الاستغلال (بعد الضرائب وقبل خصم المصاريف المالية) المحسوبة على أساس أصولها الكلية t 2[1] ، بحيث t 1 أقل من t 2 .
- نسبة الهيكل المالي تساوي $\frac{2}{3}$.

إذا تحققت هذه الفرضيات تلجأ المؤسسة إلى الاقتراض .

(1) ـ إذا لم ناخذ إلا القروض طويلة ومتوسطة الأجل بعين الاعتبار ، فربحية الاستغلال تتحدد على أساس الأموال الدائمة .



شكل 6_2 : الرفـــــــع المـــــــالـــــــي[1]

يبين الشكل(أ) :

ـ تحويل الأرباح المحققة لصالح المساهمين ، فكلما كانت نسبة الهيكل المالي عالية كلما كان تحويل الأرباح أكبر .

ـ المستطيل (OABC) يمثل الربح الإجمالي للاستغلال (قبل الضرائب وبعد المصاريف المالية) .

ـ المستطيل (OFED) يمثل ما يستحقه المقرضون (فوائد القروض) على أموالهم المقروضة الممثلة بالمستطيل (OAGD) ، بينما عوائد المساهمين تتمثل بالمستطيل (DGBC) ، والرفع المالي يُعبر عنه بمساحة المستطيل (GHIB) وهو مساوي لمساحة المستطيل (FAGE)[2].

بينما يبين الشكل (ب) حالة انخفاض ربحية الاستغلال إلى t2 ، وبالتالي تنخفض ربحية الأموال الخاصة إلى t3 ، ففي هذه الحالة يتحمل

(1) - B.Colasse : op. cit. P: 60 .

(2) ـ في حالة كون ـ على سبيل المثال ـ : الفائدة على القروض 9٪ ، وربحية الاستغلال (بعد الضرائب وقبل المصاريف المالية) والمحسوبة على أساس الأصول الإجمالية 12٪ .

المساهمون الخسارة ، ويتم تغطيتها عن طريق أموالهم الخاصة [1].

3 ـ دراسة تحليلية للرفع المالي : تهدف هذه الدراسة التحليلية إلى إجراء مقارنة بين ربحية الاستغلال وتكلفة الأموال المقترضة ، وللقيام بهذه المقارنة يُفترض ما يلي :

P : الأموال الخاصة .

E : الأموال المقترضة .

t : تكلفة الأموال المقترضة (المعبر عنها بنسبة متوسطة متراكمة) .

A : الأصول الكلية (A=P+E) .

K : ربحية الاستغلال (بعد الضرائب وقبل المصاريف المالية) .

فنصيب المساهمين يساوي إلي الفرق بين النتيجة الإجمالية للاستغلال (بعد الضرائب) والمصاريف المالية .

$$KA - tE = K(E+P) - tE = KP + (K-t)\,E$$

وتكون نسبة ربحية الأموال الخاصة :

$$r = KP + (K-t)E/p = K+(K-t)E/P$$

$$R=K+(K-t)L$$

ومنه فإن :

بحيث : $L=E/P$ تحدد الهيكل المالي للمؤسسة .

وبالتالي يتضح ما يلي :

ـ إذا كانت $(K-t)>0$ فإن ربحية الاستغلال تكون أكبر من تكلفة الأموال المقترضة ، ويكون معامل الفعالية موجبا ، أما إذا ارتفعت نسبة الهيكل المالي فإن ربحية الأموال الخاصة تزداد .

ـ إذا كانت $(K-t)<0$ فإن معامل الفعالية يكون سالبا ، بحيث أن ارتفاع نسبة الفعالية المالية تؤدي إلى انخفاض ربحية الأموال الخاصة .

4 ـ الرفع المالي والسياسة المالية : إن زيادة الرفع المالي في فترة زمنية معينة يعتمد أساسا على الهيكل المالي المكتسب من طرف المؤسسة ، حيث

---

(1) ـ في حالة انخفاض ربحية الاستغلال ـ مثلا ـ من 12 إلى 6٪ فإن ربحية الأموال الخاصة لا تتعدى نسبة 3٪ .

تساعد عدة عوامل في تحديد هيكلها .

وفي هذا الإطار لا بد من مراعاة وجهات نظر كل من المساهمين المقرضين والمسيرين [1].

أولا ـ المساهمون : إن ارتفاع نسبة الفعالية يساعد المساهمين على الحصول على نتائج أكبر من جراء ارتفاع ربحية الأصول ، كما أن انخفاض نسبة الفعالية يؤدي إلى الحصول على عوائد أقل ، كما يحرص المساهمون علي أن تكون مديونية المؤسسة أقل ما يمكن وينصب كل اهتمامهم على جانب هيكل الأموال الخاصة .

ويتم الحصول على نسبة المديونية بالعلاقة التالية :

الأموال الخاصة / الأموال الدائمة .

ثانيا ـ المقرضون : إذا كانت نسبة المديونية المبينة أعلاه أقل من 0.5 ، فهذا يعني أن طاقة الاقتراض هي في الحد الأقصى لها ؛ مما يصعب إيجاد مقرضين جدد ، وللخروج من هذه الوضعية يتحتم على المؤسسة الزيادة في أموالها الخاصة ، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الفعالية .

ثالثا ـ المسيرون : على غرار اهتمام المساهمين والمقرضين بجوانب معينة داخل المؤسسة ، فإن اهتمام المسيرين ينصب أيضا على مدى فعالية المؤسسة ، وكذا السياسة المالية المتبعة ، لأن المؤسسة تمثل مصدر مداخيل المسيرين (سواء كانوا مسيرين و مساهمين في نفس الوقت ، أو مسيرين فقط) .

وبالتالي فإن نسبة الفعالية تترجم السياسة المالية المعتمدة من قبل المؤسسة .

كما تتحدد السياسة المالية لمعامل الفعالية بصفة مسبقة على أساس معاملات محققة فعليا ، لكن هذا لا يمنع من تحليل بعض المعطيات على أساس تنبؤات مستقبلية لهذه العناصر :

فإذا كانت ربحية الاستغلال K متغير عشوائي ، و $\overline{K}$ المتوسط الحسابي ،

---

(1) - **B.Colasse** : op. cit. P: 62 .

σ_K^2 التباين ، R ربحية الأموال الخاصة ، ومنه يمكن التعبير على معامل الفعالية

كمتغير عشوائي بمتوسط: $\overline{R}=\overline{K}+(\overline{K}-t)L$ وتباين : $\sigma_K^2=L^2\,\sigma_K^2$

5 ـ مرونة النتيجة الصافية :

يتم حساب النتيجة الصافية (بعد خصم المصاريف المالية والضرائب) بالنسبة لرقم الأعمال كما يلي :

نتيجة الاستغلال (R1)

- المصاريف المالية (I)

= النتيجة الإجمالية (R2)

- الضريبة (i)

= النتيجة الصافية للدورة (R3)

وتقاس مرونة النتيجة الصافية بالنسبة لرقم الأعمال بالمعامل التالي:

$$e=\frac{\frac{\Delta R_3}{R_3}}{\frac{\Delta V}{V}}$$

ويمكن الحصول عليها بطريقة أخرى مفصلة [1]:

$$e=e_3 \times e_2 \times e_1=\frac{\frac{\Delta R_3}{R_3}}{\frac{\Delta R_2}{R_2}} \times \frac{\frac{\Delta R_2}{R_2}}{\frac{\Delta R_1}{R_1}} \times \frac{\frac{\Delta R_1}{R_1}}{\frac{\Delta V}{V}}$$

---

(1) - **J.C.T.Mao** : Quantitative analysis of financial decisions , The macmillan company , 1969, P:419-422.

- (e1) يحدد مرونة نتيجة الاستغلال بتغيرحجم رقم الأعمال وهوالمعامل S الذي يساوي (حسب فرضيات تحليل نقطة التعادل) العلاقة بين هامش التكاليف المتغيرة (Opérationnel) Mونتيجة الاستغلال R1 .

- (e2) يحدد المرونة المالية لـ R2 بتغير R1 وحجمهما يعتمد أساسا على المصاريف المالية :

$$e_2 = \frac{\frac{\Delta R_2}{R_2}}{\frac{\Delta R_1}{R_1}} = \frac{\frac{\Delta R_1}{R_1 - i}}{\frac{\Delta R_1}{R_1}} = \frac{R_1}{R_1 - i}$$

- (e3) يقيس مرونة R3 بتغير R2

$$e_3 = \frac{\frac{\Delta R_3}{R_3}}{\frac{\Delta R_2}{R_2}} = \frac{\frac{\Delta R_2(1-T)}{R_2(1-T)}}{\frac{\Delta R_2}{R_2}} = 1$$

(T هي نسبة الضريبة على الأرباح) .

بما أن e3=1 ، e هو الناتج بين مرونة الاستغلال e1 والمرونة المالية e2 .

فإن : e=e1 x e2

ومن خلال فرضيات تحليل نقطة التعادل فإن :

$$e = \frac{M}{R_1} \times \frac{R_1}{R_1 - i} = \frac{M}{R_1 - i}$$

إن مرونة النتيجة الصافية لمستوى نشاط معين يساوي العلاقة بين هامش التكاليف المتغيرة والنتيجة بعد المصاريف المالية (المتعلقة بهذا المستوى من النشاط) .

المطلب الثالث: توسيع تحليل نقطة التعادل (الفرضيات والحدود):

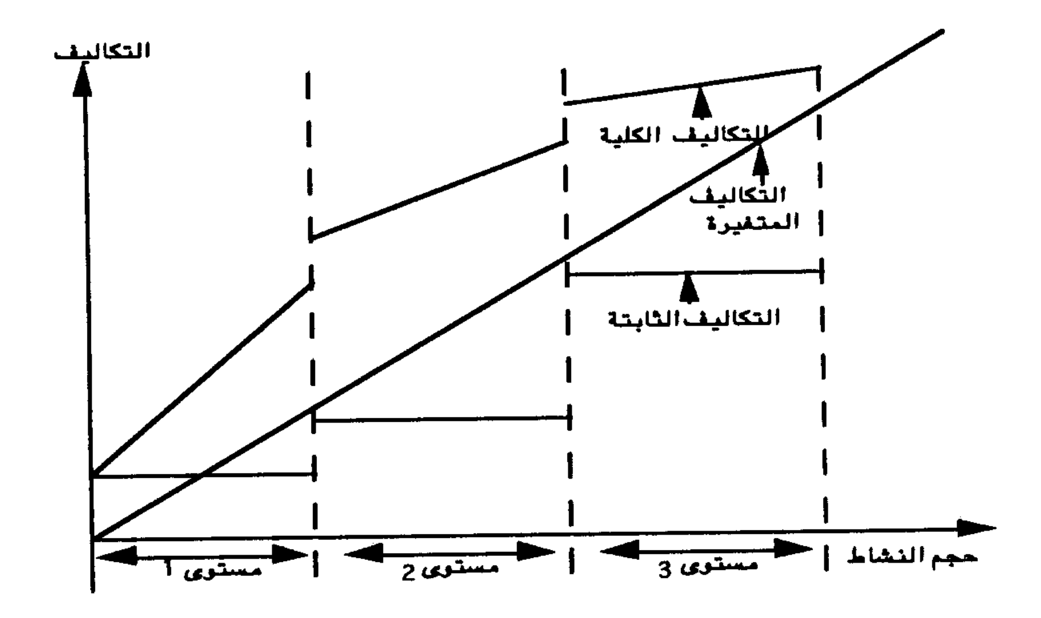
يستعمل تحليل نقطة التعادل في العديد من التطبيقات ، إلا أنه لا يعبر بدقة عن الحقائق والنتائج المتوصل إليها ، لإهماله العديد من الفرضيات التوضيحية والضمنية (Implicite ou Explicite) الذي يرتكز عليها هذا التحليل، ومن أجل تحليل هذه الطريقة لا بد من مراعاة النقاط التالية[1] :

أولا ـ تصنيف التكاليف إلى تكاليف ثابتة ومتغيرة ، وربطهما بمتغير واحد كمستوى النشاط (يعبر عنه بالوحدات أو النقد) إلا أن هذا التقسيم لا يخلو من العيوب ، لأنه في الواقع يصعب ربطهما بمتغير واحد ؛ خاصة في حالة وجود تكاليف مختلطة (جزء تكاليف ثابت ، وجزء تكاليف متغير) فلا تستعمل هذه الطريقة إذن إلا في المدى القصير .

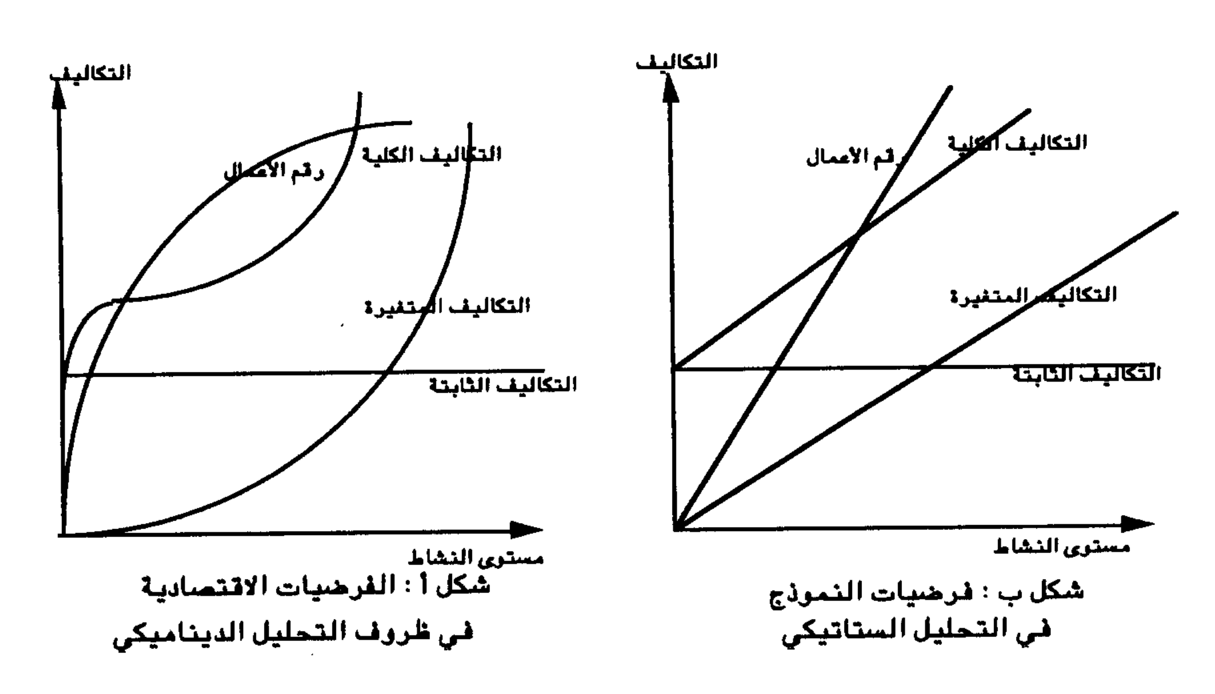
*ثانيا*ـ وضع فرضية زيادة التكاليف المتغيرة بنفس وتيرة زيادة حجم النشاط ، حيث تصبح التكاليف الكلية دالة خطية ، لكن هذه الفرضية تهمل الكثير من تغيرات مستوى التكلفة بدلالة حجم النشاط ، لأن تطور التكاليف المتغيرة الكلية في بداية النشاط تزداد بوتيرة أقل من حجم النشاط ، ثم تتزايد في مرحلة ثانية ، و تتجه إلى الانخفاض في مرحلة ثالثة (حسب قانون تزايد الغلة) ، ويمكن توضيحها بالشكل 2ـ7 .

ثالثا ـ التكاليف الثابتة لا تتغير خلال مرحلة النشاط التي هي تحت الدراسة ، و تكون محصورة في مستوى نشاط إنتاجي معين لثبات حجم الاستثمارات ، والشكل 2ـ7 يوضح 3 مستويات من النشاط في حدود 3 طاقات إنتاجية مختلفة .

(1) - **P. Lassegue** Gestion de l'entreprise et comptabilité (5eme édition) , Précis dalloz, Paris, 1970 , P: 499.



شكل 7.2 : تحديد المستويات المختلفة للتكاليف[1].



شكل أ : الفرضيات الاقتصادية في ظروف التحليل الديناميكي

شكل ب : فرضيات النموذج في التحليل الستاتيكي

شكل 8.2 : تحليل نقطة التعادل في ظل الفرضيات الاقتصادية المقارنة[2]

رابعا ـ تقوم هذه الفرضية على بيع منتوج واحد أو أكثر بكمية ثابتة لكن تحقيق هذه الفرضية يعتبر من الأمور الصعبة في حالة اعتماد الموسسة على التنوع في الإنتاج ، ويشترط ـ في استعمال طريقة تحليل نقطة التعادل لكل منتوج ـ التوزيع العقلاني للتكاليف المشتركة .

---

(1)-(2)- J. Margerin et G.Ausset op. cit. P: 300.

*خامسا*ـ افتراض أن كل المنتجات تسوق لعدم وجود فرصة للتخزين ، لكن في بعض الأحيان تواجه المؤسسة صعوبات في التسويق مما يحتم عليها تخزين منتوجاتها .

*سادسا*ـ الفرضية الأخيرة (التي تعتمد عليها هذه الطريقة) تتمثل في ثبات كل من سعر بيع الوحدة ، التكاليف الكلية للوحدة ، وحجم الرواتب خلال فترة محددة ، لكن تتجه الأسعار في الواقع نحو الانخفاض كلما زاد حجم الانتاج .

إن طريقة تحليل نقطة التعادل كنموذج[1] اقتصادي ، لا يمكن استعمالها إلا في حالة تجزئة نشاط المؤسسة ، ولا يمكن الحكم على نتائج هذه الطريقة إلا بعد المقارنة مع الهدف المتحصل عليه أو المرغوب فيه ، وأخذ بعين الاعتبار كيفية أو طريقة استعماله في تحليل المعطيات أو المؤشرات المختلفة للمؤسسة ، إذا كانت هذه الطريقة صالحة الاستعمال في المؤسسات التجارية ، فتطبيقها بالنسبة للمؤسسات الصناعية يستوجب :

ـ توسيع الطريقة من خلال تغير الفرضيات السابقة الذكر، وجعلها تتلاءم مع معطيات المؤسسة الصناعية .

ـ تطبيق البرمجة الخطية التي توصل إلى الحل الأمثل (بشرط أن تكون منتوجات المؤسسة متنوعة) .

المطلب الرابع: طريقة تحليل نقطة التعادل والإنتاج المتعدد

(باستعمال البرمجة الخطية)

لا يمكن اعتماد طريقة تحليل نقطة التعادل في حالات الانتاج المتعدد لاعتمادها على فرضية تجانس الكمية المنتجة والمباعة بل تعالج حالة المنتوج الواحد فقط ، أما في حالة تعدد المنتوجات فتستعمل البرمجة الخطية لتحقيق الأهداف المنشودة .

---

(1)ـ النماذج «يمكن اعتبارها جيدة في بعض الاستعمالات ، وفي البعض الآخر لا يمكن اعتبارها ملائمة، وبالتالي استبعادها» M. Guillaume , Modèles économiques, PUF,1974, P: 14

أ ـ الصيغة الرياضية للبرمجة الخطية[1] :

تهدف هذه الطريقة إلى تعظيم الأرباح أو إلى تقليل التكاليف .

$$Z = C_1X_1 + \ldots\ldots\ldots + C_nX_n$$

تحت العوائق التالية :

$$a_{11}X_1 + \ldots\ldots\ldots + a_{1n}X_n (<=, >=, =) b_1$$

:

:

$$a_{m1}X_1 + \ldots\ldots\ldots + a_{mn}X_n (<=, >=, =) b_n$$

$$X_j >= 0 \ , \ j = 1, \ldots\ldots, n$$

$X_n \ldots\ldots, X_1$: المتغيرات المجهولة .

$C_n \ldots\ldots, C_1$: معاملات الربح والكلفة (للوحدة) لمتغيرات الدالة الاقتصادية (الهدف) .

$b_n \ldots\ldots, b_1$: الكميات المعروضة .

$a_{in}, \ldots\ldots, a_{i1}$: المعاملات التكنلوجية لكل نشاط بدلالة المدخول .

$i = 1, 2, \ldots\ldots n.$

ب ـ أهمية وحدود البرمجة الخطية : تعطي البرمجة الخطية صورة واضحة لتحليل المعطيات في ظروف الإنتاج المتعدد ، إلا أنه يصعب تطبيق هذه الطريقة في حالة وجود أكثر من ثلاثة متغيرات ، ففي هذه الحالة يستحسن استعمال طريقة (Simplex) التي تعتبر سهلة الاستعمال ، خاصة عند اعتماد الإعلام الآلي في تطبيق هذه الطريقة الأخيرة .

---

(1) - **M. Nedzela :** Introduction à la science de la gestion (2eme édition), Presse de l'université de Quebec , 1984, P:70.

المطلب الخامس: تحليل نقطة التعادل في ظروف عدم التأكد:

لا يأخذ بعين الإعتبار عند استعمال طريقة تحليل نقطة التعادل ظروف عدم التأكد ، فإذا أرادت المؤسسة الإجابة على بعض التساؤلات أو الاحتمالات المتوقع حدوثها في المستقبل (مثل مستوى نقطة التعادل في السنة المقبلة ، مستوى الربح المتوقع ، ورقم الأعمال ... الخ) لا بد من استعمال قوانين احتمالية كالقانون الطبيعي (العادي) .

أ - الصيغة الرياضية للتوزيع الطبيعي[1] :

يعتبر التوزيع الطبيعي من أهم التوزيعات الاحتمالية المتصلة لأهميته في الناحية النظرية والتطبيقية ، ويوصف بدالة الكثافة الاحتمالية (Fonction de densité) $f(x)$ المعرفة بالمعادلة التالية:

$$f(x)=\frac{1}{\sqrt{2\pi\sigma^2}}\,e^{-\left[\frac{(x-u)^2}{2\sigma^2}\right]};\ -\infty,\ +\infty.$$

حيث u هي معدل التوزيع ، σ^2 التباين ، σ الانحراف المعياري ، $\pi=3{,}1416$، $e=2{,}7183$ (الثوابت الرياضية) .

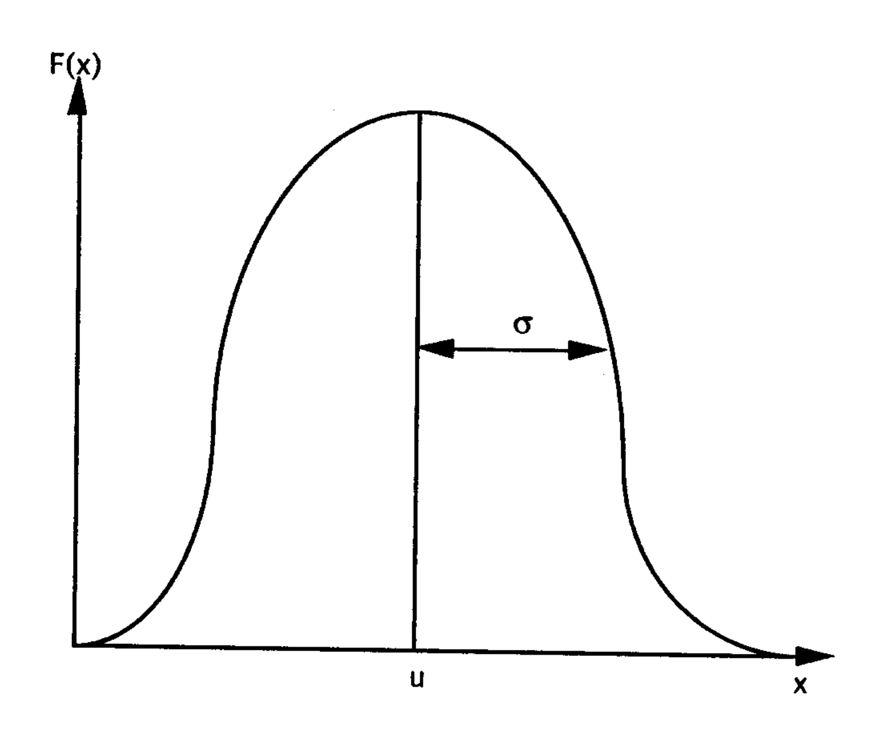
ويمكن الوصول إلى احتمال الحادث : X يقع بين a و b هو :

$$P(a<X<b)=\int_a^b f(x)\,dx.$$

وهذه المعادلة (في رسمها البياني) تشبه الجرس الذي يتماثل حول العمود المقام على النقطة $x=u$ وتتقارب من الصفر على الجهتين عندما $x\longrightarrow -\infty$ وعندما $x\longrightarrow +\infty$.

---

(1) - L.J. **Kazmir**: Statistique de la gestion , Serie SCHAUM , P:110.



ولحل هذه المعادلة ، يتم استعمال التوزيع الطبيعي المعياري، الذي وسطه صفر وتباينه 1 ، وإذا كان X يخضع للتوزيع الطبيعي ذي الوسط u والتباين σ^2 فإن كل قيمة من قيم X تقابلها قيمة من Z تسمى القيمة المعيارية ،والتي يُحصل عليها من العلاقة : $Z = \frac{X-u}{\sigma}$

ب ـ <u>تطبيق نموذج احتمالي</u>: إن التطبيقات السابقة ترتكز أساسا على التحديد الاحتمالي للمبيعات ، وتجعل من النتيجة متغيرا عشوائيا عاديا ، حيث يمكن طرح معطيات نموذج احتمالي يعتمد أساسا على عشوائية جميع المتغيرات ، ففي هذه الحالة يُعتمد على التوقع الحسابي (Espérence mathématique) والذي يمكن صياغته في المعادلة التالية :

$$E(R) = \left[E(P) - E(r)\right] * E(Q) - E(F)$$

بحيث E(P) : التوقع الحسابي لسعر بيع الوحدة الواحدة .

E(r) : تكلفة المتغير للوحدة الواحدة .

E(Q) : حجم المبيعات .

E(F): التكاليف الهيكلية ، E(R).: النتيجة .

وحساب الانحراف المعياري للنتيجة يكون في حالة اعتبار المتغيرات المختلفة مستقلة ، و لا يمكن اعتبار النتيجة المتحصل عليها قانونا طبيعيا ، لكن يمكن توضيح المشكلة المراد دراستها والإجابة على التساؤلات المختلفة لمعرفة التوقع الحسابي والانحراف المعياري للنتيجة (رغم عدم وضوح القانون المتبع) باستعمال المعادلات المختلفة لـ"تشيبتشيف" [1].

المبحث الثاني : تمويل دورة الاستغلال :

يعتمد تمويل دورة الاستغلال داخل المؤسسة على العديد من المؤشرات والمصادر الهامة التي تلعب دورا في تحديد فعالية المؤسسة وهيكلها المالي ، لذا من الضروري تناول هذه المؤشرات والمصادر من خلال النقاط التالية :

المطلب الأول: دور رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل في تمويل دورة الاستغلال .

يستعمل مصطلح رأس المال العامل استعمالا واسعا في ميدان التحليل المالي ، سواء في الجانب النظري أو الجانب التطبيقي ، وله دور هام في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة ، ولتوضيح ذلك تُدرس النقاط التالية :

1- دور رأس المال العامل في تمويل دورة الاستغلال :

أ - تعريف رأس المال العامل : يعرف رأ س المال العامل على أنه :

« جزء من الأموال الدائمة المستعملة من طرف المؤسسة لتمويل دورة الاستغلال » [2].

من خلال دراسة رأس المال العامل تحدد المؤسسة وضعية التوازن المالي ، الذي يتحقق عن طريق تعديل التدفقات المالية عندما تلتقي سيولة الأصول (تحديد تدفقات المداخيل المستقبلية) مع استحقاق الديون (تحديد تدفقات المصاريف المستقبلية) .

---

(1) - D. Fredon: Mathématique,économie et gestion, Cedic , Paris, 1976 P:147.

(2) - P.Conso , R. Lavaud , J.L.Foussé , B.Colasse op. cit. P:223 .

هذا التوازن يتيح للمؤسسة تسديد ديونها وتحقيق فائض في السيولة، لكن له معنى محدود في المجال الزمني ، لأن فائض الأموال المحققة يتحول في فترات زمنية معينة إلى أحد عناصر الأصول والخصوم .

و الفائض من الأموال الدائمة مقارنة بقيمة الأصول الثابتة يمثل رأس المال العامل الذي يضمن للمؤسسة مواجهة المشاكل المستقبلية .

ويعتبر الفرق بين الأصول المتداولة وقروض الموردين احتياج التمويل الناتج عن التذبذبات التي تمس دورة الاستغلال ، ويمول هذا الاحتياج عن طريق الأموال الدائمة من أجل ضمان التوازن المالي إذا كانت هذه الأخيرة أكبر من الأصول الثابتة .

ومن خلال ما سبق يعتبر رأس المال العامل مؤشرا للتوازن المالي للمؤسسة وهمزة وصل بين التوازن طويل المدى وقصير المدى .

ب ـ حساب رأس المال العامل :

يعتمد حساب رأس المال العامل على مصطلحات مالية مختلفة لذا توضح الطرق التالية كيفية حسابه[1] :

الطريقة الأولى : يحسب رأس المال العامل عن طريق الأموال الدائمة والأصول الثابتة ، حيث أن الفائض أو الفرق في الأموال الدائمة على الأصول الثابتة يشكل قيمة رأس المال العامل .

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

و يوضح الشكل : 9.2 طريقة حساب رأس المال العامل :

(1) - M.Dimartino: Guide financier de la P.M.E , Les éditions d'organisations , 1981 , P:35.

الأصول الثابتة	الأموال الخاصة
رأس المال العامل	القروض طويلة المدى

شكل 9.2 : حساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية .

الطريقة الثانية : كما يحسب رأس المال العامل عن طريق مصطلح الأصول المتداولة والقروض قصيرة الأجل ، حيث أن الفرق بين الأصول المتداولة و القروض قصيرة الأجل يمثل قيمة رأس المال العامل .

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - قروض قصيرة الأجل .

ويوضح الشكل 10.2 طريقة حساب رأس المال العامل :

الأصول المتداولة	رأس المال العامل
	القروض قصيرة الأجل

شكل 10.2 : حساب رأس المال العامل من أسفل الميزانية.

إن هاتين الطريقتين لحساب رأس المال العامل تبينان كيفية معالجة مشكل التمويل الموجود داخل المؤسسة ، ويتم ذلك سواء بالتمويل طويل المدى أو قصير المدى .

<u>جـ - أنواع رأس المال العامل :</u>

أولا : رأس المال العامل الخاص: يعرف رأس المال العامل الخاص بـ :

« **مجموع الأموال الخاصة مطروحا منه الأصول الثابتة بعد توزيع أرباح**

السنة المالية »[1] ، وتوضيح ذلك في الشكل : 11.2 :

الأصول الثابتة	الأموال الخاصة
	رأس المال العامل الخاص
الأصول المتداولة	قروض طويلة الأجل
	قروض قصيرة الأجل

شكل 11.2 : رأس المال العامل الخاص .

واستنادا إلى التعريف المذكور أعلاه يستنتج ما يلي :

رأس المال العامل الدائم = رأس المال العامل الخاص + القروض طويلة الأجل

إذا كان رأس المال العامل الخاص إيجابيا فإن ذلك يدل على أن تمويل الاستثمارات قد تم عن طريق الأموال الخاصة للشركاء المساهمين .

ثانيا : *رأس المال العامل الأجنبي* : يعرف رأس المال العامل الأجنبي على أنه الجانب الذي يرتبط بقروض المؤسسة الطويلة و متوسطة الأجل ويحسب كما يلي :

رأس المال العامل الأجنبي = القروض طويلة الأجل + القروض متوسطة الأجل [2].

كما تصاغ رؤوس الأموال العاملة كما يلي :

رأس المال العامل الدائم (الممول من طرف الأموال الدائمة) = رأس المال العامل الخاص (الممول من طرف الأموال الخاصة) + رأ س المال العامل الأجنبي (الممول من طرف القروض الطويلة ومتوسطة الأجل) .

وتوضح أنواع رؤوس الأموال بالشكل 12.2 التالي :

---

(1) - **G. Deppallens** Initiation aux problemes financiers de l'entreprise , (T1),Collection Cadréco , E.M.E , Paris, 1975 , P: 37.

(2) - **M. Di Martino** : op. cit. , P: 36 .

الأموال الدائمة

الأموال الخاص

الأصول الثابتة

B

C

A

قروض طويل ومتوسطة الأجل

الأصول المتداولة

قروض قصيرة الأجل

شكل 12.2 : أنواع رؤوس الأموال العاملة .

A = رأس المال العامل الأجنبي .

B = رأس المال العامل الخاص .

C = A+B = رأس المال العامل .

د ـ ملاحظات حول طريقة حساب رأس المال العامل :

يستوجب حساب رأس المال العامل تحليلا شاملا لعناصر الميزانية ، مع الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية :

ـ إذا حققت المؤسسة ربحا وقررت تخصيص جزء منه للغير ، فإن هذا الأخير يسجل كقروض قصيرة الأجل ، ويسجل الجزء المتبقي في الاحتياطات ، أو قيد التخصيص .

ـ تطرح الخسارة من الحالة الصافية[1] للمؤسسة .

ـ تطرح المصاريف الإعدادية من الأموال الخاصة باعتبارها من الأصول المعنوية .

ـ رغم وجود حساب جاري للشركاء ضمن القروض قصيرة الأجل ؛ إلا أنه يعتبر من ضمن الأموال الدائمة (قروض طويلة الأجل أو متوسطة الأجل) أو من ضمن الأموال الخاصة في حالة تجميده .

---

(1) ـ الحالة الصافية = الأصول - [مجموع القروض + الخسارة]

أو = الأصول - [مجموع القروض - الربح] .

لرأس المال العامل تبرز فيها الوضعية المالية للمؤسسة :

الحالة الأولى : رأس المال العامل = 0

الأصول الثابتة = الأموال الدائمة أو الأصول المتداولة = القروض قصيرة الأجل .

في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط ، أما الأصول المتداولة فتغطى عن طريق القروض قصيرة الأجل ، هذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل ، وتترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة .

الحالة الثانية : رأس المال العامل > 0 (إيجابي)

تكون في هذه الحالة الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة الصافية ، أو الأصول المتداولة (المخزونات + القيم المحققة + القيم المتاحة) أكبر من القروض قصيرة الأجل ، و تُموَّل الأصول الثابتة بالأموال الدائمة ، فيتحقق بذلك هامش أمان (يتمثل في رأس المال العامل) ، وتوازن في الهيكل المالي للمؤسسة .

الحالة الثالثة : رأس المال العامل < 0 (سلبي)

تحدث هذه الحالة عندما تكون القروض قصيرة الأجل أكبر من الأصول المتداولة ، أو الأصول الثابتة أكبر من الأموال الدائمة ، أي أن الأصول الثابتة مُوِّلت بجزء من الأموال الدائمة وجزء أخر من القروض قصيرة الأجل ، لكن لا تتيح هذه الوضعية أي هامش ضمان لمقابلة المصاعب المستقبلية ؛ مما يدل على عدم توازن الهيكل المالي للمؤسسة و خطورة الوضعية المالية .

في هذا الصدد تطرقت التعليمة رقم 1 (المتضمنة التطهير المحاسبي وتحديد الأموال) إلى تقسيم المؤسسات الوطنية إلى أربع فئات أساسية[1] : (A) ، (B) ، (C) ، (D) بحيث :

- الفئة (A) تشمل المؤسسات التي لديها كل من الأصول الصافية ورأس المال العامل الصافي موجبة .
- الفئة (B) تشمل المؤسسات التي لديها الأصول الصافية موجبة ورأ س المال العامل الصافي سالب .

---

(1) - **Note méthodologique N° 1** Assainissement comptable et détermination du capital social " du Groupe autonomie des entreprises .

- الفئة (C) تشمل المؤسسات التي لديها الأصول الصافية سالبة ورأس المال العامل الصافي موجب .

- الفئة (D) تشمل المؤسسات التي لديها كل من الأصول الصافية ورأس المال العامل سالبة .

ويمكن تلخيص هذه النقاط في الجدول 13.2 :

المؤسسات من الفئة	A	B	C	D
الأصول الصافية	+	+	-	-
رأس المال العامل	+	-	+	-

جدول 13.2 : المستويات المختلفة للوضعية المالية للمؤسسات.

و - حدود استعمال رأس المال العامل :

رغم أن الميزانية تعتبر أداة للتحليل المالي و إبرازا للعديد من المؤشرات المالية التي تفيد في تقييم المؤسسة ، إلا أن استعمالها لبعض الأدوات المالية كحساب رأس المال العامل يبقى محدودا في النتائج المتوصل إليها للأسباب التالية :

- إن الحصول على نسبة جيدة من رأس المال العامل لا يعني بالضرورة حالة اليسر المالي للمؤسسة ، والعكس صحيح ؛ لهذا يعتبر حساب النسب على أساس ميزانيات ثابتة غير مجدي لعدم أخذ بعين الاعتبار الفارق الزمني الموجود بين انخفاض وزيادة رؤوس الأموال وسرعة دورانها .

- إن حساب رأس المال العامل على أساس ميزانية في تاريخ معين ، يمكن أن يؤدي إلى نتائج خاطئة لعدم أخذ بعين الاعتبار تطور رأس المال العامل بالمؤسسة .

- صعوبة ترتيب القروض (قصيرة ، متوسطة وطويلة الأجل) .

- البطء في سرعة دوران المخزونات في بعض الأحيان .

- تجميد القيم المتاحة خلال فترة زمنية معينة .

2 ـ احتياجات تمويل دورة الاستغلال :

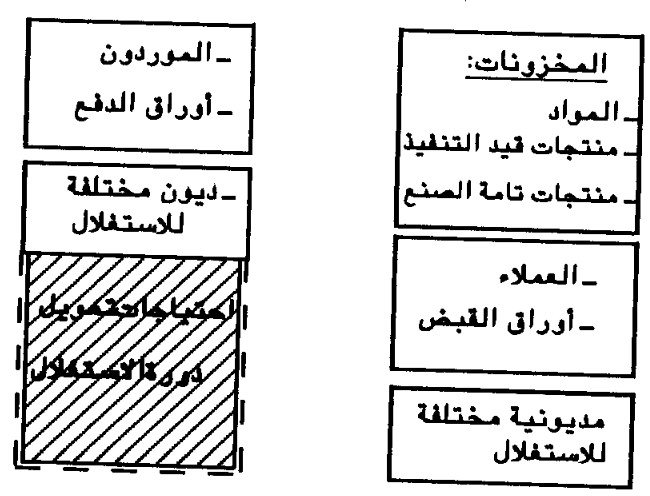
سبق التطرق إلى أن وظيفة رأس المال العامل تكمن في تغطية جزء من الأصول المتداولة التي تتميز بالتغير الدائم لارتباطها بالمحيط المتغير ، نظرا لصعوبة تحديد الأموال الدائمة المتحصل عليها عن طريق ميزانية تتصف بالثبات ، وصعوبة تحديد هامش الضمان (رأ س المال العامل) بدقة ، لذا يجب أن يسبق حساب رأس المال العامل ما يلي :

- تحليل تطور الأصول قصيرة المدى .
- معرفة مكونات القروض التي تغطي دورة الاستغلال .

إن تحليل هذا التطور وكذا معرفة عناصر القروض ، هو بمثابة تحديد لاحتياجات تمويل دورة الاستغلال ، فالصورة التي تمنحها الميزانية في فترة معينة ما هي إلا انعكاس لمحيط جد متغير ومتشعب ، وبالتالي فإن رأس المال العامل له معنى نسبي في تحليل الهيكل المالي للمؤسسة .

أ ـ <u>طبيعة احتياجات التمويل :</u> يتطلب دوران دورة الاستغلال تخصيص أصول مادية ومالية ، ويتضح ذلك بجمع وتحليل الأصول المتداولة في ثلاث فئات أساسية [(1)]:

- مخزونات المواد الأولية ، منتجات قيد التنفيذ والمنتجات تامة الصنع .
- المديونية على العملاء .
- المديونية المختلفة للاستغلال .



شكل 14.2 : تحديد احتياجات تمويل دورة الإستغلال

---

(1) - **P. Conso et A. Boukhezar** : La gestion financière adaptée au contexte Algérien, O.P.U / DUNOD , 1984, P: 179 .

وفي مقابل الاحتفاظ بالمخزونات ، تحصل المؤسسة على دائنية تجارية مقابل شراء المواد واللوازم ، فهذه الدائنية (قصيرة المدى) تُخَفِّض من الاحتياجات الاجمالية للتمويل الناتجة عن الاحتفاظ بأصول متداولة ، والفرق بين هذه الأخيرة والدائنية (قصيرة المدى) يترجم احتياجات تمويل دورة الاستغلال ، أما مبلغ القروض التجارية والقروض المختلفة للاستغلال التي استفادت منها المؤسسة فتكون عادة أقل من مبلغ الأصول المتداولة ، ومنه تظهر احتياجات تمويل دورة الاستغلال من خلال هذا الفارق ، وترتبط هذه الاحتياجات بنوعية النشاط وشروط دوران دورة الاستغلال .

إن نوعية نشاط المؤسسة تحدد الأصول المتداولة والقروض قصيرة الأجل ، حيث يلاحظ اختلاف تشكيلة هذه العناصر من النشاط الانتاجي إلى النشاط التجاري أو الخدمي ، أين تؤثر شروط التموين في هذه النشاطات على حجم مخزون المواد وزيادة قيمة دائنية الموردين ، وتؤثر كذلك مدة دوران الانتاج على حجم مخزون المنتجات قيد التنفيذ .

وتعتمد دورة التسويق على حجم مخزون منتجات تامة الصنع وأهمية القروض الممنوحة للعملاء على شكل مبيعات ، كل هذه المعايير المذكورة تؤدي بالمؤسسة إلى مواجهة العديد من العوائق التي تؤثر على هيكلها المالي .

في ظل الظروف سالفة الذكر ، فإن التحكم في عملية الإنتاج (بطريقة جيدة وفعالة) يعود بالدرجة الأولى إلى جوانب التسير العقلاني والسليم لتوفير وتحقيق احتياجات تمويل كافية بالمؤسسة .

تتم تغطية المصاريف الناجمة عن دورة الاستغلال عند بيع المنتجات التامة الصنع ، لذا يجب على المؤسسة تمويل كل من :

- دورة الإنتاج .
- دورة التسويق .(مديونية العملاء) .

فاحتياجات التمويل الصافية للمؤسسة ، يُحصل عليها عن طريق الفرق بين

احتياجات تمويل دورتي الإنتاج والتسويق من جهة، وقروض الموردين من جهة أخرى وتكمن أهمية هذه الاحتياجات في كيفية تمويل دورة الاستغلال .

أخيرا يمكن اعتبار احتياجات رأس المال العامل بمثابة استثمار يمول بالأموال الدائمة (أموال خاصة + أموال مقترضة مدتها أكبر من سنة) ، وفي ظل ظروف تأثير ظاهرة التضخم على الأصول المتداولة وخاصة المخزونات ، ينبغي على المؤسسة تعديل احتياجات رأس المال العامل للوصول إلى التمويل الأمثل .

ب - التغيرات الموسمية[1]:

يتغير مبلغ احتياجات التمويل بصفة مستمرة تحت تأثير التغيرات الموسمية ؛ فتكون السلع المكونة لدورة الاستغلال سريعة الدوران في فصل ، وبطيئة الدوران في فصل آخر ، لذا يجب على المؤسسة أن تراعي هذه التغيرات الفصلية كشراء المواد الفصلية (المنتجات الزراعية الفصلية) ، وتحدث هذه التغيرات بسبب ظروف التموين أو ظروف البيع ، مما يؤدي إلى تغير احتياجات الاستهلاك حسب الفصول ، وتغير حجم مخزون المواد ، (خاصة مخزون المنتجات تامة الصنع) ، ومديونية الزبائن ، وفي الوقت نفسه فإن تغير وتيرة التموين تؤدي إلى تغير مبلغ الدين تجاه المورد ، بحيث تتطور الأصول والقروض بشكل متباعد ، وفي هذه الحالة لا بد من دراسة النقاط التالية قصد معرفة أهمية هذه التغيرات :

- سرعة دوران المخزونات[2]:

إن قياس سرعة دوران المخزونات تكون عن طريق النسب حسب مدة تصريفها بعدد الأيام ، وتعتبر أكثر استعمالا في هذه الظروف لأنها توضح أهمية المخزونات في الأصول المتداولة ، وتساوي تكلفة شراء البضائع المباعة (خارج الرسم) / المخزون المتوسط .

---

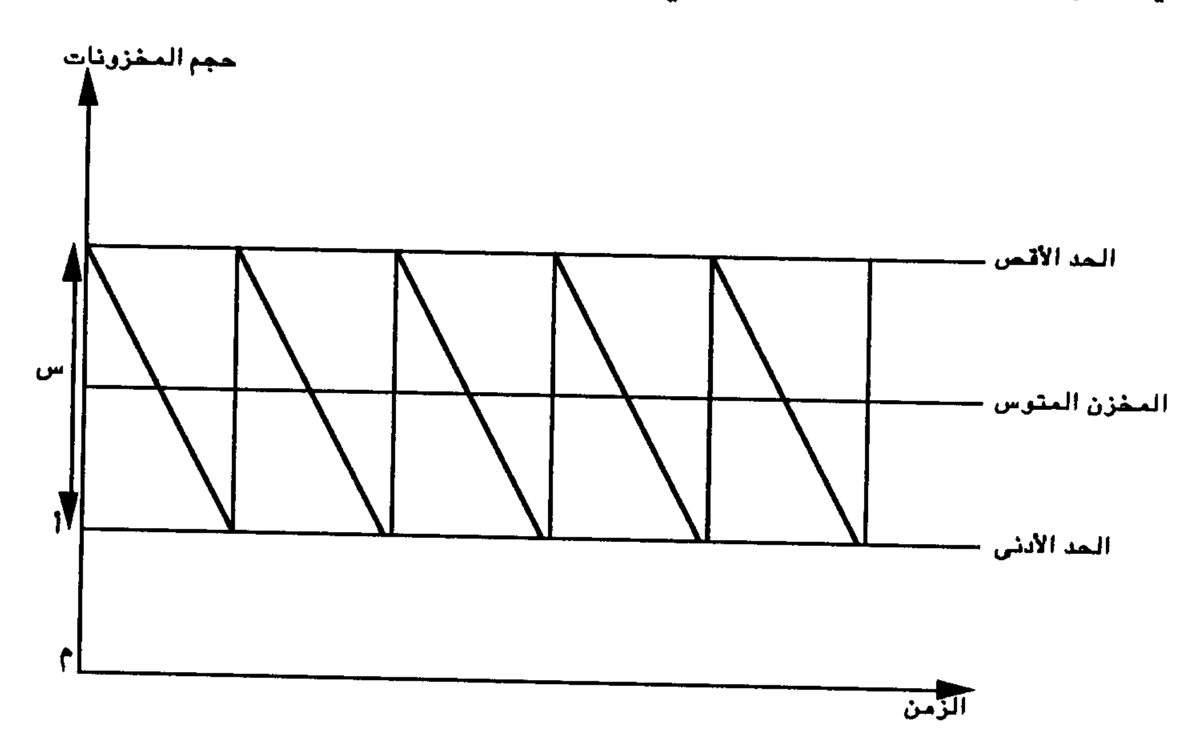
(1) - **P. Conso et R. Lavaud:** Fonds de roulement et politique financière DUNOD , 1982, P: 18 .

(2) - **O. Boukhezar:** Equilibre financier des entreprises , OPU, 1983, P:103 .

وتقاس مدة تصريف المخزون بالعلاقة التالية :

المخزون المتوسط / تكلفة شراء البضائع المباعة (خارج الرسم) x 360يوما .

تتمحور وتيرة حركة المخزونات ، في ظل ظروف التغيرات الموسمية، حول حد أقصى وحد أدنى ، ويكون المخزون المتوسط مقياسا لمدى السير الحسن لدورة الاستغلال ، ولتحديد هذا المخزون حسب التدفقات الداخلة والخارجة لمختلف المخزونات (عادة ما تكون التدفقات الداخلة مستمرة ، والخارجة متقطعة) يجب التوفيق بين هذين التدفقين حتى يُضمن السير الجيد لدورة الاستغلال ، ويمكن تمثيل حركة المخزون بالشكل البياني 15.2 :



شكل 15.2 : مستويات المخزون .

إذا كانت س تمثل المشتريات و (م أ) تمثل مخزون الأمان (الأدنى) فإن :

- الحد الأقصى للمخزون يساوي (م أ) + س .
- المخزون المتوسط يساوي (م أ) + س / 2 .

إن الاحتفاظ بشكل كبير من المخزونات يؤدي إلى تحمل مصاريف إضافية وكذا مصاريف مالية لتمويل مخازن أخرى ، لذا تعتبر هذه النسبة معيارا لقياس ربحية المؤسسة .

- سرعة دوران المديونية :

تُحدِّد سرعة دوران المديونية حجم احتياجات رأس المال العامل ، فكلما كان دوران المديونية سريعا كلما زادت سرعة دوران دورة الاستغلال ، والمعادلة العامة لسرعة دوران المديونية :

سرعة دوران المديونية = (مبيعات البضائع + إنتاج مباع) /(الزبائن + أوراق القبض + الحسابات المشابهة[1]) .

- سرعة دوران الدائنية :

تكون تغطية تمويل دورة الاستغلال جزئيا عن طريق قروض الاستغلال التي تتحدد حسب تعدد المشتريات ، وأهمية هذه الموارد بالنسبة لدورة الاستغلال تتمثل في حجم الدائنية ومدة قرض المورد ، ويتوصل إليها بالنسبة التالية :

المدة المتوسطة لقرض الموردين (باليوم) = (المورد + أوراق الدفع) * 360 / تكلفة شراء البضائع المباعة .

جـ - تأثير الرسم على القيمة المضافة على احتياجات التمويل :

من ضمن الموارد التي تمول دورة الاستغلال ؛ الرسوم على القيمة المضافة[2] (بدأ تطبيقها منذ سنة 92 في المؤسسة الجزائرية) .

يساهم هذا الرسم في إنقاص احتياجات تمويل دورة الاستغلال بسبب آلية تحصيله المؤجل التي تعتمد على استرجاع الرسوم على المشتريات من الرسوم على المبيعات ، وبما أن الشراء يسبق البيع وأن الاستقطاع يتم عند البيع ، لذا تلعب الرسوم دورا هاما نتيجة هذا التأجيل في تغطية جزء من دورة الاستغلال ، وتكون :

الرسوم مستحقة الدفع = للرسوم على المبيعات - الرسوم على المشتريات .

إن قياس مدة تصريف المخزونات يساعد على تحديد المدة المتوسطة لدورة الاستغلال لكل نشاط من النشاطات المختلفة .

---

(1) - أوراق القبض تحت التحصيل + أوراق القبض المخصومة .

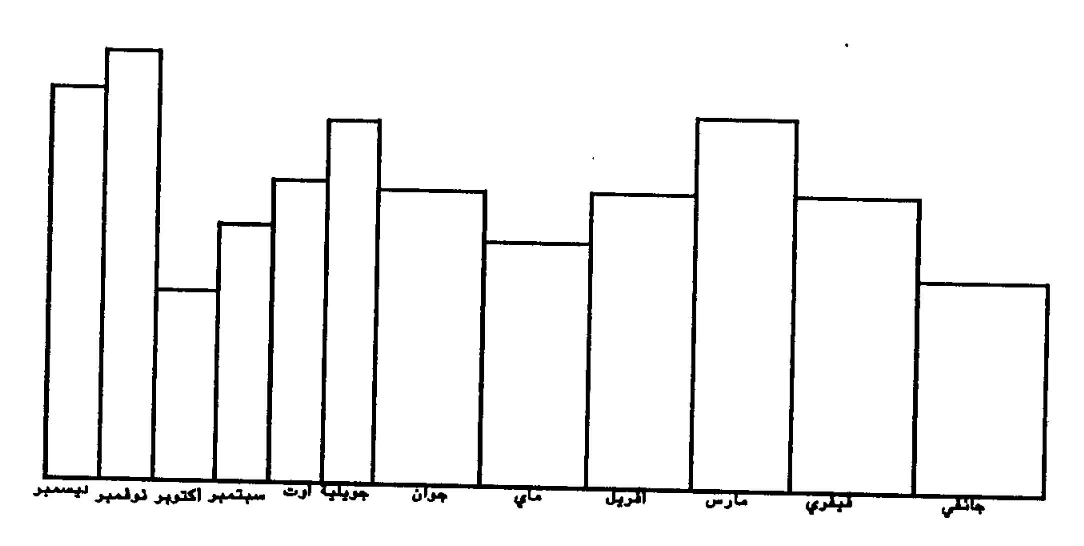
(2) - P.Conso et O. Boukhezar op. cit. , P :184

د ـ تطور احتياجات التمويل :

إن تضخيم حجم التمويل يؤثر على العديد من مؤشرات دورة الاستغلال فهو يؤدي إلى تباعد فترات التمويل واستمرارية الإنتاج من جهة ، و إلى ارتفاع قيمة المخزونات والدائنية من جهة أخرى . إن تأثير التغيرات الموسمية يلعب دورا هاما في تحديد وتطور احتياجات التمويل حسب نشاط المؤسسة .

فإذا كان حجم المخزونات ضخما في المؤسسة ، فإن ذلك يؤدي إلى تعطيل المشتريات لمدة زمنية محددة ، وبالتالي انخفاض مبلغ القروض على الموردين وبقاء حجم الأصول المتداولة في مستوى عالٍ ، وهذه الظاهرة تؤثر سلبا على خزينة المؤسسة ، وتسمى « Le coup de belier »

ويمكن توضيح تطور احتياجات التمويل وحجمها من شهر لآخر تحت ظروف التغيرات الموسمية بالشكل 16.2 [1]:

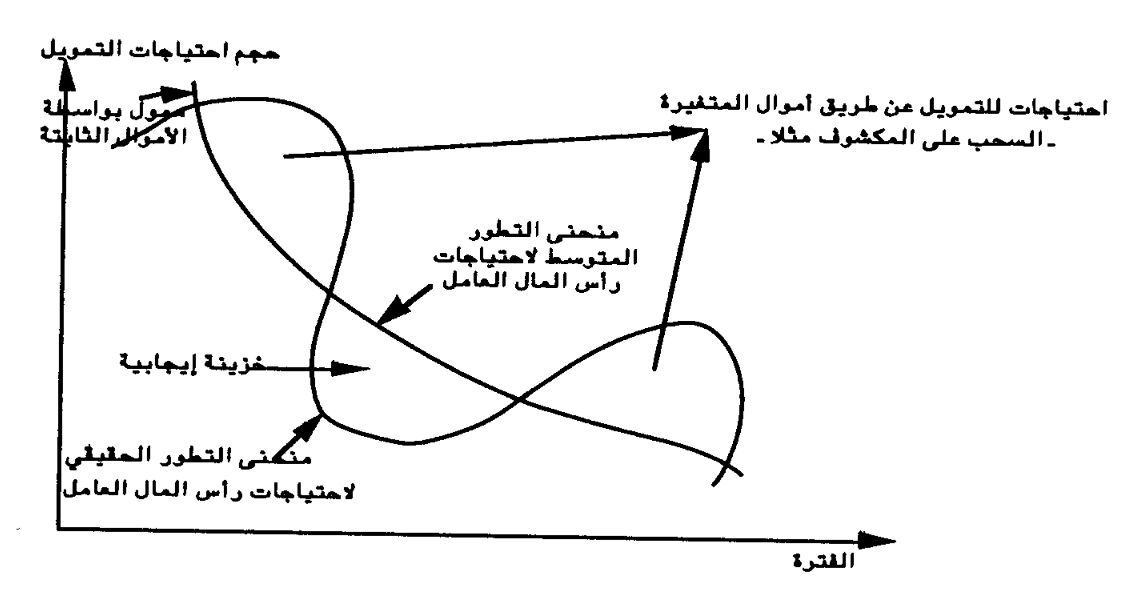


شكل 2 ـ 16 : تطورات احتياجات التمويل تحت التغيرات الموسمية

إن هذه التغيرات تؤدي إلى زيادة احتياجات التمويل لفترة طويلة ، لذا يجب على المؤسسة زيادة سرعة دوران الأصول المتداولة من أجل تقليل الاحتياجات ، ويتضح ذلك عن طريق الشكل 17.2 [2] :

(1) - **P.Conso et R.Lavaud**: op. cit. P: 82 .

(2) - **M. Dimartino**: op. cit. P: 47



شكل 2ـ17 : تمويل احتياجات رأس المال العامل .

و ـ مرونة احتياجات رأس المال العامل :

لتوضيح علاقة رأس المال العامل مع أهم مؤشرات المؤسسة يتم التطرق إلى ما يلي :

ـ إن مرونة احتياجات رأس المال العامل بالنسبة لرقم الأعمال تتمثل في تناسب تغيرات احتياجات رأس المال العامل مع رقم الأعمال في حالة ثبات شروط الاستغلال ، حيث تؤدي الزيادة في رقم الأعمال بنسبة معينة إلى زيادة احتياجات رأس المال العامل بنفس النسبة ، وينتج هذا التغير في احتياجات رأس المال العامل عن تأثير حجم رقم الأعمال .

ـ تعتبر احتياجات رأس المال العامل مرنة بالنسبة لهيكل النظام الانتاجي، إذا زادت القدرة الانتاجية (تشكيلة اليد العاملة ، تشكيلة المواد الأولية ، آلات ... الخ) فإنها تؤدي إلى انخفاض احتياجات رأس المال العامل ، أما في ظروف التطور فإن تغيرات احتياجات رأس المال العامل لا تتبع تغيرات رقم الأعمال ، وأما في حالة تدهور النظام الانتاجي (طول مدة دوران الاستغلال ، إضرابات ، تدني مستوى مخزون المواد ... الخ) فإن رأس المال العامل يتطور ويتناسب بشكل أكبر مع رقم الأعمال ، والعلاقة العكسية صحيحة .

ـ تعتبر احتياجات رأس المال العامل مرنة بالنسبة لمختلف مستويات المخزونات ، إذا كانت مدة التصريف طويلة (وهذا بالنسبة لمخزون المواد الأولية أو مخزون المنتجات تامة الصنع) ، فإنها تؤثر مباشرة على احتياجات رأس المال العامل بالزيادة ، والعلاقة العكسية صحيحة .

ـ إن هيكل الديون يؤثر على احتياجات رأس المال العامل سلبيا أو إيجابيا فإذا تدهورت العلاقة التجارية مع العملاء (التأخر في التسديد مثلا) فإن هذا يؤدي إلى زيادة احتياجات رأس المال العامل ، بينما إذا تحسنت هذه العلاقة فإن احتياجات رأس المال العامل تنخفض .

إن العلاقة بين احتياجات رأس المال العامل ورأس المال العامل تكمن في أن الفرق بينهما يحدد وضعية خزينة المؤسسة ، فتكون الخزينة موجبة إذا كان رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل ، فهذه الوضعية توفرللمؤسسة سيولة كافية لمواجهة المستلزمات الدورية ، أما إذا كانت الخزينة سالبة فإن رأس المال العامل يكون أقل من احتياجات رأس المال العامل ، وفي هذه الحالة تلجأ المؤسسة لتسوية عجز الخزينة إما عن طريق السحب على المكشوف أو اللجوء إلى القروض[1] ، ويمكن تلخيص هذه النقاط فيما يلي :

احتياجات رأس المال العامل > رأس المال العامل => خزينة سالبة .

احتياجات رأس المال العامل < رأس المال العامل => خزينة موجبة .

احتياجات رأس المال العامل = رأس المال العامل => خزينة صفرية .

من خلال هذه العلاقات الثلاثة بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل وعلاقتهما بالخزينة ، يُستنتج أنه مهما كانت قيمة رأس المال العامل إيجابية فإنها لا تعبر بأي حال من الأحوال على الوضعية الجيدة للخزينة ؛ بمعنى أن احتياجات رأس المال العامل هي المؤشر الحقيقي على حالة الخزينة بالمؤسسة لأن تطور نشاط المؤسسة يؤدي إلى زيادة هذه الاحتياجات وإلى انخفاض مستوى الخزينة .

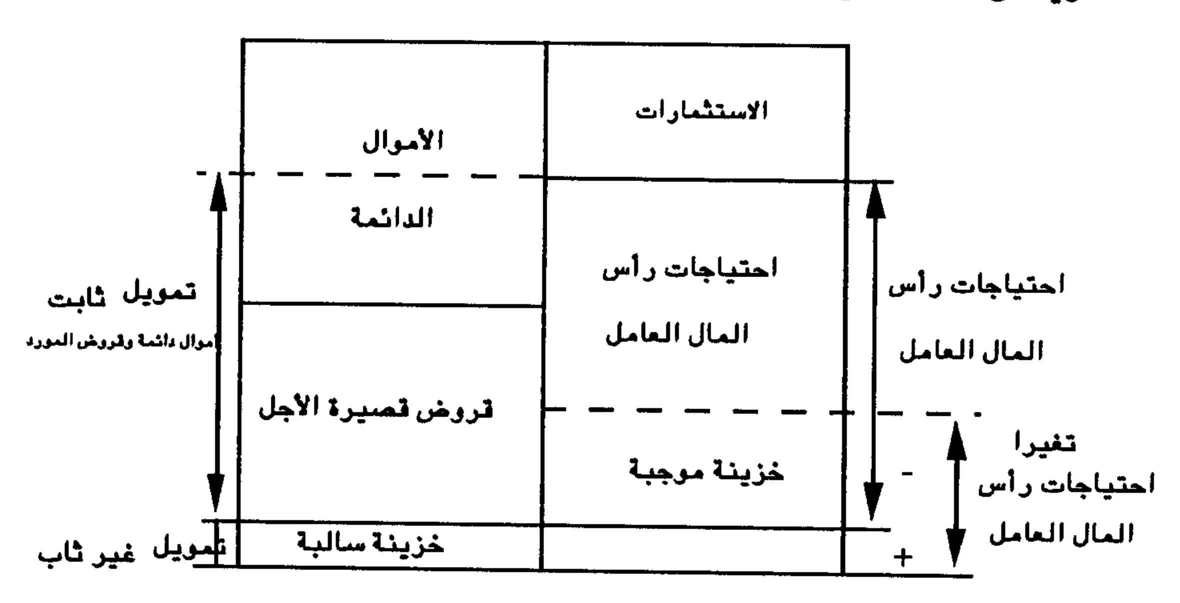
---

(1) - M.Dimartino : op. cit. P: 46 .

والعلاقة التالية تبين تطور نشاط المؤسسة ،وعلاقاته برأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل وكذا الخزينة :

Δ رأس المال العامل - Δاحتياجات رأس المال العامل = Δالخزينة

ويمكن استخلاص الخطوات سالفة الذكر من الشكل 18.2 :



شكل 18.2 : تحديد الخزينة .

كما يُستنتج من هذا الشكل ما يلي :

ـ يتم تمويل احتياجات رأس المال العامل الثابت عن طريق الأموال الثابتة (الأموال الدائمة + قرض المورد) .

ـ يتم تمويل الاحتياجات الإضافية الناتجة عن التغيرات الموسمية بأموال متغيرة ؛ يتحصل عليها على شكل قرض على الخزينة أو السحب على المكشوف ...

المطلب الثاني: التمويل بالأموال الخاصة (عن طريق حق الملكية):

بما أن درجة سيولة الاستثمارات ضعيفة ، فإنه يستوجب على المؤسسة تمويلها عن طريق مصادر لها نفس درجة السيولة كالأموال الخاصة التي نحصل عليها سواء عن طريق [1]:

ـ المساهمة بأموال الغير.

---

(1) - **M.Dimartino**: op. cit. P: 119 .

- عن طريق دورة الاستغلال بتحقيق موارد تستعملها لزيادة أو الاحتفاظ بالقدرة الاقتصادية لها (التمويل الذاتي) .

- عن طريق انتاج بعض الأصول الثابتة لاستعمالها الذاتي .

وسيتم التطرق إلى هذا النوع من التمويل باختصار لأنه يعتبر من مصادر التمويل طويلة المدى و البحث يركز على التمويل قصير المدى .

1 - المساهمة في زيادة حصة رأس المال :

تحصل زيادة الأموال الخاصة بالطرق التالية :

- مساهمة نقدية تؤدي إلى تحسين الوضعية المالية للمؤسسة والتي تمثل زيادة في رأس المال العامل .

- تحويل دائني المؤسسة إلى مساهمين ، وبالتالي فإن الأموال الخاصة للمؤسسة تزداد عن طريق تسديد القروض قصيرة المدى (المورد) المتوسطة أو طويلة المدى ، وتعتمد المؤسسة في تحويل القروض قصيرة الأجل إلى مساهمات في حالة كون المؤسسة تواجه مخاطر في جانب الخزينة لتحقيق التوازن المالي ، و تحسين رأس المال العامل ، أما تحويل القروض طويلة ومتوسطة المدى فإنه يؤدي إلى تغير في الهيكل المالي للمؤسسة دون التأثير في المبالغ ودون التغيير في رأس المال العامل .

- مساهمة عينية : بحيث تؤدي إلى زيادة الأموال الخاصة والأصول الثابتة وتعتبر عملية تحويل غير مباشرة .

- دمج الاحتياطات : ففي هذه الحالة لا يتأثر هيكل الأموال الخاصة ، لأن حركة الأموال كانت داخل المصادر الخاصة للمؤسسة .

- إدماج مؤسسة أخرى : عادة ما تلجأ المؤسسة إلى زيادة أموالها الخاصة بإدماج مؤسسة أخرى ؛ مما يؤدي إلى زيادة الأسهم المعروضة في الأسواق المالية ، حيث أن اتخاذ قرار زيادة الأموال الخاصة للمؤسسة لا بد وأن يؤدي إلى تحسين الوضعية المالية للمؤسسة .

2 ـ التمويل الذاتي :

يعرف التمويل الذاتي بـ« مجموع القيم التي أفرزتها المؤسسة والتي تبقى تحت تصرفها بصفة دائمة أو لمدة طويلة نوعا ما »[1].

ويحسب التمويل الذاتي بالطريقة التالية [2]:

أرباح قبل الضريبة +الاهتلكات +المؤونات -الضريبة على المؤسسة -مبلغ الارباح الموزعة = التمويل الذاتي

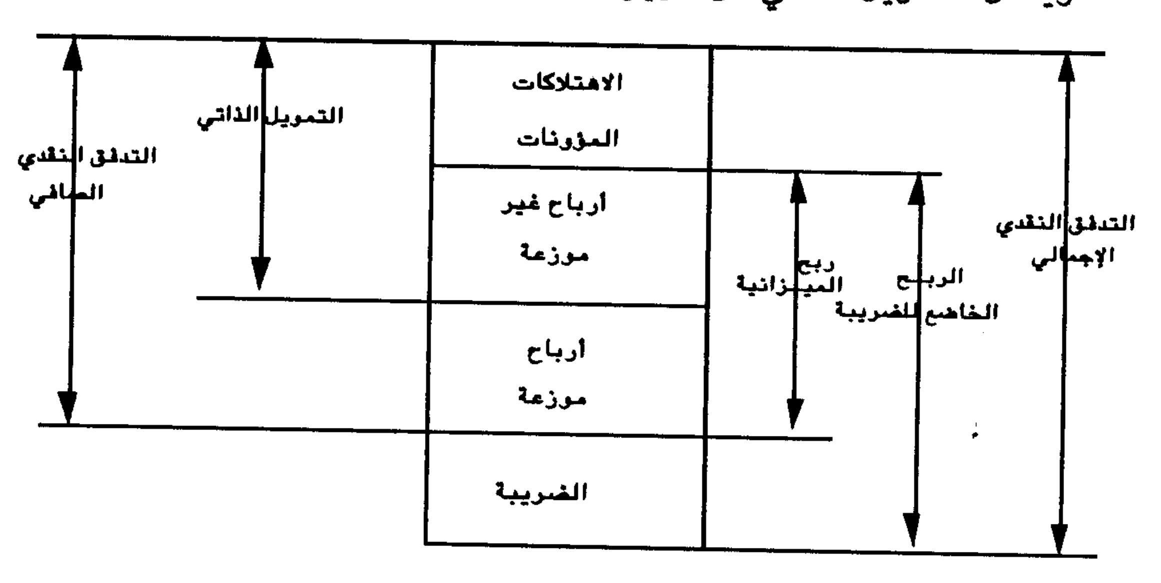
أو

أرباح غير موزعة + الاهتلكات + المؤونات = التمويل الذاتي

من هذا التعريف تُستخلَص عناصر التمويل الذاتي :

- الأرباح المحتجزة (غير الموزعة) .
- المؤونات المكونة لمدة طويلة نوعا ما .
- المؤونات بدون مقابل فعلي .
- الاهتلاكات .

ويمثل التمويل الذاتي عن طريق الشكل 19.2 :



شكل 19.2 : التمويل الذاتي .[3]

---

(1) - M.Dimartino: op. cit. P: 120 .

(2) - P.Conso , R. Lavaud , B. Colasse , J.L.Foussé op. cit. P: 34 .

(3) - P.Conso , R. Lavaud, B. Colasse, J.L.Foussé op. cit. P: 35 .

ويعتبر التمويل الذاتي الصافي المكون من الأرباح غير الموزعة ، تمويلا ذاتيا للاستقرار (Auto- financement de maintien) .

بينما يعتبر التمويل الذاتي المكون من الاهتلاكات والمؤونات ، تمويلا ذاتيا ادخاريا تنمويا .

3 ـ عن طريق تجميد الحسابات الجارية للشركاء :

تمثل المبالغ المحتفظ بها موارد مالية هامة بالنسبة للمؤسسة ، ورغم أن وضعية الحسابات الجارية للشركاء من ضمن الخصوم قصيرة الأجل (المجموعة الخامسة حسب المخطط الوطني المحاسبي) إلا أنها تُعَدُّ في بعض الحالات من الناحيةالمالية قروضا طويلة أو متوسطة الأجل أو أموالا خاصة عن طريق تجميدها .

أما مصادر هذه الأموال (الحساب الجاري للشركاء) فهي :

ـ الأرباح الموزعة .

ـ جزء من الرواتب المحتفظ بها داخل المؤسسة .

تهدف هذه العملية إلى زيادة الأموال الخاصة عن طريق تجميد هذه الحسابات خلال مدة معينة ، وتؤدي إلى تحقيق التوازن المالي وتحسين وضعية رأس المال العامل .

المطلب الثالث: التمويل الخارجي قصير المدى:

ستُحَلّل في هذا المطلب مصادر التمويل الخارجية التي تعتمد عليها المؤسسة لتمويل دورة الاستغلال وتغطية مختلف احتياجات التمويل الناتجة عن النشاط العادي للمؤسسة . من الناحية المالية لا بد على القروض قصيرة الأجل أن تغطي الأصول المتداولة ،لذا سيُركّز على بعض المصادر التي يمكن اعتبارها هامة ومن بينها :

1 ـ قرض الخزينة : يُمنح هذا القرض للمؤسسة من طرف البنك ؛ من أجل مواجهة عجز الخزينة (احتياجات رأس المال العامل > رأس المال العامل) ، حيث يسمح البنك للمؤسسة باستقطاع مبلغ متفق عليه مؤقتا من خزينة البنك ، ويحدد البنك مع المؤسسة تاريخ تسديده وكيفية استعماله ، كما يعتبر قرض الخزينة

قرضا على رأس المال العامل ، وتتحصل المؤسسة على هذا القرض (نتيجة اختلال نشاطها العادي) لتمويل الاحتياجات من الأصول المتداولة سواء كانت مؤقتة أو دائمة .

ويصنف هذا القرض إلى مجموعتين [1]:

المجموعة الأولى : القروض على بياض Les crédits en blanc مثل سهولة الخزينة Facilité de caisse ، السحب على المكشوف Découvert ، القروض الموسمية .

وتمول هذه الأنواع من القروض تسويق المنتجات (بمعنى التمويل الشامل للأصول المتداولة) .

أ ـ القروض على بياض :

ـ سهولة الخزينة : يستعمل هذا النوع من القروض لتقليل الفارق الزمني قصير المدى بين المداخيل ومصاريف المؤسسة (أي تسيير دورة المؤسسة والمتمثلة في تحويل الأصول المتداولة إلى أصول متاحة ثم سائلة) إلا أن تسيير هذه الدورة في الواقع يطرح مشاكل التسديد في وقت الاستحقاق ، ففي هذه الفترة يتدخل البنك لمساعدة المؤسسة مؤقتا لمواجهة ديونها عن طريق منحها قرض على بياض ، يسدد عندما تتحصل المؤسسة على مداخيلها ، ويحدد البنك القرض بحيث يكون أقل من رقم الأعمال الشهري (من ضمنه الرسم) وتكون مدته مساوية أو أقل من سنة .

ـ السحب على المكشوف : يعتبر السحب على المكشوف « **الإذن الممنوح من طرف البنك للمؤسسة للسماح لها برصيد مدين لدى البنك لمدة طويلة نسبيا** »[2] ، ويساعد على تمويل الاحتياجات اللازمة للمؤسسة .

وعندما تطلب المؤسسة السحب على المكشوف ، يقوم البنك بدراسة وضعيتها المالية بفحص دقيق للمداخيل التي ستتحقق في المستقبل والتي تعتمد

(1) - **Fascicule de la B.N.A** Les crédits bancaires (les crédits de fonctionnement) .

(2) - **M. Dimartino** OP.CIT. P:160.

عليها المؤسسة لتغطية هذا السحب ، وأسباب السحب على المكشوف كثيرة منها :

1 ـ تضخم احتياجات رأس المال العامل : تحدث هذه الحالة عندما تكون دورة إنتاج المؤسسة طويلة نوعا ما ، مما يتطلب احتياجات ضخمة ، ويكـــون رأس المال العامل غير كاف لتغطية هذه الوضعية .

2 ـ انخفاض رأ س المال العامل : يحدث في حالة تحمل المؤسسة لخسارة ، مما يؤدي إلى انخفاض الأموال الخاصة .

ويمنح هذا القرض بعد دراسة مدققة للحالة المالية للمؤسسة لتفادي عدم التسديد .

ويتحدد مبلغ السحب على المكشوف على أساس :

ـ طبيعة المؤسسة في حد ذاتها (الهيكل المالي للمؤسسة) .

ـ الاحتياجات المختلفة للمؤسسة .

ـ الضمانات المقدمة .

ـ حالة الزبائن تجاه المؤسسة (وفاء الزبائن بالديون) .

وتُحسب تكلفة السحب على المكشوف بتطبيق نسبة معينة على الأموال المستعملة خلال الفترة المحددة .

ويستعمل هذا الصنف من القروض في تمويل الاحتياجات الدورية أو المتغيرة للمؤسسة ، كما يتوجب على المؤسسة تسيير هذا السحب على المكشوف بطريقة جيدة لكي لا يشكل خطراً على المؤسسة . ويلاحظ في هذا الخصوص أن أغلبية المؤسسات الجزائرية تعاني من الآثار السلبية لهذا النوع من القرض لعدم التحكم في تسييره ، لتحوله من قرض قصير المدى إلى قرض طويل المدى (يمول عمليات لها فترة زمنية طويلة) ، وأصبح بالتالي عائقا على التوازن المالي للمؤسسات ، لهذا يمثل تسيير هذا السحب جزء لا يتجزأ من تسيير احتياجات رأس المال العامل ، والسياسة السليمة في هذا الخصوص تعتمد على تخفيض احتياجات رأس المال العامل التي تؤدي إلى التقليل من اللجوء إلى هذا النوع من القروض .

ـ القروض الموسمية : (Crédit de compagne)

تُمنح هذه القروض عادة إلى المؤسسات ذات النشاط الموسمي ، (عادة ما تكون القطاعات الفلاحية) حيث يقوم الفلاح بصرف مبالغ ضخمة خلال فترة معينة من السنة وتتم تغطية هذه المصاريف في فترة زمنية معينة أخرى ، وكذلك هناك بعض القطاعات الصناعية التي تعتمد على محاصيل موسمية بحيث تقوم بتخزين كمية معتبرة من هذه المحاصيل خلال فترة زمنية معينة ، لكي تستطيع مواصلة انتاجها ، ففي هذه الحالة ينتج لدى المؤسسة احتياج تمويل مخزوناتها ، وتلجأ لتغطية هذا الاحتياج إلى البنك عن طريق هذا النوع من القرض .

يمنح هذا القرض إذا كان نشاط المؤسسة فصليا ، حيث تكون المشتريات في مدة زمنية معينة من السنة ، تصرف المؤسسة في هذه المدة مبالغ معتبرة على المشتريات ، لذا تحصل على هذا القرض ، ويكون حسابها لدى البنك مدين ، ويتم تغطية هذا القرض عند تحقيق المبيعات في فصل معين من السنة ، وتهدف هذه القروض إلى تمويل التموين أو تمويل مخزون المنتجات تامة الصنع .

ـ Les crédits de soudure : يمنح هذا القرض مثلا ، عند رغبة المؤسسة في زيادة رأس مالها ، فيقوم البنك بمنحها قرضا مؤقتا إلى حين استلام المؤسسة مبالغ زيادة رأس المال من المساهمين .

ـ Les crédits de relais : يساعد هذا القرض في حصول المؤسسة على أموال تتناسب مع مشروع محدد قبل إنجازه ويمكن أن تكون قروضا طويلة الأجل ، أو زيادة رأ س المال .

ـ سمسار تحويل (Affacturage) يعتبر في نفس الوقت :

* وسيلة للتحصيل
* طريقة لضمان المخاطر
* وسيلة تمويل مديونية المؤسسة .

يعتمد هذا النوع على تحويل المديونية إلى مؤسسة مالية مختصة تسمى Factor التي تتكفل بتحصيل وضمان هذه المديونية من مخاطر عدم التسديد ، ويمكن لهذه المؤسسة أن تسدد جزءاً أو كل المديونية المحولة قبل تاريخ الاستحقاق مقابل حصولها على عمولة تحويل من طرف المؤسسة المستفيدة .

وتعتبر تكلفة هذه العملية مرتفعة نسبيا نظرا للمخاطر التي تواجهها هذه المؤسسة المالية في المستقبل ، كما تقوم هذه الأخيرة ببعض العمليات الأخرى كتسيير وحفظ حسابات الزبائن والحصول على المعلومات التجارية .

المجموعة الثانية : Crédits assortis de sûretés réelles : كتسبيقات على المخزونات ، تسبيقات على السندات أو تسبيقات على الأسواق L'avance sur délégation de marché .

أ - تسبيقات على المخزونات :

تعتمد هذه العملية على تمويل مخزون البضائع الممنوح للمدين على سبيل الرهن ، حيث تكون هذه البضائع مخزونة في مخازن تابعة للمدين أو موضوعة عند وكيل العبور الذي يلتزم كتابيا بعدم التصرف في هذه البضائع دون موافقة البنك ، ويكون مبلغ التسبيق أقل من قيمة المخزونات من أجل مواجهة التقلبات في الأسعار ، وفي حالة عدم التسديد يحق للبنك أن يبيع هذه البضائع .

وفي هذا المجال يلاحظ العديد من التسبيقات على المخزونات [1] التي تنجم عن طريق خصم سندات التخزين Warrants وتوجد العديد من السندات :

- سندات التخزين الفلاحية : مثل رهن المحاصيل الفلاحية ، العتاد الفلاحي الثروة الحيوانية ... الخ .

- سندات التخزين الفندقية : حيث يرهن العتاد المهني .

- سندات التخزين للبترول : يسمح هذا النوع من السندات بتكوين المخزون الوطني من البترول لحماية سيادة الوطن .

---

(1) - G.Alfonsi et P. Grandjean Pratique de gestion et d'analyse financière , les éditions d'organisation , Paris , 1983, P: 351.

- سندات التخزين الصناعية : يسمح بتمويل الصناعات المختلفة ، مثل الرهن على المواد الأولية أو مخزونات قيد التنفيذ ، أو المنتجات تامة الصنع .

ب - تسبيقات على السندات (أوراق مالية) :

هي عبارة عن "سحب على المكشوف" مضمون برهن أوراق مالية أو سندات وتستعمل هذه القروض مثلا في القطاع الصناعي أو التجاري ، وفي حالة عدم التسديد في الآجال المحددة يستطيع البنك أن يبيع هذه السندات لتحصيل مستحقاته .

2 - قرض المورد :

يمثل قرض المورد مصدرا هاما للتمويل في المدى القصير بالنسبة للمؤسسة ، فعندما يمنح المورد مهلة محددة للتسديد ، فإن المؤسسة تستفيد من هذه المهلة عن طريق توظيف مبلغ الدين في شراء المواد اللازمة لنشاط المؤسسة وبالتالي تتمكن المؤسسة عن طريق هذا القرض من تحقيق توازن الخزينة بالحصول على مصادر لرأس المال العامل .

أ - تكلفة قرض المورد :

إن هذا النوع من القرض غير مكلف بالنسبة للمتحصل عليه ، أما إذا توفرت للمؤسسة خزينة كافية ، فيمكنها التسديد قبل الآجال والاستفادة بالتالي من خصم التسديد الذي يعتبر من النواتج المالية ، وتزداد أرباح المؤسسة .

ب - مخاطر قرض المورد :

ينجم عن هذا النوع من القرض مخاطر بالنسبة للمستفيد ولمانح القرض أيضا ، فعلى المستفيد الاحتفاظ بصفة مستمرة على رأس مال عادي لمواجهة هذا القرض ، أما انخفاض مستوى رأس المال المحتفظ به عن قيمة الدين فيؤدي بالمؤسسة إلى مخاطر ، ويؤثر على مصادرها المالية سلبا .

في حالة عدم تسديد الزبون في الآجال المتفق عليها ،فإن مانح القرض (المورد) يواجه مشاكل كبيرة ، وهذا التاخير يؤدي إلى اختلال التوازن المالي

داخل مؤسسة المقرض .

كما يعتبر هذا النوع من القرض الأكثر استعمالا في تعامل المؤسسات فيما بينها ، لذا فإن تسيير هذا القرض بطريقة جيدة من الأمور التي تساعد المؤسسة على اكتساب ثقة المتعاملين الاقتصاديين ؛ وبالتالي يصبح (قرض المورد) وسيلة من وسائل التوازن المالي للمؤسسة .

3ـ الخصم :

« يعتبر الخصم عملية قرض يقوم بمنحها البنك لحامل الأوراق التجارية المخصومة قبل تاريخ الاستحقاق »[1].

فهو إذن وسيلة تمويل تستفيد منها المؤسسة قبل وصول الآجال المحددة لاستحقاق هذه الأوراق ، ومقابل هذا الخصم يحصل البنك على مبلغ الخدمة المقدمة للمؤسسة ؛ يُخصم من قيمة الورقة التجارية ويسمى "عمولة التحصيل" ، والقيمة التي تحصل عليها "الحامل" تسمى "القيمة التجارية الحالية" التي تساوي القيمة الاسمية للورقة ناقص « الآجيو » ، ويتم تظهير هذه الورقة للبنك بعد الحصول على السيولة اللازمة وبالتالي انتقال الملكية إلى هذا الأخير(البنك) .

إن خصم الأوراق التجارية نوع من القروض المستعملة من طرف البنوك ، لأن هذه الأخيرة تقوم بشراء هذه الورقة مقابل تقديم سيولة لصاحب الورقة لمواجهة صعوبة الخزينة ، وبالتالي يصبح البنك مالكا لهذه الورقة مستحقة الدفع في تاريخ معين ، وقبل خصمها لدى البنك يجب على حامل هذه الورقة الحصول على تسريح من البنك حول حجم الخصومات المسموح بها .

ومن أهم أنواع هذا الخصم "خصم المورد" ؛ حيث يقوم بنك الزبون بخصم الورقة التجارية المقدمة من طرف المورد ، ويُلاحظ أن هذا النوع من العمليات تستعمله المؤسسة بتحويل دين مستحق من عند الزبائن لتسديد دين اتجاه المورد وتسبب هذه العملية العديد من المخاطر في حالة عدم التسديد ، لذا يقوم البنك بتحديد الحد الأدنى لخصم الأوراق التجارية ، وتوجد في هذا المجال نوعان من

(1) - P.Conso , R. Lavaud , B. Colasse , J.L.Fousseop. cit. P: 201.

القروض :

ـ قرض تعبئة الديون التجارية :

يعتبر كقرض قصير المدى متحصل عليه من البنك مقابل الديون التجارية على العملاء ، تُسدَّد عن طريق سندات ذات آجال محددة ، حيث تقوم المؤسسة بتجميع كل الفواتير على العملاء حسب تاريخ الاستحقاق ، ثم تقوم بتحرير حالة الديون على العملاء لصالح البنك .

ـ Lettre de change relevé:

يهدف هذا النوع من الكمبيالات إلى إعطاء المدين فرصة لتسديد ديونه . ولا يمكن لهذه الكمبيالة أن تتداول بين أطراف مختلفة ، ولكن فقط يقوم البنك (حامل هذه الورقة) بطلب سيولة لزبونه من البنك الذي سحبت عليه هذه الكمبيالة ، ولا تقدم هذه الورقة عند وصول تاريخ الاستحقاق ، ولكن ترسل إلى بنك المدين .

أخيرا تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من مزايا مصادر التمويل قصير المدى التي تكمن في سهولة الحصول عليها ، إلا أنه تقف ـ أمام المؤسسات التي تريد الحصول على هذا النوع من القروض ـ مشاكل تتمثل في ارتفاع تكلفة القرض ، لذلك فإن كثيرا من المؤسسات تلجأ إلى بدائل أخرى للتمويل قصير المدى ؛ حيث تكون تكلفة الإئتمان أقل ما يمكن .

وبالرغم من ذلك تبقى المؤسسة معرضة لأخطار في حالة عدم التسديد ، حيث ترتفع هذه التكلفة وتصير عبئا كبيرا عليها ؛ و يتأثربالتالي مصدر اتخاذ القرار بسبب هذه الأعباء ، ويختل الهيكل المالي للمؤسسة ، مما يؤدي إلى عدم القدرة على الإيفاء بالتزاماتها تجاه الغير وتصبح وضعيتها المالية سيئة ، مما يدفع البنوك إلى عدم التعامل معها .

المطلب الرابع: المحاسبة والتضخم وتأثيرهما على تمويل دورة الاستغلال:

تعتبر ظاهرة التضخم إحدى الظواهر السلبية التي أثرت علي المؤسسات الجزائرية ،نتيجة زيادة أسعار التكلفة الناتجة عن ارتباط هذه المؤسسات بالخارج

من ناحية التموين بالمواد الأولية .

ولتوضيح ذلك تُدرس بعض النقاط الهامة :

1 ـ اثار التضخم على تقييم عناصر الأصول :

سبق وأن تم تناول تأثير تقييم عناصر الأصول (بالأسعار التاريخية) على الربحية في الفصل الأول ، ويتم الآن التعمق في دراسة تأثيرعناصر الأصول على التقييم المحاسبي في ظروف التضخم فيما يأتي :

ـ عدم تقييم أقساط الاهتلاك بصورة صحيحة .

ـ تؤثر زيادة أسعار المخزونات مباشرة على نتيجة المؤسسة ، وكذا على الضريبة بسبب تقييمها على أساس الأسعار التاريخية .

ـ إن الاعتماد على الأسعار التاريخية يؤدي إلى الوقوع في خطأ تقييم الأموال الخاصة للمؤسسة وحساب بعض النسب ، لذلك فإن أي تحليل للوضعية المالية للمؤسسة في هذه الحالة لا يعكس بالضرورة صحة المؤشرات المالية المستعملة .

ـ إن قياس فعالية المؤسسة اعتمادا على الأسعار التاريخية يعتبر غير مجدي بسبب الفاصل الزمني الموجود بين تاريخ شراء الأصل والتاريخ الحالي التي ظهرت فيه أسعار جديدة ، ومنه فإن تقييم الاستثمارات والاهتلاكات على أساس الأسعار التاريخية تؤثر على رأس المال العامل والتمويل الذاتي للمؤسسة ويصبح هذا التمويل غير كاف لتغطية احتياجات تمويل الاستغلال (المخزونات والمدينون) وتسديد ديون المؤسسة .

2 ـ الإجراءات المحاسبية [1]:

في إطار استقلالية المؤسسات تم اتخاذ ثلاث إجراءات قصد التطهير المحاسبي توجز فيما يلي :

---

(1) الجريدة الرسمية لـ 4أفريل 1990، العدد 14 ، مرسوم رقم 103/90 لـ 1990/03/27.

- إجراءات محاسبية .

- إجراءات مالية .

- إجراءات ضريبية .

(وسيُقتصر على دراسة الإجراءات المحاسبية لعلاقتها بالموضوع) .

تعتمد الاجراءات المحاسبية ، على إعادة تقييم عناصر الأصول إلى غاية ميزانية نهاية 87 ، لكي تستطيع المؤسسة :

- تحديد الأموال الجماعية بصورة صحيحة .

- تسهيل عملية التحليل في الظروف التضخمية ، من خلال عنصري الشفافية والدقة في الحسابات ، ويشمل التطهير المحاسبي كل من الاستثمارات ، المخزونات والمدينون .

وتتم معالجة هذه النقاط كما يلي :

أ - إعادة تقييم الاستثمارات :

إن التطهير المحاسبي (الذي يرتكز على الاستثمارات ما عدا المصاريف الإعدادية) ، يقوم على اعتماد الأسعار الحالية بدلا من الأسعار التاريخية وتقوم عملية التقييم على استعمال معاملات يتم ضربها في قيمة شراء الأصل ، وكذا أقساط الاهتلاك .

إن الزيادة الناتجة عن إعادة التقييم تؤدي إلى تحسين الوضعية المالية الصافية للمؤسسة ، وتسمى « **بفارق إعادة التقييم** » .

إن الفارق في التقييم على أساس القيمة الحالية والقيمة التاريخية للأسعار لا يمكن أن يخضع للضريبة في حالة حصول المؤسسة على تسريح من طرف الدولة ، وتسمى « **إعادة تقييم ضريبية** » ، كما يمكن أن تقوم المؤسسة بإعادة تقييم تلقائية دون تسريح وبالتالي تخضع المؤسسة للضرائب .

ب - معاملات إعادة التقييم :

تكون إعادة تقييم الاستثمارات ابتداء من تاريخ شرائها بتطبيق معامل سنة

الشراء في سعر شراء الأصل ، وتُقَيِّم أقساط الاهتلاك على أساس معامل السنة في القسط المقابل لهذه السنة ، وحدد مرسوم رقم 90 / 103 لـ 27 / 03 / 1990 المعاملات بالطريقة التالية :

السنة	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89
المعامل	1.50	1.45	1.40	1.35	1.30	1.25	1.20	1.15	1	1	1	1

ولقد خصص المخطط المحاسبي لهذا الفارق حسابا يسمى " فارق إعادة التقييم " ، ويعتبر من الأموال الخاصة للمؤسسة .

3 ـ المحاسبة التضخمية :

تهدف " المحاسبة التضخمية " « **إلى تحديد مجموع الطرق المستعملة من أجل دمج التصحيحات اللازمة في النظام المحاسبي التقليدي لمواجهة الظروف التضخمية** »[1] ، وتهدف هذه الطريقة إلى إضافة معطيات جديدة لتكملة المعطيات المحاسبية الرسمية ، مما يؤدي إلى زيادة فعالية المعلومات المحاسبية والمالية خلال التحليل .

أ ـ أهداف المحاسبة التضخمية :

يجري استعمال المحاسبة التضخمية لمواجهة ظروف التضخم بتعديل المعطيات المحاسبية والمالية من أجل بلوغ الأهداف التالية :

ـ منح المسير الوسائل اللازمة لمقارنة مختلف النتائج بصفة دقيقة ، وتحديد أهداف المؤسسة على أساس الأسعار الحالية .

ـ التوصل إلى النتائج المصححة خلال قيام المؤسسة بنشاطها العادي في ظروف التضخم .

ـ الحفاظ على قيمة رأس المال الاقتصادي للمؤسسة ، والممول من طرف الشركاء عن طريق إعداد مصدر واضح للمعلومات المحاسبية والمالية .

---

(1) - **P.Conso** : op. cit. (7eme édition), P:120.

ـ السماح للمؤسسة بالتعامل انطلاقا من وضعية مالية صحيحة مع مختلف المتعاملين الاقتصاديين : المستخدمين ، المدينين ، الدائنين ، الدولة ، هذه الوضعية تؤدي أيضا إلى تحقيق الفائض الحقيقي الذي يوزع على مختلف الجهات ، بمقادير معقولة ومعدلة .

تتوقف جدوى وفعالية المحاسبة التضخمية على تصحيح المعلومات المحاسبية والمالية بصفة مستمرة ، وتحليل كل الأوضاع الاقتصادية السائدة في فترة الدراسة .

ب ـ الطرق المختلفة للمحاسبة التضخمية :

تتمثل المحاسبة التضخمية في طريقتين أساسيتين [1]:

الطريقة الأولى "المنطق الاسمي وطريقة القدرة الشرائية العامة" :

تعتمد في حسابها على القيمة التاريخية ، وتغير القدرة الشرائية للنقد وتهدف إلى المحافظة على القدرة الشرائية للرأسمال المالي المستثمر من طرف الشركاء ؛ حيث تُحدَّد قيمة عناصر الأصول على أساس القيمة التاريخية المعدلة فتكون الوثائق المالية في بداية ونهاية السنة المحاسبية معدلة على أساس مقياس وحيد لتدهور النقد بسبب التضخم ، وبالتالي يرتفع مستوى الأسعار الحالي على مستوى الأسعار في تاريخ شراء عناصر الأصول .

وهذه الطريقة توضح ناتج القدرة الشرائية المتحصل عليه من خلال الاحتفاظ بخصوم نقدية (قروض) خلال سنة معينة من جهة ، ومن جهة أخرى تحقق خسارة في القدرة الشرائية بسبب احتفاظها بأصول نقدية (مديونية وسيولة) ، وأن فارق إعادة التقييم يساوي الفرق بين القيمة المعدلة بتاريخ t+1 لقيم عناصر الأصول المكتسبة بتاريخ t والقيمة المحاسبية بتاريخ t .

مزايا هذه الطريقة : تتسم هذه الطريقة بالبساطة وسهولة التطبيق والموضوعية ، لاعتمادها على أساس القيم التاريخية المعدلة عن طريق الأرقام القياسية للأسعار الأحادية .

---

(1) - **P.Conso**: op. cit. (7eme édition) , P:121.

عيوب هذه الطريقة : أما المآخذ التي وُجهت إلى هذه الطريقة فتكمن في اعتمادها على التصحيح النقدي دون الأخذ بعين الاعتبار تطور أسعار مختلف السلع والخدمات ، وبالتالي لا تعطي صورة حقيقية عن ذمة المؤسسة .

الطريقة الثانية "المنطق الاستبدالي وتغير الأسعار المتعلقة بالسلع والخدمات":

تعتمد على التطور المتباعد للأسعار المتعلقة بالسلع والخدمات وتهدف إلى حفظ رأس المال الاقتصادي الممول من طرف الأموال الخاصة ، كما ترتكز أيضا هذه الطريقة على إعادة تقييم العناصر النقدية للأصول والخصوم بالمؤسسة عن طريق مختلف الأسعار الحالية للسلع والخدمات ، وبالتالي تستبعد المقياس الوحيد لتغير الأسعار المطبق على مختلف عناصر الأصول مع عدم تغير جانب السيولة والدائنية . والقيمة الاستبدالية (أسعار السوق) التي يحصل عليها بتطبيق مقياس الأسعار الخاص بالسلع والخدمات على العناصر النقدية ، وفارق إعادة التقييم هو الفرق بين القيمة المعدلة بتاريخ t+1 والقيمة الأصلية بتاريخ t .

مزايا هذه الطريقة : تتسم هذه الطريقة بالشمولية لتقييمها عناصر الأصول والخصوم على أساس الأسعار المختلفة للسلع والخدمات ، بدلا من الرقم القياسي للسعر الأحادي .

عيوب هذه الطريقة : أما مآخذ هذه الطريقة فتكمن في إهمالها لناتج أوخسارة القدرة الشرائية الناجمة عن احتفاظ المؤسسة بخصوم وأصول نقدية خلال سنة معينة .

وهناك طريقة ثالثة تمزج بين الطريقتين السابقتين تُسمى بـ :

" المنطق الاستبدالي وقياس الربح بدلالة القدرة الشرائية "[1] : يحصل عليه بتطبيق طريقة إعادة تقييم الأصول غير النقدية للميزانية عن طريق القيمة الاستبدالية ، وتقييم عناصر الأصول والخصوم الغير النقدية في ميزانية الافتتاح بمقياس عام للأسعار ، ومنه الوصول إلى نتائج جد إيجابية .

(1) - **P.Conso**: op. cit. (7eme édition) , P: 123 .

المطلب الخامس: تمويل الخزينة:

1 ـ مفهوم الخزينة [1]:

تُعرَف الخزينة حسب نظرتين مختلفتين :

ـ النظرة النقدية للخزينة : تمثل كمخزن للسيولة حيث تتلقى التدفقات الناتجة عن التغيرات النقدية .

ـ النظرة المتغيرة للخزينة : تمثل الخزينة القيمة المتبقية من الموارد المستعملة لتمويل نشاط المؤسسة بعد خصم الاحتياجات الدورية ، وتتكون الخزينة من العناصر التالية :

أولا : أصول الخزينة : كل عنصر له صفة سيولة أو متاح يعتبرأصلا من أصول الخزينة ، ويلاحظ أن هذه النظرة تستبعد الاستثمارات من التحليل نظرا لصعوبة تحويلها إلى سيولة ، ولكونها من الأصول طويلة المدى .

ثانيا : خصوم الخزينة : تمثل خصوم الخزينة كل العناصر مستحقة الدفع في الأجل القصير ، ويستبعد من هذا التحليل كل الأموال الخاصة ، لأنها تتسم بالدوام داخل المؤسسة . ويمكن تلخيص ما سبق كما يلي :

الخزينة = (الأصول السائلة + الأصول المتاحة والقابلة للتحول في الأجل القريب إلى نقد) - (الخصوم المستحقة قصيرة المدى + طاقة الاستدانة للمؤسسة والتي لها صفة الاستحقاق في الأجل القريب) .

وفي الأخير يمكن تحديد مستوى الخزينة في لحظة معينة عن طريق الفرق بين الاحتياجات والموارد (بمعنى الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل) . ويعتمد مستوى الخزينة على نوعية تسيير دورة الاستثمارات ودورة الاستغلال ، حيث تمثل الخزينة مخزون النقدية بالصندوق في لحظة معينة ، كما يبدأ تسييرها من التنبؤ بتدفقات المداخيل والمصاريف وتنتهي بمرحلة التحقيق الأمثل لمستوى الخزينة

---

(1) - O. Boukhezar: op. cit. P: 146 .

وتمثل الخزينة « مجموع وسائل التمويل قصير المدى التي في حوزة المؤسسة لمواجهة المصاريف المختلفة التي تتحملها المؤسسة »[1] ، فهي إذن تشمل النقدية بالصندوق والقروض قصيرة المدى التي يمكن استعمالها في تسديد الالتزامات من طرف المؤسسة ، وكذلك القروض البنكية مثل :

- خصم الأوراق التجارية .

- قرض الخزينة .

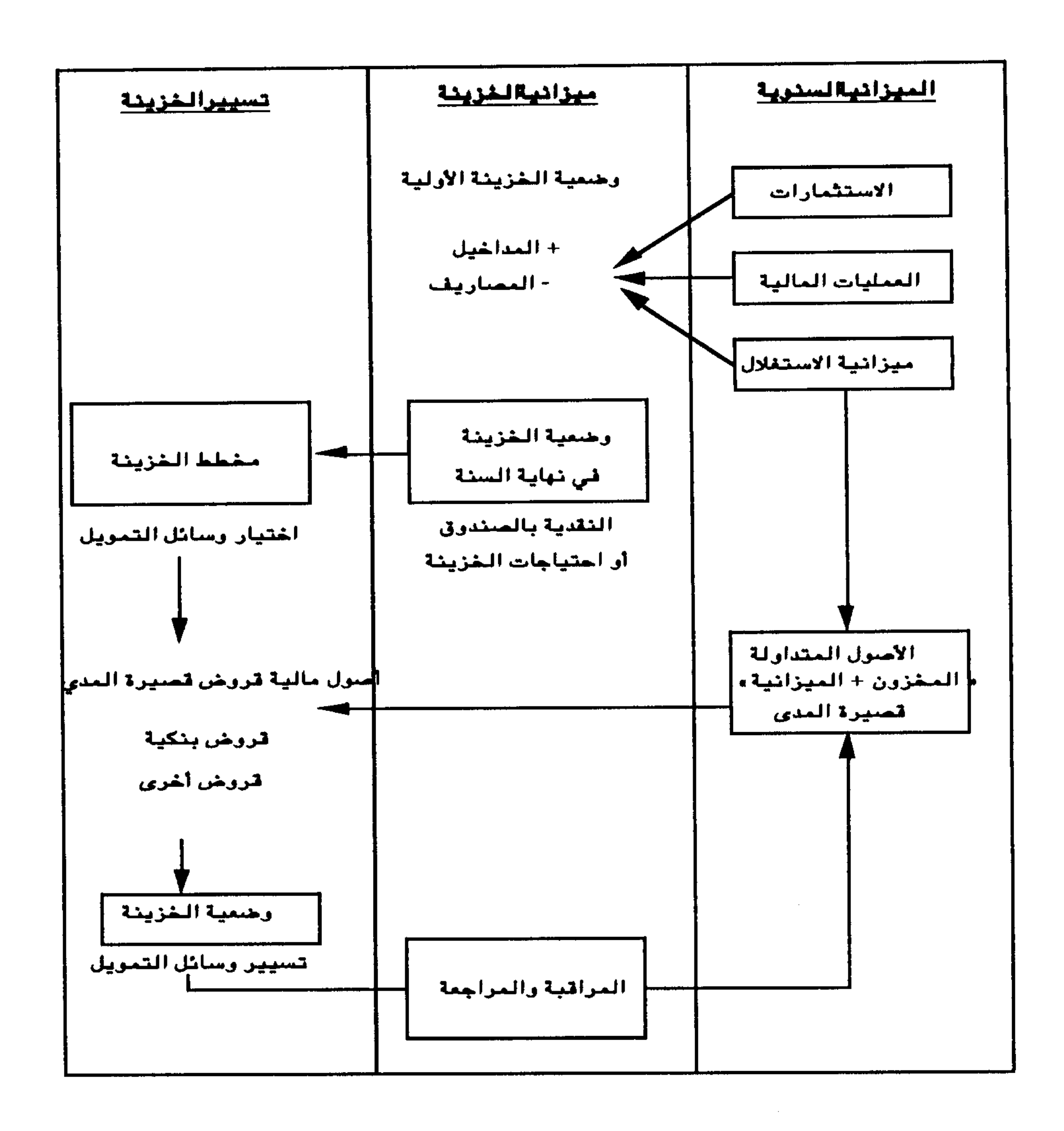
ويعتبرالتسيير التنبئي[2] للخزينة من الأمور الأساسية في تحديد مستواها بسبب المرونة الكبيرة للتحركات النقدية ولصعوبة توزيع سيولة الخزينة على مختلف مصاريف المؤسسة ، لهذا تظهر أهمية الرقابة والمراجعة الدائمة لهذه التنبؤات من أجل تحديد شروط تكوين مختلف الميزانيات السنوية وبالتالي تستطيع المؤسسة التحكم في التعديل المستمر للتدفقات المالية عن طريق تحديد التكاليف ؛ وتقليص مخاطر عدم تسديد ديون الزبائن ، ويمكن توضيح

مختلف مراحل إعداد الميزانيات بالشكل 20.2 :

---

(1) - P.Conso , R.Lavaud , B.Colasse, J.L.Fousse op.cit. P:436.

(2) - P.A.Dufigour et A. Ganzengel op. cit. P:145.



شكل 2.2.2 : مراحل إعداد الميزانيات المختلفة[1] .

ويُعبَّر عن الخزينة بالعلاقة التالية :

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل .

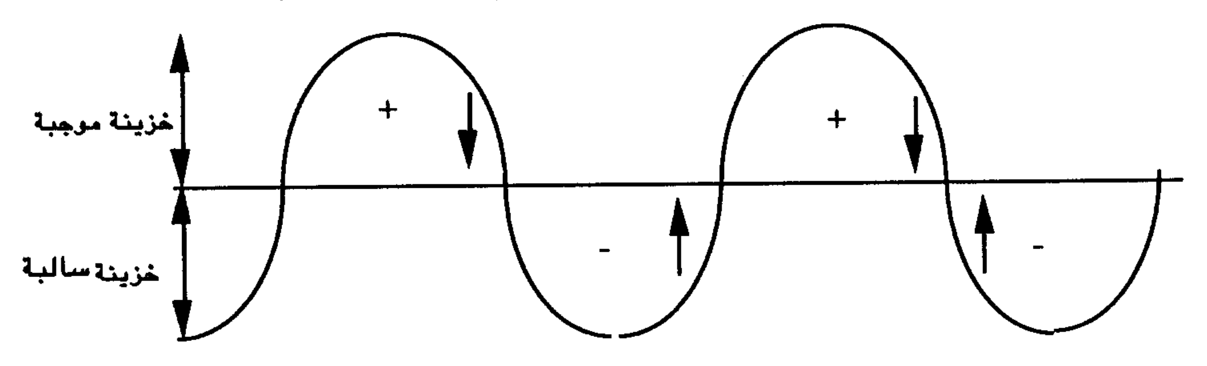
حيث أن التدفقات المصاريف والمداخيل المسجلة في الخزينة تترجم التشغيل الشامل للخزينة سواء على مستوى دورة الاستغلال العادية أو على مستوى السياسة المالية طويلة المدى المتعلقة بالاستثمارات .

---

(1) - P.Conso , R.Lavaud, B.Colasse, J.L.Fousséop. cit . P: 437 .

2 - الخزينة "الصفرية" و"السالبة" :

يتغير مستوى الخزينة الصفرية بين الاحتفاظ بأكبر حجم ممكن من النقدية وعدم الاحتفاظ بأي شيء ومنه الاعتماد على السحب على المكشوف ، ففي هذه الحالة تحاول المؤسسة تقريب منحنى الخزينة إلى الصفر حسب الشكل 2.21 :



شكل 2.21 : تغيرات الخزينة .

ترتكز هذه الوضعية على سياسة اللجوء إلى الاقتراض في المدى القصير ، لتجنب ارتفاع مستوى النقدية أكثر من اللازم ، وبالتالي عدم تفويت فرصة تحقيق أرباح إضافية .

وتستعمل المؤسسة وسيلة السحب على المكشوف لتعديل الخزينةنظرا لصعوبة التنبؤ بالاحتياجات الدورية للمؤسسة ، ويمكنها الاعتماد على مصطلح « النقدية السالبة » حيث تعتبر طريقة عملية لتسيير الخزينة ، إلا أن هذه السياسة تتحدد حسب طبيعة نشاط المؤسسة . ويتحقق هدف الخزينة الصفرية والسالبة بعد مراقبة وتحليل كل تحركات النقدية الداخلة والخارجة ، ويستطيع أمين الخزينة أن يتابع هذه التحركات ؛ ويسجل كل المصاريف المتوقع حدوثها في المستقبل ، والموارد المتوقع تحصيلها في فترة معينة ، ويمكنه الاستعانة بالعقل الالكتروني في مراقبة جميع التحركات التي على أساسها تتخذ القرارات المناسبة.

3 - مراقبة الخزينة[1]:

إن تطورات مستويات الخزينة ظاهرة مستمرة تحدث من خلالها فروقات بين التنبؤات والمحقق ، وقد تؤدي إلى ظاهرة تراكمية لرصيد الخزينة بسبب

---

(1) - **P.Conso**: op. cit. (7eme édition) , P: 676.

الفروق الموجبة ، كما أن تحليل هذه الفروقات بين الميزانية الأولية والميزانية المحققة ، يساعد على التوقع بالحالة أو الوضعية المالية للأشهر القادمة ، لأن أي تدهور في وضعية الخزينة خلال فترة زمنية محددة يؤثر سلبيا على الفترات الأخرى ، لذا يستوجب تعديل تنبؤات الخزينة بصفة مستمرة لضمان تغطية احتياجات الاستغلال بطريقة جيدة .

إن مراقبة الخزينة تقوم على المعطيات اليومية لها ، لتوزيع المداخيل والمصاريف على مختلف العناصر بطريقة عقلانية ، ولا يتعدى هذا التوزيع المستوى الأعلى للسحب على المكشوف المرخص به من طرف البنك .

أ ـ تحليل تطور الخزينة :

تنجم عن العمليات التي تقوم بها المؤسسة تدفقات نقدية تؤثر على تطور الخزينة ، لذا يستوجب على المؤسسة ـ بالإضافة إلى الرقابة الكلية للتدفقات ـ تحليل مختلف المؤشرات التي أثرت في تطور الخزينة ، لاتخاذ القرارات المناسبة في هذا المجال ، عن طريق تعديل التنبؤات لتقليل الفارق ، ويعتمد هذا التحليل على تنبؤات الميزانية العامة للخزينة المخصصة لمرحلة معينة وعلى المحقق المتحصل عليه خلال هذه الفترة ، وكذلك على شروط استعمال القروض ووتيرة مدة الاستحقاق .

ب ـ مراقبة ميزانية الخزينة :

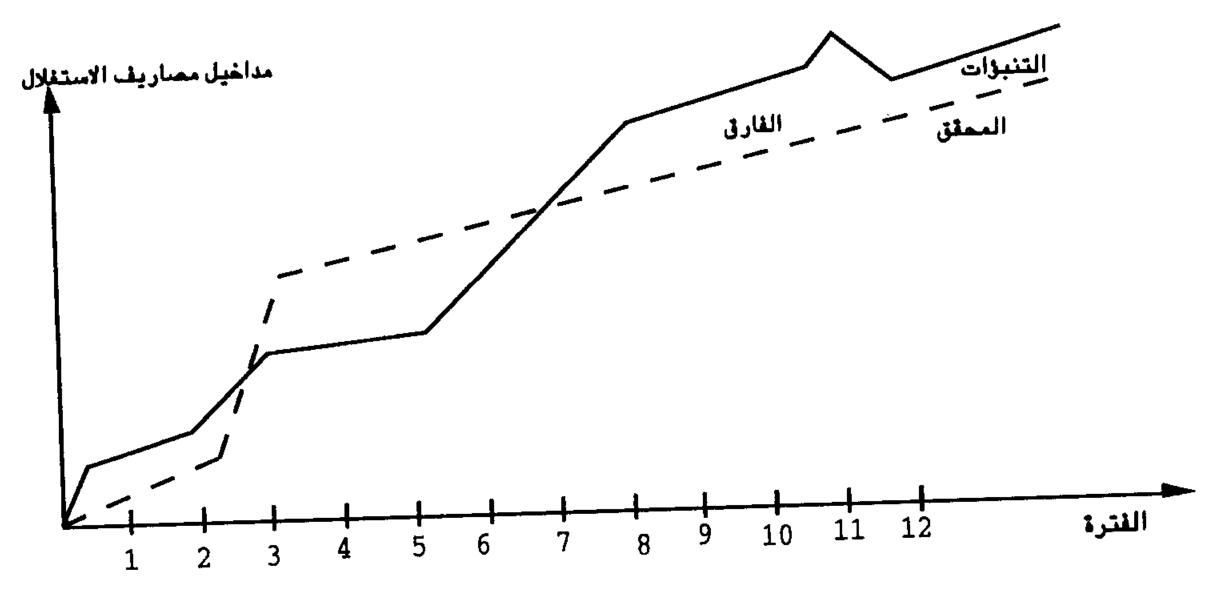
تتمحور مراقبة ميزانية الخزينة على مقارنة النتائج المختلفة مع التنبؤات الأولية ، الأمر الذي يفرز فروقا يمكنها أن تأخذ أحد الأشكال :

ـ « فارق سلبي » لأن المصاريف الفعلية أكبر من التنبؤات ، والمداخيل أقل من التنبؤات (أثر سلبي) .

ـ « فارق إيجابي» لأن المصاريف الفعلية أقل من التنبؤات ، والمداخيل أكبر من التنبؤات (أثر إيجابي) .

ويمكن بنفس الطريقة مراقبة مصاريف الاستغلال والمصاريف خارج الاستغلال .

وفيما يلي توضيح ما سبق بالشكل 222 :



شكل 222 : تطور الخزينة [1].

5 - نماذج الخزينة :

تعتبر "النماذج" مهمة في مجال مراقبة وتسيير الخزينة ، حيث تساهم في تحديد القيمة المثلى اللازمة لمواجهة الالتزامات الآنية للمؤسسة ، وهناك العديد من النماذج التي تعالج مشكلة الخزينة حسب فرضيات مختلفة ، من بين هذه النماذج طريقة أباك (ABAQUE) ، نموذج بومول (BAUMOL) ، نموذج ميلر وأور (Miller et Orr) ، نموذج هينو (Hunault) ، النماذج الكلية لتعظيم الخزينة (Les modèles globaux d'optimisation de la trésorerie) ، النموذج التحليلي لأوقلر (Orgler)، نموذج بوتز(Putz) ، نموذج لوفاسور (Levasseur) ، وكل هذه النماذج توضح نوعين من العوائق[2] :

- كيفية تحديد مبلغ معين من الخزينة .
- كيفية تحديدسياسة التوظيف .

---

(1) - **P.Consa** OP.Cit(7eme edition), P:679.

(2) - **G.Girolami** : Analyse de l'optimisation du fond de roulement , édition d'organisation , Paris , 1968 , P: 9 .

وقد حاول بعض الباحثين تطبيق نماذج تسيير المخزونات في ميدان تسيير الخزينة ، بينما استعمل آخرون طرق الأمثلية (التعظيم) مثل البرمجة الخطية . وسيتم التركيز في هذا المجال على "نموذج هينو" نظرا للفرضيات والأسس البسيطة والعملية التي يمكن تطبيقها في الواقع .

هذا النموذج يتمركز (من ناحية الفرضيات والتحليل) بين نموذج بومل (Baumol)[1] وميلر وأور (Miller et Orr) ، و يعتمد على أسس بسيطة (تقنيات جد دقيقة في ميدان تدفقات الخزينة) تنقسم إلى تدفق عشوائي وتدفق معلوم و محدد.

ويقوم هذا النموذج على الفرضيات التالية :

- المؤسسة تتوفر على العديد من وسائل التمويل تختلف تواريخ استحقاقها ونسب فوائدها .

- ضبط مستوى النقدية حول المستوى الأمثل (n0) من أجل تخفيض التكاليف .

- عملية اتخاذ القرار تتم على مرحلتين :

المرحلة الأولى تتمثل في :

- اتخاذ قرار ضرورة التعامل (Transaction) .

- تحديد مبلغ التعامل .

أما *المرحلة الثانية* فتتمثل في :

- هل التعامل ضروري ؟

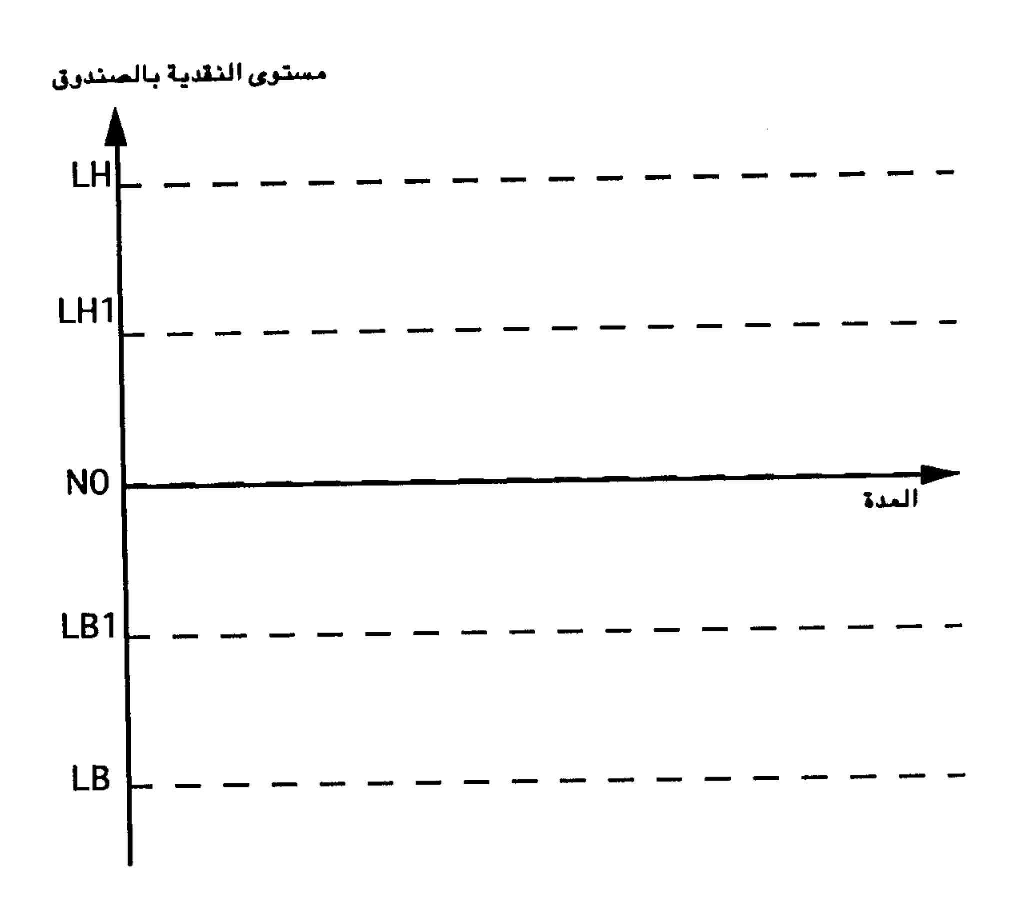
- ما هو مبلغ التعامل ؟

بالنسبة للمرحلة الأولى ، يؤخذ بعين الاعتبار طريقة مراقبة الحدود التي تدمج التنبؤات ، أما المرحلة الثانية فاتخاذ القرار يتماشى مع تناسب التعامل ومع التواريخ المحددة ، والهدف الأساسي من هذا النموذج هو أن كل تعامل لا يتم حتى

---

(1) - **P.Hunault**: Gestion de la trésorerie au jour le jour , édition de l'organisation , Paris , 1977 , P: 118-129.

تتم معرفة التوجه العام للصفقة ، وفي هذه الطريقة تتوفر الخزينة على تنبؤات ذات آفاق متكررة لـ (n) يوم ، وتستكشف الوضعية لـ (k) يوم مقبل (k<=n) ، وعلى أساس المعلومات المتحصل عليها يُتخذ قرار مدى فعالية المعاملات .ويريد هينو(Hunault) بهذه الطريقة التقليص من عدد المعامَلات.



شكل 23.2 : مستويات الخزينة .

يلاحظ من الشكل 23.2 أن الحد الأقصى LH ، والحد الأدنى LB يحدان تغيرات النقدية بالصندوق ، وعندما تكون في النقطة t 0، فإن النقدية تكون في c0 ، وإذا تغيرت النقدية إلى c1 في اليوم الموالي ، وإذا كانت هذه القيمة بين الحدين LH و LB فإن المؤسسة لا تتخذ أي قرار في هذا الصدد ، بينما إذا تعدت الحدين ، فإنه يجب مراقبة c2 ، c3 ،...ck لمستوى النقدية المتوقع لـ k يوم مقبل حيث :

t_0: بداية الفترة .

C_0:مستوى النقدية في بداية الفترة .

C_1:مستوى النقدية في الفترة 1.

C_2:مستوى النقدية في الفترة 2.

:

:

C_k:مستوى النقدية في الفترة k .

وتقوم المؤسسة بالاختيارات التالية :

البديل الأول : أ ـ c1>LH : المستوى المتوسط لـ k يوم مقبل مقدر بـ :

$$\frac{1}{K}\sum_{i=1}^{K} C_i$$

ويُختبر ما إذا كان هذا المستوى أكبر من أحد المؤشرات (المحددة من طرف المؤسسة) .

ب ـ مراجعة حالة CK>LH1 : في هذه الحالة تقوم المؤسسة بتوظيف النقدية الإضافية التي تساوي مبلغ CK-n0 ، وبالتالي يرجع مستوى النقدية إلى n0 في k يوم إذا تأكدت التنبؤات .

البديل الثاني : أ ـ نفس الحالة إذا كان c1< LB تُحدَّد : $\frac{1}{K}\sum_{i=1}^{K} C_i$

ويختبر هل هو أقل من أحد المؤشرات ؟

ب ـ اختبار أن CK<LB1 : في هذه الحالة تقوم المؤسسة باقتراض مبلغ مساو لـ n0-CK ، وبالتالي يرجع مستوى النقدية من جديد إلى n0 في k يوم (إذا تأكدت التنبؤات) .

تجدر الملاحظة من خلال تحليل هذا النموذج ، أنه رغم تقديمه لتطبيقات جد هامة مقارنة مع النماذج السابقة ، إلا أنه يحتوي على بعض العيوب منها :

- إن اختيار المؤشرات LB1 ، LH1 ، LB ، LH ، تحد من فعالية النتيجة نظرا لأن القيم المثلى حددت بالتقريب المتتالي .

- تكمن أهمية التنبؤ بـ n عندما تتعدى الشهر ، لأن التغير لا يحدث بصفة مُرضية (خاصة في حالة صعوبة تصريف المنتجات) في فترة أقل من شهر .

وينصح المؤلف هينو بتحديد قيمة n0 حول المستوى الصفري ، فهو إذن يثبت مبدأ الخزينة الصفرية [1].

لقد عرفت هذه النماذج نجاحا ضئيلا في المجال التطبيقي ، نتيجة المجال الضيق الذي تتم الاستفادة منه والتغيرات المفاجئة التي قد تمس العديد من الفرضيات التي تعتمد عليها هذه النماذج ؛ حيث تؤدي إلى حدوث فروق كبيرة بين مستوى النقدية المتنبأ به والمستوى المحقق ، والتي تؤثر بدورها على الميزانيات المختلفة التي تقوم المؤسسة بإعدادها للوصول إلى وضعية مالية مقبولة .

*****

---

(1) - **G. Depallens et J.P.Jobard**: Gestion financière de l'entreprise(10eme édition) , édition Sirey , Paris 1990, P: 838 .

الفصل الثالث

تحليل وتمويل دورة الاستغلال للمؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة

الفصل الثالث

تحليل وتمويل دورة الإستغلال للمؤسسة الوطنية

لأجهزة القياس والمراقبة

ينقسم هذا الفصل إلى خمسة مباحث وينقسم كل مبحث إلى عدة مطالب :

فالمبحث الأول يتضمن تقديم المؤسسة من خلال تعريف الهيكل التنظيمي وتحديد الذمة المالية ، والمصادر البشرية لها ، وكيفية سير دورة الاستغلال .

أما المبحث الثاني فدُرِس فيه الهيكل والوضع المالي للمؤسسة ، حيث تناول المطلب الأول وضعية ومكونات الهيكل المالي ، بينما كان محتوى المطلب الثاني كيفية تمويل عناصر الأصول ـ من الاستثمارات والأصول المتداولة ـ من خلال استعمال بعض النسب ؛ كمؤشرات للوضعية المالية للمؤسسة ، وكذا دراسة معامل الانحدار كعنصر أساسي في معرفة مدى تأثير عنصر المواد واللوازم والمنتجات تامة الصنع على المبيعات ، ومنه على ربحية المؤسسة . ثم يأتي المطلب الثالث ليدرس رأس المال العامل للمؤسسة ، وضبط مستوياته المختلفة خلال فترة الدراسة . أما المطلب الرابع والأخير فخُصِّص لمعالجة خزينة المؤسسة .

أما المبحث الثالث فتطرق إلى تحليل التكاليف والإيرادات حيث نوقشت في المطلب الأول مؤشرات الربحية في المؤسسة ، بينما المطلب الثاني تم فيه تحليل مدقق لتكاليف الاستغلال .

أما المبحث الرابع فيشمل دراسة وتحليل ربحية المؤسسة . فالمطلب الأول منه تعرض للتوازن العام للمؤسسة من خلال وضعية الهيكل المالي ، بينما في المطلب الثاني تم تحليل مرونة النتيجة الصافية للاستغلال عن طريق معرفة مدى تأثير عنصر رقم الأعمال في النتيجة الصافية . أما المطلب الثالث فدُرِس فيه الرفع المالي كمؤشر للسياسة التمويلية المنتهجة من طرف المؤسسة ، أما تطبيق نموذج البرمجة الخطية بتحديد دالة الهدف ، والقيود المؤثرة في هذه الدالة فيتضمنها المطلب الرابع .

أخيرا تم التطرق في المبحث الخامس إلى النتائج والحلول المقترحة ، حيث عالج المطلب الأول النتائج المتوصل إليها من هذا البحث ، وعالج المطلب الثاني الحلول المقترحة على ضوء الدراسة المعتمدة في المؤسسة المعنية .

*****

الفصل الثالث

تحليل وتمويل دورة الإستغلال

للمؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة

A.M.C العلمة - سطيف .

المبحث الأول : تقديم المؤسسة

1 - الإنشاء :

أنشئت المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة بعد إعادة الهيكلة العضوية التي مست مؤسسة "سونلغاز" ، وبناء على المرسوم رقم 83.635 لشهر نوفمبر 1983 . هذه المؤسسة تابعة لقطاع الصناعات الثقيلة وتعتبرالوحيدة من نوعها في الجزائر ، وقد كلفت بمواصلة المجهودات المبذولة في إطار تنمية قطاع إنتاج أجهزة المراقبة والقياس والميكانيك الدقيقة .

تقع المؤسسة في المنطقة الصناعية لمدينة العلمة على مساحة تقدر بـ 13 هكتار ، ولقد أنجزت بناء على العقود المبرمة مع الشركات التالية :

- Aqua Metro ـ سويسرا ـ .
- Landis et cyr ـ سويسرا ـ .
- Singer ـ الولايات المتحدة الأمريكية ـ .
- H.M.T ـ الهند ـ .
- B.B.C ـ ألمانيا الغربية ـ .
- NUOVO Pignone ـ إيطاليا ـ .
- Telemecanique ـ فرنسا ـ .

تقوم الشركة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة بالإنتاج ، البحث ، التطوير ، الاستيراد ، التصدير ، وتسويق أجهزة القياس والمراقبة .

وتقرر إنجاز هذه المؤسسة سنة 1975 ، مع تكفل مؤسسة سونلغاز

بإنجازها ابتداء من سنة 1976 ، ولقد وصلت نسبة التقدم في الإنجاز المادي والمالي على التوالي 98٪ ، 95٪ في نهاية سنة 1983 .

2 ـ الذمة : Patrimoine :

ورثت المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة من مؤسسة سونلغاز كل الهياكل القاعدية المتعلقة بميدان إنتاج عدادات الكهرباء ، المياه و الغاز ، وأجهزة ضبط الغاز Regulateur وكل الوسائل والهياكل التابعة إلى هذا النوع من الإنتاج ، بالإضافة إلى الموارد البشرية التي ساهمت في تسيير هذا الفرع ، كما تهدف إلى تلبية الاحتياجات الوطنية من العدادات في مجالات الكهرباء والغاز والماء .

ولقد دخلت المؤسسة الإنتاج على مراحل :

ـ المرحلة الأولى : عدادات الكهرباء 1980 .

ـ المرحلة الثانية : عدادات الماء 1981 .

ـ المرحلة الثالثة : عدادات الغاز 1982 .

ـ المرحلة الرابعة : القواطع Les disjoncteurs . 1985

ـ المرحلة الخامسة : موزعات البنزين (Volucompteurs,Contacteurs) .1991

ولتحقيق المهام المناطة بها ؛ اعتمدت المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة الهيكل التنظيمي التالي :

أ ـ هيكل المركز : يتضمن المركز 5 مديريات مركزية ، وهي :

ـ مديرية البرمجة ومراقبة التسيير .

ـ مديرية التخطيط والتنمية

ـ المديرية التقنية .

ـ المديرية المالية .

ـ مديرية الوسائل .

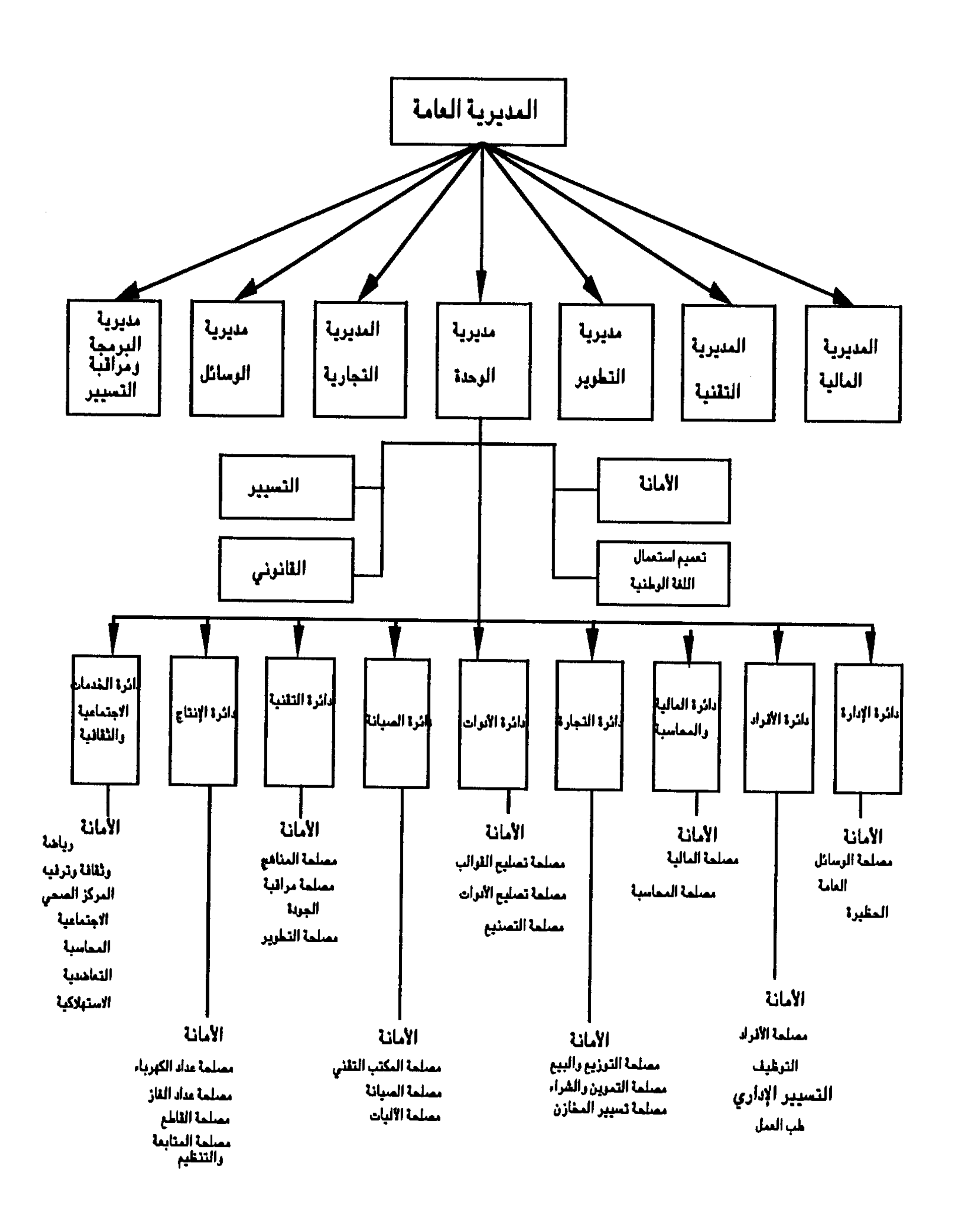
يبلغ إجمالي المستخدمين في المركز 57 فردا يتوزعون كما يلي : 30 موظفا إداريا وإطارا (Cadres)، 22 وسطاء إداريين (Maitrises)و 5 منفذين إداريين (Executants) .

ب - هيكل الوحدة :

إن الوحدة مزودة بتنظيم مستقل ، مُسيَّرة من طرف مديرية الوحدة و9 دوائر فرعية خاضعة لسلطة المدير وهي :

- دائرة الإنتاج .
- دائرة تقنية المنتوج .
- دائرة تقنية الوسائل (الصيانة) .
- دائرة المحاسبة والمالية .
- دائرة الوسائل والأمن .
- دائرة التسويق .
- دائرة المستخدمين .
- دائرة التنظيم .
- دائرة الخدمات الاجتماعية .

ويبلغ إجمالي المستخدمين في الوحدة 1200 عاملا يتكونون من 71 إطارا (Cadres)و 219 وسطاء(Maitrises) ، و910 منفذين (Executants) .
ويمثل الهيكل التنظيمي للمؤسسة بالشكل 1.3 الذي يعتمد على التقسيم الوظيفي :



شكل 3ـ1 : الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة .

وقد تم تنظيم الوحدة على شكل وحدات فرعية مستقلة تقوم بإنتاج عدادات الغاز ،عدادات الماء ، وعدادات الكهرباء ، وكذا كل الورشات التابعة للإمدادات (ورشات الأدوات) و ورشات التكوين ومحلات التقنية (مخزون الإمدادات) .

تُحدُّد الطاقة الإنتاجية النظرية لكل وحدة على أساس مرحلتين كما يوضح الجدول التالي :

الوحدة /العام	المرحلة الأولي	المرحلة الثانية
عدادات الكهرباء	132.000	240.000
عدادات الماء	120.000	220.000
عدادات الغاز	120.000	220.000

3 ـ دورة الاستغلال :

تمر هذه الدورة بالمراحل التالية :

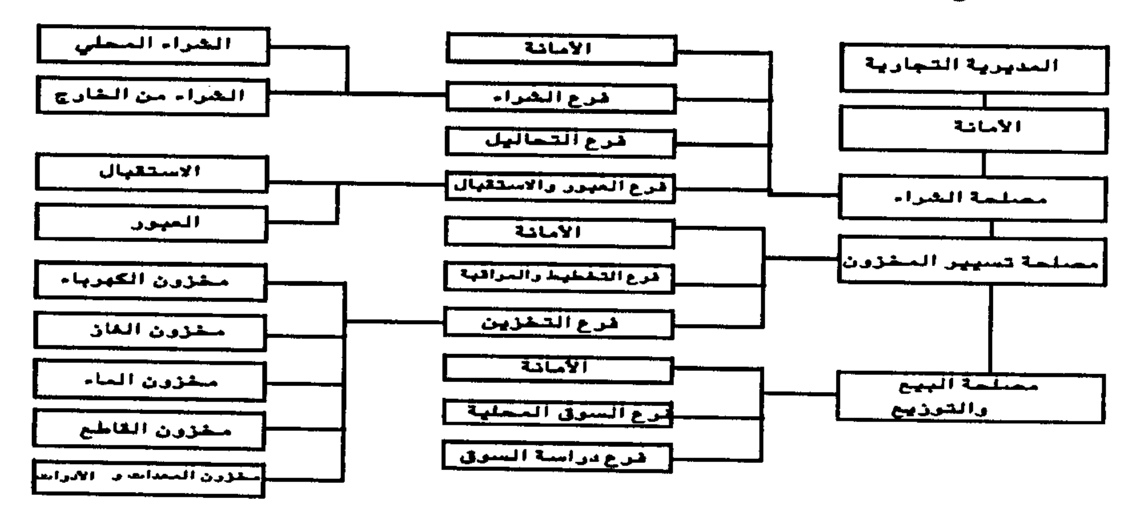
أ ـ التموين

ب ـ الإنتاج

جـ ـ التسويق

<u>أ ـ التموين والتسويق :</u>

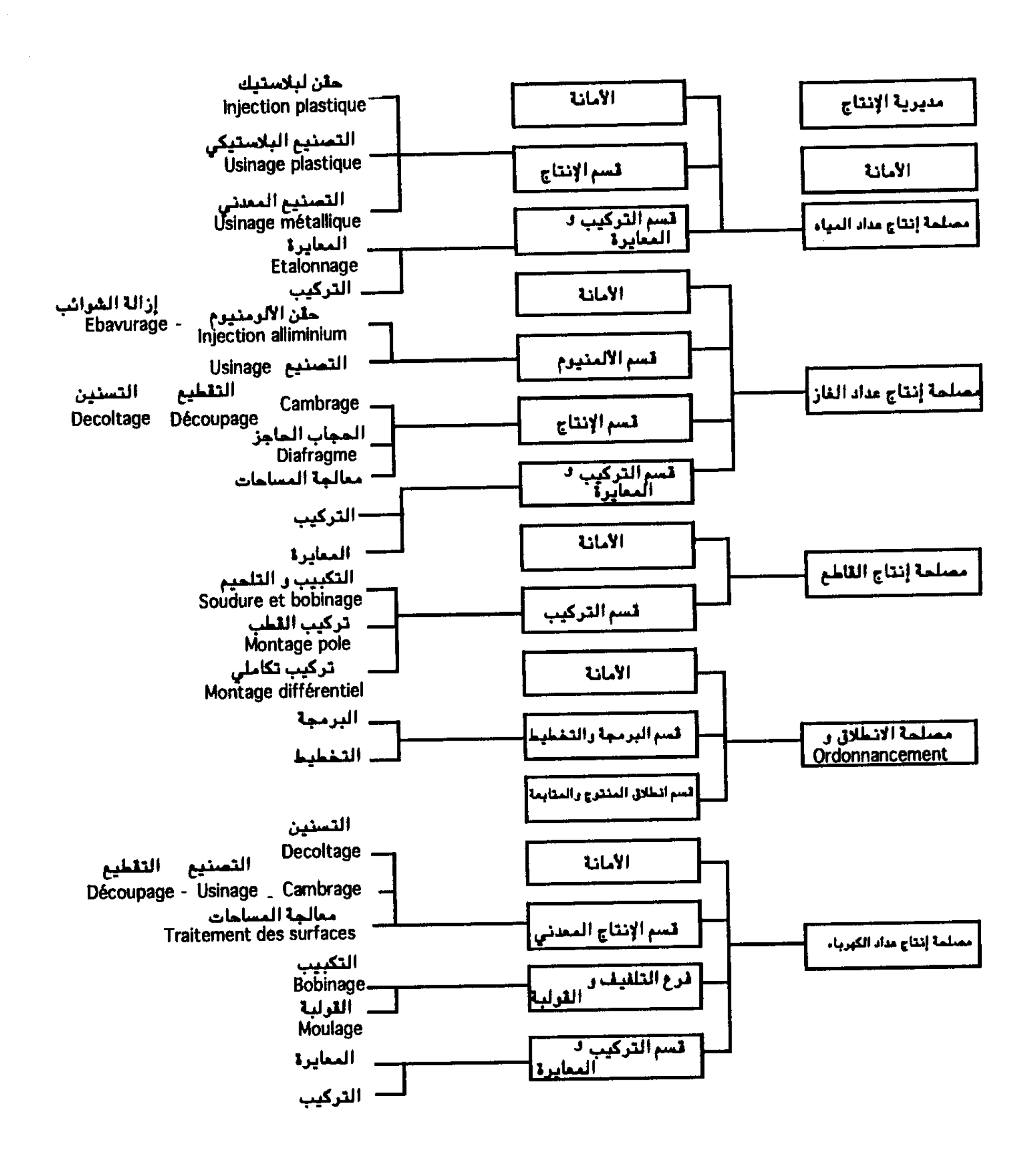
تتكفل المديرية التجارية بكل ما يتعلق بمرحلتي التموين والتسويق ، ويمكن توضيح ذلك بالشكل 2ـ3 :



شكل 2ـ3 : المديرية التجارية للمؤسسة .

ب ـ الإنتاج :

تتكفل مديرية الإنتاج بكل ما يتعلق بمرحلة الإنتاج ، وفيما يلي توضيح ذلك بالشكل 3_3 :



شكل 3_3 : هيكل مديرية الإنتاج .

4 ـ اختيار فترة الدراسة التطبيقية :

إن اختيار الفترة ما بين 1987 و1991 للدراسة التطبيقية جاء نتيجة أهمية هذه الفترة بالنسبة لحياة المؤسسة ، فقد تم خلالها اتباع سياسات هامة تتمثل في إعادة الهيكلة العضوية والمالية ، والتحول إلى الاستقلالية .

وعليه فإن هذه الدراسة تهدف ضمن ما تهدف إليه إلى الوقوف على مدى نجاعة هذه السياسات المطبقة في هذه المؤسسة خاصة مدى مساهمتها في تحسين المركز المالي وإعادة التوازن المالي .

بعد هذا التقديم الموجز للمؤسسة يمكن الآن الدخول في مناقشة المواضيع الأساسية لهذا الفصل من خلال المباحث التالية :

المبحث الثاني : دراسة الهيكل والوضع المالي للمؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة :

المطلب الأول: وضعية الهيكل المالي:

تكمن أهمية الهيكل المالي للمؤسسة في دراسة مكونات عناصر الأصول والخصوم ، حيث يلاحظ في هذا الصدد أن الاستثمارات تمثل جزء معتبرا من عناصر الأصول نتيجة طبيعة المؤسسة الصناعية ، أما العناصر السفلى المكونة للميزانية فهي في تزايد من سنة إلى أخرى ، فيما توجد الأموال الخاصة في تناقص مستمر من سنة إلى أخرى نتيجة الخسائر المتراكمة،ويمكن تمثيل هذا التطور بالجدول 3-4 :

	الأصول					
	العناصر	1987	1988	1989	1990	1991
2	الاستثمارات المالية	292.925.595,59	272.312.083,47	268.550.914,11	287.113.241,74	369.280.004,51
	النسبة	60,77%	55,59%	50,19%	50,37%	39,60%
3	قيم الاستغلال	88.123.197,91	95.846.925,21	111.434.530,78	148.339.743,06	310.716.939,61
	النسبة	18,27%	19,55%	20,83%	26,03%	33,34%
4	المدينون	101.102.318,90	121.875.229,24	155.070.705,07	134.480.797,22	252.351.076,5
	النسبة	20,96%	24,86%	28,98%	23,60%	27,06%
	المجموع	482.151.112,4	490.034.237,92	535.056.149,96	569.932.782,03	932.348.020,62
		100%	100%	100%	100%	100%

الجدول 3-4(أ) : تطور عناصر الأصول .

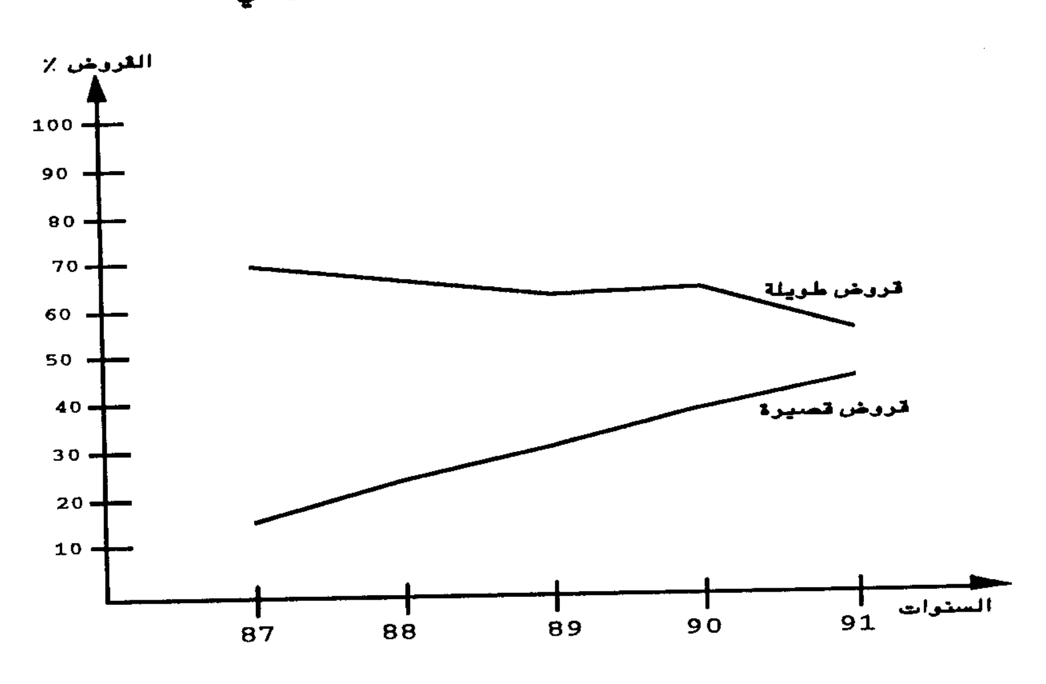
الخصوم						
1991	1990	1989	1988	1987	العناصر	
25.313.555,74	-1.856.237,18	43.240.523.39	53.653.792,24	68.783.587,52	الاموال الخاصة	1
2,71%	-0,3%	8,08%	10,94%	14,26%	النسبة	
513.086.444.86	367.627.754,83	341.160.359,07	331.354.174,68	333.630.129,67	قروض طويلة ومتوسطة	52
55,04%	64,20%	63,77%	67,63%	69,21%	النسبة	
393.948.021,02	204.161.264,4	150.655.267,5	105.026.271	79.737.395,21	قروض قصيرة الاجل	5
42,25%	35,8%	28,15%	21,43%	16,53%	النسبة	
932.348.020,62	569.932.782,03	535.056.149,96	490.034.237,92	482.151.112,4	المجموع	
100%	100%	100%	100%	100%		

جدول 4ـ3 (ب) : تطور عناصر الخصوم .

وتُلاحظ النقاط التالية :

1 ـ إن الوضعية المالية للمؤسسة في تدهور مستمر ، وهذا راجع لمكونات عناصر الخصوم بحيث أن الجزء الأكبر من وسائل تمويلها تتكون من القروض (طويلة+ قصيرة) ، بينما الأموال الخاصة تنخفض من سنة إلى أخرى نسبة للخسائر المحققة في كل سنة ، و رغم تحقيقها لأرباح في سنة 1991 فإن هذه الأخيرة لا تمثل أي وزن في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة .

ويمكن متابعة تطور القروض بالشكل البياني 5ـ3 :



شكل 5ـ3 : تطور القروض الطويلة والقصيرة .

من خلال الشكل البياني يتضح أن القروض طويلة الأجل انخفضت نسبيا

مما أدى إلى تزايد القروض قصيرة الأجل ، وهذا راجع لأن تاريخ استحقاق بعض القروض طويلة الأجل أصبح في الأجل القصير ، وكذلك بسبب العجز في الخزينة الذي تواجهه المؤسسة (تمّت تغطيته عن طريق السحب على المكشوف) ، ولقد تفاقم هذا الوضع خاصة في سنة 1991 حيث بلغ حجم القروض لتغطية هذا العجز 104.168.216.72 د.ج (أنظر ملحق جدول الديون رقم : 19) .

2 - إن عناصر الأصول خاصة قيم الاستغلال (عنصر المواد واللوازم على الخصوص) والمدينين في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى ، مما يتطلب المزيد من احتياجات التمويل ، حيث أصبحت قيم الاستغلال في سنة 1991 تمثل نسبة معتبرة من عناصر الأصول (33.34٪) ، الأمر الذي يدل على أن المؤسسة تعاني من مشاكل التخزين (وبالتالي تحمل تكاليف تخزين إضافية) وأن طول مدة الإنتاج أثّر كذلك على حجم الوحدات المخزنة نتيجة قلة استهلاك المواد واللوازم .

3 - إن قيمة الاستثمارات الصافية في تناقص مستمر لثبات قيمتها وتزايد الاهتلاك المتراكم ، إلا في سنة 1991 فقد زادت فيه قيمة الاستثمارات بمبلغ الاستثمارات قيد الإنجاز ، ويمكن قياس سرعة تحول هذه الاستثمارات الصافية إلى سيولة عن طريق قسمة قسط الاهتلاكات على الاستثمارات الصافية ، وقد تزايدت هذه النسبة خلال مجال الدراسة بالشكل التالي :

1987 : 7٪ 1988 : 8٪ 1989 : 9٪ 1990 : 10٪ 1991 : 10٪ .

تمثل هذه النسب نسبة أقساط الاهتلاك المخصومة من الأرباح ، و تعتبر أحد وسائل التمويل الذاتي المهمة .

المطلب الثاني :تمويل عناصر الأصول:

إن سياسة تمويل عناصر الأصول لا بد أن تتبع نفس درجة سيولة هذه العناصر ، حيث يستحسن تمويلها بمصادر تمويل لها نفس الدرجة ؛ فإذا كانت صعبة فتُموّل بقروض طويلة الأجل ، أما إذا كانت سهلة فبقروض قصيرة الأجل ، كما يمكن للمؤسسة أن تستعمل جزء من المصادر طويلة المدى في تمويل الأصول المتداولة . وفي هذا الخصوص يتم التطرق إلى النقاط التالية :

1 - تمويل الاستثمارات : إن تغطية عناصر الأصول الثابتة بالأموال الدائمة في ارتفاع مستمر ؛ فالأموال الدائمة تغطي كل الاستثمارات وجزء من الأصول المتداولة ، مما يوضح أن للمؤسسة رأس مال عامل موجب .

وقد زادت هذه التغطية لعناصر الاستثمارات خلال فترة الدراسة كما يلي :
1987 : 137٪ ، 1988 : 141٪ ، 1989 : 143٪ ، 1990: 127٪ ، 1991: 145٪ .

وهذا يدل على ما يلي :

- في سنة 1987 : غطت الأموال الدائمة 100٪ من الاستثمارات و37٪ من الأصول المتداولة .

- في سنة 1988 : غطت الأموال الدائمة 100٪من الاستثمارات و 41٪ من الأصول المتداولة .

- في سنة 1989 : غطت الأموال الدائمة 100٪من الاستثمارات و 43٪ من الأصول المتداولة .

- في سنة 1990 : غطت الأموال الدائمة 100٪من الاستثمارات و 27٪ من الأصول المتداولة .

- في سنة 1991 : غطت الأموال الدائمة 100٪من الاستثمارات و 45٪ من الأصول المتداولة .

لكن الزيادة في درجة تغطية الاستثمارات لا تترجم حتما وضعية مالية جيدة للمؤسسة ؛ بل ترجع إلى اعتماد هذه الأخيرة على القروض ، كما أن النسبة الفائضة التي تغطي جزء من الأصول المتداولة تعتبر غير كافية ، بسبب حجم المخزونات المتزايد (خاصة المواد الأولية) التي تمثل 55.5٪ من مجموع الأصول (نسبة متوسطة) . لذا يستوجب معرفة نسبة الأموال الخاصة مقارنة بالأصول الثابتة للوقوف على مدى تمويل هذه الأموال للاستثمارات ، وقد تطورت بالشكل التالي :
1987 : 23٪ ، 1988: 19٪ ، 1989 : 16٪ ، 1990: -0.6٪ ، 1991 : 6٪ .

يلاحظ أن المؤسسة تغطي أصولها الثابتة بدرجة متدنية جدا ، وقد تدهورت هذه الوضعية في سنة 1990، حيث كانت تغطية هذه الأصول كليا عن طريق

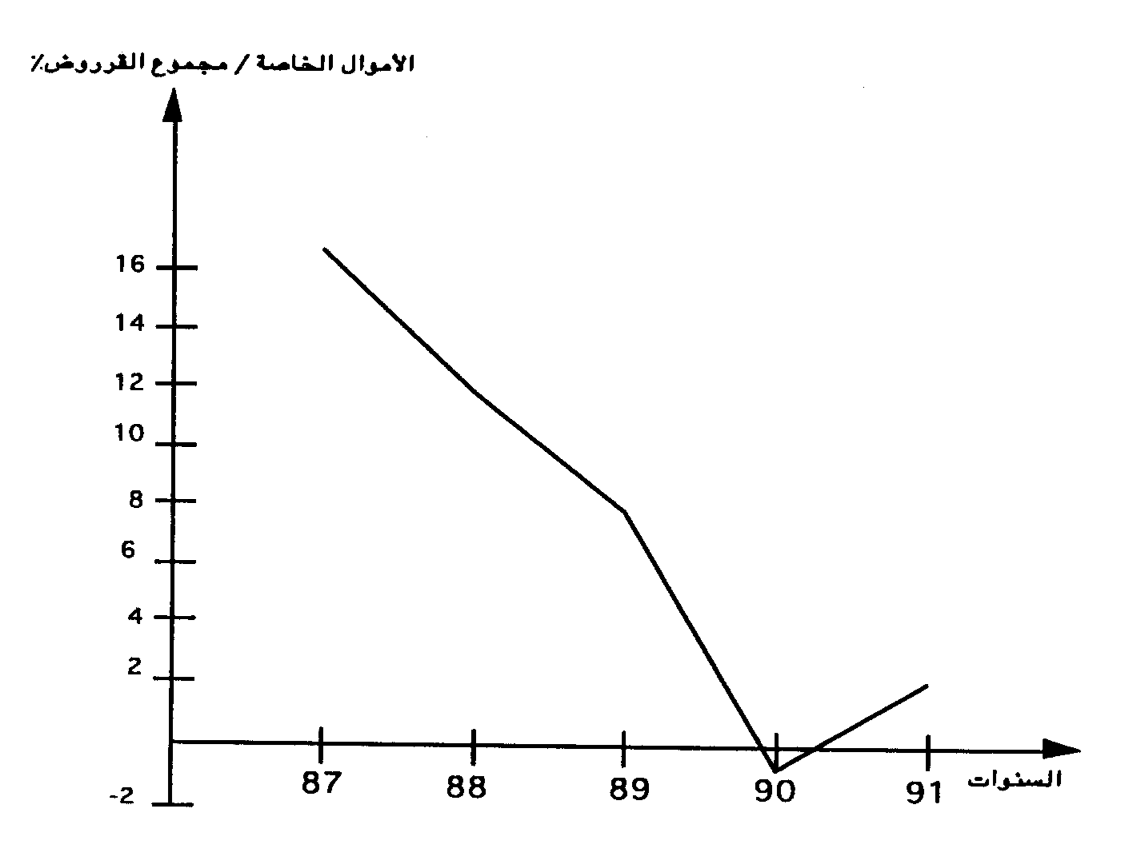
القروض طويلة الأجل ، وهذا راجع لتقلص الأموال الخاصة بسبب الخسائر المتراكمة ، ثم أصبحت أقل من الصفر وظهرت بالسالب في ميزانية 1990 ، أما في سنة 1991 فإن الأموال الخاصة لا تغطي إلا 6٪ من الاستثمارات ، وبما أن النسبة في تدهور مستمر ، لذا يستوجب معرفة "طاقة الاقتراض" للمؤسسة التي يمكن الحصول عليها بحساب نسبة الأموال الخاصة إلى الأموال الدائمة ، وقد تطورت هذه النسبة كما يلي :

1987 : 17٪ ، 1988: 14٪ ، 1989 : 11٪ ، 1990 : 0.5-٪ ، 1991 : 5٪ .

يتضح من خلال هذه المعطيات أن طاقة الاقتراض قد بلغت حدها الأقصى حيث لا تستطيع المؤسسة أن تقترض فوق هذا الحد ، ويتجلى ذلك في علاقة الأموال الخاصة بالأموال المقترضة (طويلة+قصيرة) التي يُحصل عليها من خلال تطور هذه النسبة كما يلي :

1987: 17٪ ، 1988: 12٪ ، 1989: 8٪ ، 1990: 0.7-٪ ، 1991: 2٪ .

يمكن تمثيل المعطيات بالرسم البياني 6-3 :

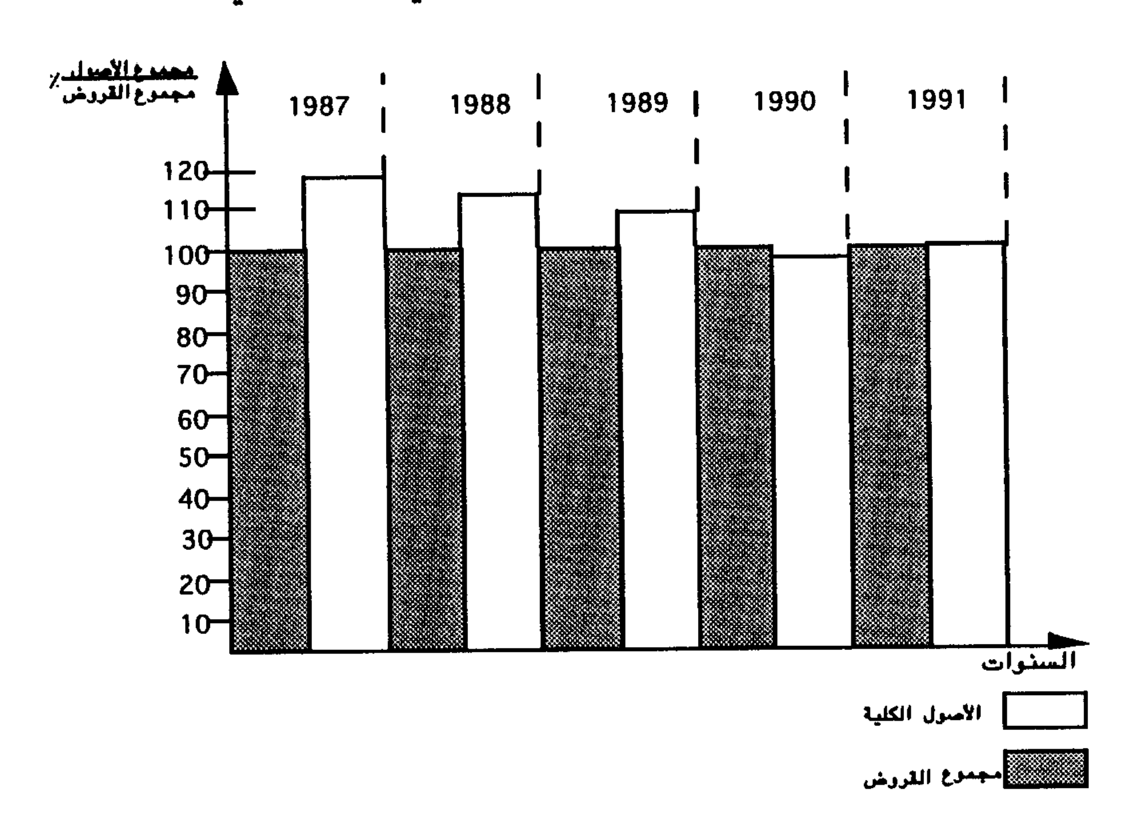


شكل 6-3 : علاقة الأموال الخاصة بمجموع القروض .

ويلاحظ أن هذه النسبةمنخفضة جدا، مما يؤدي بالمقرضين إلى التحفظ عند طلب قروض إضافية من طرف المؤسسة ؛ وذلك بسبب الخطر المستقبلي الذي سيواجه المقرضين في حالة القبول ، وتبقى عناصر الأصول الوسيلة الوحيدة لضمان أموال المقرضين إذا كانت نسبة الأصول الكلية إلى مجموع القروض في أعلى درجة لها ، إلا أن تطور هذه النسبة للمؤسسة محل الدراسة توضح تدهور استقلاليتها المالية وبالتالي فهي في وضعية مالية صعبة لأن أصول المؤسسة لا تعتبر ضمانا للمقرضين حيث وصلت في سنة 1990 إلى 99٪ ، وهذا يدل أن كل أصول المؤسسة ممولة عن طريق الأموال المُقرَضة ، ويتضح تطور هذه النسبة كما يلي :

1987: 116٪، 1988: 112٪ ، 1989 : 108٪ ، 1990 : 99٪ ، 1991 : 100٪ .

ويمكن التعبير عن هذه النسب بالشكل البياني 7-3 كما يلي :



شكل 7-3 : نسبة مجموع الأصول إلى مجموع القروض.

يلاحظ أن المؤسسة قد زاد اعتمادها على القروض في تمويل احتياجاتها ، مما زاد في مخاطر العسر المالي ؛ أي تهديد ثروة الملاك وانخفاض هذه النسبة يضاعف المخاطر التي يتعرض لها كل من المقرضين والملاك .

ومن أجل معرفة السياسة التمويلية للمؤسسة في مجال تمويل الاستثمارات ، يتم حساب العلاقة بين التمويل الذاتي والاستثمارات الصافية ، وتتحدد هذه النسبة من خلال التطور التالي :

1987: 2.5٪، 1988: 2.6٪ ، 1989: 4.8٪ ، 1990: 2٪ ، 1991: 16٪ .

والجدول 8.3 يبين تطور التمويل الذاتي للمؤسسة :

	1987	1988	1989	1990	1991
النتيجة الصافية	-15.547.611,69	-15.468.332,10	-10.751.805,67	-21.636.099,41	25.861.355,85
مخصصات الاهتلاكوالمؤونات	22.907.259,13	22.786.351,21	23.886.496,18	27.624.232,52	36.808.012,54
الاحتياطات	–	–	–	–	–
التمويل الذاتي	7.359.647,44	7.313.019,11	13.134.690,51	5.988.133,11	62.699.368,39

جدول 8.3 : تطور التمويل الذاتي .

يلاحظ من خلال هذه المعطيات أن المؤسسة تعتمد كليا على المقرضين في تمويل استثماراتها لأن النسب المحققة ضعيفة جدا ، فالتمويل الذاتي للمؤسسة يغطي جزء ضئيلا من الاستثمارات ، ورغم ارتفاعه في سنة 1991 إلا أنه ناتج عن الربح الذي حققته المؤسسة والذي يوجه إلى تغطية الخسائر المتراكمة وليس إلى تمويل الاستثمارات .

ومن أجل معرفة مدى كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها الثابتة ؛ يحسب معدل دوران الاستثمارات عن طريق قسمة صافي المبيعات على صافي الاستثمارات وتطور هذا المعدل خلال فترة الدراسة كان على النحو التالي :

1987: 0.52 ، 1988: 0.60 ، 1989 : 0.61 ، 1990: 0.62 ، 1991 : 0.96 .

تشير هذه الأرقام إلى أن كل دينار مستثمر في الاستثمارات يساهم في توليد مبيعات قدرها : 0.52 دج في سنة 1987 ، 0.60دج في سنة 1988 ، 0.61 دج في سنة 1989 ، 0.62 دج في سنة 1990 ، 0.96 دج في سنة 1991 ، غير أنها لا تمثل الحد المطلوب (أكثر من دينار) ، لأن هذه المعدلات جد متدنية لانخفاض الكفاءة في استغلال الاستثمارات ، مما سبب تحقيق خسائر في كل سنة ، وارتفاع هذا المعدل في السنة الأخيرة راجع لزيادة أسعار مختلف المنتجات تامة الصنع .

إن قياس كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها ، يكون من خلال معدل دوران الأصول الذي يحسب عن طريق قسمة المبيعات الصافية على مجموع الأصول وقد تطور هذا المعدل كما يلي :

1987: 0.32٪، 1988: 0.33٪، 1989 : 0.31٪، 1990 : 0.33٪ ، 1991 : 0.38٪ .

أي أن كل دينار مستثمر في أصول المؤسسة تولدت عنه مبيعات قدرها: 0.32 دج في سنة 87 ، 0.33 دج في سنة 88 ، 0.31 دج في سنة 89 ، 0.33 دج في سنة 90 ، 0.38 دج في سنة 91 ،. وهي نسبة ضعيفة جدا ؛ مما يوضح عدم كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها بطريقة عقلانية .

2 ـ تمويل الأصول المتداولة :

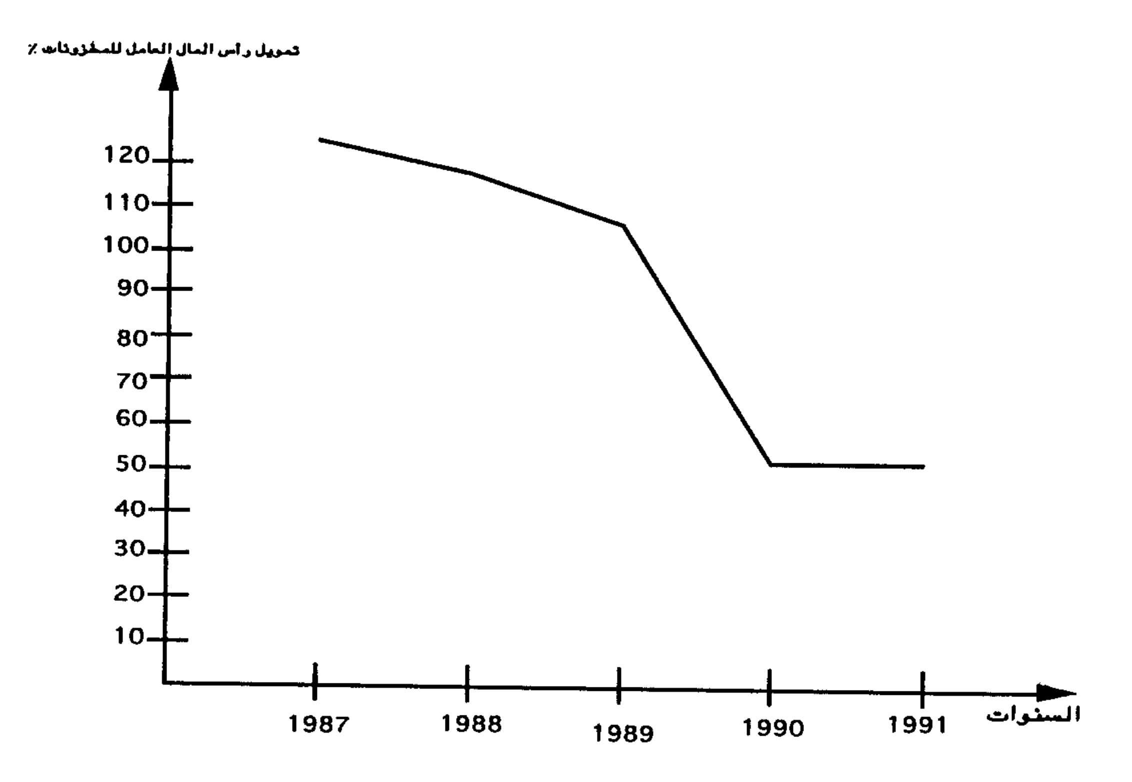
كما سبق ذكره فإنه يمكن تمويل جزء من هذه الأصول عن طريق مصادر تمويل طويلة المدى الذي يعبر عنه برأس المال العامل ، ونحصل على نسبة التمويل بقسمة رأس المال العامل على الأصول المتداولة خلال فترة الدراسة :

1987: 0.57، 1988 : 0.51، 1989: 0.43، 1990: 0.27، 1991: 0.30 .

تطور هذه النسبة يوضح أن رأس المال العامل أصبح في السنوات الأخيرة لا يغطي إلا جزء طفيفا من المخزونات فقط ، ولاستحالة أن تكون هذه النسبة مساوية للواحد ؛ يُدرس مدى تمويل رأس المال العامل للمخزونات الذي يُحصل عليه من خلال تطور هذه النسبة كما يلي :

1987: 124٪ ، 1988 : 117٪ ، 1989 : 103٪ ، 1990 : 50٪ ، 1991 : 50٪ .

يلاحظ تدهورهذه النسبة باستمرار حيث أصبحت في سنوات 90 و 91 لا تمثل إلا 50٪ من المخزونات ؛ نتيجة القيمة المرتفعة لمخزون المواد واللوازم ، و أصبح يشكل جزءًا كبيرًا من الأصول المتداولة : 58٪ في سنة 87 ، 61٪ في سنة 88 54٪ في سنة 89 ، 52٪ في سنة 90، 52٪ في سنة 91 ، الأمر الذي يدفع بالمؤسسة إلى البحث عن أموال إضافية لتمويل المخزونات ، ويمكن تمثيل تطور نسبة رأس المال العامل للمخزونات بالشكل البياني 3.9 التالي :



شكل 9_3 : تطور تمويل رأس المال العامل للمخزونات .

لقد أثر الحجم الكبير لمخزون المواد الأولية على معدل دوران هذه المخزونات سلبيا ؛ نتيجة طول دورة الإنتاج التي تعتمد على العديد من الأجزاء ويمكن ملاحظة ذلك عن طريق مدة بقاء هذه المخزونات في المخازن قبل دخولها إلى العملية الإنتاجية ، وقد تطور هذا المعدل[1] خلال فترة الدراسة كما يلي :

1987 : 315يوما ، 1988: 254يوما ، 1989 : 303يوما ، 1990: 234يوما 1991: 145يوما .

بينما تطور معدل دوران المنتجات التامة الصنع[2] خلال فترة الدراسة كما يلي :

1987 : 60يوما ، 1988: 50يوما ، 1989: 58يوما ، 1990: 94يوما ، 1991: 65يوما .

---

(1) ـ معدل دوران المواد الأولية =[(مخزون أول + مخزون أخر) /2]x360يوم/ الاستهلاك السنوي

(2) ـ [(مخزون أول + مخزون أخر) / 2] x360يوم / الاستهلاك السنوي من المنتجات تامة الصنع

إن معدل دوران المنتجات تامة الصنع يعتبر سريعا نوعا ما ؛ للطلب المتزايد على منتوجات المؤسسة (باعتبارها الوحدة الوحيدة على المستوى الوطني التي تقوم بإنتاج هذه النوعية) ، كذلك لطبيعة المنتوج الذي يعتبر ضروريا بالنسبة للمستهلك .

بعد التعرف على دوران المخزونات ، نتعرض لمدى تمويل قرض المورد للأصول المتداولة الذي يتحدد بالعلاقة بين الأصول المتداولة وقرض المورد[1] ، و تطورت هذه العلاقة كما يلي :

1987 : 7.11 ، 1988: 9.91، 1989 : 17.28 ، 1990: 30.80 ، 1991 : 28.47 .

إن تغطية الأصول المتداولة بقرض المورد لا يمثل إلا جزء ضئيلا من موارد المؤسسة لأن قرض المورد في تناقص من سنة إلى أخرى بسبب شروط التسديد الفوري و زيادة الأصول المتداولة بقيم معتبرة ، و لا يمكن الاعتماد على قرض المورد لتغطيتها ، لذا تمت دراسة مدى تمويل قرض المورد للمخزونات[2] ، وتطور هذه النسبة يظهر كما يلي :

1987: 3.34 ، 1988: 4.23 ، 1989 : 7.22 ، 1990: 16.15 ، 1991: 15.71 .

و يلاحظ كذلك أن التغطية لا تمثل إلا قسطا ضئيلا وهي في تدهور مستمر من سنة إلى أخرى لأن المخزونات ـ خاصة المواد واللوازم ـ تعتبر العنصر الأساسي في الأصول المتداولة من ناحية قيمتها المرتفعة ، وتقوم المؤسسة بتغطية هذا العجز سواء عن طريق القروض المصرفية ، أو عن طريق الأموال الدائمة (رأس المال العامل) وخاصة في عامي : 90 ، 91 .

3 ـ سيولة الأصول المتداولة :

للوقوف على سيولة المؤسسة لا بد من دراسة مكونات قيم الاستغلال وعناصر المدينين وتحديد درجة سيولة كل عنصر من العناصر المكونة لها لتغطية

---

(1) ـ الأصول المتداولة / قرض المورد .

(2) ـ المخزونات / قرض المورد .

الخصوم المتداولة مستحقة الدفع في الأجل القصير ، وفي هذا الخصوص يمكن حساب نسبة السيولة العامة[1] وتطورها خلال فترة الدراسة كما يلي :

1987: 2.37 ، 1988: 2.07 ، 1989: 1.76 ، 1990: 1.38 ، 1991: 1.42 .

أي أن السيولة العامة للمؤسسة في تناقص مستمر من سنة إلى أخرى ، لزيادة الخصوم المتداولة بنسب أكبر من الأصول المتداولة .إن هذه الوضعية تعرض المؤسسة إلى عدم الإيفاء بديونها مستقبلا ، غير أن هذه النسبة لا تعطي الوجه الصحيح لسيولة المؤسسة لأن قيم الاستغلال ـ خاصة المواد واللوازم ـ تمثل الجزء الكبير من الأصول المتداولة وهي صعبة التحول إلى سيولة ، لذا تستبعد قيم الاستغلال من الأصول المتداولة، ويتحصل على نسبة جديدة (السيولةالمنخفضة)[2]. ولقياس سيولة المؤسسة تعتمد على القيم المحققة والمتاحة ، وتطورت هذه النسبة كما يلي :

1987: 1.26 ، 1988: 1.16 ، 1989: 1.02 ، 1990: 0.65 ، 1991: 0.61 .

إن هذه النسبة في تدهور مستمر حيث أصبحت المؤسسة في وضع لا يمكنها الإيفاء بالقروض قصيرة الأجل رغم تحصلها على قيمة العملاء ، و تفاقمت الوضعية خاصة في عامي 90 و 91 . وقد اعتمدت المؤسسة في تغطية هذا العجز على التسبيقات المصرفية (السحب على المكشوف) .

يلاحظ أن معدل دوران المخزونات ـ خاصة المواد واللوازم ـ جد بطيء ، وبالتالي صعوبة تحويله إلى سيولة ، وأن قيمة المخزون مرتفعة جدا حيث تمثل الجزء الأعظم من الأصول المتداولة .

و تستطيع المؤسسة معرفة سيولة القيم المحققة للوقوف على السيولة المتاحة لها بصفة دقيقة ، ويُتحصل عليها بحساب متوسط فترة التحصيل للعملاء و تطورت هذه النسبة كما يلي :

1987: 101يوما ، 1988: 116يوما ، 1989: 90يوما ، 1990: 80يوما ، 1991: 85يوما .

---

(1) ـ الأصول المتداولة / القروض قصيرة الأجل .

(2) ـ (القيم المحققة + القيم المتاحة) / القروض قصيرة الأجل .

إن متوسط فترة التحصيل الممنوحة للعملاء[1] في انخفاض مستمر ، حيث أن المؤسسة تحصل على سيولة من هذا العنصر من الأصول المتداولةبعد 80يوما ، فإذا كانت ستسدد ديونها بعد شهر أو شهرين فإنه لا يمكنها الاعتماد على هذا العنصر هذا في سنة 91 ، أما سياسة الائتمان[2] المعتمدة من طرف المؤسسة فإنها تطورت كما يلي :

186:1987يوما ، 1988: 140يوما ، 1989: 97يوما ، 1990: 55يوما ، 1991: 143يوما .

ويتضح أن المؤسسة تعتمد سياسة جيدة نوعا ما في إدارة العملاء والموردين حيث أن فترة التحصيل قبل فترة التسديد ؛ مما يساعد المؤسسة على الإيفاء بجزء من التزاماتها قصيرة المدى عن طريق التحصيلات المختلفة عند العملاء ، لكن هذه الوضعية غير كافية لأن قيمة الموردين لا تمثل سوى جزء ضئيل من الموارد قصيرة المدى.

وإذا كانت بعض الالتزامات قصيرة المدى مستحقة الدفع في الأيام القليلة المقبلة ؛ فإن المؤسسة سوف تعتمد للإيفاء بها على القيم المتاحة ، ويعبر عنها بالسيولة السريعة[3] ، وقد تطورت هذه النسبة في المؤسسة بالشكل التالي :

1987: 25٪، 1988: 19٪ ، 1989: 25٪ ، 1990: 9٪ ، 1991: 9٪ .

ويتبين أن هذه النسبة في تدنٍّ مستمر ، حيث وصلت نسبة التغطية في عامي 90 ، 91 إلى 9٪ فقط من القروض قصيرة المدى نظرا لتدهور الخزينة في هذه السنوات .

ولقد قامت المؤسسة بتمويل هذا العجز باللجوء إلى القروض قصيرة الأجل (التسبيقات البنكية) ، مما ترتب عنه تحمل تكاليف إضافية تتمثل في الفوائد على القروض قصيرة الأجل .

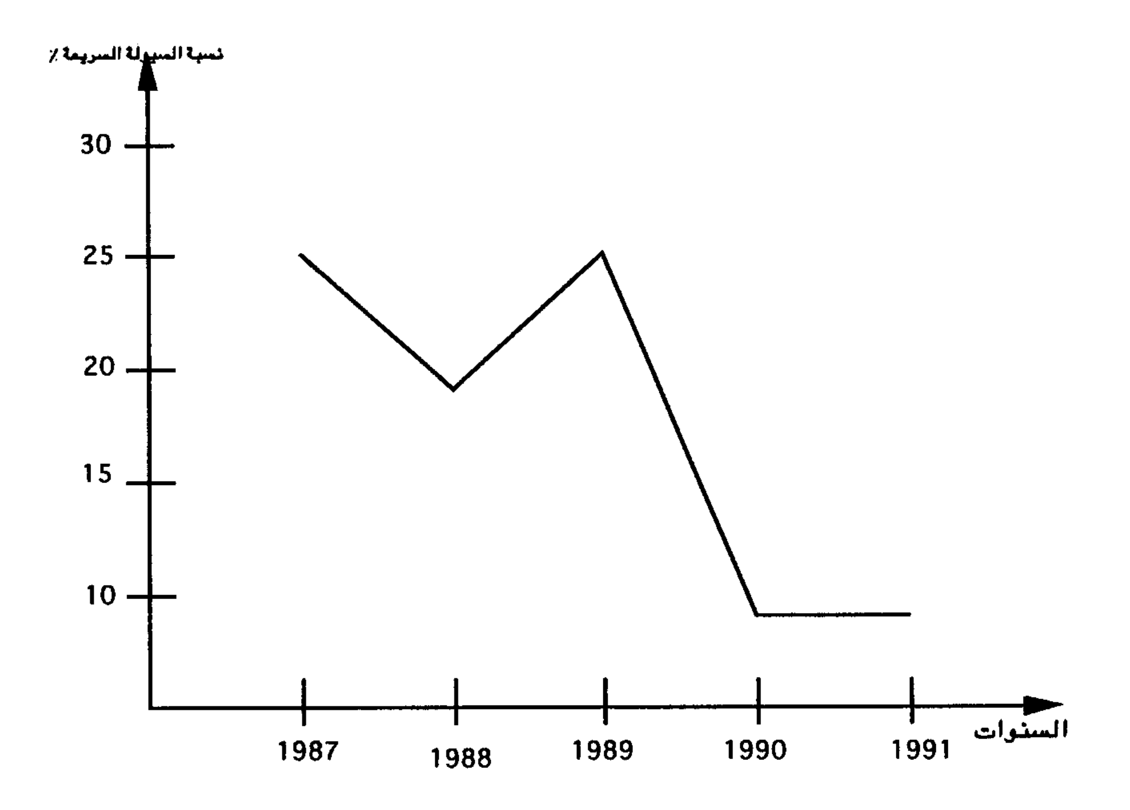
ويمكن تمثيل السيولة السريعة بيانيا كما يلي :

---

(1) ـ (العملاء + أوراق تجارية)x 360 يوم / رقم الأعمال المتضمن للضريبة .

(2) ـ دوران الموردين = (الموردون + أوراق الدفع)x 360يوم/ الشراء المتضمن للرسم .

(3) ـ القيم المتاحة / قروض قصيرة الأجل .



شكل 10.3: تطور نسبة السيولة السريعة .

أخيرا، وللوقوف على مدى كفاءة المؤسسة في إدارة الأصول المتداولة وقدرتها في توليد المبيعات ، يحسب معدل دوران الأصول المتداولة الذي يعتمد على قيمة صافي المبيعات ومجموع الأصول المتداولة ، وقد تطورت هذه العلاقة كما يلي:

1987: 0.81 ، 1988: 0.75 ، 1989: 0.62 ، 1990: 0.63 ، 1991: 0.62 .

وهذا يعني أن كل دينار مستثمر في الأصول المتداولة حقق مبيعات بـ: 0,81دج في سنة 1987 ، 0,75 دج في سنة 1988، 0,52 دج في سنة 1989 ، 0,63 دج في سنة 1990 ، 0,62 دج في سنة 1991.فالوضعية إذن في تدهور مستمر نسبة للحجم الكبير من المواد التي تبقى في المخازن مدة طويلة قبل الدخول إلى العملية الإنتاجية، هذا ما يدل على أن المؤسسةغيرقادرة على إدارةالأصول المتداولة بكفاءة .

ولتعميق هذه المعالجة ، يمكن الاعتماد على تحليل الانحدار الذي يساعد على التنبؤ بالاحتياجات المالية في المدى القصير والمدى الطويل على السواء ، ومنه تحديد الحجم الأمثل للخزينة التي تعتمد عليها المؤسسة في مواجهة الالتزامات قصيرة المدى ، ولتشكيل معطيات تحليل الانحدار لا بد من تحديد

العناصر الأساسية (المتغيرات المستقلة) التي لها علاقة مع المبيعات (المتغير التابع) ، في هذه الحالة (بعد دراسة أصول المؤسسة) يلاحظ أن مخزون المواد واللوازم ومخزون المنتجات تامة الصنع يلعبان دورا هاما في تحديد المبيعات المستقبلية للمؤسسة ، وبالتالي تحسين سيولة المؤسسة . وتتحدد العلاقة بين المبيعات ومخزون المواد والمنتجات تامة الصنع باستعمال معامل الانحدار ، والجدول 11.3 يبين تطور المبيعات ومخزون المواد والمنتجات تامة الصنع خلال 20شهرا (ابتداء من جانفي 1991) كما يلي :

obs	VENTES	SMATPR	SPRODF
1	23551456	77616928	46428200
2	20284764	85378624	51071020
3	22381134	93140312	39463968
4	21648102	69855232	53856712
5	34855544	62093540	40856820
6	34493304	89259456	52463872
7	22680036	68302896	52928152
8	63394616	90035632	38535408
9	35122544	86154784	54785280
10	39005972	68302896	55713840
11	26278832	88483296	40392540
12	90361176	1. 63D+08	64577380
13	32419232	1. 46D+08	71013120
14	42230640	1. 82D+08	55519352
15	76356648	1. 30D+08	52937060
16	23786400	1. 43D+08	74886560
17	82199968	1. 87D+08	54228200
18	1. 07D+08	1. 35D+08	51645900
19	45941800	1. 85D+08	69721984
20	29422502	1. 41D+08	76177712

جدول 11.3 : تطور المبيعات ومخزون المواد الأولية ومخزون المنتجات تامة الصنع .

وباستغلال المعطيات السابقة عن طريق الحاسب الالكتروني تُستخلص معطيات معامل الانحدار التالية :

LS// Dependent Variable is VENTES

Date: 10-04-1993 / Time: 11:38

SMPL range: 1 - 20

Numbre of observations: 20

VARIABLE	COEFFICIENT	STDERROR	T-STAT	2-TAIL SIG.
C	46872032	24334046	1. 9261915	0.071
SMATPR	0.4675281	0.1437468	3.2524413	0.005
SPRODF	-1.0344899	0.5406989	-1.9132458	0.073
R-Squared	0.383596	Mean of dependent var	43670453	
Adjusted R-Squared	0.311078	S.D. of dependent var	25908539	
S.E.of regression	21504437	Sum of squared resid	7. 86D+15	
Durbin-Watson stat	2.477867	F-Statistic		5.289652
Log Likelihood	-364.4290			

ويستنتج أن معادلة الانحدار تتحدد بالمعادلة التالية :

$$V= C - SPRODF + SMATPR$$

$$V = 468\,720\,32 - 1{,}034\ SPRODF + 0{,}467\ SMATPR$$

بحيث :

V : المبيعات .

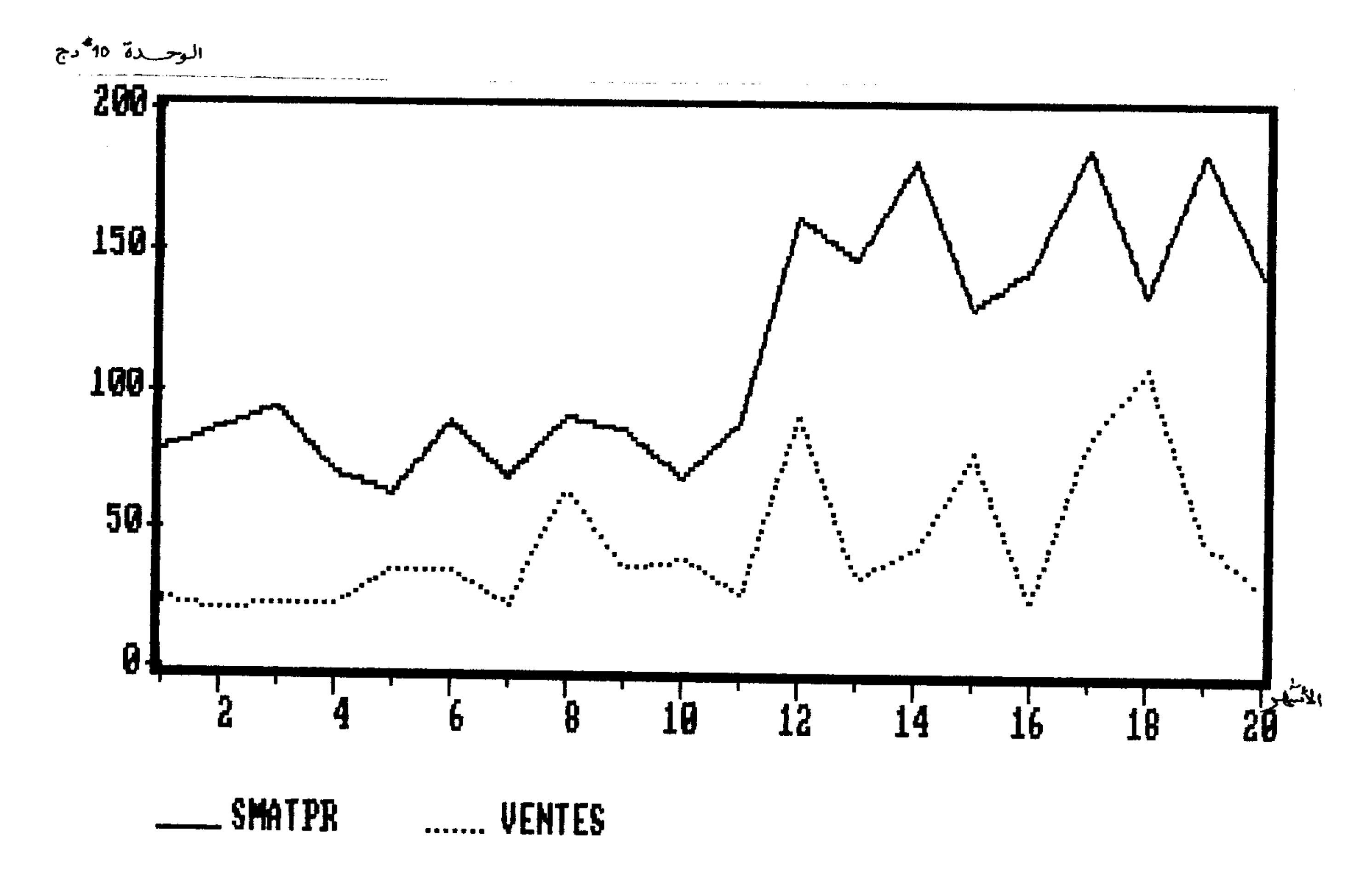
46872032 : هو المتغير الثابت .

SPRODF : مخزون المنتجات تامة الصنع .

SMATPR : مخزون المواد واللوازم .

أي أنه كلما انخفض مخزون المنتجات تامة الصنع بمقدار دينار واحد تزيد المبيعات بـ 1.034 دج ، أي وجود علاقة عكسية بين المبيعات ومخزون المنتجات تامة الصنع ، بينما كلما زاد مخزون المواد الأولية بمقدار دينار واحد زاد رقم الأعمال بـ 0.465دج ، وهذا ما يدل على أن المؤسسة تخصص جزء كبيرا من مواردها المالية لشراء المواد واللوازم ؛ مما أدى إلى وقوع مشاكل عديدة فيما يخص التخزين وتسييره بصفة جيدة ، كما أن زيادة حجم المخزونات يؤدي إلى زيادة تكاليف التخزين ، ويمكن معرفة العلاقة بين المبيعات ومخزون المواد واللوازم

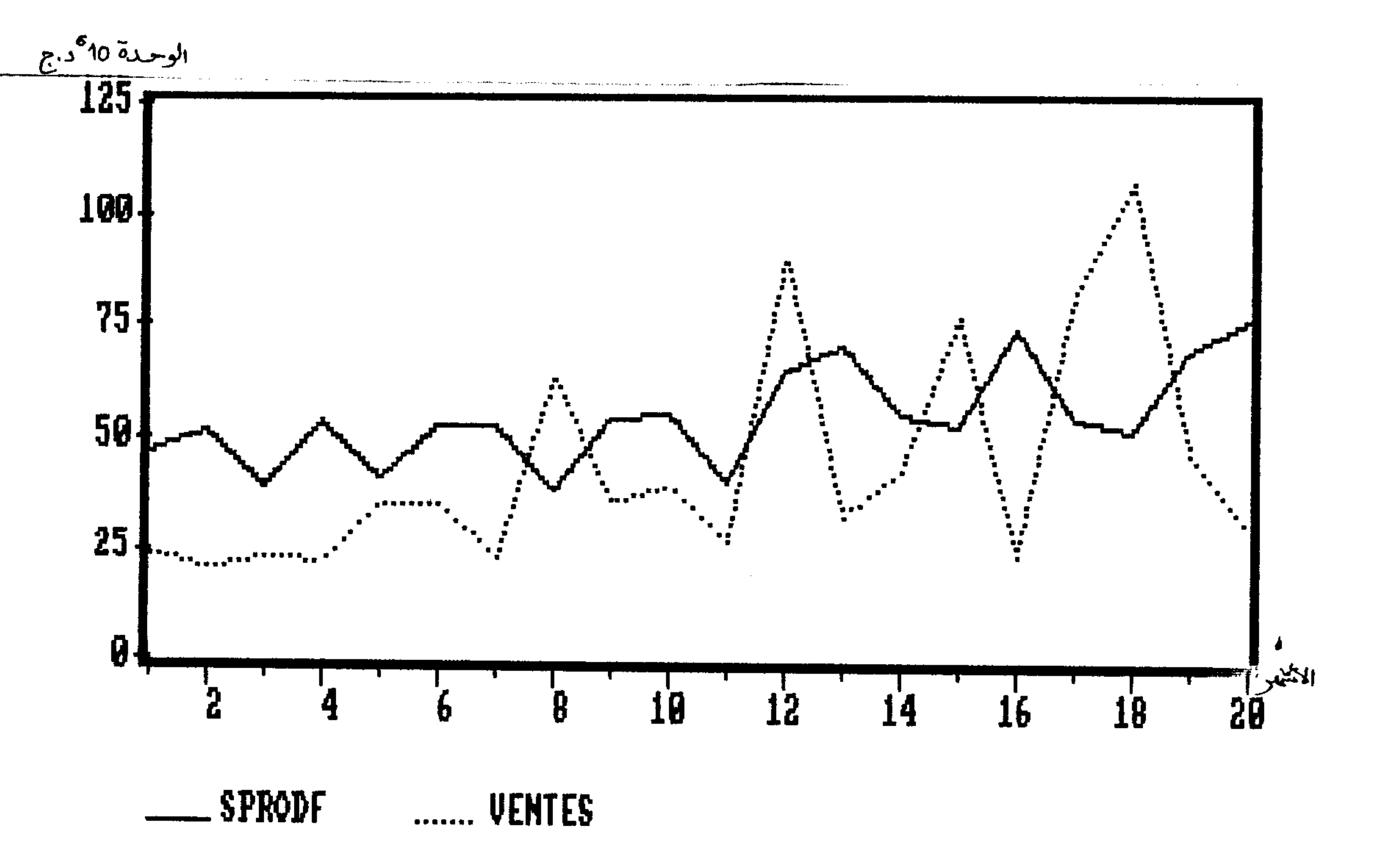
بيانيا كما يلي :



شكل 12.3 : العلاقة بين المبيعات ومخزون المواد واللوازم .

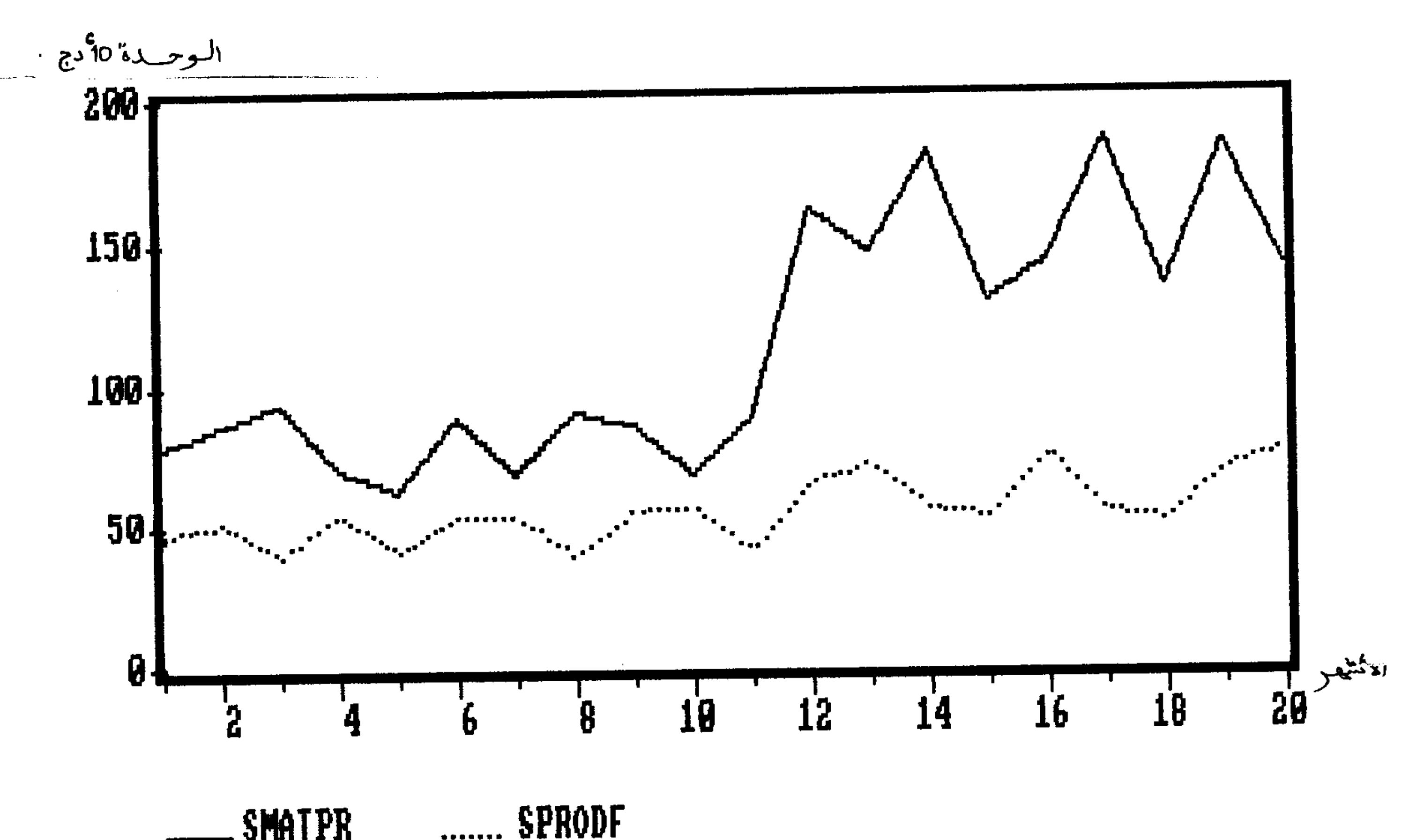
يلاحظ أن هناك فارقا كبيرا بين حجم المبيعات وحجم المخزونات ، لأن العملية الإنتاجية لا تستوعب كل هذه الكميات الضخمة من المواد ، وكذلك لطول مدة الإنتاج وتعدد أجزاء المنتوج ؛ مما يفسر الفاصل بين منحنى المبيعات ومنحنى مخزون المواد واللوازم .

أي كلما زادت المبيعات يزداد مخزون المواد بسبب العلاقة الطردية الموجودة بينهما ، وتُعرف العلاقة بين المبيعات ومخزون المنتجات تامة الصنع بيانيا كما يلي :



شكل 13.3 : العلاقة بين مخزون المنتجات تامة الصنع والمبيعات .

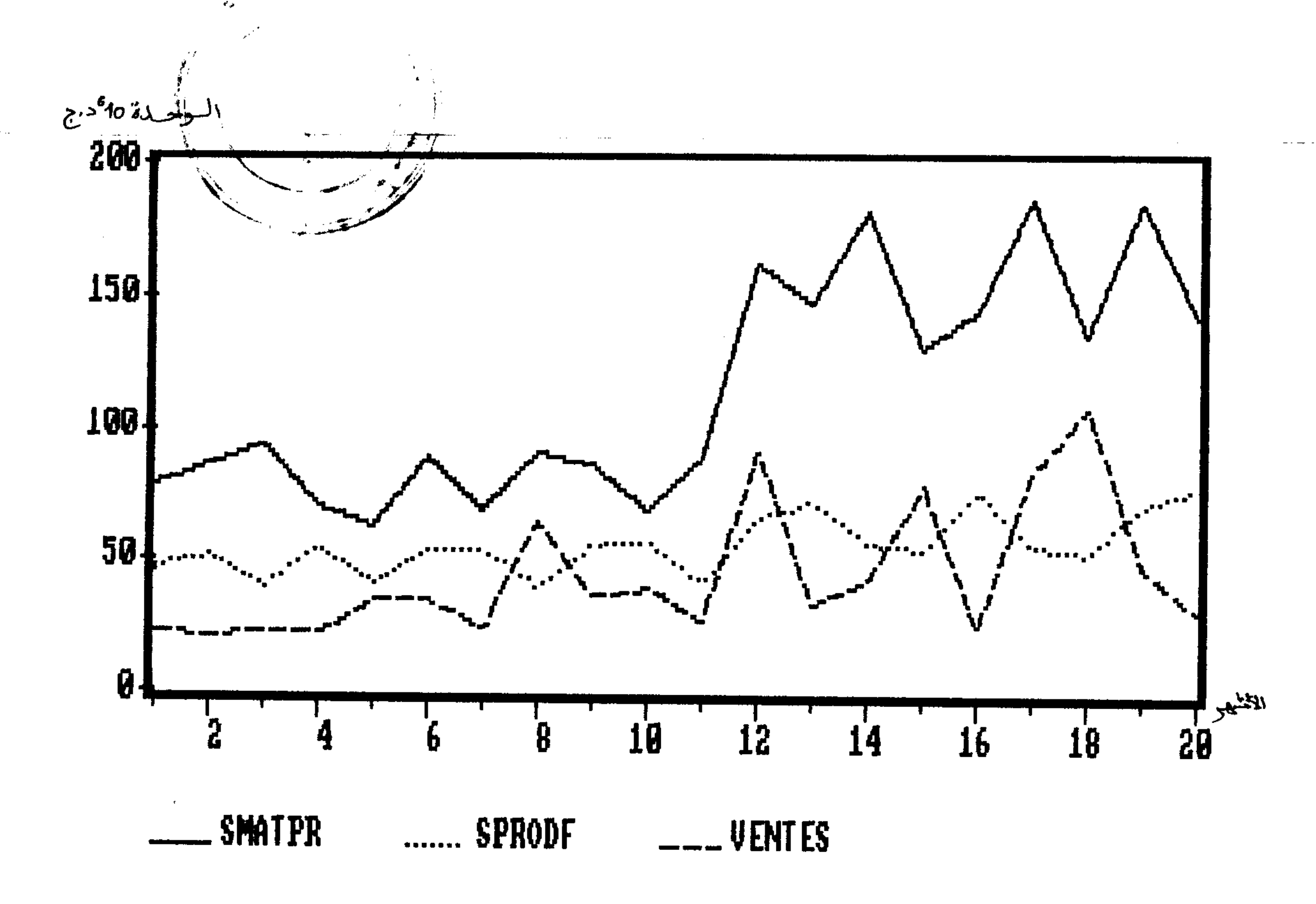
يلاحظ من خلال تطور منحنى المبيعات ومنحنى مخزون المنتجات تامة الصنع ؛ أنه كلما زادت المبيعات انخفض مخزون المنتجات تامة الصنع بسبب العلاقة العكسية الموجودة بينهما ، ويمكن معرفة تطور كل من المنتوجات تامة الصنع ومخزون المواد واللوازم بالشكل التالي :



شكل 14.3 : العلاقة بين مخزون المنتجات تامة الصنع ومخزون المواد واللوازم .

إن اتجاه كل من منحنى مخزون المواد واللوازم ومنحنى المنتجات تامة الصنع في تزايد مستمر ، غير أن منحنى المواد واللوازم في تزايد بنسب أكبر من نسبة زيادة مخزون المنتجات تامة الصنع ؛مما يدل على أن مخزون المواد يمثل الجزء الكبير من قيم الاستغلال .

ويمكن جمع الشكلين السابقين في رسم بياني واحد يبين العلاقة بين المبيعات ومخزون المواد ومخزون المنتجات تامة الصنع كما يلي :



شكل 15.3 : العلاقة بين المبيعات ومخزون المواد واللوازم ومخزون المنتجات تامة الصنع .

ويمثل النموذج الخاص بمعامل الانحدار والمتعلق بالمتغيرين المستقلين مخزون المواد واللوازم ومخزون المنتجات تامة الصنع والمتغير التابع المبيعات بالمعطيات التالية :

$$Ventes = 46872032 - 1,035\ SPRODF + 0,46\ SMATPR$$

(1,92) (-1,91) (3,25)

$R^2 = 0,38$ $F = 5,29$

$\overline{R^2} = 0,31$

$T = 20$

وتُختبرالمعنوية الإحصائية لمعاملات المتغيرات المفسرة كما يلي :

1 ـ اختبار المعنوية الإحصائية لمعامل SPRODF في النموذج ، ويعتمد على اختبار الفرضية :

H_0 : معامل SPRODF = 0 .

مقابل الفرضية : H_A : معامل SPRODF <> 0 .

باستعمال جدول إحصائية t ومقارنة قيمة t المتحصل عليها |1,91-| مع القيمة المجدولة والتي هي 1,74 ، وبما أن القيمة المحسوبة لـ t تفوق القيمة المجدولة أي أن معامل SPRODF له معنوية إحصائية و يؤثر حقيقة على المتغير التابع Ventes .

2 ـ اختبار المعنوية الإحصائية لمعامل SMATPR في النموذج ، و ذلك باختبار الفرضية : H_0 : معامل SMATPR = 0 .

مقابل الفرضية : H_A: معامل SMATPR <> 0 .

و بمقارنة القيمة المحسوبة لـ t التي هي 3.25 بالقيمة المجدولة 1.74 ، وبما أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة تُرفض أيضا الفرضية H_0 وتُقبل الفرضية H_A ، أي أن معامل SMATPR له معنوية إحصائية و يؤثر حقيقة على المتغير التابع . Ventes

3 ـ اختبار جودة الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرين المفسرين : في هذه الحالة نختبر الفرضية : H0 : $\beta_1 = 0$ و $\beta_2 = 0$

ضد الفرضية : HA : $\beta_1 <> 0$ و $\beta_2 <> 0$.

حيث : β_1 هو معامل SPRODf ، و β_2 هو معامل SMATPR .

في هذه الحالة تُستعمل إحصائية F ، وتُقارن القيمة المحسوبة بالقيمة المجدولة ، وحسب الجدول F فإن القيمة المجدولة لها هي 3.59 ، بينما القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة ، ومنه تُرفض الفرضية H0 وتقبل الفرضية

HA ، أي أن المتغيرين المفسرين لهما تأثير على المتغير التابع .

وعليه ومن خلال دراسة معامل الانحدار يُستنتج أن قيمة المواد واللوازم تمثل جزءاً معتبراً من الأصول المتداولة ، وتؤثر فعلا في قيمة مبيعات المؤسسة .

المطلب الثالث: دراسة رأس المال العامل للمؤسسة:

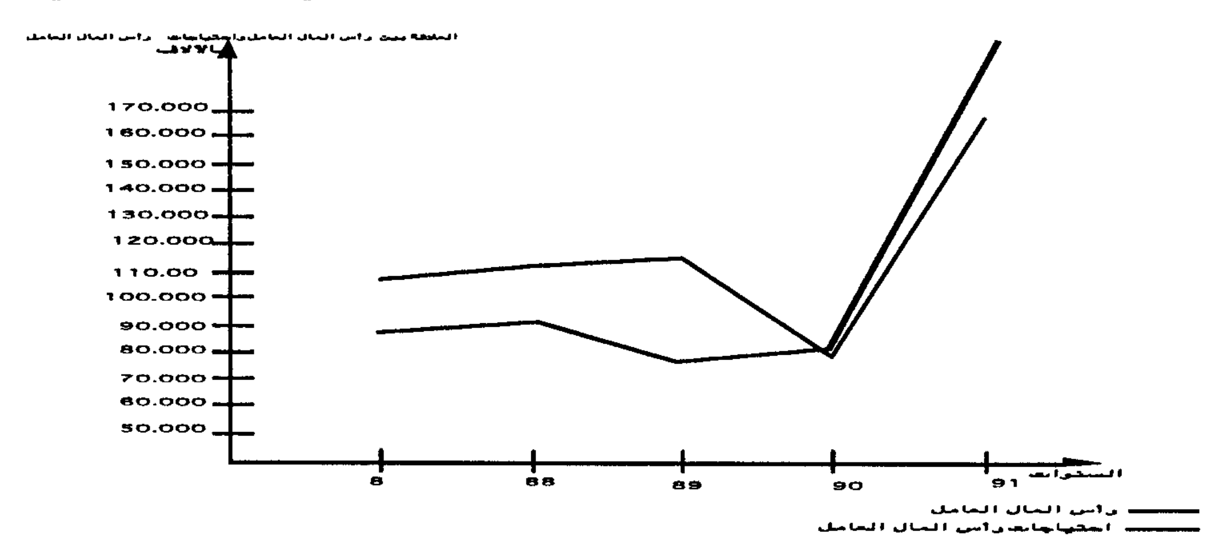
إذا كانت المؤسسة في حاجة إلى أموال إضافية لفترة معينة من السنة لمواجهة احتياجات موسمية ناتجة عن زيادة حجم المخزون أو عنصر المدينون ، فيمكنها أن تحصل على قروض قصيرة الأجل لتغطية هذه الاحتياجات ، و يلعب رأس المال العامل دورا مهما في تغطيتها .

ويُظهر الجدول 16.3 تطور رأس المال العامل كما يلي :

العناصر	1987	1988	1989	1990	1991
الوضعية الصافية	68.783.587,50	53.653.792,240	43.240.523,39	-1.856.237,18	25.313.555.,74
قروض طويلة ومتوسطة	333.630.129,67	331.354.174,68	341.160.359,07	367.627.754,83	513.086.444,86
الأموال الدائمة	402.413.717,2	385.007.966,8	384.400.882,46	365.771.517,65	583.400.000,60
ناقص الاستثمارات الصافية	292.925.595,59	272.312.083,47	268.550.914,11	287.113.241,74	369.280.004,51
رأس المال العامل	109.488.121.60	112.695.883,4	115.849.968,35	78.658.275,91	169.119.996,09

جدول 16.3 : تطور التمويل الذاتي .

ويمكن تمثيل هذا التطور بالشكل البياني 17.3 التالي :



شكل 17.3 : العلاقة بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل .

يلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني أن رأ س المال العامل قد تزايد في سنوات 87 ، 88 ، 89 ، حيث غطى كل احتياجات التمويل ، وقد بلغت نسبة التغطية على التوالي :

122٪ (أي غطى 100٪ احتياجات المؤسسة الدورية وبقي فائض في الخزينة يقدر بـ 22٪) ، 122٪ ، و 149٪ (أي غطى 100٪ الاحتياجات الدورية وبقي فائض يقدر بـ 49 ٪) .

كما تحسنت الخزينة في سنة 89 لارتفاع تغطية رأس المال العامل ، والزيادة في التغطية ناتجة عن ارتفاع القروض قصيرة الأجل بنسبة أكبر من نسبة زيادة الاحتياجات الدورية .

أما في سنتي 90 ، 91 فقد تدهورت هذه الوضعية ، وأصبح رأس المال العامل يغطي 98٪ من احتياجات سنة 90 ؛ مما أدى بالمؤسسة إلى اللجوء إلى قروض قصيرة الأجل إضافية لتمويل العجز في الخزينة ، كما ازداد تدهور الوضعية في سنة 91 ، بحيث بلغت نسبة التغطية 70 ٪ مما زاد في عجز الخزينة الذي أصبح يمثل 30٪ (66.741.270,61 دج)[1] ، وارتفع أيضا مبلغ التسبيقات المصرفية لتغطية العجز ، ومقابل التسبيقات تتحمل المؤسسة تكاليف إضافية تتمثل في سعر الفائدة الذي يزيد من المصاريف المالية ويُقلل من الأرباح .

وقد تتحمل المؤسسة مخاطر إضافية في حالة عدم التسديد في الآجال المتفق عليها ؛ لأن وضعية المؤسسة في تدهور مستمر وتعاني من عجز الخزينة ، الذي إذا استمر بنفس الوتيرة فسوف تتعرض المؤسسة لعدم الإيفاء بالتزاماتها قصيرة المدى بما فيها التسبيقات المصرفية (السحب على المكشوف) ، بالرغم من أن هذا القرض يتميز في بعض الأحيان بانخفاض نسبة فائدته ، إلا أنه يعرض المؤسسة لقدر أكبر من مخاطر العسر المالي .

في هذا المجال يظهر أثر اختلاف مصادر التمويل بالنسبة للمؤسسة واضحا في بنود الميزانية ؛ حيث اعتمدت المؤسسة في سنة 91 على القروض

---

(1) - أنظر جدول رقم 2 0.3 ص138 .

قصيرة الأجل والقروض طويلة الأجل بنسبة مرتفعة جدا ، لتغطية الاحتياجات الدورية والاستثمارات ، الأمر الذي أدى إلى زيادة مبلغ فوائد القروض سواء طويلة الأجل أو قصيرة الأجل حيث أثرت على نتيجة الدورة .

و يمكن توضيح أثر مصادر التمويل على "معدل العائد على الاستثمار" وعلى الوضعية المالية للمؤسسة من خلال اعتمادها على هذه الطريقة في التمويل ، و في هذا الصدد يُحسب معدل العائد على الاستثمار لمعرفة مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من أجل تغطية هذا العجز والخروج من الوضعية المزرية التي تعاني منها ، ويتحدد معدل العائد على الاستثمار بالمعادلة التالية :

معدل العائد على الاستثمار = صافي الربح قبل الفوائد والضريبة / مجموع الأصول[1]

وتقوم هذه المعادلة على فرض منطقي هو : أن فعالية الأصول في توليد الأرباح تقاس بصافي الربح قبل خصم الفوائد والضريبة ، وبتطبيق المعادلة على المؤسسة محل الدراسة نحصل على تطور معدل العائد على الاستثمار كما يلي :

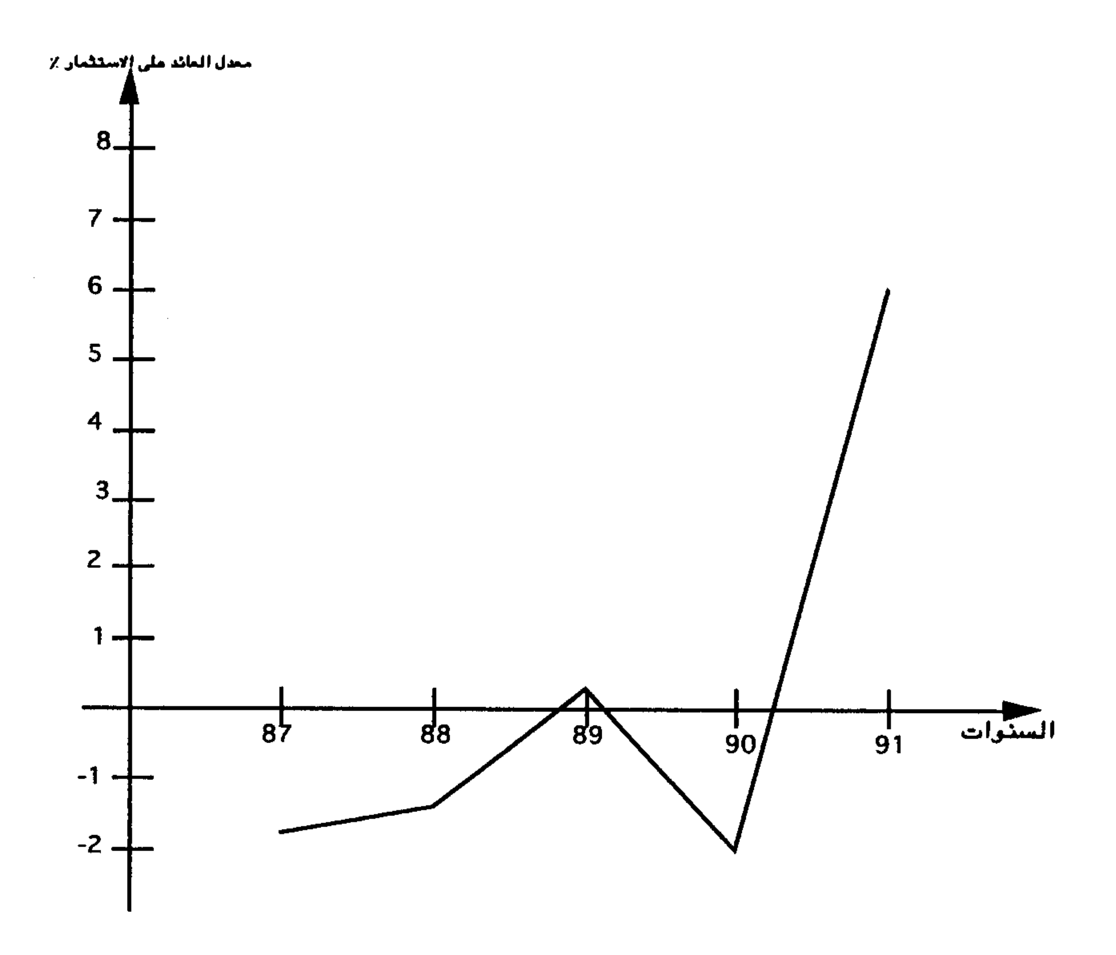
1987: 1.8-٪ ، 1988: 1.5-٪ ، 1989: 0.5٪ ، 1990: 2-٪ ، 1991: 6٪[2].

ويمثل هذا التطور بالشكل البياني 18.3 كما يلي :

---

(1) ـ منير صالح هندي : الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر ، المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية ـ ط2 ـ 1989 ، ص60.

(2) ـ مصدر حساب النسب : جداول النتائج وجداول عناصر التكاليف لجميع السنوات (الملاحق:2،3،..6،7،0،1،1 4،1 5،1 8،1 20،1) .



شكل 18.3 : تطور معدل العائد على الاستثمار .

يتضح من خلال الشكل أن معدل العائد على الاستثمار ضعيف جدا حيث بلغ في سنوات 87 ، 88 ، 90 أقل من الصفر ، رغم ارتفاعه عن المنطقة السالبة في عامى 89و91، فإنه لم يصل الحد المرغوب فيه للخروج من الوضعية الصعبة التى تعاني منها المؤسسة ، وهذا ما يبرر أن السياسة التسييرية لعناصر الأصول المعتمدة من طرف المؤسسة غير مجدية ، وأن اعتمادها على هذا الحجم الكبير من القروض لم يُعطِ النتائج الاجابية المنتظرة منها .

أما بالنسبة للمخاطر التى تنطوى عليها عملية التمويل المعتمدة من طرف المؤسسة ، فقد بلغت الحد الأقصى لها عام 1991، حيث بلغت نسبة السيولة السريعة هذا العام :

0,09 [1] ، و بلغ رأس المال العامل : 169.119.196,09، وبهذه الوضعية لايمكن أن

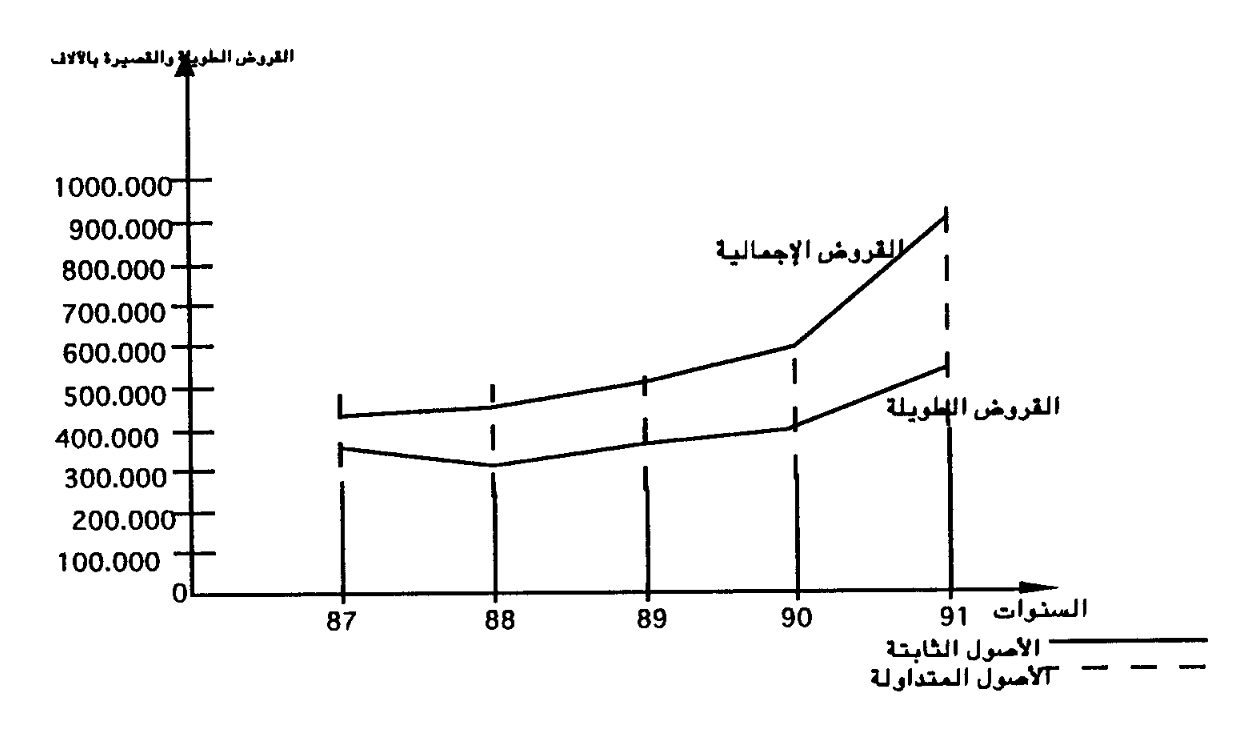
---

(1) ـ $\frac{\text{المتاح}}{\text{القروض قصيرة الأجل}} = \frac{37426946.13}{393948021.08}$

تواجه المؤسسة الاحتياجات الدورية المطلوبة فى الأشهر القليلة اللاحقة ؛ مما يوضح أن المؤسسة تواجه حالة العسر المالي ، ولا يمكنها تغطية حتى فوائد القروض بسبب الضعف في توليد الأرباح اللازمة لمواجهة المخاطر المختلفة من جهة ، وعدم قدرة السيولة المتاحة في هذه السنة على تغطية القروض قصيرة الأجل من جهة أخرى ، مما يزيد في تعقد الوضعية المالية للمؤسسة . فإذا استمرت هذه الأخيرة على حالها بالنسبة للسنوات المقبلة ، فإن الأموال قصيرة المدى تصبح تمول الأصول الثابتة ؛ بمعنى أن المؤسسة تتعهد بتسديد القرض المستخدم في تمويل الاستثمارات بمعدل أسرع من المعدل الذي تتحول فيه هذه الأخيرة إلى سيولة .

لذا يستوجب على المؤسسة عدم تجاهل المخاطر المترتبة عن هذه الوضعية والتي قد تؤدي بالمؤسسة إلى الإفلاس ، كما يجب عليها الملاءمة بين المخاطر والتغطية .

والرسم البياني 19.3التالي يوضح الكيفية التي اتبعتها المؤسسة في تمويل أصولها المتداولة :



شكل 19.3 : تمويل الأصول المتداولة .

يلاحظ من الشكل أن الأصول المتداولة زادت بحجم كبير - خاصة في السنوات الأخيرة - وتبع هذه الزيادة ارتفاع كبير في الاعتماد على القروض قصيرة الأجل ؛ مما أدى إلى إضعاف المركز المالي وسبّب زيادة مخاطر العسر المالي .

وإن زيادة القروض قصيرة الأجل ناتجة عن انخفاض نسبة القروض طويلة الأجل والأموال الخاصة للمؤسسة .

المطلب الرابع: خزينة المؤسسة

إن تحقيق التوازن بين الإيرادات والمصاريف يعد من المشاكل المتكررة التي تواجهها المؤسسة ، وتحديد مستوى الخزينة يتطلب تحليلا مدققا لعناصر أصول المؤسسة لمعرفة درجة سيولة هذه العناصر ، وكذا تحديد الحد الأمثل الذي يحتفظ به لمواجهة الالتزامات الفورية للمؤسسة .

والجدول 2.3 يبين تطور خزينة المؤسسة :

السنوات	1987	1988	1989	1990	1991
رأس المال العامل(1)	109.488.121.6	112.695.883,4	115.849.968,37	78.658.275,91	169.119.996,09
الاحتياجات الدورية :					
المخزونات	88.123.197,91	95.846.925,21	111.434.530,78	148.339.743,06	310.716.939,61
المدينون	81.018.300,51	101.004.950	116.934.937,07	114.862.885,52	214.924.130,40
الموارد الدورية:					
قروض قصيرة	79.404.103,22	105.026.271	150.655.267,5	183.075.459,5	289.779.804,30
احتياجات رم ع (2)	89.404.103,22	91.825.604,21	77.714.200,37	80.127.169	235.861.266,71
الخزينة (1) - (2)	20.084.018,39	20.870.279,24	38.135.768,00	-1.468.894	-66.741.270,61

جدول 2.3: تطور الخزينة .

ومن خلال هذا الجدول يمكن ملاحظة ما يلي :

أ - إن تدهور الخزينة يزداد في كل سنة بسبب الالتزامات قصيرة المدى ، حيث أصبح حجمها يمثل جزءًا كبيرا من الهيكل المالي للمؤسسة نسبة لتحول جزء كبير من الأموال طويلة المدى إلى مستحقات في المدى القصيرخاصة في سنتي 90 ، 91. كما أصبحت المؤسسة تلجأ إلى البنوك للحصول على قروض إضافية لتمويل احتياجات دورة الاستغلال ؛ مما أدى إلى زيادة المصاريف المالية (الفوائد)

وقد بلغت التسبيقات المصرفية في سنة 1991 : 104.168.216,72 دج[1] و تمثل 26٪ من مجموع القروض قصيرة المدى ، ورغم هذه الزيادة في حجم هذه القروض فإن الاحتياجات الدورية تتزايد بنسب أكبر من زيادة القروض ، مما سبب عجز الخزينة في السنوات الأخيرة .

ب - إن تطور الاحتياجات الدورية يزداد في كل سنة نتيجة لزيادة قيمة مشتريات المواد الأولية و المدينين ، وأصبحت نسبة هذه الزيادة أكبر من نسبة زيادة الموارد الدورية ، حيث وصلت في بعض الأحيان تقريبا إلى الضعف ، حتى أصبح رأس المال العامل لا يغطي الاحتياجات ، الأمر الذي أدى إلى تدهور خزينة المؤسسة في سنتي 90 و 91 .

جـ- تزايدت القروض قصيرة الأجل بنسب مرتفعة جدا ، مما أدى إلى صعوبة في تغطية هذه الالتزامات وتغطية الفوائد ، وتعد مقدرة المؤسسة على تغطية الفوائد مؤشرا للمخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة ، وكذا مؤشرا مهما بالنسبة لمسيري المؤسسة والمقرضين .

وللوقوف على القدرة على تغطية الفوائد يستخدم "معدل تغطية الفوائد" الذي يتم حسابه بقسمة صافي الربح (قبل الضريبة والفوائد) على المصاريف المالية (فوائد) ، وعليه تطور هذا المعدل كما يلي :

1987:1.32- ، 1988:0.88- ، 1989:0.21 ، 1990:1.54- ، 1991:1.84 .

وهذا يعني أن المؤسسة خلال السنوات الأولى لم تستطع تغطية الفوائد نتيجة الخسائر المحققة في تلك السنوات ولكن تحسن هذا المعدل في سنة 1991 حيث أصبحت المؤسسة قادرة على تغطية الفوائد وجزء أخر من الالتزامات قصيرة المدى ، ونتيجة للخسائر المتراكمة فإن المؤسسة ملزمة بتغطيتها لتحسين الهيكل المالي ، ورغم هذه المعدلات السلبية للتغطية (باستثناء سنة 91) ، فإن المؤسسة تعتمد كليا على الأموال المقترضة لتمويل التزاماتها .

---

(1) ـ انظر ملحق 19 (جدول الديون) .

وبناء عليه يمكن استنتاج أن الوضعية التي وصلت إليها المؤسسة ناتجة عن العوامل التالية :

1 ـ إن المؤسسة غير قادرة على إدارة أصولها ـ خاصة الأصول المتداولة ـ بكفاءة ؛ مما أدى بالمؤسسة إلى تحقيق خسائر في أغلب سنوات محل الدراسة .

2 ـ اعتماد المؤسسة على المزيد من القروض رغم وضعيتها السيئة زاد في تدهور استقلالها المالي من جهة ، وأصبحت غير قادرة على الإيفاء بالالتزامات قصيرة المدى من جهة أخرى .

3 ـ زيادة حجم مخزون المواد الأولية بنسب مرتفعة جدا أدى إلى زيادة احتياجات التمويل ، خاصة في سنتي 90 ، 91 .

4 ـ رغم الزيادة الكبيرة لحجم مخزون المواد الأولية فإن العملية الانتاجية لا تستوعب إلا جزء ضئيلا منها ، وذلك يرجع إلى تعدد أجزاء المنتوج وطول فترة الإنتاج .

المبحث الثالث :دراسة ربحية المؤسسة الوطنية لاجهزة القياس والمراقبة

المطلب الأول:مؤشر الربحية في المؤسسة:

يمكن حساب نسب جزئية للربحية في مختلف مراحل نشاط المؤسسة ، وهذا حسب توفر المعلومات والمعطيات المحاسبية ثم الوصول إلى الربحية النهائية التي تعتمد على ربحية كل عنصر من عناصر الإنتاج ، وهذا ما يوضحه بشكل جيد معدل العائد على الاستثمار والتي اعتمدت عليه مؤسسة DUPONT[1] لتحليل المراحل المختلفة لتحقيق الربحية ، ويتطور هذا المعدل في المؤسسة

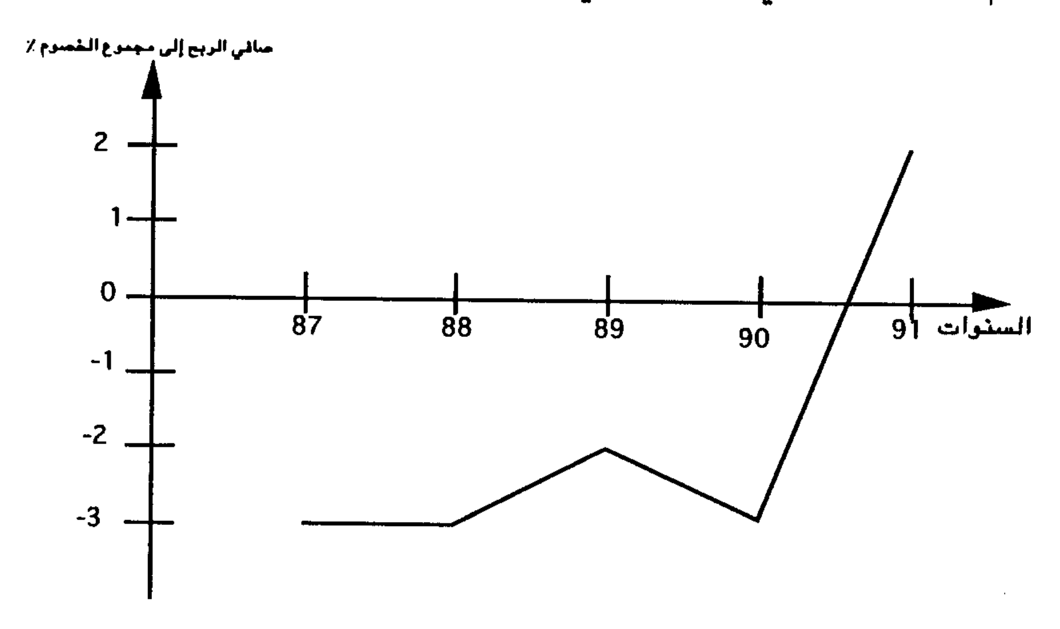
---

(1) ـ تم حساب معدل العائد على الاستثمار حسب مؤسسة DUPONTعلى أساس الربح الصافي بعد خصم الرسوم والضرائب .

محل دراسة كما يلي :

1987: ‎-0.03 ، 1988: ‎-0.03 ، 1989: ‎-0.02 ، 1990: ‎-0.03 ، 1991: 0.02 .

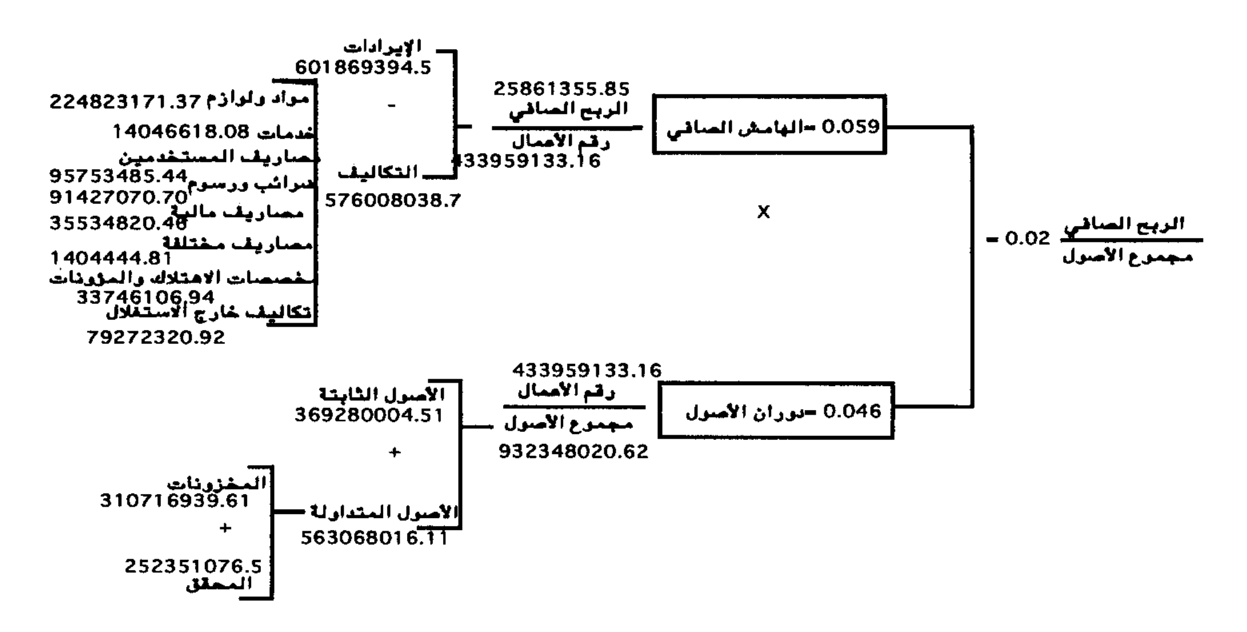
ويمثل هذا المعدل الذي يتم الحصول عليه بقسمة صافي الربح على مجموع الخصوم بالشكل البياني 3ـ21 التالي :



شكل 3ـ21 : معدل العائد على الاستثمار .

إن المؤسسة غير قادرة على تحقيق معدل مقبول للعائد على الاستثمار لعدم تحكمها في المصاريف بصفة جيدة وبالتالي التحكم في مراحل الإنتاج ، وقد حققت المؤسسة خسائر خلال السنوات الأربعة الأولى (87 ـ 90) ، واستطاعت في سنة 1991 تحقيق ربح يقدر بـ 2٪ ، ولكن هذا القدْر غير كاف لتغطية العجز الذي تعاني منه المؤسسة حيث أن كل دينار مستثمر في الأصول حقق 0.02 دج من الأرباح ، وللوقوف على المؤثرات التي تعيق المؤسسة عن تحقيق أرباح أكبر يمكن تمثيل هذا المعدل حسب شكل مؤسسة DUPONT كما يلي[1] :

(1) ـ كما هو موضح في الصفحة 43.



شكل 22.3: هيكل المعدل العائد على الاستثمار للمؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة حسب هيكل مؤسسة Dupont (سنة 91)[1] .

إن الربحية المحققة في سنة 91 هي حاصل ضرب نسبة الهامش الصافي ونسبة معدل دوران الأصول ، وبتدقيق وتحليل هاتين النسبتين ، يلاحظ أن حجم المخزونات والقيم المحققة تكوّن الجزء الأكبر من عناصر الأصول مما أدى إلى انخفاض هذا المعدل ، بالإضافة إلى ذلك فإن حجم التكاليف يرتفع بنسب متزايدة من عام إلى عام ، الأمر الذي يؤكد أن المؤسسة غير قادرة على التحكم في هذه المصاريف .

أما السبب الرئيسي في زيادة الإيرادات فيرجع إلى زيادة أسعار المنتوجات المختلفة بنسب مرتفعة جدا خاصة في سنة 91 ، ويمكن متابعة تطور عنصر الإيرادات وعنصرالتكاليف في المؤسسة حسب الجدول 23.3 :

(1) ـ المصدر الأرقام : جدول النتائج لسنة 1991(ملحق رقم 18) .

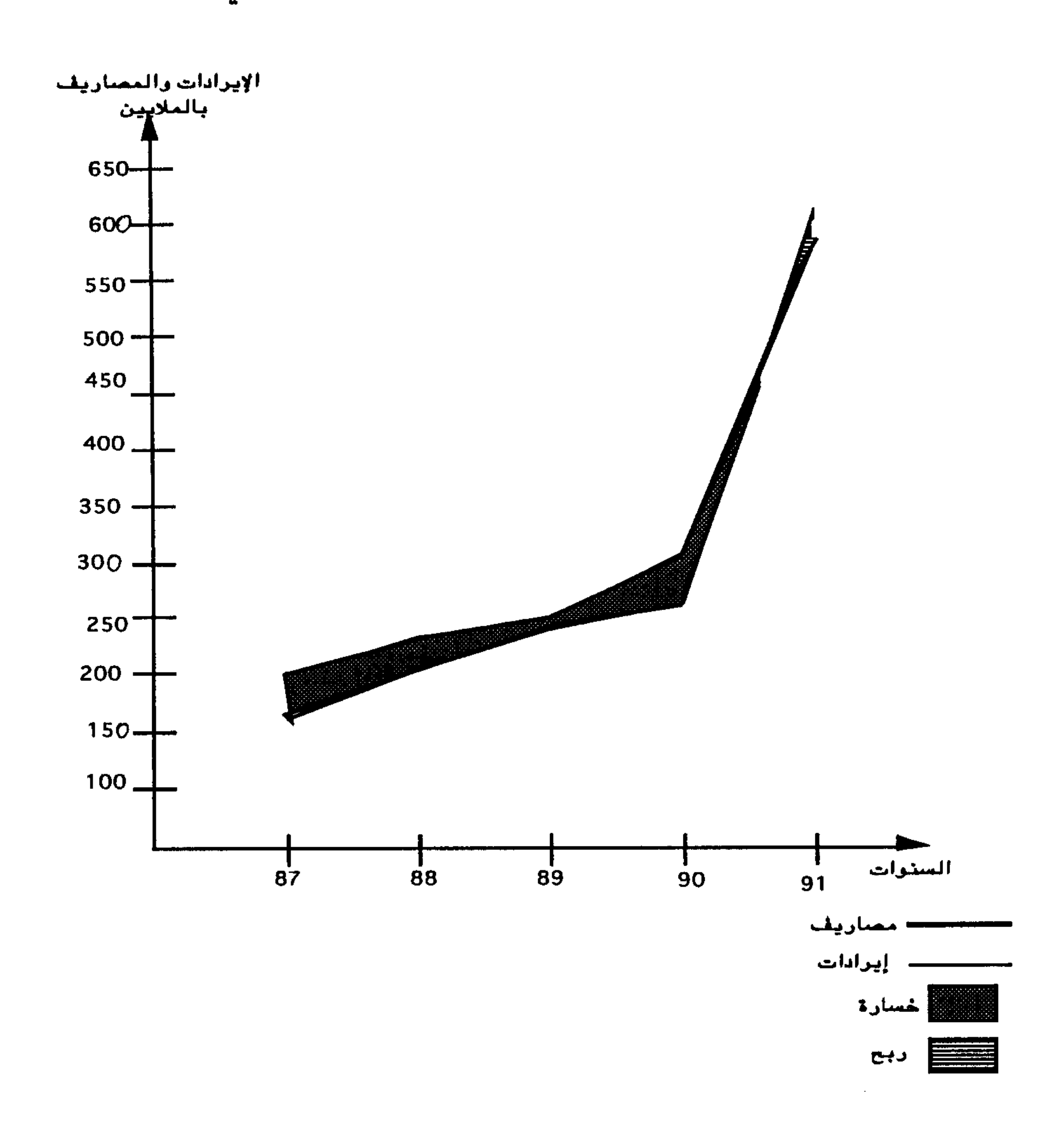
1991	1990	1989	1988	1987	
					الايرادات
433959133.16	211823912.52	197487434.97	198883355.39	187963033.41	71ـ انتاج مباع
77488043.31	19316613.06	13618939.41	670816.02	-19087865.91	72ـ انتاج مخزون
423049.80	/	/	/	/	73ـ انتاج المؤسسة للاستخدام الذاتي
573623.83	157227.40	108479.50	379106.45	296238.90	74ـ اداء خدمات
4850800.44	1439357.59	989003.16	652362.01	3643873.32	75ـ تحويل تكاليف الانتاج
1699954.78	444977.57	100125.03	103242.41	99301.76	77ـ نواتج مختلفة
23791526.46	286068.20	3138055.45	1072130.04	323021.93	78ـ تحويل تكاليف الاستغلال
59083262.79	18053897.22	10716479.24	7713583.62	3964888.00	79ـ نواتج خارج الاستغلال
601869394.50	251522053.50	226158516.70	209474595.90	177202491.40	الايرادات الكلية
224823171.37	87995808.07	70201939.05	77401054.00	54680776.89	61ـ مواد و لوازم مستهلكة
14046618.08	8527089.99	7996493.82	6910883.03	8854765.68	62ـ خدمات
278424861.09	136214212.51	134005424.17	116273702.84	109279737.15	81ـ القيمة المضافة (62+61) - (75+74+73+72+71)
95753485.44	76158415.65	65664744.25	49975593.98	49543326.65	63ـ مصاريف المستخدمين
91427070.70	41018170.15	38617183.14	41963662.33	40979593.56	64ـ ضرائب و رسوم
35534820.4	9975327.3	14807762.1	9727875.89	8294420.04	65ـ مصاريف مالية
1404444.81	1166674.14	1185541.02	1386007.21	1544300.14	66ـ مصاريف مختلفة
33746106.94	26334203.59	23886496.18	22786351.21	22907299.13	68ـ مخصصات المؤونات و الاهتلاك
79272320.92	21982464.04	14550162.43	14791500.39	5945661.01	69ـ تكاليف خارج الاستغلال
46050413.98	-17707532.59	-6918122.48	-8390415.33	-13566838.68	83ـ نتيجة الاستغلال (78+77+81)-(68+66+65+64+63)
25861355.85	-21636099.41	-10751805.67	-15468332.10	-15547611.69	88ـ النتيجة الصافية للدورة المالية (مجموع الايرادات - مجموع التكاليف)
576008038.7	273158153	236910322.4	224942928	192750103.1	مجموع التكاليف
496735717.8	251175689	222360160	210151427.6	186804442.1	مجموع تكاليف الاستغلال

جدول رقم 23.3 : تطور عناصر التكاليف والإيرادات .

إن رقم أعمال المؤسسة في زيادة مستمرة حيث تضاعف في سنة 91 ، إلا أن الزيادة في رقم الأعمال تبعتها زيادة أكبر في المصاريف ، مما يفسر الخسائر المحققة في سنوات 87 ، 88 ، 89، 90، ويلاحظ أن النسبة المعتبرة من المصاريف تتمثل في المواد المستهلكة ، مصاريف المستخدمين والضرائب والرسوم ، حيث

أصبحت هذه الأخيرة تمثل نفس قيمة مصاريف المستخدمين في سنة 91 ، كما أن المصاريف المالية في تزايد مستمر حيث ارتفعت في سنة 91 بنسبة أكبر مقارنة بسنة 90 ، ذلك نتيجة للسحب على المكشوف الذي اعتمدت عليه المؤسسة في سنة 90 ، 91 ، مما نتج عنه زيادة فوائد القروض .

ويمكن تمثيل هذا التطور بيانيا بالشكل 24.3 كما يلي :



شكل 24.3 : العلاقة بين المصاريف والإيرادات .

ويلاحظ أن المؤسسة لم تُغطِّ تكاليفها الكلية إلا في سنة 91 ، حيث أصبحت الإيرادات الكلية أكبر من التكاليف الكلية لزيادة الأسعار بنسب مرتفعة جدا (كما سبق الذكر) ، مما يبرز أن المؤسسة لم توجه اهتمامها للتحكم في المصاريف وتسييرها بصورة عقلانية وبالتالي توليد أرباح أكبر لمواجهة الأخطار الحالية والمستقبلية .

ولتحليل هذه الوضعية تمت دراسة مدققة لعناصر حسابات التسيير كما هي مبينة (في الجدول 23.3) بالشكل التالي :

عناصر التكاليف /السنوات	87(٪)	88(٪)	88/87(٪)	89(٪)	89/88(٪)	90(٪)	90/89(٪)	91(٪)	91/90(٪)	91/87(٪)
61 مواد ولوازم مستهلكة	28	34	1.41	30	0,91	32	1,25	39	2,55	4,11
62خدمات	4	3	0.78	3	1.15	3	1.07	2	1.65	1.59
63 مصاريف المستخدمين	26	23	1	28	1.31	28	1.16	17	1.25	1.93
64 ضرائب ورسوم	21	18	1.02	16	0.92	15	1.06	16	2.23	2.23
65 مصاريف مالية	4	4	1.17	6	1.52	4	0.67	6	3.56	4.28
66 مصاريف مختلفة	1	1	0.89	0.5	0.85	0.4	0.98	0.2	1.20	0.90
68 مخصصات المؤونات والاهتلاكات	12	10	1	10	1.04	10	1.10	6	1,28	1,47
تكاليف الاستغلال	96	93	1.12	93.5	1.05	92.4	1.13	86.2	1.98	2.65
69 تكاليف خارج الاستغلال	4	7	2.48	6.5	0.98	7.6	1.51	13.8	3.6	13,33
التكاليف الكلية	100	100	1,16	100	1.05	100	1.15	100	2.10	2.99

جدول 25.3 : نسب تطور عناصر التكاليف [1].

المطلب الثاني: تحليل حسابات التكاليف

إن مبلغ التكاليف الإجمالية لسنة 91 يقدر بـ576.008 ألف دينار مقابل 273.158 ألف دينار في سنة 1990 ، حيث سجلت زيادة بنسبة 110٪ وبلغت 199٪ مقارنة بسنة 87 ، أما تكاليف الاستغلال لسنة 91 فبلغت 496.735 ألف دينار مقابل 251.175 ألف دينار في سنة 90 بزيادة تقدر بـ245.550 ألف دينار أي بنسبة 98٪ ، ومقارنة بسنة 87 فإن نسبة الزيادة بلغت 165٪ .

وتفصيل هذه التكاليف حسب طبيعتها كما يلي :

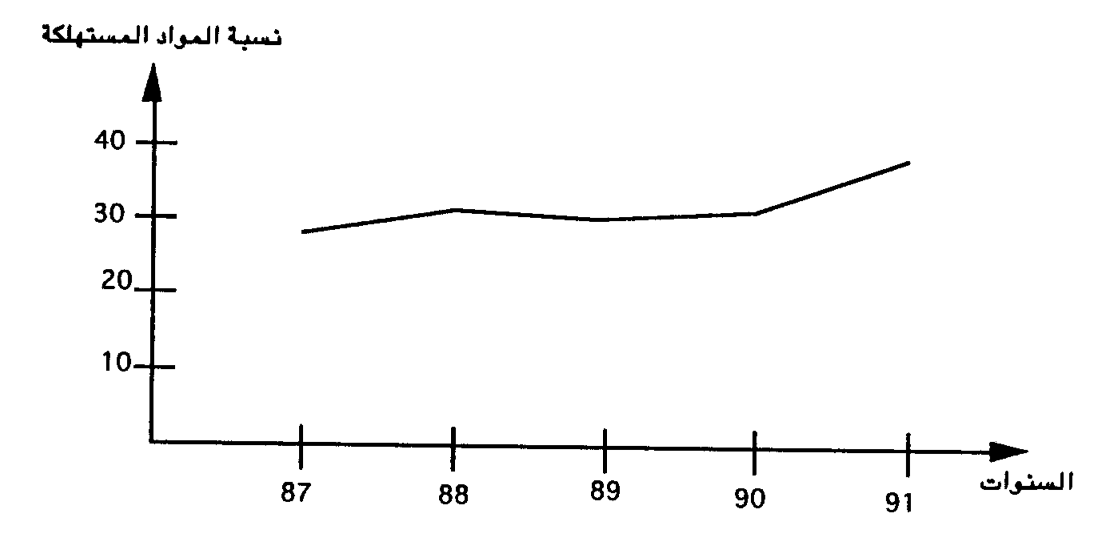
---

(1) ـ جدول مستخلص من الجدول رقم 23.3 .

1 ـ المواد واللوازم المستهلكة :

بلغت المواد واللوازم المستهلكة في سنة 91 : 224.823 ألف دينار مقابل 87.995 ألف دينار في سنة 90 أي بزيادة تقدر بـ 255٪ ، بينما بلغت في سنة 87 : 54.680 ألف دينار أي بزيادة تقدر بـ 411٪ مقارنة بسنة 1991، وهذه الزيادة في الاستهلاكات ناتجة عن زيادة حجم الطاقة الانتاجية للمؤسسة وكذلك توسع المؤسسة في إنتاج منتوجات جديدة والتي دخلت طور الإنتاج ابتداء من سنة 91 ، وترجع كذلك هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار المواد واللوازم الناتجة عن تدهور قيمة الدينار بالنسبة للعملات الأخرى ، ويلاحظ أن هذا العنصر من التكاليف يمثل الجزء الأكبر من التكاليف الكلية .

ويمثل تطور هذا العنصر بالشكل البياني 26.3 التالي :



شكل 3 ـ 26 : تطور نسبة المواد المستهلكة[1] .

يلاحظ من خلال هذا الشكل أن هذا العنصر في زيادة مستمرة باستثناء سنة 89 ، حيث انخفض استهلاك المواد مقارنة بسنة 88 بنسبة 9٪ ، نتيجة تدهور الإنتاج لنقص التموين المستمر من المواد الأولية حيث بلغ 213.323 ألف دينار في سنة89 مقابل 222.179 ألف دينار في سنة 88.

---

(1) ـ أنظر الجدول 25.3 .

2 ـ الخدمات :

بلغت قيمة الخدمات في سنة 91 : 14.046 ألف دينار مقابل 8527 ألف دينار في سنة 1990 بزيادة تقدر بـ 5519 ألف دينار أي بنسبة 64 ٪ ، وتمثل من مجموع التكاليف الكلية للاستغلال 3,09 ٪ ، ومقارنة بالسنوات السابقة فهي في تزايد مستمر ،وتُفصّل هذه التكاليف يكون حسب الجدول 27.3 بالشكل التالي :

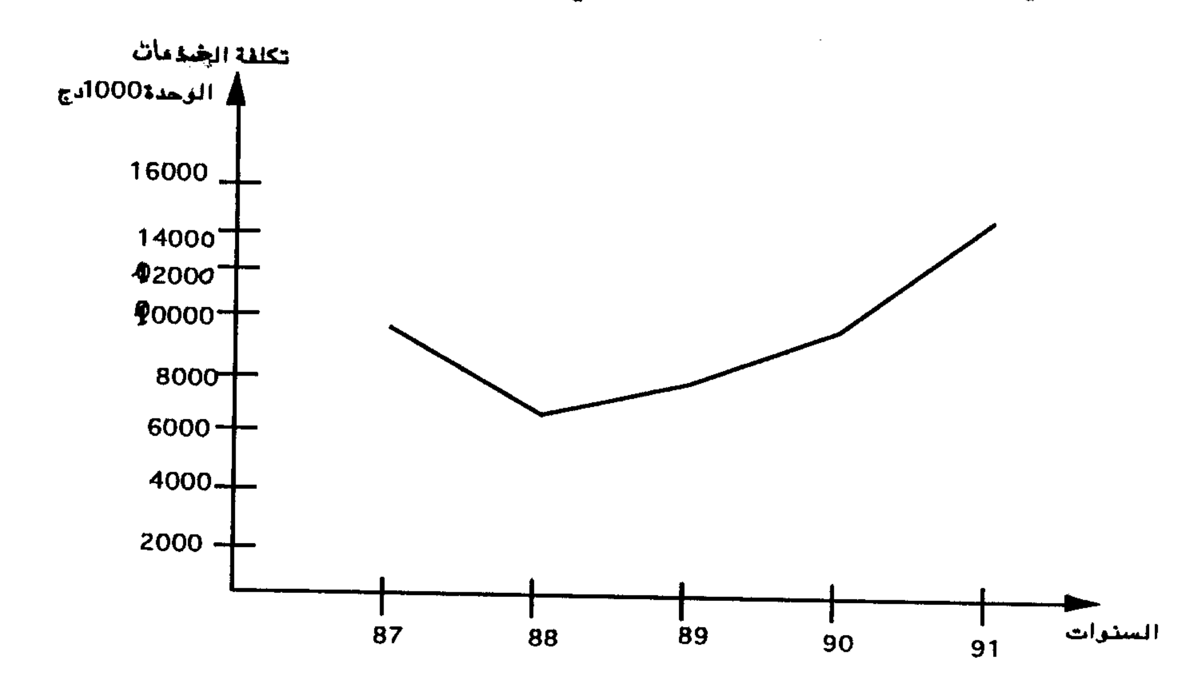
الوحدة : بالآلاف .

عناصر الخدمات / السنوات	1988	1989	89/88(٪)	1990	90/89(٪)	1991	91/90(٪)
النقل	74	66	0.89	35	0.53	65	1.85
الإيجار	158	172	1.09	214	1,24	189	0,88
صيانة وإصلاحات	185	781	4.22	461	0.59	936	2.03
أشغال	1212	1549	1.28	999	0.64	1025	1.02
وثائق	168	77	0.46	115	1.49	2370	20.60
علاوات للغير	1942	2510	1.29	2234	0.89	3684	1.64
إشهار	487	415	0.85	528	1.27	340	0.64
انتقالات واستقبالات	1975	2010	1.02	2874	1.42	4129	1.43
الهاتف	268	213	0.80	279	1.30	472	1.69
تكاليف سنوات مالية سابقة	442	203	0.50	787	3.87	836	1.06
المجموع	6911	7996	1.16	8526	1.06	14046	1.64

المصدر : مديرية المحاسبة والمالية .

جدول 27.3 : مكونات عنصر الخدمات .

ويمثل هذا التطور بالشكل البياني 28.3 التالي :



شكل 28.3 : تطور الخدمات .

يلاحظ أن الاتجاه العام لهذا العنصر في ارتفاع متواصل ، وقد زاد مبلغ الخدمات خاصة في سنة 1991 بنسبة 64٪ مقارنة بسنة 1990، نتيجة الارتفاع الكبير في قيمة حساب الوثائق ، علاوات الغير والانتقالات والاستقبالات ، ورغم ذلك فهي لا تمثل إلا جزء ضئيل من عناصر التكاليف الكلية حوالي 3٪ .

3 ـ مصاريف المستخدمين :

بلغت مصاريف المستخدمين في سنة 91 : 95.753 ألف دينار مقابل 76.158 ألف دينار في سنة 90 ، و 49.543 ألف دينار في سنة 87 ، أي بزيادة تقدر بـ 19.595 ألف دينار مقارنة بسنة 90 ، وبزيادة 46.200 ألف دينار مقارنة بسنة 87 .

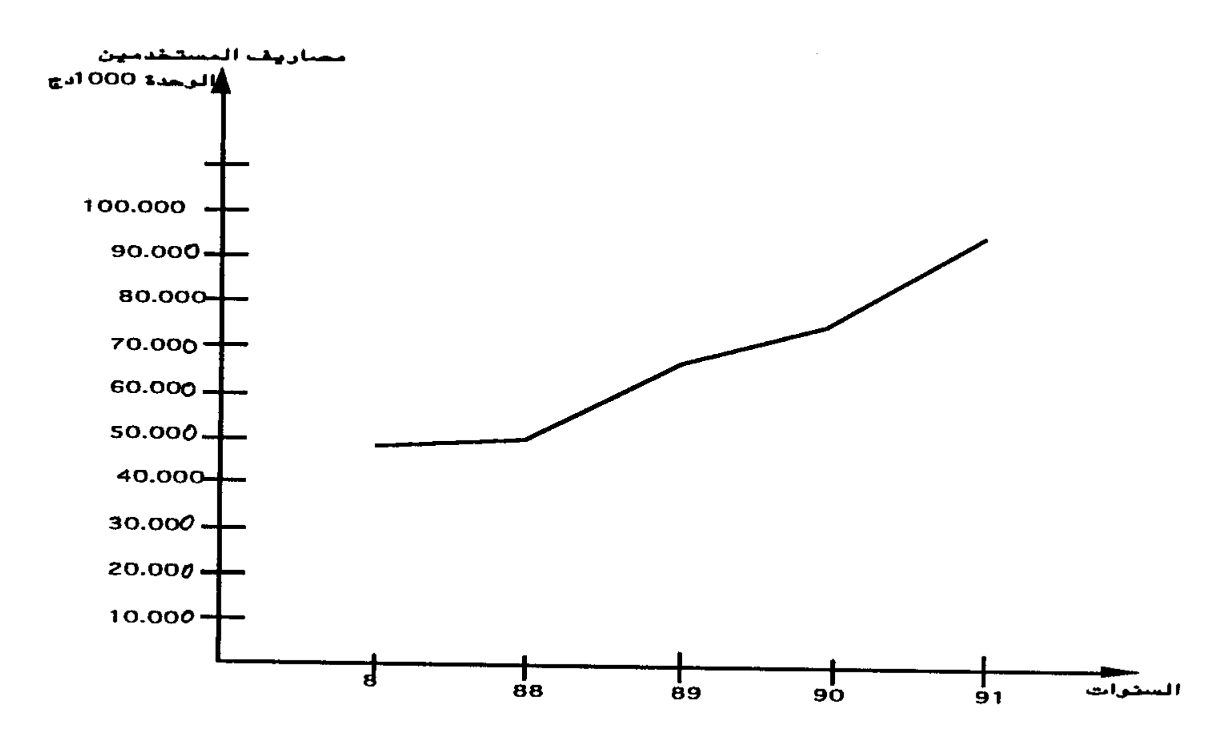
و يمثل تطور هذه المصاريف بالجدول 29.3 والشكل البياني 30.3 كما يلي :

الوحدة : بالآلاف .

العناصر / السنوات	1988	1989	89/88(٪)	1990	90/89(٪)	1991	91/90(٪)
اجور المستخدمين	37571	49020	1.30	49770	1.01	67334	1.35
تعويضات وأداءات مباشرة	2839	4402	1.55	11351	2.57	10183	0.89
مساهمات في النشاطات الاجتماعية	1169	1061	0.91	1396	1.31	1488	1.06
اشتراكات اجتماعية	8397	11182	1.33	13641	1.21	16748	1.22
المجموع	49976	65665	1.30	76158	1.15	95753	1,25

المصدر : مديرية المحاسبة والمالية .

جدول 29.3 : مكونات مصاريف المستخدمين .



شكل 30.3: تطور مصاريف المستخدمين .

يلاحظ أن هذه المصاريف في تزايد مستمر ، وقد زادت قيمتها بنسبة 25٪ مقارنة بسنة 90 ، نتيجة الزيادة في الأجور ، وتمثل هذه المصاريف 21,10 ٪ من مجموع تكاليف الاستغلال وتبقى ذات أهمية وعنصرا مؤثرا على تحديد نتيجة الاستغلال للمؤسسة .

4 ـ الضرائب والرسوم :

إن مبلغ الضرائب والرسوم في تزايد من سنة إلى أخرى بحيث أصبح يمثل 91.427 ألف دينار في سنة 91 مقابل 41.018 ألف دينار في سنة 90 أي بزيادة 123٪ مقارنة بسنة 90 .

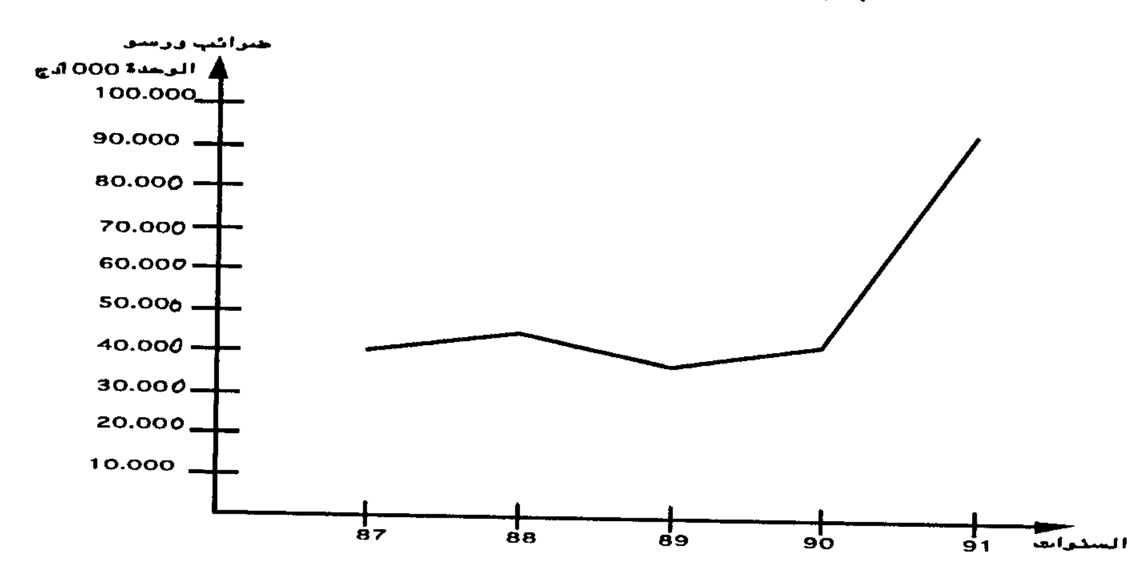
وقد تطورت هذه المصاريف حسب الجدول 3ـ31 والشكل البياني 3ـ32 كما يلي :

الوحدة : بالآلاف .

العناصر / السنوات	1988	1989	89/88(٪)	1990	90/89(٪)	1991	91/90(٪)
الدفع الجزافي	2387	2979	1.25	3472	1.17	4369	1.25
رسوم على النشاط الصناعي والتجاري	2869	2890	1.01	3200	1.11	6658	2.07
الرسم الوحيد الإجمالي على الانتاج	34931	31911	0.91	33447	1.05	79465	2,37
الرسم الوحيد الاجمالي على الخدمات	34	10	0.21	15	1.5	14	0.93
حقوق التسجيل	9	39	4.33	14	0.4	14	1
ضرائب ورسوم أخرى	1023	703	0.69	727	1.03	695	0.95
سنوات سابقة	711	85	0.12	143	1.68	227	1.58
المجموع	41964	38964	0,92	41018	1.06	91442	2,22

المصدر : مديرية المحاسبة والمالية .

جدول 3ـ31 : مكونات الضرائب والرسوم .



شكل 3ـ32 : تطور الضرائب والرسوم .

يلاحظ أن الزيادة في هذا العنصر كانت في سنة 91 ، حيث بلغت 20.15 ٪ من إجمالي تكاليف الاستغلال ، وترجع أساسا إلى زيادة قيمة الأجور الخاضعة للدفع الجزافي ، وكذلك لزيادة رقم الأعمال الذي أدى بدوره إلى زيادة الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج والرسم على النشاط الصناعي والتجاري .

5 - المصاريف المالية :

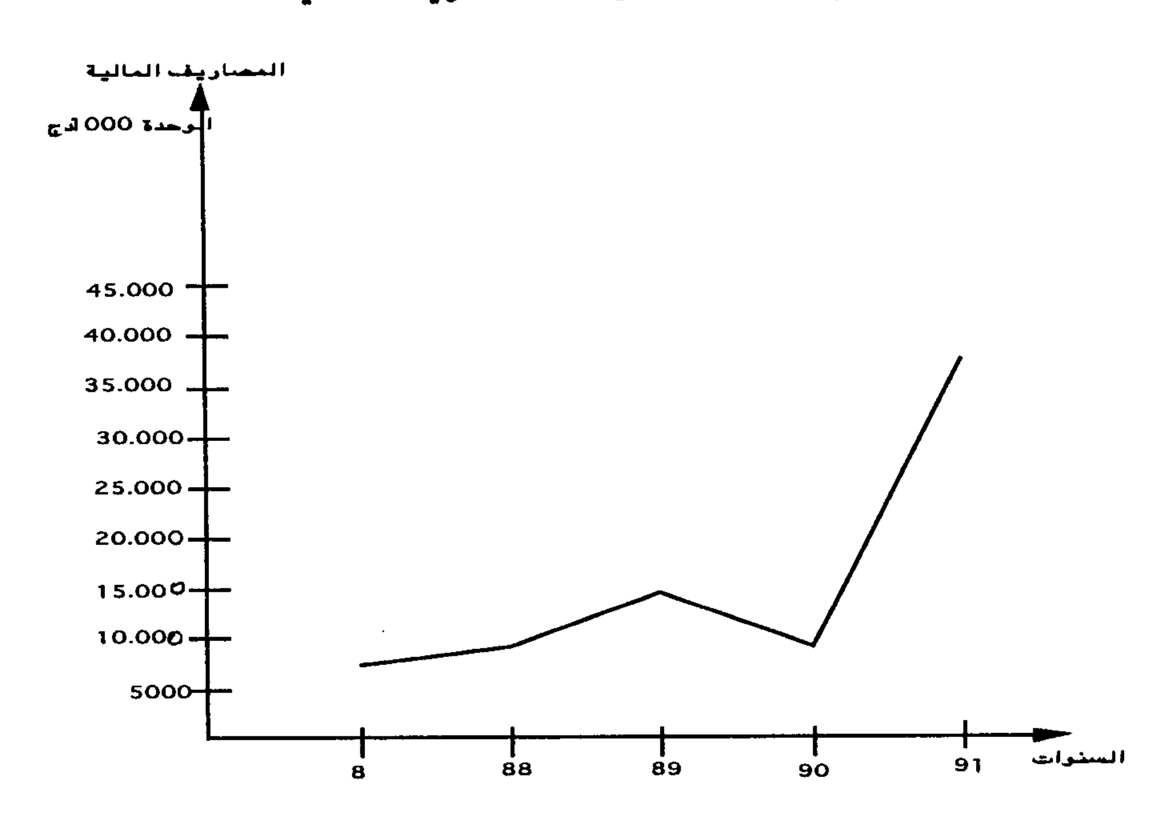
تمثل المصاريف المالية في سنة 1991 : 35.534 ألف دينار مقابل 9.975 ألف دينار في سنة 1990بزيادة تقدر بـ25.559 ألف دينار .
ويتطور هذا العنصر حسب الجدول 33.3 والشكل البياني 34.3 كمايلي :

الوحدة : بالآلاف .

العناصر / السنوات	1990	1991	91/90(٪)
عمولة التسيير	10	132	13.20
فوائد على أقساط سابقة	8821	20799	2.34
مصاريف أوراق القبض والدفع	—	1447	—
مصاريف الحساب الجاري	3	—	—
فوائد مصرفية على السحب على المكشوف	—	9926	—
عمولة قرض التوثيق	772	1067	1.38
عمولات أخرى	643	2141	3.32
مصاريف مالية لسنوات سابقة	72	22	0.30
المجموع	9975	35534	3,56

المصدر : مديرية المحاسبة والمالية .

جدول 33.3: مكونات المصاريف المالية



شكل 34.3 : تطور المصاريف المالية .

يلاحظ أن الزيادة الكبيرة في هذه المصاريف كانت في السنة الأخيرة حيث بلغت نسبة الزيادة 256٪ ، وتتمحور حول العناصر التالية :

ـ فوائد الأقساط السابقة التي زادت بـ 134٪ و تتعلق بفوائد القروض طويلة الأجل .

ـ فوائد بنكية وتتعلق بالسحب على المكشوف الذي ظهر في سنة 91 بسبب العجز في الخزينة ، وتبلغ هذه الفوائد 9.926 ألف دينار وتمثل 17٪ من مجموع المصاريف المالية .

ـ العمولات الأخرى التي زادت بنسبة 232٪ ، وأصبحت تمثل تقريبا 4 مرات مبلغ سنة 1990 .

6 ـ المصاريف المختلفة [1]:

بلغ هذا العنصر في سنة 1991 : 1404 ألف دينار مقابل 1166 ألف دينار في سنة 1990 بزيادة تقدر بـ233 ألف دينار ، ومقارنة بالسنوات السابقة فإن هذا العنصر لم يتغير كثيرا ، ويمثل جزءًا ضئيلا من التكاليف الإجمالية للاستغلال ، حيث يمثل في سنة 91 : 0.30٪ ، وقد تناقص في السنوات الأربعة الأولى ثم ازداد في سنة 91 ، ورغم ذلك فإنه عديم التأثير على تكاليف الاستغلال للمؤسسة .

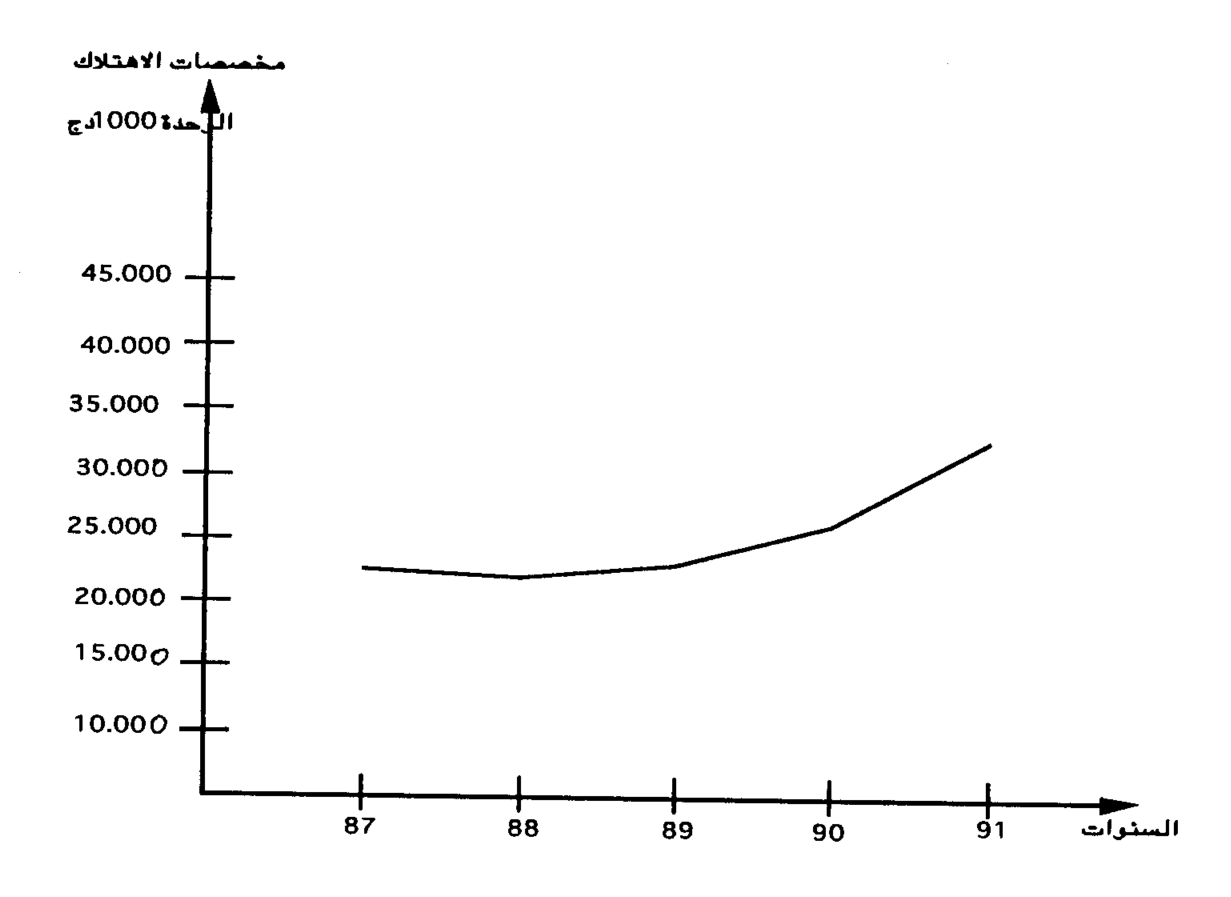
7 ـ مخصصات الاهتلاك :

تبلغ مخصصات الاهتلاك لسنة 91 : 33.746 ألف دينار مقابل 26.334 ألف دينار في سنة 90 ، أي بزيادة تقدر بـ 28٪ ، وهذا راجع إلى تحويل « الاستثمارات قيد الإنجاز » إلى استثمارات خاضعة للاهتلاك ، والمتعلقة بتجهيزات شركتي Télémecanique وNuovo Pignone .

وقد تطور هذا العنصر بالشكل البياني 35.3 كما يلي :

---

(1)ـ مصدر الأرقام: مصلحة المحاسبة و المالية

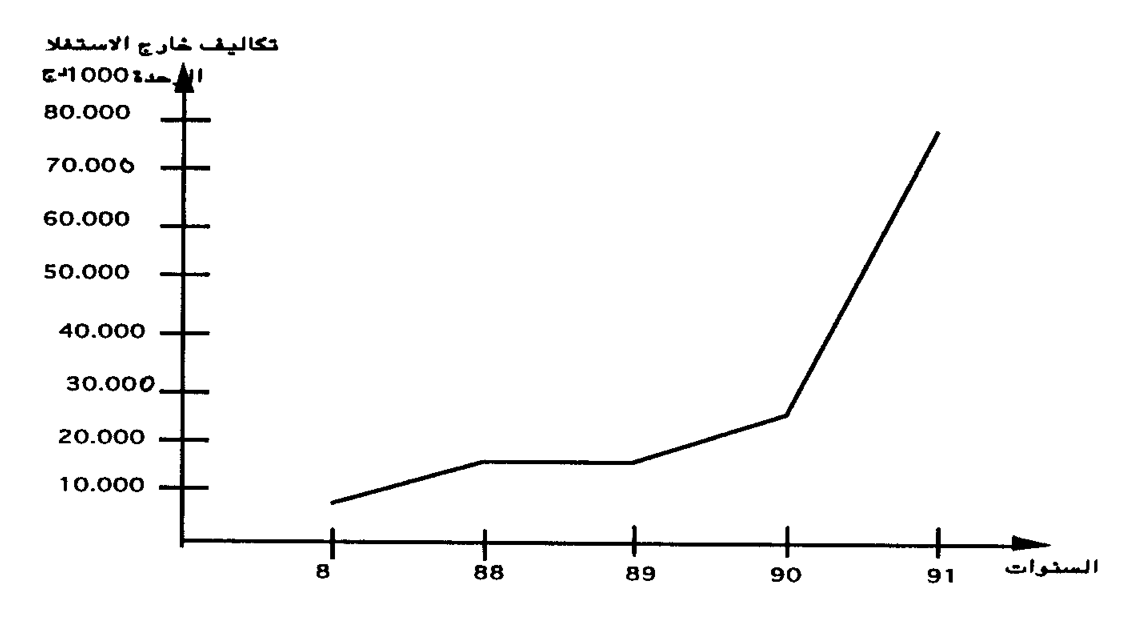


شكل 35.3 : تطور مخصصات الاهتلاك .

8 ـ تكاليف خارج الاستغلال :

إن مبلغ تكاليف خارج الاستغلال قد زاد بنسبة مرتفعة جدا (خاصة في السنة الأخيرة) حيث أصبح هذا العنصر يمثل 13.8٪ من مجموع التكاليف الكلية ، وترجع هذه الزيادة بالأساس إلى مؤونة الخسارة في أسعار الصرف ، التي بلغت في سنة 1990 : 34.224 ألف دينار ، وقد زادت في سنة 1991 بسبب خسارة الصرف الناتجة عن تدهور قيمة الدينار ، وتضاعفت هذه الخسارة مقارنة بسنة 1990 وبلغت 33.997 ألف دينار ، وكذلك تأثر هذا العنصر من التكاليف بمؤونة الخسائر المحتملة التي بلغت في سنة1991 : 36.501 ألف دينار .

وقد تطورت هذه التكاليف بالشكل البياني 36.3 كما يلي :



شكل 36.3 : تطور التكاليف خارج الاستغلال .

المطلب الثالث: تحليل عناصر الإيرادات

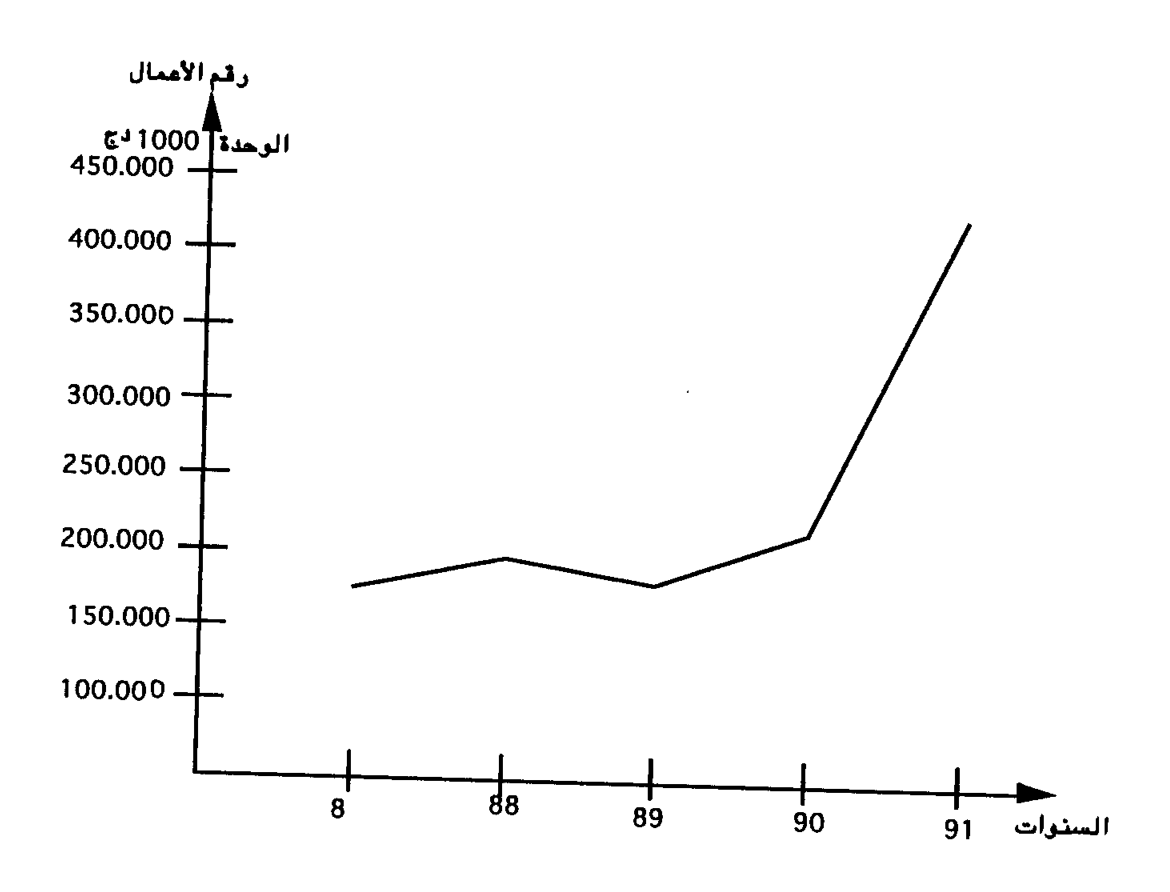
تتمثل أهم عناصر الإيرادات بالنسبة للسنوات محل الدراسة في[1] :

1 ـ رقم الأعمال :

إن رقم الأعمال قد زاد بنسب كبيرة جدا ، حيث بلغ في سنة 1991 بالنسبة لجميع المنتوجات 433.959 ألف دينار مقابل 211.823ألف دينار في سنة 1990 و197.487 ألف دينار في سنة 1989 أي بزيادة تقدر بـ 104٪ مقارنة بسنة 1990 ، وبـ119٪ مقارنة بسنة 1989 ، وبـ 130٪ مقارنة بسنة 1987 ويمكن ملاحظة ذلك بالشكل البياني التالي :

---

(1) ـ مصدر الأرقام : مصلحة المحاسبة والمالية .



شكل 3ـ37 : تطور رقم الأعمال .

يلاحظ أن الزيادة الكبيرة في رقم الأعمال كانت في سنة 1991 ، بينما في السنوات الماضية كان اتجاه تطور رقم الأعمال مستقراً نوعا ما ، وهذه الزيادة الأخيرة كانت نتيجة ارتفاع في أسعار المنتجات المختلفة بنسب مرتفعة جدا بالإضافة إلى بيع منتوج جديد يتمثل في موزعات البنزين الذي قامت بإنتاجه المؤسسة في هذه السنة ، وقد تطور رقم الأعمال حسب كل منتوج كما يلي :

أ ـ عداد الكهرباء :

يلاحظ أن المبيعات المتعلقة بعدادات الكهرباء ازدادت بحوالي 63٪ مقارنة بسنة 1990 ، وقد تم تصدير جزء ضئيل من هذا المنتوج كعينة للتعرف على جودته ووضعيته في السوق العالمية .

ب ـ عداد المياه :

إن رقم الأعمال بالنسبة لعداد المياه لسنة 1991 ارتفع بحوالي 50٪ مقارنة بسنة 1990 نتيجة ارتفاع الأسعار(50605 ألف دينار مقابل 33607 ألف دينار

على التوالي)[1] ، بينما بلغ في هذه السنة الأخيرة 33607 ألف دينار مقابل 58.412 ألف دينار في سنة 1989 أي بانخفاض يقدر بـ 43٪ وهذا راجع إلى انخفاض أسعار بيع التصدير ، ويمثل رقم الأعمال بالنسبة لهذا المنتوج 11.64 ٪ من رقم الأعمال الإجمالي لسنة 91 .

جـ ـ عداد الغاز :

يقدر رقم الأعمال بالنسبة لعدادات الغاز والضابط 22٪ من المبيعات الإجمالية لسنة 1991 ومقارنة بسنة 1990 قد ازدادت بنسبة 100٪ نتيجة ارتفاع الأسعار ، ويلاحظ أن هناك زيادة معتبرة في مبيعات منتوج عداد الغاز والضابط ، لطبيعة المنتوج الذي يتميز بطلب كبير ومتزايد .

د ـ منتوج القاطع :

يمثل هذا المنتوج 20٪ من رقم الأعمال الإجمالي في سنة 91، ومقارنة بسنة 90 قد ازدادت المبيعات منه بنسبة 76٪ ، وهذا راجع كما سبق ذكره إلى زيادة الأسعار .

هـ ـ منتوج المشغل وموزعات البنزين :

رقم أعمال المشغل(Relais et contacteurs) يمثل 2.58٪ من مجموع المبيعات الإجمالية لسنة 1991 .

بينما رقم أعمال عداد البنزين (Volucompteurs) يمثل 12٪ من رقم أعمال سنة 1991 ، ويلاحظ أن هذا المنتوج دخل الإنتاج والتسويق ابتداء من سنة 1991 .

وقد اهتمت الدراسة بعنصر رقم الأعمال فقط نسبة للقيمة المتدنية نسبيا لبقية عناصر الإيرادات الكلية .

---

(1) ـ مصدر الأرقام : مصلحة المحاسبة والمالية .

المبحث الرابع : دراسة وتحليل ربحية المؤسسة :

المطلب الأول: دراسة التوازن العام للمؤسسة .

تُدرس الربحية عن طريق تحديد دقيق لكل من التكاليف والإيرادات المتعلقة بالاستغلال العادي للمؤسسة ، بالإضافة إلى تصنيف التكاليف الكلية إلى تكاليف ثابتة وتكاليف متغيرة . هذا التصنيف يلعب دورا كبيرا في تحديد ربحية المؤسسة بدقة وتحديد جميع العوامل المؤثرة على الربحية ، ونظرا لعدم توفر معطيات عن تصنيف التكاليف بسبب عدم وجود قسم المحاسبة التحليلية في المؤسسة ؛ فإنه يمكن اعتبار كل من المواد واللوازم المستهلكة والخدمات من ضمن التكاليف المتغيرة ، وكل من مصاريف المستخدمين والضرائب والرسوم والمصاريف المالية ، والمصاريف المختلفة ، ومخصصات الاهتلاك والمؤونات من ضمن التكاليف الثابتة ، ومنه يمكن الحصول على الجدول التالي :

العناصر/السنوات	1987	٪	1988	٪	1989	٪	1990	٪	1991	٪
رقم الأعمال	187.963.033,41	100	198.883.355,39	100	197.487.434,97	100	211.823.912,52	100	433.959.133,16	100
تكاليف متغيرة	63.535.542,51	34	84.311.937,03	42	78.198.432,87	39	96.522.848,06	45	238.869.789,4	55
هامش التكاليفالمتغيرة	124.427.490,8	66	114.571.418,3	56	119.889.002	61	115.301.014,4	55	195.089.343,7	45
تكاليف ثابتة	123.268.899,5		125.839.490,6		144.161.727,1		154.652.790,9		257.865.928,4	
النتيجة الصافية	1.158.591,28		-11.268.072,32		-24.872.725,13		-39.351.776,47		-62.776.584,65	

جدول 38.3 : تطور النتيجة الصافية .

يلاحظ أن تطور التكاليف المتغيرة كان بنسب متفاوتة من سنة إلى أخرى نظرا لكمية المواد المستهلكة في العملية الإنتاجية بالدرجة الأولى التي ارتفعت أسعارها نتيجة تدهور قيمة الدينار ـ خاصة في سنة 1991 ـ ، وكذلك لزيادة حجم الطاقة الإنتاجية للمؤسسة ، وقد أصبحت التكاليف المتغيرة في سنة 1991 تمثل

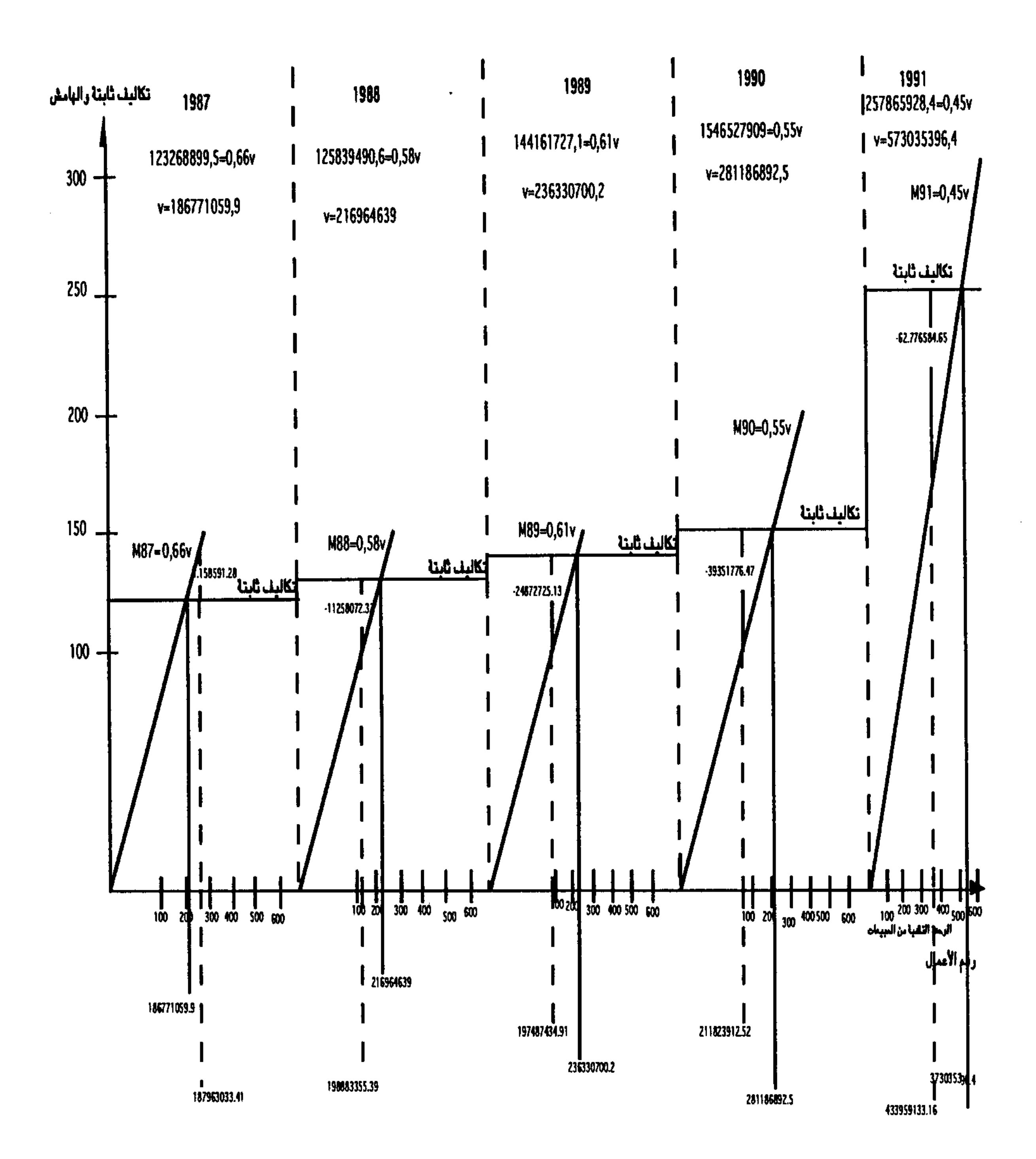
أكثر من نصف رقم الأعمال ، مما ترتب عنه انخفاض الهامش على التكاليف المتغيرة بنسبة 45٪ ، وفي نفس السنة زادت الكميات المستهلكة من المواد بـ3 أضعاف مقارنة بسنة 1990 .

إن زيادة التكاليف المتغيرة تبعتها زيادة في رقم الأعمال ولكن ليس بالنسب المرجوة ، حيث أصبح رقم الأعمال لا يغطي التكاليف الثابتة - خاصة في السنوات الأربعة الأخيرة - مما أدى إلى تحمل المؤسسة لخسائر في هذه السنوات ، وقد تضاعف رقم الأعمال سنة 91 مقارنة بسنة 1990 ، نتيجة زيادة أسعار كل منتجات المؤسسة بنسب مرتفعة جدا . ورغم هذه الزيادة فإن المؤسسة تعاني من العجز المالي المتزايد في كل سنة . أما معاملات التكاليف المتغيرة فهي على التوالي(بالنسبة لسنوات الدراسة) :

34٪ ، 42٪ ، 39٪ ، 45٪ ، 55٪ ، ويلاحظ أن الاتجاه العام لتطور هذا المعامل في ارتفاع من سنة إلى أخرى باستثناء سنة 1989 ، حيث انخفضت هذه التكاليف مقارنة بسنة 1988 ، بسبب مشاكل التموين التي واجهتها المؤسسة في تلك السنة، فيما بلغت معاملات الهامش على التكاليف المتغيرة بالنسبة للسنوات محل الدراسة على التوالي : 66٪ ، 58٪ ، 61٪ ، 55٪ ، 45٪ ، ويلاحظ أن هذه المعاملات في انخفاض مستمر لأن التكاليف المتغيرة وخاصة المواد المستهلكة ازدادت بنسب مرتفعة .ويمكن التعرف على نقطة التعادل بالنسبة لجميع السنوات بالشكل 39.3.[1]

---

(1) - مصدر البيانات : جداول النتائج للسنوات الخمس (أنظر الملاحق رقم : 2،6،0 4،1 18،1) وهذا باعتبار كل من المواد واللوازم والخدمات تكاليف متغيرة ، واعتبار مصاريف المستخدمين والضرائب والرسوم والمصاريف المالية والمصاريف المختلفة من ضمن التكاليف الثابتة .



شكل 39.3 : نقاط التعادل لجميع السنوات .

تتحدد معاملات الهامش على التكاليف المتغيرة لكل سنة بما يلي :

M_{87}= 0,66V , M_{88}= 0,58V , M_{89}=0,61V , M_{90}= 0,55V ,

M_{91}= 0,45V .

بحيث :

M: الهامش على التكاليف .

V : رقم الأعمال .

ويتضح من خلال الشكل 39.3 أن المؤسسة تحقق أرباحا عند وصول رقم الأعمال إلى القيمة 186.771.059.9 دج في سنة 1987 حيث حققت المؤسسة ربحا صافيا للاستغلال يقدر بـ 1.158.591.28 دج ، أما في سنة 1988 فتبدأ في تحقيق أرباح عندما يبلغ رقم الأعمال 216.964.639 دج ، أما المؤسسة فقد حققت رقم أعمال بمقدار 198.883.555.39دج ، وبالتالي تحققت خسارة بمقدار 11.268.172.32دج ، وهذا المبلغ موجود في منطقة الخسارة المبينة في الشكل رقم 39.3 .

أما في سنة 1989 فتبدأ المؤسسة في تحقيق أرباح عند مبلغ 236.330.700.20 دج وحققت المؤسسة رقم أعمال يقدر بـ 197.487.434.91 دج ولكن هذا المبلغ أقل من نقطة التعادل المحققة في هذه السنة ، هذا ما أدى بالمؤسسة إلى تحقيق خسارة بمقدار 24.872.725.13 دج .

أما في سنة 1990 فإن نقطة التعادل تتحدد عند رقم أعمال يبلغ 281.186.892,50دج ، بينما مبلغ المبيعات المحققة تُقدربـ 211.823.912.52 دج وهذا ما نتج عنه خسارة تقدر بـ 39.351.776.47 .

أما في سنة 1991 فإن نقطة التعادل تتحقق عند حد 573.035.396.4 دج أي أن رقم الأعمال المحقق في هذه السنة بلغ 433.959.133.16 دج ، وهذا المبلغ يقع في أسفل نقطة التعادل ؛ مما أدى إلى تحقيق خسارة بمبلغ 62.776.584.65دج .

ويلاحظ أن المؤسسة تزداد مصاريفها ـ خاصة المصاريف المتغيرة ـ بنسب أكبر من زيادة رقم الأعمال؛ مما أدى بالمؤسسة إلى تحقيق خسائر خلال السنوات الأربعة الأخيرة .

وتُقاس مرونة النتيجة الصافية بمقارنة تغير النتيجة الصافية بتغير رقم الأعمال .

المطلب الثاني: دراسة مرونة النتيجة الصافية للاستغلال

وتتحدد بالمعادلة التالية :

$$S = \frac{\frac{\Delta R}{R}}{\frac{\Delta V}{V}} = \frac{\frac{\Delta Q(P-V)}{(P-V)Q-F}}{\frac{P\Delta Q}{PQ}} = \frac{(P-V)Q}{(P-V)Q-F} = \frac{M}{R}$$

$$M = (P-V)Q = u\,V\,,\;\; R = (P-V)Q-F = u\,V - F$$

بحيث :

S المرونة .

R النتيجة الصافية للاستغلال .

V رقم الأعمال .

P سعر الوحدة الواحدة .

Q عدد الوحدات .

M الهامش على التكاليف المتغيرة .

ويُتوصل إلى مرونة نتيجة الصافية للاستغلال لكل سنة ولكل مستوى من رقم الأعمال بالشكل التالي :

$$S_{87} = \frac{0{,}66V}{0{,}66V-123268899{,}5}\;,\;\; S_{88} = \frac{0{,}58V}{0{,}58V-125839440{,}6}$$

$$S_{89} = \frac{0{,}61V}{0{,}61V-144161727{,}1}\;,\;\; S_{90} = \frac{0{,}55V}{0{,}55V-154652790{,}9}$$

$$S_{91} = \frac{0{,}45V}{0{,}45V-257865928{,}4}$$

وبتعويض V بالقيم المحققة في كل سنة يُحصل على :

فبالنسبة لعام 1987فإن المرونة تكون :

$$S_{87} = \frac{124427490{,}8}{124427490{,}8-123268899{,}5} = 107.$$

هذا يدل أن المؤسسة تحقق دينارا من الربح عندما يبلغ الهامش على التكاليف المتغيرة 107دج . أما بالنسبة لعام 1988 :

$$S_{88} = \frac{114571418,3}{114571418,3-125839490,6} = -10,23 .$$

إن المؤسسة تحصل على دينار خسارة كلما حققت هامشا على تكاليف متغيرة بـ10دج ، لهذا يستوجب زيادة رقم أعمالها بمقدار 8.95٪[1] لكي تصل إلى نقطة التعادل .وبالنسبة لعام 1989 يتم الحصول على المرونة :

$$S_{89} = \frac{119889002}{119889002-144161727,1} = -4,82 .$$

هذا يعني أن المؤسسة تحصل على دينار خسارة كلما حققت 4.82دج من الهامش على التكاليف المتغيرة ، ولكي تصل إلى نقطة التعادل لا بد أن تزيد رقم أعمالها بنسبة 16.84٪ .وفي عام 1990 تكون المرونة :

$$S_{90} = \frac{115301014,46}{115301014,46 - 154652790,9} = -2,93 .$$

وبالتالي فإن المؤسسة تحصل على دينار خسارة كلما حققت 2.93 دج من الهامش على التكاليف المتغيرة ، ومن أجل تغطية هذا العجز لا بد من زيادة رقم الأعمال بنسبة 25.44٪ .وأخيرا تكون المرونة بالنسبة لعام 1991:

$$S_{91} = \frac{195089343,7}{195089343,7 - 257865928,4} = -3,10$$

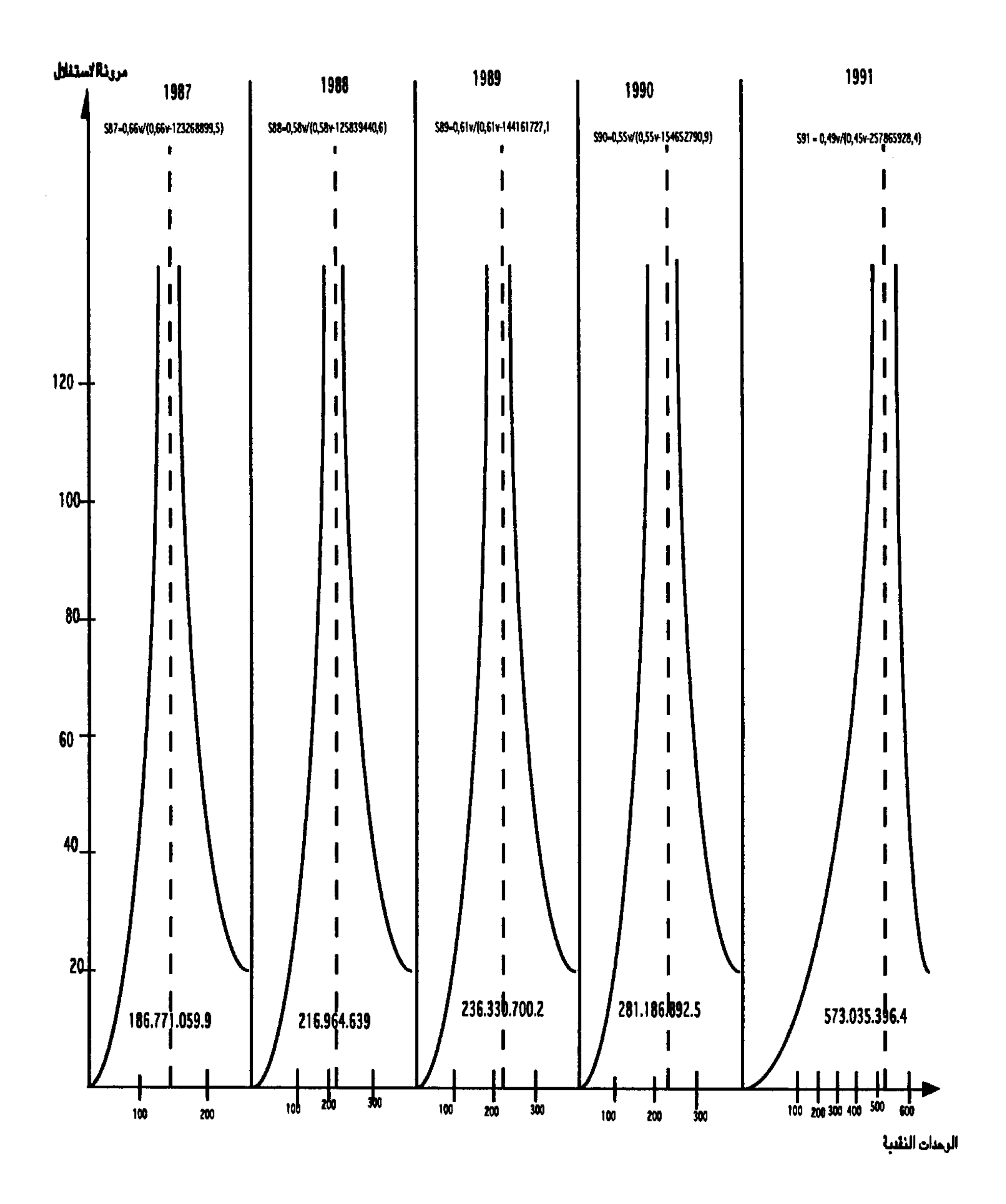
وعلى هذا الأساس تحصل المؤسسة على دينار خسارة كلما حققت 3.10 دج من الهامش على التكاليف المتغيرة ، ومن أجل الوصول إلى نقطة التعادل لا بد من زيادة رقم الأعمال بنسبة 24.34٪ .

أما تمثيل مرونة النتيجة الصافية للاستغلال حسب هذه المعطيات فيكون بالشكل البياني 40.3 :

---

(1) ـ (100x 114571418.3) / 125839490.6 = 91.05٪ .

100٪ - 91.05٪ = 8.95٪ .



شكل 40.3 : مرونة النتيجة الصافية للاستغلال لفترة الدراسة .

إن التمثيل البياني 40.3 لدالة مرونة الاستغلال ، يبين أن منحنى هذه الأخيرة في تزايد كلما زاد رقم الأعمال وينخفض كلما انخفض ، وعند نقطة التعادل يتجه هذا المنحنى إلى اللانهاية .

ويلاحظ أيضا أن مرونة النتيجة الصافية للاستغلال بالنسبة لرقم الأعمال سالبة وهذا في الأربع سنوات الأخيرة ، بحيث أنه كلما زاد رقم الأعمال كلما انخفضت النتيجة (الخسائر) ، وهذه الوضعية تفسر أن المؤسسة تعاني من مشكل التحكم في المصاريف حيث أنه كلما زاد رقم الأعمال زادت التكاليف بنسب أكبر من زيادة رقم الأعمال .

المطلب الثالث: دراسة الرفع المالي للمؤسسة:

تقترض المؤسسة بسعر فائدة محدد من البنك بنسبة 19٪ ، أما ربحية الاستغلال (بعد الضريبة وقبل المصاريف المالية) فتتحددعن طريق النسبة التالية :

[الربح الصافي + المصاريف المالية (الفوائد)] / مجموع الأصول .

ففي سنة 91 حققت ربحا بمقدار 25.861.355,85دج[1] ومجموع الفوائد 30.705.754.44دج ، أما مجموع الأصول فتقدر بـ932.348.020.62دج .

وبالتالي تكون ربحية الاستغلال كما يلي :

$$\text{ربحية الاستغلال} = \frac{30705754,44+25861355,85}{932348020,62} = 6\%$$

أما نسبة الهيكل المالي فتتحدد بـ :

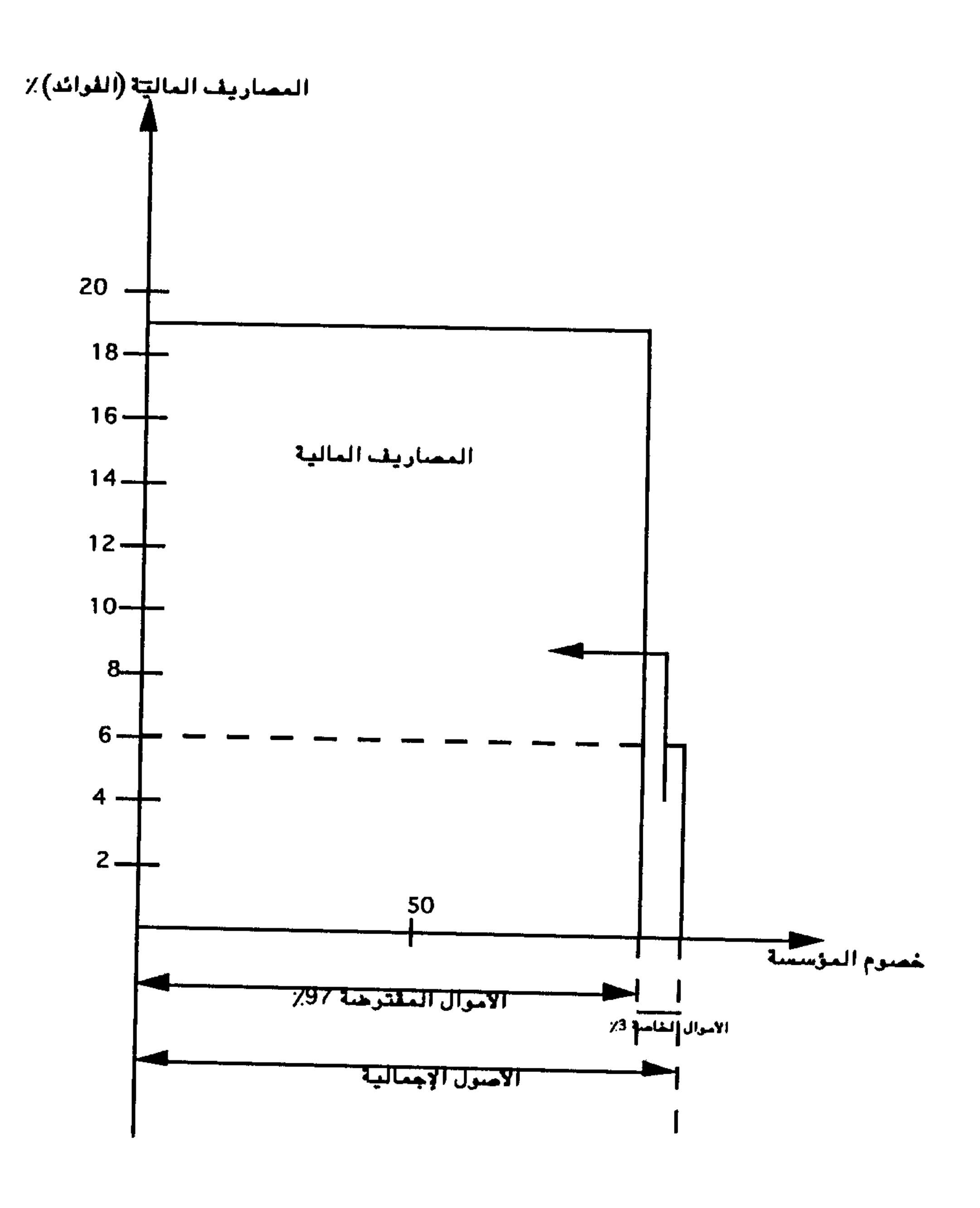
$$\text{الأموال الخاصة / الأموال المقترضة} = \frac{25313555,74}{907034465,8} = 3\%$$

تعبر هذه النسبة عن الوضعية المالية السيئة للمؤسسة ، لذا فإن البنوك لا يمكن أن تقوم بتمويل المؤسسة في مثل هذه الظروف .

ولمعرفة مدى إمكانية المؤسسة على زيادة الطاقة الاقتراضية لا بد من أخذ الرفع المالي بعين الاعتبار كمؤشر للحكم على مدى كفاءة المؤسسة في إدارة أموالها المقترضة ، والمعروف أن الرفع المالي يتحدد بالمقارنة بين ربحية الاستغلال ونسبة الهيكل المالي من جهة ، ونسبة الفوائد من جهة أخرى ، ويمثل الرفع المالي بالنسبة للمؤسسة محل الدراسة بالشكل 3-41 كما يلي :

---

(1) ـ المصدر : جدول النتائج لسنة 91 (ملحق رقم 18) .



شكل 3ـ41 : الرفع المالي .

يلاحظ من خلال الشكل 3ـ41 أن المؤسسة لا تستطيع تغطية الفوائد رغم أنها تستعمل كلاً من ربحية الاستغلال وأموالها الخاصة ، وبما أن ربحية الاستغلال تمثل نسبة 6٪ فقط ، ونسبة الاقتراض تصل إلى 19٪[1] ، فهذا يدل على عدم كفاءة المؤسسة في إدارة هذه الأموال بصفة عقلانية .

أما اختلال توازن الهيكل المالي للمؤسسة فيرجع أساسا لتآكل رأس المال بسبب الخسائر المتراكمة .

---

(1) ـ مصدر النسبة : البنك الوطني الجزائري .

ويمكن تحليل الرفع المالي بافتراض ما يلي :

P الأموال الخاصة .

E الأموال المقترضة .

t تكلفة الأموال المقترضة(الفائدة) .

A الأصول الإجمالية

K ربحية الاستغلال قبل المصاريف المالية وبعد الضريبة .

إن زيادة قيمة الأموال الخاصة تتحقق عندما تكون النتيجة الصافية للاستغلال (بعد الضريبة) أكبر من المصاريف المالية (الفوائد) وتتمثل عن طريق المعادلة التالية :

$$KA - tE = K(E+P) - tE = kE + KP - tP = KP + (K-t)E$$ [1]

ومنه تتحدد نسبة ربحية الأموال الخاصة بالمعادلة التالية :

$$r = \frac{KP + (K-t)E}{P} = \frac{KP}{P} + \frac{(K-t)E}{P} = K + (K-t)\frac{E}{P}$$

وتتحدد هذه الربحية في المؤسسة بالشكل التالي :

$$r = 6\% + (6\% - 19\%)\frac{907034465{,}8}{25313555{,}74} = 6\% - 12{,}65\% = -6{,}65\% .$$

إن ربحية الأموال الخاصة تعتبر سلبية ؛ بمعنى أن كل استثمار تقوم به المؤسسة من أموالها الخاصة تحقق خسارة بمقدار 6.65٪ من هذه الأموال .

ويلاحظ أيضا أن المؤسسة لا تغطي من أموالها الخاصة سوى 3٪ من الفوائد ، وبالتالي فهي غير قادرة على توليد أرباح لمواجهة هذه الوضعية الصعبة ، خاصة وأن ربحية أموالها الخاصة سالبة (6.65-٪) أي أن كل دينار يُستثمر من أموالها الخاصة يحقق خسارة بمقدار 0.0665دج ، ففي هذه الحالة يلعب الرفع المالي دورا سلبيا بالنسبة للمؤسسة لأن : K-T<0 أي أن ارتفاع نسبة الرفع المالي تؤثر بالسلب على ربحية الأموال الخاصة ، وهذا ما تمت ملاحظته في المؤسسة حيث أن (6٪ - 19٪) ‹0، أما في حالة كون ربحية الاستغلال أكبر من

---

(1) - **B.Colasse:** op. cit. P : 61.

تكلفة الأموال المقترضة K-T>0 فإن الرفع المالي يلعب دورا إيجابيا بالنسبة للمؤسسة ، ويساعد على رفع نسبة الهيكل المالي وربحية الأموال الخاصة .

أما في السنوات السابقة فوضعية المؤسسة كانت سيئة بسبب تراكم الخسائر من سنة إلى أخرى ، وربحية الأموال الخاصة سالبة ، وهيكل رأس المال ضعيف جدا لأن الأموال الخاصة لا تمثل إلا جزء ضئيلا من مجموع الأصول ، حيث وصلت في سنة 1990 إلى أقل من الصفر .

المطلب الرابع : دراسة ربحية المؤسسة باستخدام البرمجة الخطية:

تم استخدام نموذج البرمجة الخطية بالنسبة لمنتوج عدادات المياه وذلك لتعظيم الأرباح وهذا بأخذ العوائق المختلفة بعين الاعتبار في النموذج المستخدم . وفيما يلي الجدول رقم 42.3 ، الذي يبين معطيات نموذج البرمجة الخطية الخاص بأصناف عدادات المياه الثلاثة[1] :

STORM EDITOR : Linear & Integer Programming Module

Title : A.M.C EL-EULMA	
Number of variables :	3
Number of constraints:	8
Starting solution given:	NO
Objective type(max/min): MAX	

R1 : C1	SNR15	SNR20	TNFE	CONSTTYPE	RHS	RANGE
OBJCOEFF	103,23	135,18	199,1	/	/	/
USIMET	0,0175	0,0165	1.0000E-03	≤	8799	/
INJ PLAST	0,0933	0,0606	0,05225	≤	14321,71	/
USIPLAST	0,0504	0,04185	0,03785	≤	9630	/
ETALON	0,0574	0,0574	0,0574	≤	9500	/
MONTAGE	8.8000E-03	8.8000E-03	0,01142	≤	8096	/
PROD15	1	0	0	≤	158000	/
PROD 20	0	1	0	≤	38000	/
PROD T	0	0	1	≤	28500	/
VARBL TYPE	POS	POS	POS	/	/	/
LOWR BOUND	/	/	/	/	/	/
UPERBOUND	/	/	/	/	/	/
INIT SOLN	0	0	0	/	/	/

جدول 42.3 : معطيات نموذج البرمجة الخطية بالنسبة للأصناف الثلاثة لعدادات المياه .

(1) _ نظرا لعدم توفر معطيات المحاسبة التحليلية بالنسبة للمنتجات الأخرى تمت دراسة الربحية بالنسبة للأصناف الثلاثة لعدادات المياه فقط .

من أجل تحليل وتحديد ربحية المؤسسة يمكن استخدام بعض النماذج الكمية ومن أهمها "البرمجة الخطية" التي تمكن من تحليل كل العوامل التى تؤثر على ربحية المؤسسة ، و تعتبر أداة مساعدة في عملية اتخاذ القرار في هذا المجال كما تستخدم في تعظيم دالة الربح .

وفيما يلي تطبيق لهذا النموذج الذي يعتمد على ثلاثة أصناف من عدادات المياه :

الصنف الأول : SNR15 .

الصنف الثاني : SNR20 .

الصنف الثالث : TNRE .

فهذه الأصناف الثلاثة تمثل في نفس الوقت عدد المتغيرات المأخوذة في النموذج ، أما القيود على مستوى مرحلة الإنتاج فتتمثل في عدد الساعات القصوى المتاحة لكل قسم من الأقسام الخمس التي تمر بها عملية إنتاج الأصناف الثلاثة ، كما أن هناك قيود أخرى تتمثل في الطاقة الإنتاجية لكل صنف من الأصناف .

وتتمثل هذه القيود في :

- قسم التصنيع المعدني USIMET (Usinage metalique):

$$0,0175\ SNR15 + 0,0165\ SNR20 + 0,001\ TNRE \leq 8799$$

حيث :

0.0175 : الوقت اللازم[1] لإنتاج وحدة من SNR15 .

0.0165 : الوقت اللازم لإنتاج وحدة من SNR20 .

0.001 : الوقت اللازم لإنتاج وحدة من TNRE.

و 8799 : عدد الساعات الكلية السنوية التي لا يمكن تجاوزها (الطاقة القصوى) .

وحدة القياس لهذا القسم : ساعات العمل المباشرة .

---

(1) ـ بالساعات .

- قسم : حقن البلاستيك (Injection plastique)

$$0.0933SNR15 + 0,0606\ SNR20 + 0,05225\ TNRE \leq 14321,71$$

حيث :

0.0933: الوقت اللازم لإنتاج وحدة من SNR15 .

0.0606 : الوقت اللازم لإنتاج وحدة من SNR20.

0.05225 : الوقت اللازم لإنتاج وحدة من TNRE .

14321.71 : عدد الساعات الكلية السنوية .

وحدة القياس : ساعات الآلة .

- قسم التصنيع البلاستيكي (Usinage plastique) :

$$0.0504SNR15 + 0,041855\ SNR20 + 0,03785TNRE \leq 9630$$

حيث :

0.0504: الوقت اللازم لإنتاج وحدة من SNR15 .

0.041855 : الوقت اللازم لإنتاج وحدة من SNR20.

0.03785 : الوقت اللازم لإنتاج وحدة من TNRE.

9630: عدد الساعات الكلية السنوية .

وحدة القياس ساعات العمل المباشرة .

- قسم المعايرة (Etalonnage) :

$$0.0574SNR15 + 0,0574\ SNR20 + 0,0574\ TNRE \leq 9500$$

حيث :

0.0574 : الوقت اللازم لإنتاج وحدة من SNR15 , SNR20 , TNRE

9500: عدد الساعات الكلية السنوية .

وحدة القياس ساعة للمعايرة .

- قسم التركيب (Montage) :

$$0.0088SNR15 + 0,0088\ SNR20 + 0,01142\ TNRE \leq 8096\ .$$

حيث :

0.0088 : الوقت اللازم لإنتاج وحدة من SNR15 وSNR20 .

0.01142: الوقت اللازم لإنتاج وحدة من TNRE.

8096: عدد الساعات الكلية السنوية .

وحدة القياس : ساعة تركيب .

أما قيد المنتجات تامة الصنع فهو يتمثل في

$PROD15 \leq 158000$ (تمثل عدد الوحدات المنتجة من عداد SNR15) .

$PROD20 \leq 38000$ (تمثل عدد الوحدات المنتجة من عداد SNR20) .

$PRODT \leq 28500$ (تمثل عدد الوحدات المنتجة من عداد TNRE) .

وتتمثل دالة الهدف أو دالة تعظيم الربح في المعادلة التالية :

$$P = 103,23\ SNR15 + 135,18\ SNR20 + 199,15\ TNRE - 1718508,87 .$$

حيث : 103.23 و 135.18 و 199.15 تمثل الهامش على التكاليف المتغيرة للوحدة

و 1717508.87 : تمثل التكاليف الثابتة .

وباستعمال هذه المعطيات في الإعلام الآلي تم الوصول إلى الجدول 43.3 :

AMC EL-EULMA

OPTIMAL SOLUTION - SUMMARY REPOPRT (NONZERO VARIABLES)

	VARIABLE	VALUE	COST
1	SNR15	99005,23	103,23
2	SNR20	38000,00	135,18
3	TNRE	28500,00	199,10

جدول 43.3 : حجم الإنتاج الأمثل .

الذي يتضح من خلاله أن الكمية المنتجة من SNR15 هي 99005,23 وحدة ، أي أن المؤسسة لكي تصل إلى طاقة إنتاجية 158000 تعتمد على استغلال ساعات المنتوجات الأخرى ، بينما يتحقق إنتاج SNR20 وTNRE لأن الهامش على التكاليف المتغيرة أكبر من الهامش على التكاليف المتغيرة لعداد SNR15 ، أما الساعات المستغلة فعلا من طرف المؤسسة (ساعات العمل الفعلية) في كل قسم فهي موضحة

بالجدول 44.3 :

	SLACK VARIABLES	الطاقة العاطلة	الطاقة المستعملة
1	USIMET	6410.9080	2388.10
2	INJ PLAST	1292.5970	13029.113
3	USIPLAST	1971,1110	7658,889
4	MONTAGE	6564,884	1531,116
5	PROD 15	58994,77	99005,83

جدول 44.3 : الطاقة العاطلة والمستعملة لكل ورشة .

- ففي قسم التصنيع المعدني USIMET تبلغ 2388,10ساعة ، بينما 6410,908 ساعة تعتبر طاقة عاطلة أي بمعدل استعمال 27,14٪ فقط .

- أما قسم الحقن البلاستيكي INJPLAST فتبلغ الطاقة المستعملة فعلا 13029,113 ساعة ، بينما 1292,597 ساعة تعتبر طاقة عاطلة ، أي بمعدل استعمال مقداره 90,97٪ .

- قسم التصنيع البلاستيكي usiplast فهي تبلغ 7658,889 ساعة ، بينما 1971,11 ساعة تعتبر طاقة عاطلة بمعدل استعمال قدره 79,53٪ .

- قسم المعايرة ETALONNAGE تبلغ الطاقة المستعملة 9500ساعة بمعدل استعمال 100٪ ، ففي هذا الفرع يكمن مركز الاختناق بالنسبة لمنتوج عدادات المياه ، بحيث إذا زادت المؤسسة وحدة واحدة من هذا المنتوج فإن هذا الفرع لا يمكنه استيعاب هذه الوحدة ، وحسب حل المسألة الثنائية فإن كل ساعة إضافية في هذا الفرع تحقق ربحا إضافيا بمقدار 1798,432 دج (أنظرجدول 45.3 : حل المسألة الثنائية) ، ويعتبر كمؤشر بالنسبة للمؤسسة في حالة ما إذا أرادت المفاضلة بين شراء آلة جديدة واستعمال الخدمة للغير (sous-traitance) في مؤسسة أخرى ، وتعتمد هذه المفاضلة على تكلفة الآلة المشتراة وتكلفة الخدمة للغير ، فإذا تعدت تكلفة الآلة الجديدة مبلغ 798,432 1دج فإن المؤسسة تفضل الخدمة للغير عندما

تكون تكلفة هذه الأخيرة أقل من 1798,432 دج ، أما في حالة كون تكلفة الآلة للساعة الواحدة أقل من الخدمة للغير فإن المؤسسة تفضل شراء آلة جديدة من أجل تعظيم أرباحها من هذا النوع من المنتوج ، ومنه زيادة طاقة التمويل الذاتي والخروج من الوضعية المزرية التي تعاني منها ويبين الجدول (45.3) حل المسألة الثنائية :

AMC EL- EULMA

OPTIMAL SOLUTION - DETAILED REPORT

	contraint	Type	RHS	Slack	Shadow price
1	USIMET	≤	6799,00	6410,906	0
2	INJPLAST	≤	14321,71	1292,597	0
3	USIPLAST	≤	9630,00	1971,111	0
4	ETALON	≤	9500,00	0	1798,432
5	MONTAGE	≤	8096	6564,884	0
6	PROD15	≤	158000	58994,77	0
7	PROD 20	≤	38000	0	31,95
8	PROD T	≤	28500	0	95,87

Objective Function Value = 21031500

جدول 45.3 : حل المسألة الثنائية

- فرع التركيب (MONTAGE) : تبلغ الطاقة المستعملة 1531,116 ساعة بينما الطاقة العاطلة تبلغ 6564,889 ساعة وبالتالي يكون معدل الاستغلال 19٪ .

وفي الأخير وحسب حل المسألة الثنائية (جدول 45.3) فإن المؤسسة تعظم أرباحها من هذا النوع من المنتوج بالمعادلة التالية :

Zmax = 103,23 SNR15 + 135,18 SNR20 + 199,10 TNRE - 1718508,87

وبتعويض كل من SNR15 ، SNR20، TNRE بحجم الانتاج الأمثل يتم الحصول :

Zmax = 103,23 x 99005,23 + 135,18 x 38000 + 199,10 x 28500 - 1718508,87

وبالتالي فإن الربح الصافي يساوي : 19312991.13دج .

المبحث الخامس : النتائج والحلول المقترحة

المطلب الأول: نتائج دورة الاستغلال

بعد دراسة دورة الاستغلال في المؤسسة تم حصر مجموعة من المشكلات تتعلق بالمجالات المختلفة لنشاط المؤسسة ، مع التركيز على التموين ، الإنتاج والمالية .

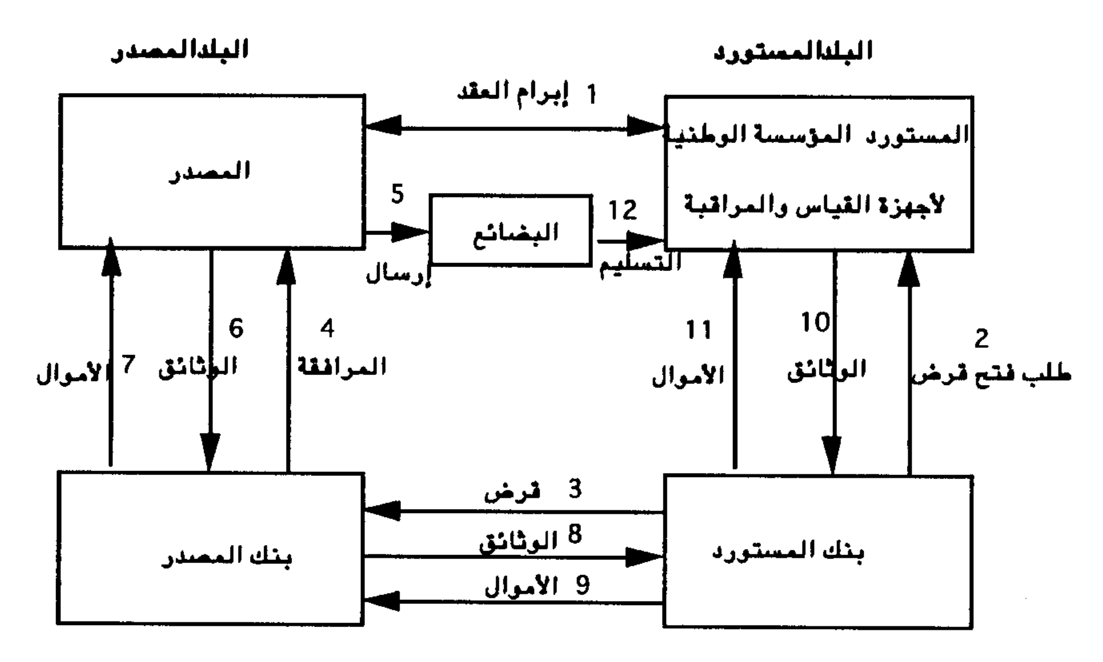
أما مشكلة التموين فيمكن تلخيصها فيما يلي :

1 - إن المؤسسة تعاني من مشكلة تخزين المواد الأولية (أنظر ص 121) ؛ مما أدى إلى زيادة تكاليف التخزين ، لاعتمادها على خطة تموين عشوائية بحجة استيراد المواد من الخارج لضمان العملية الإنتاجية ، ورغم أن هذه الحجة مقبولة مبدئيا إلا أنه لا يمكن أن تكون مبررا لتخصيص أموال ضخمة لهذه المرحلة وإهمال بقية المراحل الأخرى .

2 - إن تغطية هذا النوع من المخزون بالأموال الدائمة في تناقص مستمر ، حيث أصبح رأس المال العامل لا يغطي سوى 50٪ (أنظر الجدول 3-9) ، مما أدى بالمؤسسة إلى البحث عن وسائل تمويل أخرى لتغطية هذه الاحتياجات .

3 - إن معدل دوران مخزون المواد الأولية بطيء نتيجة طول مرحلة الإنتاج (أنظر الصفحة 121) ، مما ترتب عنه تحمل أعباء إضافية ناتجة عن زيادة تكلفة التخزين ، وبالتالي التأثير على ربحية المؤسسة .

4 - لا يمكن للمؤسسة الاعتماد على قرض المورد في تمويل التزاماتها إلا فيما يخص الجزء الضئيل للمواد المحلية ، أما بالنسبة للمواد المستوردة فلا تستطيع المؤسسة أن تعتمد على هذه الطريقة في التمويل لشروط الدفع المحددة من طرف المورد الأجنبي والمتمثلة في "قرض التوثيق" ، الذي يتطلب سيولة كافية في بنك المؤسسة ، وتلخص هذه الطريقة بالشكل 3-47 كما يلي :



شكل 3ـ47 : مراحل قرض التوثيق[1] .

وتتمثل مراحل هذا القرض في الخطوات التالية :

(1) ـ إبرام العقد بين المستورد والمصدر .

(2) ـ طلب فتح قرض من طرف المستورد من عند بنكه .

(3) ـ القبول بفتح قرض وإبلاغ بنك المصدر بذلك .

(4) ـ رأي فتح القرض .

(5) ـ إرسال البضائع .

(6) ـ منح الوثائق إلى بنك المصدر .

(7) ـ تسديد المستحق للمصدر من طرف بنكه .

(8) ـ إرسال وثائق إلى بنك المستورد .

(9) ـ تحويل الأموال من بنك المستورد إلى بنك المصدر .

(10) ـ منح الوثائق إلى المستورد من طرف بنكه .

(11) ـ خفض حساب المؤسسة بالأموال المرسلة لبنك المصدر .

(12) ـ تسليم البضائع للمستورد .

---

(1) ـ المصدر : مصلحة المحاسبة والمالية .

ويلاحظ أن هذا النوع يعتبر ضمانا لأموال المورد ، إلا أنه يعرض المشتري لقدر أكبر من المشاكل في حالة عدم وجود سيولة كافية في حسابه (بنك المستورد) وهو ما تمثله المرحلة التاسعة من مرحلة قرض التوثيق .

أما مشكلة الإنتاج فهي تتمثل أساسا في الاختناق التي يعاني منه قسم المعايرة (Etalonnage) ، فهذا القسم لا يستطيع استيعاب كل مخرجات قسم التركيب من عدادات المياه (كما تم توضيحه باستخدام نموذج البرمجة الخطية (الفصل الثالث) .

أما المشكل المالي الذي يعتبر المشكل الأساسي فيتلخص فيما يلي :

1 ـ إن تمويل الأصول المتداولة في تدهور مستمر من سنة إلى أخرى نتيجة ضخامة مخزون المواد واللوازم الذي أصبح تمويله من الأمور الصعبة ؛ بسبب تناقص رأس المال العامل من سنة إلى أخرى (أنظر الجدول 16.3) .

2 ـ تدهور خصوم المؤسسة ـ خاصة الأموال الخاصة ـ (أنظرجدول3-4- ب) نتيجة الخسائر المتراكمة من سنة إلى أخرى ، ورغم تحقيق المؤسسة لأرباح في عام 1991 إلا أن هذا لا يعتبر مؤشرا لمدى كفاءة المؤسسة في توليد الأرباح .

3 ـ اعتماد المؤسسة الكلي على القروض في تمويل دورة استغلالها بحيث أصبحت تمثل 100٪ من خصوم المؤسسة (أنظر الجدول 3-4- ب) ، واتضح ذلك خاصة في سنة 1990 ، حيث أصبح الهيكل المالي للمؤسسة يتكون أساسا من القروض .

4 ـ تزايد القروض قصيرة الأجل خاصة في السنوات الأخيرة (أنظر الجدول 3-4- ب) لعجز الخزينة وتحول جزء من القروض طويلة الأجل إلى قروض قصيرة الأجل .

5 ـ إن طاقة الاقتراض للمؤسسة بلغت حدها الأقصى ، ولا يمكنها بالتالي الاعتماد على القروض مستقبلا ، وقد بلغت نسبة الاقتراض في السنوات محل الدراسة على التوالي : 83٪ ، 88٪ ، 92٪ ، 100٪ ، 98٪ .

6 ـ زيادة مخاطر العسر المالي لأن أصول المؤسسة أصبحت غير كافية لتغطية أموال المقرضين .

7 ـ عدم كفاءة المؤسسة في إدارة استثماراتها وكذا أصولها الكلية بطريقة سليمة ؛ مما أدى إلى ضعف الربحية نتيجة ضخامة التكاليف مقارنة بالإيرادات في كل السنوات محل الدراسة (أنظر الجدول 3.23) .

8 ـ تدهور السيولة أدى إلى الاعتماد على السحب على المكشوف لتغطية هذا العجز ، وبالتالي زيادة تكلفة الأموال المقترضة .

9 ـ إن الخزينة في تدهور مستمر من عام إلى عام ؛ نتيجة تحول جزء كبير من القروض طويلة الأجل إلى مستحقات في الأجل القصير من جهة ، بالإضافة إلى تزايد الاحتياجات الدورية بنسب أكبر من نسبة تزايد القروض من جهة أخرى .

10 ـ عدم تحكم المؤسسة في المصاريف أثر على معدل العائد للاستثمار بالسلب نتيجة زيادة المصاريف بنسب أكبر من زيادة الإيرادات (أنظر ص 135) .

11 ـ عجز المؤسسة على تغطية الفوائد بسبب ضعف ربحية الاستغلال ونسبة الهيكل المالي ، ولقد لعب الرفع المالي في هذه الحالة دورا سلبيا لأن نتيجة الاستغلال أقل من تكلفة الأموال المقترضة (أنظر ص 163) .

المطلب الثاني: الحلول المقترحة

بناء على المشاكل التي تعاني منها المؤسسة في مجالات التموين ، الإنتاج المالية (المذكورة سابقا) ، يمكن اقتراح بعض الحلول المناسبة لها بغرض تحسين الوضعية المالية لهذه المؤسسة .

ففي مجال التموين يمكن أن تكون الحلول التالية ذات فائدة :

1 ـ على المؤسسة اعتماد خطة دقيقة لمشترياتها من المواد واللوازم من الخارج بهدف تسيير هذا النوع من المخزونات بعقلانية ، ومتابعة تطوره بصفة مستمرة ، ومنه تقليص حجم وتكاليف التخزين والتحكم فيها .

2 ـ إن مرحلة التموين تعتمد في معظمها على الاستيراد ، مما أدى في بعض الأحيان إلى اختلال دورة الإنتاج وتوقف المؤسسة عن النشاط الإنتاجي لتأخر وصول المواد أو لعدم الاتفاق بين المؤسسة والمورد الأجنبي حول مضمون الطلبية ، لهذا على المؤسسة التفكير في بدائل أخرى موجودة داخل الوطن ، أو على الأقل تنويع الموردين بشكل أكبر لتفادي ربط المؤسسة بالموردين الحاليين ، وبالتالي ضمان مرحلة التموين بشكل منتظم ، دون اللجوء إلى استيراد كميات كبيرة تؤثر على وضعية التخزين من جهة ، وعلى ربحية المؤسسة لزيادة تكاليف التخزين من جهة أخرى .

3 ـ تقوم المؤسسة بشراء كميات كبيرة من المواد الأولية ، تخوفا من تقلب الأسعار من جهة أو التأخر في استقبال هذه المواد من جهة أخرى ، الأمر الذي جعل الجزء الأكبر من الأصول المتداولة يتمثل في المواد الأولية ، حيث بلغت 52٪ في سنة 91 ، وأصبح رأس المال العامل غير قادر على تغطية الأصول المتداولة وحتى المخزونات ، وقد بلغت نسبة تغطية هذه الأخيرة في سنة 1991 : 50٪ ، وهذا ما أثر في تدهور الوضعية المالية للمؤسسة بسبب زيادة احتياجات التمويل من أجل تغطية تكاليف التخزين ، وقد أثرت هذه المخزونات على مبيعات المؤسسة لوجود ارتباط وثيق بين حجم المواد الأولية والمبيعات ، كما تم توضيحه في تحليل معامل الانحدار . ويمكن للمؤسسة حل هذه المشكلة مستقبلا (في الأجل الطويل) عن طريق زيادة الاستثمار في بعض الورشات ، وهذا لزيادة الطاقة الإنتاجية ، وبالتالي استهلاك جزء معتبر من المواد في مرحلة الإنتاج .

4 ـ إن الطريقة المعتمدة في تمويل التموين المتمثلة في "قرض التوثيق" ، رغم كونها ضمانا لأموال الدائن (المورد) ، إلا أنها تعتبر عائقا بالنسبة للمشتري ، لأنه إذا كانت للمؤسسة مشكل مؤقت في السيولة ، فهذا يؤثر حتما على تموين المؤسسة باستمرار لعدم توفر السيولة اللازمة لهذا الشراء ، لذا على المؤسسة البحث عن صيغ أخرى لتمويل مشترياتها من الخارج كالشراء بالآجال ، حيث يتميز

هذا الأخير بأنه وسيلة للتمويل تتمثل في "قرض المورد "[1] ، وكذلك يسمح بضمان مرحلة الإنتاج في ظروف العسر المالي المؤقت .

أما في مجال الإنتاج ؛ فتُقترح الحلول التالية :

1 ـ زيادة الطاقة الإنتاجية في بعض الورشات المحددة ـ مثل ورشة المعايرة (Etalonnage) بالنسبة لعداد المياه ، حيث يمثل هذا الفرع مركز الاختناق كما تم تبيانه في البرمجة الخطية ـ عن طريق الاعتماد على التصنيع للغير بعد التأكد من أن تكلفة هذا الأخير أقل من تكلفة الآلة الجديدة المراد شراؤها .

2 ـ إن تكلفة المنتجات في المؤسسة محل الدراسة محددة بصورة تقريبية لعدم وجود قسم محاسبة التكاليف ، لذا يتوجب على المؤسسة الإسراع في تطبيق هذا النوع من المحاسبة واختيار الطريقة الملائمة مع طبيعة المنتوج رغم الصعوبات المرتبطة بنوعية المنتوج المتمثلة في الأجزاء الكثيرة والدقيقة (أنظر ملحق رقم 22) المكونة لهذا الأخير ، إلا أن هذا يساعد في التحديد الدقيق للتكاليف المختلفة وبالتالي يخدم كيفية ترشيد التكاليف والتحكم فيها ، كما يصبح أساسا لتحديد الأسعار بشكل أفضل .

أما في المجال المالي ، فتقترح الحلول التالية :

1 ـ ضعف الربحية واعتماد المؤسسة على الغير بسبب تدهور الوضعية المالية لها أدى إلى اختلال التوازن المالي ؛ مما يترجم أن المؤسسة تعيش وضعية مالية مزرية يمكن الخروج منها عن طريق إعادة تقييم عناصر الأصول ، وهذا اعتمادا على إحدى الطرق المذكورة في الجانب النظري ، إلا أن المعاملات المعتمدة في المرسوم رقم 90 / 103 لـ 27 / 03 / 90 لا تعبر بصورة واضحة عن الوضعية الراهنة ، وهذا بافتراض أن الأسعار لم تتغير ابتداء من سنة 87 . وفي الواقع فإن التضخم وتدهور قيمة الدينار ازدادا حدة في السنوات الأخيرة (90 ، 91 ، 92) ، لهذا يستحسن استعمال نسبة التضخم الحالية، وعلى أساسهاتتم إعادة تقييم كل من:

---

(1) ـ أنظر الصفحة : 86 .

- الاستثمارات

- المخزونات

هذا الإجراء يؤدي إلى تحسين الوضعية المالية للمؤسسة من خلال زيادة رأس مالها عن طريق حساب 15 " فارق إعادة التقييم " ، وكذا تحسين رأس المال العامل الذي يساهم في تغطية الاستثمارات بالإضافة إلى جزء معتبرمن الأصول المتداولة .

2 - مراجعة سياسة الهيكل المالي للمؤسسة بزيادة رأس مالها عن طريق إصدار أسهم جديدة ، وهذا تطبيقا للمادة السابعة من عقد المؤسسة المتضمن تحويل المؤسسة إلى مؤسسة عمومية اقتصادية والصادر في 10 / 07 / 89 ، والذي يسمح بزيادة رأس مال المؤسسة ، أو التفكير في تحويل بعض الدائنين إلى مساهمين في المؤسسة ؛ هذه الطريقة تؤدي كذلك إلى تحسين الأموال الخاصة و زيادة رأس المال العامل .

3 - يلاحظ أن المؤسسة تحقق خسارة في معظم فترات الدراسة المختارة ، حيث تقع هذه الخسارة في المنطقة المحصورة بين القيمة المضافة ونتيجة الاستغلال ، والسبب الرئيسي لهذه الخسارة يكمن في حجم المواد المستهلكة وقيمة الأجور المرتفعة ، والزيادة في هذه الأخيرة راجعة للقرارات الفوقية المتخذة في سنة 1991 والقاضية برفع الأجور دون مراعاة الوضعية المالية المتدهورة باستمرار للمؤسسة ، ولا يمكن للمؤسسة تغطية هذه المصاريف الإضافية نسبة لانعدام الربحية ، لهذا ، وفي إطار الاستقلالية التي دخلتها المؤسسة منذ سنة 1989 يستوجب عليها تفادي زيادة الأجور دون أخذ عنصر الربحية ـ العنصر الحساس داخل المؤسسة ـ بعين الاعتبار ، وفي المرحلة الحالية لا بد للمؤسسة وممثلي العمال ـ بعد توعية العمال بالوضعية الصعبة التي تواجهها المؤسسة ـ من أخذ قرار تجميد زيادة الأجور للسنوات المقبلة إلى حين تحقيق ربحية معتبرة ، والخروج من الوضعية السيئة التي تعاني منها .

4 ـ إن ربحية المؤسسة في تدهور مستمر ؛ الشيء الذي أدى إلى صعوبة في الإيفاء بالالتزامات قصيرة المدى ، لذا يمكن للمؤسسة مراجعة سياسة الائتمان الممنوحة لها (مدة القروض قصيرة الأجل) ، وهذا عن طريق طلب زيادة مدة إضافية لاستحقاق الديون المختلفة ، بشرط استغلال هذه المدة في زيادة كفاءة عناصر الأصول (الاستثمارات والمخزونات) ، عن طريق تحديد الحجم الأمثل للإنتاج الذي يؤدي إلى تعظيم أرباح المؤسسة على سبيل المثال .

5 ـ لا بد للمؤسسة من اعتماد ميزانيات تنبُئية للتعرف على مختلف المصاريف والإيرادات المستقبلية ، وهذا من أجل استخدام السياسة المالية المناسبة في المستقبل .

6 ـ على المؤسسة تخصيص المؤونات ـ خاصة بالنسبة للمخزونات بطيئة الدوران ـ لأنها تعتبر من الأمور الفعالة داخل المؤسسة ، بحيث تبين مدى متابعة المؤسسة لتطور عناصر الأصول المتداولة (المخزونات والمدينون) ، وتساعد هذه الطريقة في زيادة طاقة التمويل الذاتي ، وبالتالي تحسين الوضعية المالية لها ، وهذا رغم تأثير هذا الإجراء على النتيجة بسبب زيادة عنصر التكاليف (تكاليف خارج الاستغلال) .

ختاما ، يمكن إضافة اقتراحين عامين ومهمين ومرتبطين بموضوع البحث :

1 ـ على المؤسسة اعتماد خطة تكوينية لمستخدميها في بعض المجالات ـ التسييرية مثلا ـ قصد التحكم في الوسائل العلمية المختلفة وتطبيقها على أرض الواقع (مثل إعداد تربصات لتعميق دراسات في مجال تسيير المستخدمين ، تسيير الإنتاج ، دراسات تسويقية ومحاسبية ...الخ) .

2 ـ على المؤسسة البحث عن أسواق خارجية خاصة في البلدان المغاربية ، قصد الحصول على أموال بالعملة الصعبة تمكنها من تمويل جزء معتبر من مرحلة التموين .



الخاتمة

الخاتمة

إن البحث المقدم يؤكد على أهمية تحليل دورة الاستغلال في المؤسسة كقاعدة أساسية للكشف عن معوقات هذه الدورة خاصة المالية منها ، والبحث عن أنجع السبل لتمويل هذه الدورة خاصة التمويل قصير الأجل ، وإيجاد التوازن المالي للمؤسسة والعمل على تحقيق كفاءة عالية لدورة الاستغلال من خلال الحصول على ربحية معقولة ، وبالتالي ضمان مصدر أساسي من مصادر التمويل الذاتي ، وتأمين استمرارية العملية الإنتاجية وتطوير نشاط المؤسسة الإنتاجي في المستقبل .

إن تمويل وتسيير دورة الاستغلال بكفاءة عالية لتحقيق ربحية موجبة ؛ لا يمكن تحقيقه دون الأخذ بعين الاعتبار مردودية كل الوظائف المكونة للمؤسسة ، لأن هذه الدورة ما هي إلا جزء لا يتجزأ من عناصر المؤسسة ، وأن اختلال أي عنصر يؤثر في العناصر المختلفة الأخرى ، لذا يستوجب على المؤسسة مراعاة عنصر كفاءة المستخدمين في مجالات ـ الإنتاج ، المالية ، التسويق ، التنظيم ـ للتحكم في الوسائل العلمية ، واستعمالها أيضا في ميادين معينة لتحديد المشاكل المترتبة عن تطبيق سياسة محددة داخل المؤسسة ، ويمكن كذلك بفضل هذه الوسائل الوصول إلى الهيكل المالي الأمثل ، الذي تستطيع المؤسسة بالاعتماد عليه تحقيق كفاءة رؤوس الأموال المختلفة .

وقد انطلق البحث من فرضية معينة في هذا الإطار ، وحاول من الناحية العملية تحقيق صحة هذه الفرضية من خلال منهجية دراسة حالة المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة ، كما أن الباحث استخدم كثيرا من أدوات البحث المناسبة لهذه المنهجية ، والتي ساعدت في كشف النقائص بإظهار النتائج واقتراح الحلول ، وقد جاءت نتائج البحث مطابقة للفرضية ، كما أن الحلول المقترحة ستساهم ـ إذا تم تطبيقها بالنسبة للمؤسسة محل الدراسة ـ في تحقيق التوازن المالي و تحقيق الأرباح وزيادة كفاءة دورة الاستغلال وكذا ضمان مصدر ذاتي للتمويل ، وبالتالي التأكيد على استمرارية وتطوير المؤسسة .

ومما لا شك فيه أن النتائج والحلول المقترحة يمكن تعميمها على مؤسسات إنتاجية أخرى إذا توفرت نفس الشروط الخاصة بهذه الحالة .

إن العمل المقدم ينصبُّ حول تحليل بعض جوانب دورة الاستغلال ، ولا شك أن هناك جوانب مختلفة يمكن أن تكون موضوع أبحاث أخرى لا سيما التحاليل المرتبطة بوظائف الإنتاج والتسويق وبعض القضايا المرتبطة بالتسيير الفعال لهذه الجوانب .

*****

الملاحق

ملحق رقم 1 : ميزانية1987

DIRECTION [illegible]
SERVICE COMPTABLE ET FINANCIER

B I L A N

Cptes	ACTIF	MONTANT BRUT	AMORTISSEMENTS DES PROVISIONS	MONTANT NET
01	02	03	04	05
	INVESTISSEMENTS			
20	Frais préliminaires	26.166.264,09	25.371.862,18	794.401,91
21	Valeurs incorporelles	6.458.144,64	1.290.028,93	5.168.115,71
22	Terrains	2.416.569,65	-	2.416.569,65
24	Equipements de production			
240	Batiments	179.094.157,50	34.867.033,86	144.227.123,71
241	Ouvrages d'infrastructure	3.512.032,04	470.299,42	3.041.732,62
242	Installations complexes			
243	Matériel et outillage	140.482.391,14	73.483.453,59	66.998.937,55
244	Matériel de transport	11.288.515,84	10.264.184,10	1.024.331,74
245	Equipements de bureau	8.290.661,65	5.695.564,03	2.695.097,62
246	Emballages récupérables			
247	Agencements et installations	60.019.604,16	18.157.234,78	41.862.369,38
248	Autres équipements	31.888,92	20.741,03	11.147,89
249	Equipements en instance d'inventaire			
25	Equipements sociaux	9.917.682,68	1.652.882,20	8.264.800,48
28	Investissements en cours	14.674.075,59		14.674.075,59
	T O T A L 2	462.443.987,99	171.273.284,12	291.170.703,87
	STOCKS			
30	Marchandises			
31	Matières et fournitures	50.997.864,06		50.997.864,06
33	Produits semi-ouvrés	5.744.872,61		5.744.872,61
34	Produits et travaux en cours	5.151.754,70		5.151.754,70
35	Produits finis	26.225.706,56		26.225.706,56
36	Déchets et rebuts			
37	Stocks à l'extérieur			
	T O T A L 3	88.123.197,91		88.123.197,91
	CREANCES			
42	Créances d'investissements	3.021.273,91		3.021.273,91
43	Créances de stocks	174.390,07		174.390,07
44	Créances sur assoc. et Stés apparentées			
45	Avances pour compte	9.541.394,49		9.541.394,49
46	Avances d'exploitation	17.889.953,14		17.889.953,14
47	Créances sur clients	52.871.157,11		52.871.157,11
48	Disponibilités	20.084.018,39		20.084.018,39
40	Débiteurs du passif	69.425,42		69.425,42
	T O T A L 4	103.651.612,53		103.651.612,53
88	RESULTAT DE L'EXERCICE	15.547.611,69		15.547.611,69
	TOTAL GENERAL	669.766.410,12	171.273.284,12	498.493.126,00

Cptes	PASSIF	MONTANT
06	07	08
	FONDS PROPRES	
10	Fonds social	68.150.000,00
13	Réserves	
14	Subventions d'investissements	
15	Ecart de réévaluation	
17	Comptes de liaison	
18	Résultats en instance d'affectation	16.975.601,12
19	Provisions pour pertes et charges	
	T O T A L 1	85.125.601,12
	DETTES	
52	Dettes d'investissement	347.545.782,50
53	Dettes de stock	26.312.254,42
54	Détention pour compte	642.129,55
55	Dettes envers les associés et Stés. apparentées	
56	Dettes d'exploitation	26.341.374,06
57	Avances commerciales	2.849.367,57
58	Dettes financières	
50	Comptes créditeurs de l'actif	9.676.615,78
	T O T A L 5	413.367.524,88
88	RESULTAT DE L'EXERCICE	
	TOTAL GENERAL	498.493.126,00

ملحق رقم 2: جدول نتائج 1987

[illegible] 1987

CENTRE COMPTABLE / [illegible] — TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT — TABLEAU N° 2-4

NIVEAU DE REGROUPEMENT	COMPTES	DESIGNATIONS	DEBIT	CREDIT	REGROUPEMENT DEBIT	REGROUPEMENT CREDIT
70	70	Ventes de marchandises				
60	60	Marchandises consommées				
80	80	Marge brute				
[illegible]	80	Marge brute				
[illegible]	71	Production vendue				187.963.833,41
	710	Ventes d'éléctricité		77.893.074,89		
	711	Ventes de gaz		18.734.112,40		
	712	Ventes de déchets		136.864,54		
-	715	Ventes compteurs [illegible]		32.560.840,00		
	71[illegible]	Ventes DISJONCTEURS		10.030.220,14		
	71[illegible]	Ventes pièces détachées produit		108.912,41		
[illegible]		Production vendue inter unités				
	89201	Produits énergétiques inter unités				
	89202	Autres produits inter unités				
72	72	Production stockée	19.087.865,91		19.087.865,91	
73	73	Production de l'entreprise pour elle même				
74	74	Prestations fournies		296.238,90		296.238,90
[illegible]	8922	Prestations fournies inter unités				
75	75	Transferts de charges de production		3.643.873,32		3.643.873,32
		TOTAL [illegible]	19.087.865,91	191.903.145,63	19.087.865,91	191.903.145,63
[illegible]-061	61-061	Matières et fournitures consommées			54.68[illegible].776,89	
	611+614+0611+0614	Consommation d'énergie pour la production	14.257.632,8[illegible]			
	612+613+[illegible] 0612+0613	Matières, matériaux, matériel divers consommés	40.286.379,17			
	6181+6182 06181+06182	Consommations propres de gaz et d'éléctricité	136.761,89			
[illegible]		Matières et fournitures consommées inter unités				
	89[illegible]01	Produits énergétiques inter unités				
	89[illegible]02	Autres produits inter unités				
62	62-062	Services	8.854.765,68		8.854.765,68	
[illegible]62	89[illegible]2	Prestations reçues - services				
		TOTAL Consommations intermédiaires B Dont total consommations intermédiaires inter unités	63.535.143,45		63.535.143,45	
[illegible]	81	Valeur ajoutée totale / Dont valeur ajoutée inter unité (A-B)		109.279.737,15		109.279.737,15

تابع ملحق 2 : جدول نتائج 1987

TABLEAU N° 2-1 (suite)

81	51	VALEUR AJOUTEE (DEFICIT)		109.279.737,15		109.279.737,15
77	77	Produits divers		99.301,76		99.301,76
(89X)		Cession de charges d'exploitation				
	8923	Prestations fournies : personnels.				
	8924	Prestations fournies : Impôts et taxes				
	8925	Prestations fournies : charges de structure				
	8926	Prestations fournies : sections auxiliaires				
	8927	Prestations fournies : charges indirectes et réparties				
78	78	Transferts de charges d'exploitation 78-		323.021,93		323.021,93
		TOTAL : PRODUITS D'EXPLOITATION dont : Produits d'exploitation inter unités		422.323,69		422.323,69
63 (8963) 64 8964 65 66 68	63+063 8963 64-064 8964 65+065 66-066 68	Frais de personnel Frais de personnel inter unités Impôts et taxes Prestations reçues : impôts et taxes Frais financiers Frais divers x Dotations aux amortissements et provisions	49.543.326,65 40.979.593,56 8.294.420,04 1.544.300,14 22.907.259,13		49.543.326,65 40.979.593,56 8.294.420,04 1.544.300,14 22.907.259,13	
- (59XX)	8915 8916 8917	Charges inter unités Prestation reçues : charges et structures Prestation reçues : sections auxiliaires Prestation reçues : charges indirectes et réparties				
		TOTAL : charges d'exploitation dont charges d'exploitation inter unités	123.268.899,52		123.268.899,52	
83 (8983)	83 8983	RESULTAT D'EXPLOITATION dont résultat d'exploitation inter unités.	13.566.838,68		13.566.838,68	

تابع ملحق 2 : جدول نتائج 1987

TABLEAU SUITE 2 - 1

79 /8979	79 89192 89291	Produits hors exploitation Produits hors exploitation inter unités Produits hors exploitation reçus Charges hors exploitation cédés		3.964.888,00		1.964.888,00
		TOTAL : PRODUITS EXPLOITATION dont produits hors exploitation inter unités		3.964.888,00		1.964.888,00
69 /8969	69 89191 89292	Charges hors exploitation Produits hors exploitation inter unités Charges hors exploitation reçues Produits hors exploitation cédées	[illegible],01		5.945.661,01	
		TOTAL : CHARGES HORS EXPLOITATION dont charges hors exploitation inter unités	[illegible]		5.945.661,01	
84 8984	84	Résultat hors exploitation Résultat hors exploitation inter unités	[illegible]		1.980.773,01	
83 8993) 84 (8984) (8981)	83 (8983) 84 (8984) (8981)	Résultat d'exploitation dont : Résultat d'exploitation inter unités Résultat hors exploitation Résultat hors exploitation inter unités dont : Résultat hors exploitation inter unités	[illegible] [illegible]		13.566.038,68 1.980.772,01	
880 (8988)	880 (8988)	Résultat brut de l'exercice dont : Résultat brut de l'exercice inter unités.	[illegible]		[illegible]	

ملحق 3: عناصر التكاليف 1987

ENTRE COMPTABLE

MATIERES ET FOURNITURES

N° DE COMPTE P.C.N	DESIGNATIONS	MONTANT Exploitation	MONTANT Hors Exploitation	MONTANT
C1	C2	C3	C 4	C5
60	Marchandises			
600	Marchandises.........			
	TOTAL 1			
	TOTAL D			
61	MATIERES ET FOURNITURES			
611	Matières premières.........	12.058.215,66		
612	Matières consommables, matériaux, matériaux et matériels divers stokés dont pièces de rechanges.........	27.001.155,88		
613	Carburants lubrifiants, matières consommables, matériaux et matériels divers non stockés	13.125.644,61	159.578,68	
614	Energie électrique et gaz naturel	2.199.417,17		
618	Fournitures consommées par la société.........	136.764,89		
	TOTAL 2	54.521.198,21	159.578,68	54.680.776,89
	TOTAL 1+2	54.521.198,21	159.578,68	54.680.776,89

تابع ملحق 3: عناصر التكاليف 1987

II TABLEAU DE DETAIL DES FRAIS DE GESTION

N° DE COMPTE	DESIGNATION DU COMPTE	EXPLOITATION	HORS EXPLOITATION	TOTAL	REGROUPEMENT PAR SOUS/RUBRIQUE EXPLOITATION	REGROUPEMENT PAR SOUS/RUBRIQUE HORS EXPLOITATION	TOTAL
62	SERVICES						
620	Transports				15.768,45		15.768,45
6200	Prêts et transports sur ventes						
6201	Autres frêts et transports	15.768,45		15.768,45			
621	Loyer et charges locatives	107.649,71		107.649,71	107.649,71		107.649,71
622	Entretiens et réparations				150.941,93	32.672,58	183.614,51
6222	Terrains						
6224	Equipements de production	150.941,93	32.672,58	183.614,51			
[illegible]	[illegible]						
623	[illegible] et façons exécutés à l'extérieur	1.125.451,77	24.513,66	1.149.965,43	1.125.451,77	24.513,66	1.149.965,43
624	[illegible]	3.363.856,83	–	3.363.856,83	3.363.856,83	–	3.363.856,83
625	Rémunération du tiers	1.603.266,77	57.205,54	1.660.472,31	1.603.266,77	57.205,54	1.660.472,31
626	[illegible]	659.706,72	97.108,49	754.815,21	659.706,72	97.108,49	756.815,21
627	Déplacements et réceptions				1.416.121,95	2.424,50	1.418.546,45
6270	Déplacements : frais de voyage	525.489,02		525.489,02			
6271	Déplacements : frais de séjour	613.029,30	–	613.029,30			
6275	Réceptions : frais d'hébergement	277.603,63	2.424,50	280.028,13			
6276	Réceptions : autres frais						
628	F et D [illegible]	177.788,06	20.288,72	198.076,78	177.788,06	20.288,72	198.076,78
	TOTAL	8.620.552,19	234.213,49	8.854.765,68	8.620.552,19	234.213,49	8.854.765,68
63	FRAIS DE PERSONNEL						
630	Rémunération du personnel				38.202.651,35		38.202.651,35
6300	Traitements et salaires	26.174.265,98		26.174.265,98			
6301	Heures supplémentaires	55.464,33		55.464,33			
6302	Primes	8.589.038,69		8.589.038,69			
6303	Congés payés	3.383.882,35		3.383.882,35			
632	Indemnités et prestations directes				2.369.955,69	3.523,53	2.373.479,22
6320	Indemnités	1.891.660,93	3.523,53	1.895.184,46			
6322	Prestations	478.294,76	–	478.294,76			
634	Contributions aux activités sociales	802.969,60		802.969,60	802.969,60		802.969,60
635	Cotisations sociales				8.164.226,48		8.164.226,48
6350	Cotisations de sécurité sociale	6.973.652,13		6.973.652,13			
6352	Cotisations aux caisses de retraite	1.190.574,35		1.190.574,35			
	TOTAL 2	49.539.803,12	3.523,53	49.543.326,65	49.539.803,12	3.523,53	49.543.326,65
	A REPORTER – (1 + 2)	58.160.355,31	237.737,02	58.398.092,33	58.160.355,31	237.737,02	58.398.092,33

تابع ملحق 3: عناصر التكاليف 1987

N° DE COMPTE	DESIGNATION DES COMPTES	EXPLOITATION 3	HORS EXPLOITATION 4	TOTAL 5	EXPLOITATION	HORS EXPLOITATION	
	Report du total (1 + 2)	58.160.355,31	237.737,02	58.398.092,33	58.160.355,31	237.737,02	58.398.092,33
64	Impôts et taxes				2.642.321,56	-	2.642.321,56
640	Versement forfaitaire	2.642.321,56	-	2.642.321,56	2.750.330,14	-	2.750.33C,14
641	Taxe sur l'activité professionnelle						
6410	Taxe sur l'activité industrielle et commerciale	2.750.330,14	-	2.750.330,14	34.223.644,86	-	34.223.644,86
642	Taxe sur le chiffre d'affaire						
6420	Taxe unique globale à la production	34.197.978,30	-	34.197.978,30			
6421	Taxe unique globale sur les prestation de service	25.666,56	-	25.666,56			
643	Droits indirects				34.450,00		34.450,00
646	Droits d'enregistrement						
6460	Droits d'enregistrement sur actes et marchés	100,00	-	100,00			
6462	Droit de timbre	34.350,00	-	34.350,00			
647	Droits de douane				1.107.330,00	221.517,00	1.328.847,00
648	Autres droits, impots et taxes						
6480	Taxes foncières	8.000,00	-	8.000,00			
6488	Droits afférents aux instrument de mesure	1.099.330,00	221.517,00	1.328.847,00			
6489	Droits, impôts et taxes, divers						
	TOTAL	40.758.076,56	221.517,00	40.979.593,56	40.758.076,56	221.517,00	40.979.593,56
65	Frais financiers				5.702.029,96		6.702.029,96
650	Intérêts sur emprunts	5.702.029,96	-	[illegible]	1.141.123,82	-	1.141.123,82
651	Intérêts des comptes courants et des dépôts créditeurs	1.141.123,82	-	1.141.123,82			
653	Intérêts bancaires						
654	Escomptes accordés				450.341,65		450.341,65
555	Frais de banque et de recouvrement			[illegible]			
5550	Frais sur titres COMMISSIONS SUR CREDIT DOCUMENTAIRE	201.044,18	-	[illegible]			
5551	Frais sur effets AUTRES COMMISSIONS	[illegible]		[illegible]			
5555	Commissions diverses						
556	Frais d'achat de titres						924,61
557	Commissions sur ouvertures de crédits, cautions et avals	[illegible]	-	[illegible]	[illegible]		
559	Particip, de l'état aux charges financ résult des travau						
	TOTAL	8.294.420,0[illegible]	-	[illegible]	[illegible]		[illegible]
56	Frais divers				[illegible]	[illegible]	1.537.420,14
560	Assurances	[illegible]	[illegible]	[illegible]	6.880,00	-	6.880,00
569	Autres frais divers						
5691	Cotisations et dons	6.880,00		6.880,00			
5692	Frais de conseils et d'assemblées						
5693	Males sur emballages						
5694	Débits sur achats et sur ventes						
5695	Participation le société						
	TOTAL	1.446.318,74	97.981,40	1.544.300,14	1.446.318,74	97.981,40	1.544.300,14
	TOTAL GENERAL	108.659.170,65	557.235,42	109.216.406,07	108.659.170,65	557.235,42	109.216.406,07

تابع ملحق3: عناصر التكاليف 1987

Charges hors exploitation	5.945.661,01		5.945.661,01
Produits hors exploitation inter unités			
Charges hors exploitation reçues			
Produits hors exploitation cédées			
TOTAL : CHARGES HORS EXPLOITATION	5.945.661,01		5.945.661,01
dont charges hors exploitation inter uintés			

ملحق4: عناصر الإيرادات 1987

UNITE COMPTEURS

	DESIGNATION	MONTANT		
		ALGERIE	EXPORTATION	TOTAL
	C2	C3	C4	C5 = C3 + C4
	MARCHANDISES			
	Ventes de marchandises			
	TOTAL A			
71. 7106	Ventes Compteurs Electricité	68.615.040.47	478.210.42	69.093.250.89
71.. 13	Ventes Compteurs Gaz et Régulateurs	38.731.899.00	2.213.40	38.734.112.40
71.. 15	Ventes Compteurs Eau	32.549.660.00	8.011.004.00	40.560.664.00
	Ventes Disjoncteurs	39.031.833.92	7.395.22	39.039.229.14
	Ventes Déchets et Rébuts	136.864.54	/	136.864.54
	Ventes Pièces Détachées	398.912.44	/	398.912.44
	TOTAL B	179.464.210.37	8.498.823.04	187.963.033.41
	PRODUCTION DE L'ENTREPRISE POUR ELLE-MEME			
	Production d'investissements par la société			
7.	Travaux réalisés par les unités D.V.K. pour d'autres unités			
	TOTAL C			
	TOTAL A + B + C	179.464.210,37	8.498.823,04	187.963.033,41
	PRESTATIONS FOURNIES			
	Locations diverses	280.361,40		280.361.40
	Prestations de services	15.877.50		15.877.50
	TOTAL	296.238.90		296.238.90
	TOTAL GENERAL	179.760.449.27	8.498.823.04	188.259.272.31

تابع ملحق4: عناصر الإيرادات 1987

N° DU COMPTE.	D E S I G N A T I O N S	MONTANTS	MONTANTS
	PRODUITS DIVERS:		
770	Produits financiers	51.174,18	
779	Autres produits..	48.127,58	
	TOTAL A	99.301,76	99.301,76
	PRODUIT HORS EXPLOITATION :		
790	Subvention reçues..	3.386.821,20	
792	Produits de cession d'investissement.....................		
793	Produits de cession des autres éléments d'actif..........		
794	Rentrées sur créances annulées...........................		
796	Reprises sur charges des exercices antérieurs............	297.995,63	
797	Produits des exercices antérieurs........................	77.206,20	
795	Produits exceptionnels...................................	202.862,97	
	TOTAL B	3.964.888,00	3.964.888,00
	TOTAL (A+B)	4.064.189,76	4.064.189,76

ملحق5: ميزانية 1988

EXERCICE 1988 BILAN AU ..31./.12./.88..... TABLEAU N° 1 - 11

CENTRE COMPTABLE UNITE COMPTEURS EL EULMA

Cptes C1	ACTIF C2	MONTANT BRUT C3	AMORTISSEMENTS DES PROVISIONS C4	MONTANT NET C5
	INVESTISSEMENTS			
20	Frais préliminaires	26.166.264,09	25.710.399,00	455.865,09
21	Val. incorporelles	6.450.144,64	2.580.057,86	3.870.086,78
22	Terrains	2.416.569,65		2.416.[illegible]
24	Equipements de production			
240	Bâtiments	179.094.157,59	40.196.313,57	138.897844,02
241	Ouvrages d'infrastructure	3.512.032,04	587.367,16	2.924.664,88
242	Installations complexes	/	/	/
243	Matériel et outillage	142.480.455,30	86.290.309,25	56.190.146,05
244	Matériel de transport	10.378.814,84	9.454.272,23	924.542,61
245	Equipements de bureau	8.835.730,84	6.548.495,61	2.287.235,23
246	Emballages récupérables	/	/	/
247	Agencements et installations	60.149.631,68	21.041.944,93	39.107.686,75
248	Autres équipements	31.888,02	23.929,02	7.9[illegible],00
249	Equipement en instance d'inv	/	/	/
25	Equipements sociaux	9.917.682,68	1.916.770,22	8.000.912,46
28	Investissements en cours	15.770.012,03		15.770.012,03
	TOTAL 2	465.212.384,30	194.358.859,75	270.853524,55
3	STOCKS			
30	Marchandises			
31	Matière et fournitures	58.050.775,32		58.050.775,32
33	Produits semi- ouvrés	9.511.335,09		9.511.335,09
34	Produits et travaux	5.727.136,30		5.727.136,30
35	Produits finis	22.557.678,41		22.557.678,41
36	Déchets et rebuts			
37	Stocks à l'extérieur			
	TOTAL 3	95.846.925,21		95.846.925,21
	CREANCES			
42	Créances d'investissements	3.223.747,01		3.223.747,01
43	Créances de stocks	135.623,82		135.623,82
44	Créances sur assoc et stés apparentées	/		/
45	Créances pour comptes	2.508.452,22		2.508.452,22
46	Avances d'exploitation	32.473.632,99		32.473.632,99
47	Créances sur clients	64.360.831,41		64.360.831,41
48	Disponibilités	20.870.279,24		20.870.279,24
40	Débiteurs du passif	217.085,56		217.085,56
	TOTAL 4	123.789.652,25		123.789652,25
88	RESULTAT DE L'EXERCICE			15.468.332,10
	TOTAL GENERAL	684.848.962,76	194.358.859,75	505.958434,11

CPTES C6	PASSIF C7	MONTANT C8
	FONDS PROPRES	
10	Fonds social	68.150.000,00
13	Réserves	
14	Subventions d'investissements	
15	Ecarts de réévaluation	
17	Comptes de liaison	
18	Résultat en instance d'affect.	1.427.989,43
19	Provisions pour pertes et charges	
	TOTAL 1	69.577.9[illegible]
	DETTES	
52	Dettes d'investissements	350.265.637,15
53	Dettes de stock	22.650.741,39
54	Détention pour comptes	609.515,3[illegible]
55	Dettes envers mes associés et sociétés appar	
56	Dettes d'exploitation	29.373.777,87
57	Avances commerciales	32.008.504,07
58	Dettes financières	1.472.268,85
50	Comptes créditeurs de l'actif	
	TOTAL 5	436.380.444,68
88	RESULTAT DE L'EXERCICE	
	TOTAL GENERAL	505.958.434,11

ملحق6: جدول نتائج 1988

[illegible] COMPTABLE : UNITE COMPTEURS EL-EULMA

NIVEAU DES REGROUPEMENTS	COMPTES	DESIGNATIONS	DEBIT	CREDIT	REGROUPEMENT DEBIT	REGROUPEMENT CREDIT
C 1	C 2	C 3	C 4	C 5	C 6	C 7
70	70	VENTES des Merchandises				
60	60	Marchandises Consommées				
80	80	Marge Brute				
80	80	Marge Brute				
71		Production vendue				198,883,355,30
	710	Vente d'Electricité		100,531,336,49		
	711	Vente de gaz		27,704,870,47		
	712	Vente de Déchets		533,776,19		
	715	[illegible] V. + - compteurs [illegible]		27,783,235,00		
	717	[illegible] annexes des Contrôles V. + - DISJONCTEURS		41,792,819,96		
8871		Produits vendue Inter - Unités				670,816,02
	716	[illegible] Energétiques Inter - Unités		528,117,28		
	89302	Autres produits Inter - Unités		670,816,02		
72	72	Production stockée				
73	73	Production de l'Entreprise pour elle - même				
74	74	Prestations Fournies		370,106,45		370,106,45
8874	89 2	Prestations fournies Inter - Unités				
75	75	Transfert de charges de production		652,362,01		652,362,01
61		Matières et fournitures consommées				
	611+614+0611 + 0614	[illegible] d'Energie pour la production				
	612+[illegible] 8061[illegible]					
	[illegible] +4061[illegible]	[illegible] Matériels Divers Consommés	74,453,270,22			
		[illegible] propres de gaz [illegible] d'éléctricité [illegible]	2,947,783,78			
8861		[illegible] fournitures consommées Inter - Unités			77,401,054,00	
	8910[illegible]	[illegible] énergétiques Inter - Unités				
		[illegible] Inter - Unité				
62	[illegible] 062	[illegible]	6,910,883,03		6,910,883,03	
8862	89 2	Prestations Reçues - Services				
81	81	Valeur ajoutée Totale		116,273,702,84		116,273,702,84
		dont valeur ajoutée Inter - Unités				
81	81	Valeur ajoutée (totale)		116,273,702,84		116,273,702,84
77	77	Produits Divers		103,242,41		103,242,41
89 x)		Cessions de charges d'Exploitation				
	8523	Prestations fournies personnels				
	8524	Prestations fournies impôts et taxes				
	8525	Prestations fournies charges de structures				
	8926	Prestations fournies sections auxiliaires				
	8927	Prestations fournies charges indirectes et réparties				
78	78	Transfert de charges d'exploitation		1,072,130,04		1,072,130,04
63	63	Frais de Personnel	49,075,503,98		49,075,503,98	
(8963)	8913	Frais de Personnel Inter - Unités				
64	64 +064	Impôts et taxes	41,963,662,33		41,963,662,33	
8964	8914	Prestations reçues : impôts et taxes				
65	65+065	Frais Financiers	9,727,875,89		9,727,875,89	
		A REPORTER./.	101,667,132,20	117,449,075,29	101,667,132,20	117,449,075,29

تابع ملحق6: جدول نتائج 1988

EXERCICE : 1988

CENTRE COMPTABLE / [illegible]

TABLEAU DES RESULTATS

TABLEAU N°2.11. (SUITE)

NIVEAU DE REGROUPEMENT	COMPTES	DESIGNATION	DEBIT	CREDIT	REGROUPEMENT DEBIT	REGROUPEMENT CREDIT
		REPORT./.				
66	66 + 66	Frais Divers	101.667.132.20	117.449.075.29	101.667.132.20	117.449.075.29
68	68	Dotations aux amortissements et provisions	1.386.007.21		1.386.007.21	
(89 XX)		Charges Inter - Unités	22.786.351.21		22.786.351.21	
	98995	Prestations reçues Charges et Structures				
	8916	Prestations reçues - Sections Auxiliaires				
	8917	Prestations reçues : Charges Indirectes et réparties				
83	83	Resultat d'exploitation			8.390.415.33	
(8983)	(8983)	Dont résultat d'exploitation Inter - Unités				
79	79	Produits hors exploitation		7.713.583.62		7.713.583.62
(8979)		Produits hors exploitation Inter - Unités				
	89192	Produits hors exploitations reçus				
	89291	Charges hors exploitations cédés				
69	69	Charges Hors Exploitation	14.791.500.39		14.791.500.39	
(8969)		Produits Hors Exploitation Inter - Unités				
	89191	Charges Hors Exploitation Reçues				
	89192	Produits Hors Exploitation Cédés				
84	84	Résultat Hors Exploitation			7.077.916.77	
(8984)		Résultat Hors Exploitation - Inter - Unités				
83	83	Résultat d'Exploitation		/	8.390.415.33	
(8983)	(8983)	Dont résultat d'Exploitation Inter - Unité				
84	84	Résultat Hors Exploitation			7.077.916.77	
(8984)	(8984)	Dont résultat hors Exploitation Inter - Unités				
880	880	Résultat Brut de l'Exercice			15.468.332.10	
(8988O)	(8988O)	Dont résultat brut de l'exercice Inter - Unités				

ملحق 7: عناصر التكاليف 1988

EXERCICE : 1988

CENTRE COMPTABLE

TABLEAU DES CONSOMMATIONS DE MARCHANDISES

MATIERES ET FOURNITURES

TABLEAU N° 11.11.

NUMERO DE COMPTE P. C. N.	DESIGNATIONS	MONTANTS	MONTANT
C 1	C 2	C 3	C 4
60	MARCHANDISES		
600	Marchandises		
	TOTAL A		
61	MATIERES ET FOURNITURES		
511	Matières premières	10,042,204,55	
512	Matières consommables, Matériaux et matériels divers stockés dont pièces de rechange	54,170,131,12	
513	Carburants lubrifiants, matières consommables, matériaux et matériels divers non stockés	10,431,044,35	
514	Energie Electrique et gaz naturel	2,605,210,78	
518	Fournitures consommées par la Société	151,064,00	
	TOTAL B	77,401,054,00	77,401,054,00

تابع ملحق 7: عناصر التكاليف 1988

EXERCICE

UNITÉ COMPTABLE

N° DE COMPTE	DESIGNATION DES COMPTES	EXPLOITATION	HORS EXPLOITATION	T O T A L	REGROUPEMENT PAR SOUS RUBRIQUE EXPLOITATION	HORS EXPLOITAT.	T O T A L
C 1	C 2	C 3	C 4	C 5	C 6	C 7	C8 = C6 + C7
62	S E R V I C E S				73.536.49		73.536.49
620	TRANSPORTS	4.294.57		4.294.57			
6200	Frêts et transporté sur ventes	69.241.92		69.241.92			
6201	Autres frêts et transports	158.051.40	16.800.00	174.851.40	158.051.40	16.800.00	174.851.40
	Loyer et charges locatives						
	Entretienset réparations						
	Terrains	[illegible]	4.880.81	189.684.64	184.703.83	4.880.81	189.684.64
	Equipements de production						
	Equipement Sociaux	1.211.795.90	22.572.23	1.234.368.13	1.211.795.90	22.572.23	1.234.368.13
	Travaux et façons executés à l'extérieur	168.236.07	2.459.00	170.695.07	168.236.07	2.459.00	170.695.07
	Documentation	1.942.492.46	100.029.02	2.042.521.48	1.942.492.46	100.029.02	2.042.521.48
	Rémunération de tièrs	487.245.65	224.658.05	711.903.70	487.245.65	224.658.05	711.903.70
	Publicité				1.975.282.23	69.300.00	2.044.582.23
	Déplacements et receptions	986.004.88	61.163.00	1.047.486.88			
	Déplacement : frais de voyage	709.387.70		709.387.70			
	Déplacements : frais de séjour	287.776.65	7.??5.00	287.707.65			
	Réceptions : frais d'hébergement						
	Receptions : autres frais	[illegible]	[illegible]	268.739.89	268.417.66	322.23	268.739.89
	TOTAL 1	6.469.761.60	441.121.34	6.910.883.04	6.469.761.60	441.121.34	6.910.883.04
63	FRAIS DE PERSONNEL				37.270.224.28		37.270.224.28
	Rémunération du personnel	26.763.005.01		26.763.005.01			
	Traitements et salaires	55.054.42		55.054.42			
	Heures supplémentaires	6.058.073.35		6.058.073.35			
	Primes	4.151.191.50		4.151.191.50			
	Congés payés				2.839.430.49	300.000.00	3.139.430.49
	Indemnités et prestations directs	2.245.443.70	300.000.00	2.545.443.70			
	Indemnités	593.086.70		593.086.70			
	Prestations	1.169.125.70		1.169.125.70	1.169.125.70		1.169.125.70
	Contributions aux activités Sociales				8.394.013.51		8.394.013.51
	Cotisations Sociales	7.173.245.56		7.173.245.56			
	Cotisations et sécurité sociale	1.221.567.05		1.221.567.05			
	Cotisation aux caisses et retraite						
	TOTAL 2	49.675.593.08	300.000.00	49.975.593.08	49.675.593.08	300.000.00	49.975.593.08
	A REPORTER (1 + 2)	56.145.355.67	741.121.34	56.886.477.01	56.145.355.67	741.121.34	56.886.477.01

تابع ملحق 7: عناصر التكاليف 1988

CENTRE COMPTABLE : [illegible]

N° DE COMPTE	DESIGNATIONS DES COMPTES	EXPLOITATION	HORS EXPLOITATION	TOTAL	REGROUPEMENT PAR SOUS RUBRIQUE EXPLOITATION	HORS EXPLOITATION	TOTAL
C 1	C 2	C 3	C 4	C 5	C 6	C 7	C8 = C6 + C7
	REPORT	56.145.355,67	741.121,34	56.886.477.01	56.145.355.67	741.121.34	56.886.477.01
64	IMPOTS DE TAXES						
640	VERSEMENTS FORFAITAIRE	2.386.605,58		2.386.605,58	2.386.605,58		2.386.605,58
641	TAXE SUR L'ACTIVITE PROFESSIONNELLE	2.869.159,90	11.730,78	2.880.890,68	2.869.159,90	11.730,78	2.880.890,68
6410	Taxe sur l'activite industrielle et commerciale						
642	Taxe sur le chiffre d'affaires				34.965.423.27	699.452.80	35.664.876,07
6420	Taxe unique globale à la production	34.931.434,87	699.452,80	35.630.887,67			
6421	Taxe unique globale sur les prestations de service	33.988,40		33.988,40			
643	Droits Indirects				8.570.00		8.570.00
646	Droit d'enregistrement						
6460	Droit d'enregistrement sur actes et marches	8.570,00		8.570,00			
6?2	Droit de timbre						
647	Droits de douane						
648	Autres droits, impôts et taxes				1.022.630,00		1.022.630,00
6480	TAxes foncières	8.000,00		8.000,00			
6488	Droits afférents aux instruments de mesure	1.014.630,00		1.014.630,00			
6489	Droits, impôts et taxes , divers						
	TOTAL	41.252.478,75	711.183,58	41.963.662,33	41.252.478.75	711.183.58	41.963.662.33
65	FRAIS FINANCIERS						
650	Interet sur emprunts	8.168.456,00	43.885,97	8.212.341,97	8.168.456.00	43.885,97	8.212.341,97
651	Interêts des comptes courants et des depôts crédit.	1.058.615,66	[illegible]	1.058.615,66	1.058.615,66		1.058.615.66
653	Intérêts bancaires						
654	Escomptes accordés						
655	Frais de banque et de recouvrement				455.871,59	903,41	456.775,00
6550	Frais sur titre			[illegible]			
6551	Frais sur effets	455.871,59	903,41	456.775,00			
6555	Commissions diverses						
656	Frais d'achat de titres						
657	Commissions sur ouvertures de crédits, cautions et avals	143,26		143,26	143,26		143,26
659	Participation de l'état aux charges financieres résultant des travaux d'inter - connexion						
	TOTAL	9.683.086,51	44789,38	9.727.875,89	9.683.086,51	44.789,38	9.727.875,89
66	FRAIS DIVERS	1.367.510,13	16.157,08	1.383.667,21	1.367.510,13	16.157,08	1.383.667,21
660	Assurances						
669	Autres frais divers				2.340,00		2.340,00
6691	Cotisations et dons	1.200,00		1.200,00			
6692	Frais de conseils et d'assemblées	1.140,00	[illegible]	1.140,00			
6693	Males sur emballagee						
6694	Dédits sur achats et sur ventes						
6695	Participation de société						
	TOTAL	1.369.850,13	16.157,08	1.386.007,21	1.369.850,13	16.157,08	1.386.007,21
	TOTAL GENERAL	108.450.771,06	1.513.251,38	109.964.022,44	108.450.771,06	1.513.251,38	109.964.822,44

ملحق 8: عناصر الإيرادات 1988

N° DE COMPTE	DESIGNATIONS	MONTANT ALGERIE	MONTANT EXPORTATION	MONTANT TOTAL
C 1	C 2	C 3	C 4	C5 = C3 + C4
70	**MARCHANDISES**			
70	Ventes de Marchandises			
	TOTAL A			
	PRODUCTION VENDUE			
[illegible]	[illegible]	88.851.523.77	5.081.84	88.856.605.61
[illegible]	[illegible] COMPTEURS [illegible]	27.704.870.47	2.569.240.48	30.274.110.95
[illegible]	[illegible]	27.793.235.00	9.093.674.00	36.886.909.00
[illegible]	[illegible]	41.792.019.96	11.816.40	41.803.836.36
[illegible]	[illegible]	533.776.19		533.776.19
[illegible]	[illegible]	434.037.28	94.080.00	528.117.28
	TOTAL B	187.109.462.67	11.773.892.72	198.883.355.39
	PRODUCTION DE L'ENTREPRISE POUR ELLE MEME			
731	Production d'investissement par la Société			
736	Travaux réalisés par les Unités D.V.K. pour d'autres Unités			
	TOTAL C			
	TOTAL A + B + C			
[illegible]	**PRESTATIONS FOURNIES**	335.828.00		335.828.00
[illegible]5	Locations diverses	43.278.45		43.278.45
[illegible]6	Prestations de Services			
	TOTAL D	379.106.45		379.106.45
	TOTAL GENERAL	187.488.569.12	11.773.892.72	199.262.461.84

تابع ملحق 8: عناصر الإيرادات 1988

EXERCICE / : 1988
CENTRE COMPTABLE / : UNITE COMPTEURS EL-EULMA

TABLEAU DES AUTRES PRODUITS

N° DE COMPTS	D E S I G N A T I O N	MONTANT
	PRODUITS DIVERS	
770	Produits financiers	64.496.58
779	Autres produits	38.745.83
	TOTAL A	103.242.41
	PRODUITS HORS EXPLOITATION	
790	Subventions reçues	4.692.584.88
791	Produits de cessions des autres éléments d'actif	
792	Produits de cession d'investissements	
794	Rentrées sur créances annulées	
796	Reprises sur charges des exercices antérieurs	126.407.00
797	Produits des exercices antérieurs	2.600.795.23
798	Produits exceptionnels	293.796.51
	TOTAL B	7.713.583.62
	TOTAL GENERAL	7.816.826.03

ملحق 9: ميزانية 1989

ICE / 1989

E COMPTABLE UNITE COMPTOURS

CPTES	ACTIF	MONTANT BRUT	AMORTISSEMENTS DES PROVISIONS	MONTANT NET
	C2	C3	C4	C5
	INVESTISSEMENTS			
	Frais préliminaires	26.166.264,09	26.048.935,82	117.328,27
	Valeurs incorporelles	6.450.144,64	3.870.086,79	2.580.057,85
	Terrain	3.286.066,85		3.286.066,85
	Equipements de production			
	Bâtiments	185.722.010,28	45.746.521,73	139975488,55
	Ouvrages d'infrastructure	3.512.032,04	704.434,89	2.807.597,15
2	Installations complexes			
3	Matériel et outillage	147.817.481,19	99.913.470,53	47.904010,66
4	Matériel de transport	10.232.715,09	9.725.541,10	507.173,99
	Equipements de bureau	9.031.638,18	7.418.294,82	1.613.343,36
	Emballages récupérables			
	Agencements et installations	61.136.472,55	23.980.179,65	37.156292,90
	Autres équipements	31.888,92	27.118,81	4.770,11
	Equipement en instance d'inv			
	Equipements sociaux	10.056.966,68	2.183.334,95	7.873.631,73
	Investissements en cours	23.414.464,25		23.414464,25
	TOTAL 2	486.858.144,76	219.617.919,09	267240225,67
	STOCKS			
3	Marchandises			
3	Matières et fournitures	60.019.441,48		60.019441,48
33	Produits semi-ouvrés	10.877.682,42		10.877682,42
34	Produits et travaux	13.801.488,00		13.801488,00
35	Produits finis	26.735.918,88		26.735918,88
36	Déchets et rebuts			
37	Stocks à l'extérieur			
	TOTAL 3	111.434.530,78		111434530,78
	CREANCES			
42	Créances d'investissements	2.345.740,10		2.345.740,10
43	Créances de stocks	145.811,89		145.811,89
44	Créances sur associés et stés apparentées			
45	Créances pour comptes	11.169,58		11.169,58
46	Avances d'exploitation	66.474.550,48		66.474550,48
47	Créances sur clients	49.317.265,61		49.317.265,61
48	Disponibilités	38.135.768,00		38.135.768,00
4	Débiteurs du passif	68.416,12		68.416,12
	TOTAL 4	156.498.721,78		156498721,78
88	RESULTAT DE L'EXERCICE			10.751805,67
	TOTAL GENERAL	754.2[illegible]	219.617.919,09	545.925283,90

CPTES	PASSIF	MONTANT
C6	C7	C8
	FONDS PROPRES	
10	Fonds social	68.150.000,00
13	Réserves	
14	Subventions d'investissements	
15	Ecarts de réévaluation	
17	Comptes de liaison	
18	Résultat en instance d'affectation	- 14.040.342,67
19	Provisions pour pertes et charges	
	TOTAL 1	54.109.657,33
	DETTES	
52	Dettes d'investissements	370.755.366,42
53	Dettes de stock	15.418.344,39
54	Détention pour compte	33.085.921,83
55	Dettes envers les associés et sociétés apparentées	
56	Dettes d'exploitation	50.864.467,55
57	Avances commerciales	20.951.043,71
58	Dettes financières	718.362,16
5C	Comptes créditeurs de l'actif	22.120,51
	TOTAL 5	491.815.626,57
88	RESULTAT DE L'EXERCICE	
	TOTAL GENERAL	545.925.283,90

ملحق 10: جدول نتائج 1989

CENTRE COMPTABLE UNITE COMPTEURS

NIVEAU DES REGROUPEMENTS	COMPTES	D E S I G N A T I O N	D E B I T	C R E D I T	REGROUPEMENT D E B I T	REGROUPEMENT C R E D I T
C 1	C 2	C 3	C 4	C 5	C 6	C 7
70	70	VENTES des Marchandises				
60	60	Marchandises Consommées				
80	80	Marge Brute				
80	80	Marge Brute				
71		Production vendue				197.487.414,97
	710	Vente d'Electricité		69.403.263,24		
	711	Ventes de gaz		25.444.903,43		
	712	Ventes de déchets		265.938,50		
	713	Ventes Compteurs Eau		58.412.114,10		
	714	Ventes Disjoncteurs		13.[illegible].891,50		
891		Poduits vendue Inter - Unités				
	89291	Ventes Pieces Détachées		227.324,20		
	89202	Autres produits Inter - Unités				
72	72	Productions stockée		11.618.939,41		11.618.939,41
73	73	Production de l'Entreprise pour elle - même				
74	74	Prestations Fournies		108.479,50		108.479,50
8974	8922	Prestations fournies Inter - Unités				
75	75	Transfert de charges de production		989.003,16		989.003,16
61		Matières et fournitures consommées			70.201.939,05	
	611+614-0611 + 0614	Consommation d'Energie pour la production				
	612+613+6183 0612+0613 406183	Matières Matériaux matériels [illegible] Consommés	70.201.939,05			
	406181+ 06182	Consommations propres de gaz et d'électricité				
8961		Matières et Fournitures consommées Inter - Unités				
	89101	Produits énergétiques Inter - Unités				
	8902	Autres produits Inter - Unités				
62	62 + 062	S E R V I C E S	7.996.493,82		7.996.493,82	
8962	8922	Prestations Reçues - Services				
81	81	Valeur ajoutée Totale				134.005.424,17
		dont valeur ajoutée Inter - Unités				
81	81	Valeur ajoutée(totale)				134.005.424,17
77	77	Produits Divers		100.125,03		100.125,03
89(x)		Cessions de charges d'Exploitation				
	8923	Prestations fournies personnels				
	8924	Prestations fournies impôts et taxes				
	8925	Prestations fournies charges de structures				
	8926	Prestations fournies sections auxiliaires				
	8927	Prestations fournies charges indirectes et réparties				
78	78	Transfert de charges d'exploitation		1.118.055,45		1.119.055,45
63	63	Frais de Personnel	65.664.744,25		65.664.744,25	
(8963)	8913	Frais de Personnel Inter - Unitée				
64	64 +064	Impôts et taxes	38.617.183,14		38.617.183,14	
8964	8914	Prestations reçues : impôts et taxes				
65	65-065	Frais Financiers	14.807.762,14		14.807.762,14	
		A REPORTER./.	197.288.122,40	215.442.017,52	197.288.122,40	215.448.017,52

تابع ملحق 10: جدول نتائج 1989

...PRICE

...TRE COMPTABLE

TABLEAU DES RESULTATS

TABLEAU N°2.11. (SUITE)

...EAU DE ...PEMENT	COMPTES	DESIGNATION	DEBIT	CREDIT	REGROUPEMENT DEBIT	REGROUPEMENT CREDIT
		REPORT./.	197.288.122,40	215.442.037,52	197.288.122,40	215.442.037,52
66	66 + 66	Frais Divers	1.185.541,42		1.185.541,42	
68	68	Dotations aux amortissements et provisions	23.886.496,18		23.886.496,18	
(89 xx)		Charges Inter - Unités				
	98995	Prestations reçues Charges et Structures				
	8916	Prestations reçues - Sections Auxiliaires				
	8917	Prestations reçues : Charges Indirectes et réparties				
83	83	Resultat d'exploitation			6.918.122,48	
898...	(8983)	Dont résultat d'exploitation Inter - Unités				
79	79	Produits hors exploitation		10.716.479,24		10.716.479,24
897...		Produits hors exploitation Inter - Unités				
	89192	Produits hors exploitations reçus				
	89291	Charges hors exploitations cédés				
69	69	Charges Hors Exploitation	14.550.162,43		14.550.162,43	
8969		Produits Hors Exploitation Inter - Unités				
	89191	Charges Hors Exploitation Reçues				
	89192	Produits Hors Exploitation Cédés				
84	84	Résultat Hors Exploitation			3.833.683,19	
8984		Résultat Hors Exploitation - Inter - Unités				
83	83	Résultat d'Exploitation			6.918.122,48	
8983	(8983)	Dont résultat d'Exploitation Inter - Unité				
84	84	Résultat Hors Exploitation			3.833.683,19	
8984	(8984)	dont résultat Hors Exploitation Inter - Unités				
880	880	Résultat Brut de l'Exercice			10.751.805,67	
8988...	(8988D)	Dont résultat brut de l'exercice Inter - Unitée				

ملحق 11: عناصر التكاليف 1989

CENTRE COMPTABLE

MATIERES ET FOURNITURES

TABLEAU N° 11.11.

NUMERO DE COMPTE P. C. N.	DESIGNATIONS	MONTANTS	MONTANT
C 1	C 2	C 3	C 4
60	MARCHANDISES		
600	Marchandises		
	TOTAL A		
61	MATIERES ET FOURNITURES		
611	Matières premières	6.486.706,37	
612	Matières consommables, Matériaux et matériels divers stockés dont pièces de rechange	46.722.528,83	
613	Carburants lubrifiants, matières consommables, matériaux et matériels divers non stockés	14.025.301,23	
614	Energie Electrique et gaz naturel	2.823.912,62	
618	Fournitures consommées par la Société	143.490,00	
	TOTAL B	70.201.939,05	70.201.939,05
		70.201.939,05	70.201.939,05

تابع ملحق 11: عناصر التكاليف 1989

N° DE COMPTE	DESIGNATION DES COMPTES	EXPLOITATION	HORS EXPLOITATION	TOTAL	REGROUPEMENT PAR SOUS RUBRIQUE		
					EXPLOITATION	HORS EXPLOITAT.	TOTAL
C 1	C 2	C 3	C 4	C 5	C 6	C 7	C8 = C6 + C7
62	SERVICES						
620	TRANSPORTS				66.367,26		66.367,26
6200	Frêts et transports sur ventes	4.471,92		4.471,92			
6201	Autres frêts et transports	61.895,34		61.895,34			
621	Loyer et charges locatives	172.200,00	1.050,00	173.250,00	172.200,00	1.050,00	173.250,00
622	Entretienset réparations				781.248,50	19.960,53	801.209,03
6222	Terrains						
[illegible]	Equipements de productio.	781.248,50	19.960,53	801.209,03			
[illegible]	Equipement Sociaux						
623	Travaux et façons executés a l'extérieur	1.549.225,64	54.786,61	1.604.012,25	1.549.225,64	54.786,61	1.604.012,25
[illegible]	Documentation	77.258,65	19,50	77.278,15	77.258,65	19,50	77.278,15
[illegible]	Rémunération de tiers	2.509.765,86	89.725,57	2.599.491,43	2.509.765,86	89.725,57	2.599.491,43
[illegible]	Publicité	414.619,44		414.619,44	414.619,44		414.619,44
[illegible]27	Déplacements et receptions				2.010.375,57	33.698,00	2.044.073,57
[illegible]	Déplacement : frais de voyage	1.030.218,77	19.420,00	1.049.638,77			
[illegible]	Déplacements : frais de séjour	603.802,35		603.802,35			
[illegible]	Réceptions : frais d'hebergement	376.354,45	14.278,00	390.632,45			
[illegible]	Receptions : autres frais						
[illegible]	P ET T	212.759,32	3.433,37	216.192,69	212.759,32	3.433,37	216.192,69
	TOTAL 1	7.793.820,24	202.673,58	7.996.493,82	7.793.820,24	202.673,58	7.996.493,82
63	FRAIS DE PERSONNEL						
630	Rémunération du personnel				49.019.585,05		49.019.585,05
6300	Traitements et salaires	40.143.343,22		40.143.343,22			
6301	Heures supplémentaires	156.006,03		156.006,03			
6302	Primes	8.485.340,51		8.485.340,51			
6303	Congés payés	234.895,29		234.895,29			
632	Indemnités et prestations directs				4.402.090,79		4.402.090,79
6320	Indemnités	3.404.188,23		3.404.188,23			
6322	Prestations	997.902,56		997.902,56			
[illegible]	Contributions aux activités Sociales	1.060.625,39		1.060.625,39	1.060.625,39		1.060.625,39
[illegible]	Cotisations Sociales				11.182.443,02		11.182.443,02
[illegible]	Cotisations et sécurité sociale	9.501.021,05		9.501.021,05			
6352	Cotisation aux caisses et retraite	1.681.421,97		1.681.421,97			
	TOTAL 2	65.664.744,25		65.664.744,25	65.664.744,25		65.664.744,25
	A REPORTER (1 + 2)	73.458.564,49	202.673,58	73.661.238,07	73.458.564,49	202.673,58	73.661.238,07

تابع ملحق 11: عناصر التكاليف 1989

N° DES COMPTES	DESIGNATIONS DES COMPTES	EXPLOITATION	HORS EXPLOITATION	TOTAL	REGROUPEMENT PAR SOUS RUBRIQUE — EXPLOITATION	HORS EXPLOITATION	TOTAL
C 1	C 2	C 3	C 4	C 5	C 6	C 7	C8 = C6 + C7
	REPORT	73.458.564,49	202.673,58	73.661.238,07	73.458.564,49	202.673,58	73.661.238,07
	IMPOTS ET TAXES						
	VERSEMENT FORFAITAIRE	2.979.188,65		2.979.188,65	2.979.188,65		2.979.188,65
	TAXE SUR L'ACTIVITE PROFESSIONNELLE				2.890.385,31		2.890.385,31
	Taxe sur l'activite industrielle et commerciale	2.890.385,31		2.890.385,31	31.920.663,18		31.920.663,18
	Taxe sur le chiffre d'affaires						
	Taxe unique globale à la production	31.911.131,95		31.911.131,95			
	Taxe unique globale sur les prestations de service	9.531,23		9.531,23			
	Droits Indirects				38.980,00		38.980,00
	Droit d'enregistrement	250,00		250,00			
	Droit d'enregistrement sur actes et [illegible]	38.730,00		38.730,00			
	Droit de timbre	2.841,00		2.841,00	2.841,00		2.841,00
	Droits de douane	8.000,00		8.000,00	699.805,00	85.320,00	785.125,00
	Autres droits, impôts et taxes	691.805,00	85.320,00	777.125,00			
	Taxes foncières						
	Droits afférents aux instruments de mesure						
	Droits, impôts et taxes divers						
	TOTAL	38.531.863,14	85.320,00	38.617.[illegible]	38.531.863,14	85.320,00	38.617.1[illegible],14
	FRAIS FINANCIERS	10.856.513,72	2.896.480,15	13.752.[illegible]	10.856.513,72	2.896.480,15	13.752.[illegible],90
	Interet sur emprunts	150.754,82	39.971,44	190.756,26	150.784,82	39.971,44	190.756,26
	Interêts des comptes [illegible]						
	Intérêts bancaires						
	Escomptes accordés				761.783,57	14.662,53	776.446,10
	Frais de banque et de [illegible]	59,21		59,21			
	Frais sur titre	761.724,36	14.662,53	776.386,89			
	Frais sur effets						
	Commissions diverses	87.565,88		87.565,88	87.565,88		87.565,88
	Frais d'achat de titres						
	Commissions sur ouvertures de crédits, cautions et avals						
	Participation de l'état aux charges financieres résultant des travaux [illegible] - connexion						
	TOTAL	11.856.647,99	2.951.114,15	14.807.762,14	11.856.647,99	2.951.114,15	14.807.762,14
	FRAIS DIVERS	1.083.920,12	101.621,30	1.185.541,42	1.083.920,12	101.621,30	1.185.541,42
	Assurances						
	Autres frais divers						
	Cotisations et dons						
	Frais de conseils et d'assemblées						
	Males sur emballages						
	Dédits sur achats et sur ventes						
	Participation de société						
	TOTAL	1.083.920,12	101.621,30	1.185.541,42	1.083.920,12	101.621,30	1.185.541,42
	TOTAL GENERAL	124.930.995,74	3.340.729,03	128.271.724,77	124.930.995,74	3.340.729,03	128.271.724,77

ملحق 12: عناصر الإيرادات 1989

N° DE COMPTE	DESIGNATIONS	MONTANT ALGERIE	MONTANT EXPORTATION	MONTANT TOTAL
C 1	C 2	C 3	C 4	C5 = C3 + C4
70	MARCHANDISES			
[illegible]	Ventes de Marchandises			
	TOTAL A			
	PRODUCTION VENDUE			
[illegible]/7106	Ventes ~~d'Electricité~~ Compteurs Electricité	67.981.101,62	1.422.151,62	69.403.253,24
[illegible]12/7113	Ventes ~~en Algérie~~ Compteurs Gaz et Régulateurs	25.444.903,41		25.444.903,41
[illegible]/7151	Ventes ~~à l'étranger~~ Compteurs Eau	50.870.812,50	7.541.301,60	58.412.114,10
[illegible]	~~VENTES DE GAZ~~ Ventes Disjoncteurs	43.733.891,50		43.733.891,50
[illegible]	Ventes en Algérie			
[illegible]	Ventes à l'Etranger			
[illegible]	VENTES DE DECHETS ET REBUTS.	265.938,50		265.938,50
[illegible]	TRAVAUX D'ENTREPRISES			
[illegible]	PRODUCTION ANNEXE DES CENTRALES			
[illegible]	VENTES PIECES DETACHEES	227.324,20		227.324,20
	TOTAL B	188.523.971,75	8.963.463,22	197.487.434,97
	PRODUCTION DE L'ENTREPRISE POUR ELLE MEME			
[illegible]	Production d'investissement par la Société			
[illegible]36	Travaux réalisés par les Unités D.V.K. pour d'autres Unités			
	TOTAL C			
	TOTAL A + B + C			
[illegible]	PRESTATIONS FOURNIES			
[illegible]	Locations diverses	74.534,00		74.534,00
[illegible]	Prestations de Service	33.945,50		33.945,50
	TOTAL D	108.479,50		108.479,50
	TOTAL : A + B + C + D	188.632.451,25	8.963.463,22	197.595.914,47

تابع ملحق 12: عناصر الإيرادات 1989

N° DE COMPTE	DESIGNATION	MONTANT
[illegible]	PRODUITS DIVERS	
779	PRODUITS FINANCIERS	60.821,84
[illegible]	AUTRES PRODUITS	39.303,19
	TOTAL	100.125,03
	PRODUITS HORS EXPLOITATION	
[illegible]	SUBVENTION REÇUES	3.016.520,64
[illegible]	PRODUITS DE CESSION DES AUTRES ELEMENTS D'ACTIF	/
792	" " " D'INVESTISSEMENTS	245.633,72
[illegible]	RENTREES SUR CREANCES ANNULEES	/
[illegible]	REPRISES SUR CHARGES DES EXERCICES ANTERIEURS	665.464,25
[illegible]	PRODUITS DES EXERCICES ANTERIEURS	3.832.435,90
[illegible]	PRODUITS EXCEPTIONNELS	2.956.424,73
		10.716.479,24
		10.816.604,27

ملحق 13: ميزانية 1990

CPTES	ACTIF		[illegible] DES PROVISIONS	[illegible]
C1	C2	C3	C4	C5
	INVESTISSEMENTS			
20	Frais préliminaires	26.166.264,09	26.166.264,09	/
21	Valeurs incorporelles	6.450.144,64	5.160.115,72	1.290.028,92
22	Terrains	3.286.066,85	/	3.286.066,85
24	Equipements de production			
240	Bâtiments	196.342.176,06	56.380.594,57	139.961.581,49
241	Ouvrages d'infrastructures	3.512.032,04	821.502,62	2.690.529,42
[illegible]	Installations complexes			
[illegible]	Matériel et outillage	171.831.981,28	121.732.560,49	50.099.420,79
[illegible]	Matériel de transport	12.187.948,06	11.555.791,51	632.156,55
[illegible]	Equipements de bureau	13.652.587,59	8.774.239,13	4.878.348,46
[illegible]	Emballages récupérables			
[illegible]	Agencements et installations	67.370.772,61	29.616.934,36	37.753.838,25
[illegible]	Autres équipements	31.888,92	30.307,70	1.581,22
[illegible]	Equipements en instance d'inventaire			
25	Equipements sociaux	10.822.410,68	2.583.996,53	8.238.414,15
[illegible]	Investissements en cours	37.437.923,01		37.437.923,01
	TOTAL 2	549.092.195,83	262.822.306,72	286.269.889,11
	STOCKS			
	[illegible]			
[illegible]	Matières et fournitures	77.616.926,40		77.616.926,40
[illegible]	Produits semi-ouvrés	12.596.730,04		12.596.730,04
[illegible]	Produits et travaux en cours	11.697.885,72		11.697.885,72
[illegible]	Produits finis	46.428.200,90		46.428.200,90
[illegible]	Déchets et rébuts			
[illegible]	Stocks à l'intérieur			
	TOTAL 3	148.339.743,06		148.339.743,06
	CREANCES			
42	Créances d'investissement	1.560.708,36		1.560.708,36
[illegible]	Créances de stocks	149.723,82		149.723,82
[illegible]	Créances sur associés et stés apparentées			
45	Avances pour compte			
46	Avances d'exploitation	66.633.065,06		66.633.065,06
47	Créances sur clients	47.293.132,15		47.293.132,15
[illegible]	Disponibilités	19.617.911,70		19.617.911,70
40	Comptes débiteurs du passif	68.608,76		68.608,76
	TOTAL 4	135.323.149,85		135.323.149,85
88	RESULTAT DE L'EXERCICE	21.636.099,41		21.636.099,41
	TOTAL GENERAL	854.391.188,15	262.822.306,72	591.568.881,43

CPTES	PASSIF	MONTANT
C6	C7	C8
	FONDS PROPRES	
[illegible]	Fonds social	30.000.000,00
[illegible]	Réserves	
[illegible]	Subventions d'investissements	
15	Ecart de réévaluation	
17	Comptes de liaison	
18	Résltats en instance d'affectation	- 10.220.137,77
19	Prévisions pour pertes et charges	
	TOTAL 1	19.779.862,23
	DETTES	
52	Dettes d'investissement	196.456.798,28
53	Dettes de stocks	9.180.048,68
54	Détention pour compt	34.280.320,34
55	Dettes envers les associés et sociétés apparentées	16.782.885,78
56	Dettes d'exploitation	71.720.622,85
57	Avances commerciales	21.739.157,39
58	Dettes financières	21.606.140,37
50	Comptes créditeurs de l'actif	23.045,51
	TOTAL 5	571.789.019,20
88	RESULTAT DE L'EXERCICE	
	TOTAL GENERAL	591.568.881,43

ملحق 14: جدول النتائج 1990

CENTRE COMPTABLE : UNITE COMPTEURS — TABLEAU DES RESULTATS

	COMPTES	DESIGNATION	DEBIT	CREDIT	REGROUPEMENT DEBIT	REGROUPEMENT CREDIT
	C2	C2	C4	C5	C6	C7
70	70	Ventes de marchandises				
60	60	Marchandises consommées				
80	80	Marge brute				
80	80	Marge brute				211.823.912,52
71		Production vendue		81.570.524,50		
	710	Ventes d'électricité		48.966.204,82		
	711	Ventes de gaz		338.409,70		
	712	Ventes de déchets		33.595.722,22		
	713	VENTES COMPTEURS EAU		47.031.658,87		
	717	VENTES DISJONCTEURS				
	718	VENTES PIECES DETACHEES		267.891,79		
	719	VENTES DETAIL COMPTEURS		53.500,62		
	89202			19.316.613,06		19.316.613,06
72	72	Production stockée				
73	73	Production de l'unité pour ...		157.227,40		157.227,40
74	74	Prestations fournies				
8974	8922	Prestations fournies inter-unités		1.439.357,59		1.439.357,59
75	75	Transfert de ... de production				
		Matières et fournitures consommées				
	611+614+0611+0614 612+613+6183+0612 +0615	Matières et fournitures consommées				
		Consommation ... production	57.600.746,07			
	6193+06181+6182	Matières matériaux ...	135.060,00			
	...+06187	Consommation produits ... électricité				
		Matières et fournitures consommées inter-unités			97.995.808,07	
	89101	Produits énergétiques ...				
	89102	Autres produits ...				
	62+062	Services	.527.089,99		8.527.089,99	
	8912	Prestations reçues ...				
	83	Valeur ajoutée totale		136.214.212,51		136.214.212,51
		dont valeur ajoutée inter-unités				
	83	Valeur ajoutée ...		136.214.212,51		136.214.212,51
	77	Produits divers		444.977,57		444.977,57
		... d'exploitation				
	8923	Prestations fournies personnel				
	8924	Prestations fournies impôts et taxes				
	8925	Prestations fournies charges et structures				
	8926	Prestations fournies sections auxiliaires				
	8927	Prestations fournies ... indirectes ... réparties		286.068,20		286.068,20
	76	Transfert ... d'exploitation				
63	63	Frais de personnel	76.158.415,65		76.158.415,65	
063	8913	Frais de personnel ...				
64	64+064	Impôts et taxes	41.018.170,15		41.018.170,15	
	8914	Prestations ...				
	65+065	Frais financiers	9.975.327,34		9.975.327,34	
		A REPORTER	127.151.913,14	136.945.258,28	127.151.913,14	136.945.258,28

تابع ملحق 14: جدول النتائج 1990

LIGNE COMPTABLE / : UNITE COMPTEURS

TABLEAU DES RESULTATS

COMPTES	DESIGNATION	DEBIT	CREDIT	REGROUPEMENT DEBIT	REGROUPEMENT CREDIT
66+066	Frais divers	127.151.913,14	136.945.258,28	127.151.913,14	136.945.258,28
5?	Dotations aux amortissements et provisions	1.166.674,14		1.166.674,14	
	Charges inter-unités	26.334.203,59		26.334.203,59	
8915	Prestations reçues - charges et structures				
8916	Prestations reçues - sections auxiliaires				
8917	Prestations reçues - charges indirectes et réparties				
83	Résultat d'exploitation	17.707.532,59		17.707.532,59	
(8983)	dont résultat d'exploitation inter-unités				
79	Produits hors exploitation		18.053.897,22		18.053.897,22
(8983)	Produits hors exploitation - inter unités				
89192	Produits hors exploitation reçus				
89291	Charges exploitation cédés	21.982.464,04		21.982.464,04	
69	Charges hors exploitation				
	Produits hors exploitation inter-unités				
89191	Charges hors exploitation reçues				
89192	Produits hors exploitation cédés				
[illegible]	Résultat hors exploitation	1.928.566,82		1.928.566,82	
	Résultat hors exploitation inter-unités				
83	Résultat d'exploitation	17.707.532,59		17.707.532,59	
(8983)	dont résultat d'exploitation inter-unités	1.928.566,82		1.928.566,82	
84	Résultat hors exploitation				
(8984)	dont résultat hors exploitation inter-unités				
88	Résultat brut de l'exercice	21.636.099,41		21.636.099,41	
[illegible]	dont résultat brut de l'exercice inter-unités				

ملحق 15: عناصر التكاليف 1990

TABLEAU DES CONSOMMATIONS DE MARCHANDISES
MATIERES ET FOURNITURES

N° DE COMPTE	D E S I G N A T I O N	MONTANT	MONTANT
C1	C2	C3	C4
60	MARCHANDISES		
600	Marchandises		
	TOTAL		
61	MATIERES ET FOURNITURES		
611	Matières premières	14.126.922,41	14.126.922,41
612	Matières consommables, matériaux et matériels divers stockés dont pièces de rechange	59.450.535,38	59.450.535,38
613	Carburant et lubrifiant, matières consommables, matériaux et matériels divers non stockés	11.439.875,27	11.439.875,27
614	Energie électrique et gaz naturel	2.843.415,01	2.843.415,01
61?	Fournitures consommées par la Société	135.060,00	135.060,00
	TOTAL	87.995.808,07	87.995.808,07

تابع ملحق 15: عناصر التكاليف 1990

N° DE COMPTE	DESIGNATION DES COMPTES	EXPLOITATION	HORS EXPLOITATION	TOTAL	REGROUPEMENT PAR SOUS RUBRIQUE		
					EXPLOITATION	HORS EXPLOITAT.	TOTAL
C 1	C 2	C 3	C 4	C 5	C 6	C 7	C5 = C6 + C7
62	**S E R V I C E S**						
620	TRANSPORTS				35.130,70	3.997,20	39.127,90
6200	Frêts et transportd sur ventes						
6201	autres frêts et transports	35.130,70	3.997,20	39.127,90			
621	Loyer et charges locatives	214.025,50		214.025,50	214.025,50		214.025,50
622	Entretienset réparations				460.900,94	19.580,20	480.481,14
6222	Terrains						
[illegible]	Equipements de productic	460.900,94	19.580,20	480.481,14			
6825	Equipement Sociaux						
623	Travaux et façons executés à l'exterieur	999.858,63	453.570,33	1.453.428,96	999.858,63	153.570,33	1.453.428,96
[illegible]	Documentation	114.629,48	18.851,00	133.480,48	114.629,48	18.851,00	133.480,48
[illegible]	Rémunération de tièrs	2.234.303,62	224.368,42	2.458.672,04	2.234.303,62	224.368,42	2.458.672,04
[illegible]	Publicité	528.500,29	12.500,00	541.000,29	528.500,29	12.500,00	541.000,29
[illegible]	Déplacements et receptions				2.873.883,52	53.900,05	2.927.783,57
[illegible]	Déplacement : frais de voyage	1.427.563,83	3.244,00	1.430.807,83			
6272	Déplacements : frais de séjour	1.051.862,19		1.051.862,19			
[illegible]	Réceptions : frais d'hebergement	387.776,50	50.656,05	438.432,55			
[illegible]	Receptions : autres frais	6.681,00		6.681,00			
[illegible]	P ET T	279.090,11		279.090,11	279.090,11		279.090,11
	TOTAL 1	7.740.322,79	786.767,20	8.527.089,99	7.740.322,79	786.767,20	8.527.089,99
63	FRAIS DE PERSONNEL						
630	Remunération du personnel				49.770.291,74		49.770.291,74
6300	Traitements et salaires	34.502.787,91		34.502.787,91			
6301	Heures supplémentaires	97.602,40		97.602,40			
6302	Primes	6.097.193,72		6.097.193,72			
6303	Congés payés	9.072.707,71		9.072.707,71			
632	Indemnités et prestations directes				11.351.435,37		11.351.435,37
6320	Indemnités	10.631.277,62		10.631.277,62			
6321	Prestations	720.157,75		720.157,75			
[illegible]	Contributions aux activites Sociales	1.396.114,17		1.396.114,17	1.396.114,17		1.396.114,17
[illegible]	Cotisations Sociales				11.640.574,37		11.640.574,37
[illegible]	Cotisations et sécurité sociale	11.651.323,81		11.651.323,81			
[illegible]	Cotisation aux caisses et retraite	1.989.250,56		1.989.250,56			
	TOTAL 2	76.158.415,65		76.158.415,65	76.158.415,65		76.158.415,65
	A REPORTER (1 + 2)	83.898.738,44	786.767,20	84.685.505,64	83.898.738,44	786.767,20	84.685.505,64

تابع ملحق 15: عناصر التكاليف 1990

N° DE COMPTE	DESIGNATIONS DES COMPTES	EXPLOITATION	HORS EXPLOITATION	[illegible]
[illegible]	2	C 3	C 4	
	REPORT			
64	IMPOTS DE TAXES	3.471.814,23		3.471.814,23
[illegible]	VERSEMENTS FORFAITAIRE			
[illegible]	TAXE SUR L'ACTIVITE PROFESSIONNELLE	3.200.672,14	9.636,75	3.210.308,89
[illegible]	Taxe sur l'activite industrielle et commerciale			33.446.746,03
[illegible]	Taxe sur le chiffre d'affaires	33.446.746,03		15.371,00
[illegible]	Taxe unique globale à la production	15.371,00		
[illegible]	Taxe unique globale sur les prestations de service			
[illegible]	Droits Indirects			
[illegible]	Droit d'enregistrement			14.265,00
[illegible]	Droit d'enregistrement sur [illegible] et marches	14.265,00		
[illegible]	Droit de timbre			
[illegible]	Droits de douane			
[illegible]	Autres droits, impôts et taxes	726.690,00	132.975,00	859.665,00
[illegible]	Taxes foncières			
[illegible]	Droits afférents aux instruments de mesure			
[illegible]	Droits, impôts et taxes divers			
	TOTAL	40.[illegible],40	142.611,75	41.[illegible]
	[illegible]	[illegible],22	[illegible]2.185,25	[illegible]708,77
	[illegible]	2.627,64		2.627,64
[illegible]	Intérêts des comptes [illegible]			
[illegible]	Intérêts bancaires			
[illegible]	Escomptes accordés			
[illegible]	Frais de banque et [illegible]			
[illegible]	Frais sur titre			
[illegible]	Frais sur effets	1.414.844,47	21,20	1.414.865,67
[illegible]	Commissions diverses			
[illegible]	Frais d'achat de titres			
[illegible]	Commission sur ouverture [illegible] et [illegible]	54.125,26		54.125,26
[illegible]	Participation [illegible]			
	[illegible] des travaux [illegible] connexion			
	TOTAL	9.903.120,89	72.206,45	9.975.327,34
[illegible]	FRAIS DIVERS	477.281,64		477.281,64
[illegible]	Assurances			
[illegible]	Autres frais divers			
[illegible]	Cotisations et dons	115.142,50	71.250,00	189.392,50
[illegible]	Frais de conseils et [illegible]			
[illegible]	[illegible] sur emballages			
[illegible]	[illegible] sur achats et sur [illegible]			
[illegible]	Participation de société			
	TOTAL	1.095.424,14	71.250,00	1.166.674,14

[illegible] (C 6)	HORS EXPLOITATION (C 7)	T O T A L (C8 = C6 + C7)
		3.471.814,23
3.471.514,23		
3.200.672,14	9.636,75	3.210.308,89
33.462.117,03		33.462.117,03
		14.265,00
14.265,00		
		859.665,00
726.690,00	132.975,00	
40.875.552,[illegible]	142.644,75	41.018.170,15
	[illegible]2.195,25	6.503.708,77
6.4[illegible] / 2.627,64		2.627,64
1.414.844,47	21,20	1.414.865,67
		54.125,26
54.125,26		
9.903.120,89	72.206,45	9.975.327,34
		477.281,64
477.281,64		
115.142,50	71250,00	189.392,50
1.095.424,14	71.250,00	1.166.674,14

ملحق 16: عناصر الإيرادات 1990

N° DE COMPTE	DESIGNATIONS	MONTANT ALGERIE	MONTANT EXPORTATION	MONTANT TOTAL
C 1	C 2	C 3	C 4	C5 = C3 + C4
70	MARCHANDISES			
70	Ventes de Marchandises			
	TOTAL A			
	PRODUCTION VENDUE			
[illegible]	Ventes COMPTEURS ELECTRICITE	[illegible]	[illegible].012,64	80.119.485,30
[illegible]	Ventes COMPTEURS GAZ ET REGULATEURS	48.956.204,82		48.956.204,82
[illegible]	Ventes COMPTEURS EAU	[illegible].605.020,08	2.039,20	[illegible].607.059,28
[illegible]	VENTES DISJONCTEURS	[illegible].861,63	1.449.000,00	48.524.861,63
[illegible]	Ventes en Algérie			
[illegible]	Ventes a l'Etranger			
[illegible]	VENTES DE DECHETS ET REBUTS	[illegible].409,70		336.409,70
[illegible]	TRAVAUX D'ENTREPRISES			
[illegible]	PRODUCTION ANNEXE DES CENTRALES			
[illegible]	VENTES PIECES DETACHEES	[illegible].821,30	151.070,49	267.891,79
	TOTAL B	208.838.790,19	2.985.122,33	211.823.912,52
	PRODUCTION DE L'ENTREPRISE POUR ELLE MEME			
731	Production d'investissement par la Société			
735	Travaux réalisés par les [illegible] pour d'autres [illegible]			
	TOTAL C			
	TOTAL A + B + C			
[illegible]	PRESTATIONS FOURNIES	36.066,80		36.066,80
[illegible]	Locations diverses	121.160,60		121.160,60
[illegible]	Prestations de Services			
	TOTAL D	157.227,40		157.227,40

تابع ملحق 16: عناصر الإيرادات

TABLEAU DES AUTRES PRODUITS

N° DE COMPTE	DESIGNATION	MONTANT
	PRODUITS DIVERS	
770	**Produits financiers**	352.998,24
779	**Autres produits**	91.979,33
	TOTAL	444.977,57
	PRODUITS HORS EXPLOITATION	
790	Subventions reçues	8.633.708,51
791	**Produits de cessions des autres éléments d'actif**	
792	**Produits de cession d'investissements**	
794	**Rentrées sur créances annulées**	664.356,21
796	Reprises sur charges des exercices antérieurs	2.994.805,70
797	Produits des exercices antérieurs	5.761.026,80
798	Produits exceptionnels	
	TOTAL	18.053.897,22
	TOTAL GENERAL	18.498.874,79

ملحق 17: ميزانية 1991

TABLEAU N° 1.11

EXERCICE / : 1991

CENTRE COMPTABLE / : UNITE COMPTEURS

BILAN AU ......31/12/1991................

CPTES	ACTIF C2	C3	AMORTISSEMENTS LES PROVISIONS C4	MONTANT NET C5
	INVESTISSEMENTS			
[illegible]	Frais préliminaires	1.000.457,15	200.091,43	800.365,72
21	Valeurs incorporelles	14.939.342,44	8.407.114,10	6.532.228,34
22	Terrains	3.286.066,85		3.286.066,85
24	Equipements de production			
240	Bâtiments	196.342.176,06	62.154.418,67	134.187.757,39
241	Ouvrages d'infrastructures	3.512.032,04	938.570,35	2.573.461,69
242	Installations complexes			
243	Matériel et outillage	258.059.580,44	144.145.342,08	113.914.238,36
[illegible]	Matériel de transport	13.134.436,44	11.529.696,44	1.604.740,00
[illegible]	Equipements de bureau	11.927.744,59	6.743.319,66	5.184.424,93
246	Emballages récupérables			
[illegible]	Agencements et installations	73.584.318,47	33.283.613,04	40.300.705,43
245	Autres équipements	31.888,92	31.888,92	
249	Equipements en instance d'inventaire			
25	Equipements sociaux	10.511.255,79	2.482.216,49	8.029.039,30
[illegible]	Investissements en cours	53.206.512,79		53.206.512,79
	TOTAL 2	639.535.811,98	269.916.271,18	369.619.540,80
	STOCKS			
[illegible]	Marchandises			
[illegible]	Matières et fournitures	162.506.079,64		162.506.079,64
[illegible]	Produits semi-ouvrés	29.126.236,95		29.126.236,96
34	Produits et travaux en cours	54.527.239,91		54.527.239,91
35	Produits finis	64.557.383,18		64.557.383,18
36	Déchets et rebuts			
37	Stocks à l'intérieur			
	TOTAL 3	310.716.939,61		310.716.939,61
	CREANCES			
32	Créances d'investissement	1.307.583,43		1.307.583,43
[illegible]	Créances de stocks	262.063,82		262.063,82
[illegible]	Créances sur associés et Stés apparentées			
[illegible]	Avances pour compte	24.170.706,80		24.170.706,80
[illegible]	Avances d'exploitation	86.785.884,27		86.785.884,27
47	Créances sur clients	102.790.297,60		102.790.297,60
[illegible]	Disponibilités	37.426.946,13		37.426.946,13
[illegible]	Comptes débiteurs du passif	68.423,88		68.423,88
	TOTAL 4	252.811.905,93		252.811.905,93
86	RESULTAT DE L'EXERCICE			
	TOTAL GENERAL			933.148.386,34

CPTES C6	PASSIF C7	MONTANT C8
	FONDS PROPRES	
10	Fonds social	30.000.000,00
13	Réserves	
14	Subventions d'investissements	
15	Ecart de réévaluation	
17	Comptes de liaison	
18	Résultats en instance d'affectation	- 66.248.533,50
19	Prévisions pour pertes et charges	36.501.099,11
	TOTAL 1	252.565,61
	DETTES	
52	Dettes d'investissements	550.644.856,92
53	Dettes de stocks	19.772.459,20
54	Détention pour compte	80.118.214,95
55	Dettes envers les associés et sociétés apparentées	16.782.885,78
56	Dettes d'exploitation	86.162.266,41
57	Avances commerciales	4.266.960,61
58	Dettes financières	137.918.081,41
50	Comptes créditeurs de l'actif	11.368.739,60
	TOTAL 5	907.034.464,88
88	RESULTAT DE L'EXERCICE	25.861.355,85
	TOTAL GENERAL	933.148.386,34

ملحق 18 : جدول نتائج 1991

TABLEAU N° 2.11

EXERCICE : 1991
CENTRE COMPTABLE : UNITE COMPTEURS

TABLEAU DES RESULTATS

NIVEAU DE REGROUP.	COMPTES	DESIGNATION	DEBIT	CREDIT	REGROUPEMENT DEBIT	REGROUPEMENT CR.
C1	C2	C3	C4	C5	C6	C
70	70	Ventes de marchandises				
60	60	Marchandises consommées				
60	80	Marge brute				
80	80	Marge Brute				433.959.[illegible]
		Production vendue		130.939.588,11		
	710	" " Compteurs Electricité		95.114.404,16		
	711	" " " Gaz et Régulateurs		1.422.220,99		
	712	Ventes de déchets		11.213.958,56		
	713	" contacteurs et relais		54.287.500,00		
	714	" distributeurs de carburants		50.579.725,42		
71	715	" compteurs Eau		85.572.928,75		
	717	" disjoncteurs		1.607.802,61		
	718	" pièces détachées produit		221.004,56		
72	719	" détail		77.488.043,31		77.488.[illegible]
73	72	Production stockée		423.049,80		423.[illegible]
74	73	Production de l'Entreprise pour elle-même		573.623,83		573.[illegible]
974	74	Prestations fournies		4.850.800,44		4.850.[illegible]
75	75	Transfert de charges de production			224.823.771,37	
61		Matières et fournitures consommées.	222.932.646,00			
	611+614+0611+0614 612+613+618+0612+0613. 0618+0618+0618	Consommations propres de Gaz et d'Electricité	1.890.525,37			
	62 + 062	Services.	14.046.618,08		14.046.618,08	
3961						
3962						
81	81	Valeur ajoutée totale		278.424.861,09		278.424.[illegible]
		dont valeur ajoutée inter-unités				
81	81	Valeur ajoutée (totale)		278.424.861,09		278.424.[illegible]
	77	Produits divers		1.699.554,78		1.699.[illegible]
		Cessions de charges d'exploitation"				
	8923	Prestations fournies personnel				
	8924	Prestations fournies impôts et taxes				
	8925	Prestations fournies charges et structures				
	8926	Prestations fournies sections auxiliaires				
	8927	Prestations fournies charges indirectes et répartis				
78	78	Transfert de charges d'exploitation		23.791.526,46		23.791.[illegible]
63	63	Frais de personnel	95.753.485,44		95.753.485,44	
(8963)	8913	Frais de personnel inter-unités	91.427.070,70		91.427.070,70	
64	64+064	Impôts et taxes				
3964	8914	Prestations reçues impôts et taxes	35.534.820,46		35.534.820,46	
65	65+065	Frais financiers				
		A REPORTER	222.715.376,60	303.916.342,38	222.715.376,60	303.916.[illegible]

تابع ملحق 18: جدول نتائج 1991

EXERCICE / : 1991 TABLEAU N° 2.11 (Suite)

CENTRE COMPTABLE / : UNITE COMPTEURS

TABLEAU DES RESULTATS

DE P.	COMPTES	DESIGNATION	DEBIT	CREDIT	REGROUPEMENT DEBIT	REGROUPEMENT CREDIT
		REPORT	222.715.376,60	303.916.342,33	222.715.376,60	303.916.342,33
	56-066	Frais divers	1.404.444,81		1.404.444,81	
	60	Dotations aux amortissements et provisions	33.746.106,94		33.746.106,94	
		Charges inter-unités				
	8915	Prestations reçues - charges et structures				
	8916	Prestations reçues - sections auxiliaires				
	8917	Prestations reçues - charges indirectes et réparties				
	33	Résultat d'exploitation		46.050.413,98		46.050.413,98
3)	(8983)	dont résultat d'exploitation inter-unités				
	79	Produits hors exploitation		59.083.262,79		59.083.262,79
	(8983)	Produits hors exploitation - inter unités				
	89192	Produits hors exploitation reçus				
	89291	Charges exploitation cédés				
	69	Charges hors exploitation	79.272.320,92			
		Produits hors exploitation inter-unités				
	89191	Charges hors exploitation reçues				
	89192	Produits hors exploitation cédés				
	84	Résultat hors exploitation	20.189.058,13		20.189.058,13	
		Résultat hors exploitation inter-unités				
	83	Résultat d'exploitation		46.050.413,98		46.050.413,98
83)	(8983)	dont résultat d'exploitation inter-unités	20.189.058,13		20.189.058,13	
	84	Résultat hors exploitation				
84)	(8984)	dont résultat hors exploitation inter-unités				
	880	Résultat brut de l'exercice		25.861.355,85		25.861.355,85
880)	(89880)	dont résultat brut de l'exercice inter-unités				

ملحق 19: جدول الديون 1991

TABLEAU N° 9.11

EXERCICE : 1991

CENTRE COMPTABLE : UNITE COMPTEURS

TABLEAU DES DETTES

N° DE COMPTE	DESIGNATION DES COMPTES	DELAI D'EXIGIBILITE: COURT TERME	MOYEN TERME	LONG TERME	TOTAL	TOTAL RUBRIQUES
C1	C2	C3	C4	C5	C6 = C3 + C4 + C5	C7
52	DETTE D'INVESTISSEMENT		15.656.858,81	316.745.883,31	549.593.981,33	550.644.856,92
521	Emprunts bancaires					
	- En Algérie	36.507.537,47	98.251.494,61	89.432.407,13		
	- A l'étranger	101.786,39			101.786,39	
522	Crédits d'investissements					
523	Autres Emprunts					
	- En Algérie					
	- A l'étranger	949.089,20			949.089,20	
524	Fournisseurs - Retenue de Garantie					
525	Cautionnements reçus					
526	Consignations à rembourser					
529	Autres dettes d'investissement					19.772.459,20
53	DETTES DE STOCK	1.046.763,31			1.046.763,31	
530	Fournisseurs	18.725.695,89			18.725.695,89	
53[illegible]	Factures à recevoir					80.118.214,95
54	DETENTIONS POUR COMPTE	27.908,10			27.908,10	
543	Impôts sur les traitements et salaires	227.136,00			227.136,00	
544	Impôts retenus sur factures les Entreprises étrangères	397.664,93			397.664,93	
545	Cotisations sociales retenues	1.154,39			1.154,39	
54[illegible]	Oppositions sur appointements salaires et pensions	79.464.351,53			79.464.351,53	
547	Taxes dues sur ventes					16.782.885,78
55	DETTES ENVERS LES ASSOCIES ET SOCIETES APPARENTEES	16.782.885,78			16.782.885,78	
55[illegible]	Dettes envers les sociétés apparentées Cpte courant apport associés					86.162.266,41
56	DETTES D'EXPLOITATION	7.719.869,90			7.719.869,90	
562	Créditeurs de Services	668.543,15			668.543,15	
563	Personnel	6.658.744,87			6.658.744,87	
564	Impôts d'exploitation dus	66.583.890,27			66.583.890,27	
565	Créditeurs de frais financiers	3.203.695,74			3.203.695,74	
566	Créditeurs de frais divers	1.327.522,48			1.327.522,48	
569	Organismes sociaux					4.266.960,61
57	AVANCES COMMERCIALES	2.875.047,23			2.875.047,23	
570	Avances et acomptes reçus des clients					
577	Remises à accorder					
578	Produits comptabilisés d'avance	1.391.913,38			1.391.913,38	
579	Recettes en attente d'imputation					137.918.081,41
58	DETTES FINANCIERES	33.749.868,69			33.749.864,69	
583	Effets à payer	104.168.216,72			104.168.216,72	
585	Avances bancaires					11.368.739,60
50	COMPTES CREDITEURS DE L'ACTIF	11.368.739,60			11.368.739,60	
50[illegible]	Comptes Créditeurs de l'actif					
	TOTAL	393.948.021,02	113.908.353,42	399.178.090,44	907.034.464,88	907.034.464,88

ملحق 20: عناصر التكاليف 1991

TABLEAU N° 11

TABLEAU DES CONSOMMATIONS DE MARCHANDISES MATIERES ET FOURNITURES

N° COMPTE	DESIGNATION	MONTANT	MONTANT
C1	C2	C3	C4
60	MARCHANDISES		
600	Marchandises		
	TOTAL 1		
61	MATIERES ET FOURNITURES	50.363.203,14	50.363.203,14
11	Matières premières	150.450.682,58	150.450.682,58
12	Matières consommables, matériaux et matériels divers stockés dont pièces le stockage	12.666.971,08	12.666.971,08
13	Carburant et lubrifiant, matières consommables, matériaux et matériels divers non stockés	1.890.525,37	1.890.525,37
14	Energie électrique et gaz naturel	451.784,20	451.784,20
16	Fournitures consommées par la Société		
	TOTAL 3	224.823.171,37	224.823.171,37

تابع ملحق 20: عناصر التكاليف 1991

TABLEAU N° 12.1

EXERCICE / : 1991
CENTRE COMPTABLE / : UNITE COMPTEURS

TABLEAU DE DETAIL DES FRAIS DE GESTION

N°	DESIGNATION DES COMPTES	EXPLOITATION	HORS EXPLOITATION	TOTAL	REGROUPEMENT PAR S/RUBRIQUES		
					EXPLOITATION	HORS EXPLOITATION	TOTAL
	C2	C3	C4	C5 = C3 + C4	C6	C7	C8 = C6 +
62	SERVICES						
	TRANSPORTS				64.703,75		64.703,75
	Frêts et transports sur ventes	46.482,35		46.482,35			
	Autres frêts et transports	18.221,40		18.221,40			
	LOYER ET CHARGES LOCATIVES	189.456,21		189.456,21	189.456,21		189.456,21
	ENTRETIEN ET REPARATIONS				936.552,01	55.017,47	991.569,48
	Terrains						
	Equipements de production	936.552,01	55.017,47	991.569,48			
	Equipements sociaux						
	TRAVAUX ET FACONS EXECUTES A L'EXTERIEUR	1.025.134,25	43.658,42	1.068.792,67	1.025.134,25	43.658,42	1068792,67
	DOCUMENTATIONS	2.370.091,55	6.186,34	2.376.277,89	2.370.091,55	6.186,34	2376277,89
	REMUNERATION DE TIERS	3.684.641,39	8.895,00	3.693.536,39	3.684.641,39	8.895,00	3693536,39
	PUBLICITE	339.621,36	6.000,00	345.621,36	339.621,36	6.000,00	345.621,36
	DEPLACEMENTS ET RECEPTIONS				4.126.840,71	701.473,71	4828314,92
	Déplacements : frais de voyage	2.185.270,07	646.768,71	2.832.038,78			
	Déplacements : frais de séjour	1.294.744,84		1.294.744,84			
	Réceptions : frais d'hébergement	646.825,80	54.705,00	701.530,80			
	Réceptions : autres frais						
	P et T	471.750,59	16.595,32	488.345,91	471.750,59	16.595,32	488.345,91
	TOTAL 1	13.208.791,82	837.826,26	14.046.618,08	13.208.791,82	837.826,26	14046618,08
63	FRAIS DE PERSONNEL						
	REMUNERATION DU PERSONNEL				67.333.723,48		67333723,48
	Traitements et salaires	47.428.002,53		47.428.002,53			
	Heures supplémentaires	153.388,49		153.388,49			
	Primes	12.987.057,63		12.987.057,63			
	Congés payés	6.765.274,83		6.765.274,83			
	INDEMNITES ET PRESTATIONS DIRECTES				10.182.895,64		10182895,64
	Indemnités	9.356.735,67		9.356.735,67			
	Prestations	826.159,97		826.159,97			
	CONTRIBUTIONS AUX ACTIVITES SOCIALES	1.488.515,00		1.488.515,00	1.488.515,00		1488515,00
	COTISATIONS SOCIALES				16.748.351,32		16748351,32
	Cotisations de sécurité sociale	14.305.883,50		14.305.883,50			
	Cotisations aux caisses de retraite	2.442.467,82		2.442.467,82			
	TOTAL 2	95.753.485,44		95.753.485,44	95.753.485,44		95753485,44
	A REPORTER (1 + 2)	108.962.277,26	837.826,26	109.800.103,52	108.962.277,26	837.826,26	109800103,[illegible]

تابع ملحق 20: عناصر التكاليف 1991

E U N° 12.1 (Suite)

TABLEAU DE DETAIL DES FRAIS DE GESTION

CENTRE COMPTABLE :

N° DE COMPTE	DESIGNATION DES COMPTES	EXPLOITATION	HORS EXPLOITATION	TOTAL	REGROUPEMENT PAR SOUS RUBRIQUE EXPLOITATION	HORS EXPLOITATION	TOTAL = C6 + C7
C1	C2	C3	C4	C5	C6	C7	
	REPORT	108.962.277,26	837.826,26	109.800.103,52	108.962.277,26	837.826,26	109.800.103,52
64	IMPOTS ET TAXES	4.366.825,59		4.368.829,59	4.368.829,59		4.368.829,59
640	VERSEMENT FORFAITAIRE			6.658.516,58	6.658.516,58		6.658.516,58
641	TAXE SUR L'ACTIVITE PROFESSIONNELLE	6.658.516,58			79.464.351,53		79.464.351,53
6410	Taxe sur l'activité industrielle et commerciale			79.449.860,70			
642	TAXES SUR LE CHIFFRE D'AFFAIRES	79.449.860,70		14.490,83			
6420	Taxe unique globale à la production	14.490,83			14.269,00		[illegible]
6421	Taxe unique globale sur les prestations de service						
643	DROITS INDIRECTS	220,00		220,00			
646	DROITS D'ENREGISTREMENT	14.049,00		14.049,00	2.869,00	226.500,00	2.869,00
6460	Droits d'enregistrement sur actes et marchés	2.869,00		2.869,00	691.735,00		918.235,00
6462	Droit de timbre						
647	DROITS DE DOUANE	42.000,00		42.000,00			
648	AUTRES DROITS, IMPOTS ET TAXES	649.735,00	226.500,00	876.235,00			
6480	Contribution DGR.AGT						
6488	Droits afférents aux instruments de mesure						
6489	Droits, impôts et taxes, divers						
	TOTAL	91.200.570,70	226.500,00	91.427.070,70	91.200.570,70	226.500,00	91.427.070,70
65	FRAIS FINANCIERS	20.734.193,29	5.168,75	20.739.362,04	20.734.193,29	5.168,75	20.739.362,04
650	INTERETS SUR EMPRUNTS	9.926.390,64		9.926.390,64	9.926.390,64		9.926.390,64
651	INTERETS DES COMPTES COURANTS ET DE DEPOTS CREDITEURS				4.789.506,88	14.838,08	4.804.344,96
652	INTERETS BANCAIRES						
654	ESCOMPTES ACCORDES						
655	FRAIS DE BANQUE ET DE RECOUVREMENT	1.477.432,50		1.477.432,50			
6550	Frais sur titre	3.312.074,38	14.838,08	3.326.912,46			
6551	Frais sur effets						4.722,82
6555	Commissions diverses				2.156,25	2.566,57	
656	FRAIS D'ACHAT DE TITRES	2.156,25	2.566,57	4.722,82			
657	COMMISSIONS SUR OUVERTURES DE CREDITS, CAUTIONS ET AVALS						
659	PARTICIPATION DE L'ETAT AUX CHARGES FINANCIERES RESULTANT DES TRAVAUX D'INTER-CONNEXION						
	TOTAL	35.512.247,06	22.573,40	35.534.820,46	35.512.247,06	22.573,40	35.534.820,46
66	FRAIS DIVERS	1.218.534,81		1.218.534,81	1.218.534,81		1.218.534,81
660	ASSURANCE	165.300,00	19.950,00	185.250,00	165.300,00	19.950,00	185.250,00
668	JETONS DE PRESENCE		660,00	660,00		660,00	660,00
669	AUTRES FRAIS DIVERS						
6691	Cotisations et dons						
6692	Frais de conseils et d'assemblées						
6693	Mali sur emballages						
6694	Dédits sur achats et sur ventes						
6695	Participation de société						
	TOTAL	1.383.834,81	20.610,00	1.404.444,81	1.383.834,81	20.690,00	1.404.444,81
	TOTAL GENERAL	237.058.929,83	1.107.509,66	238.166.439,49	237.058.929,83	1.107.509,66	238.166.439,49

ملحق 21 : عناصر الإيرادات 1991

ملحق 22: أجزاء عدادات المياه (SNR15,SNR20,TNRE)

* Station Usinage métallique (H. M. O. D)

Écrou de fermeture	(SNR15, 20)	1000 U	1h
Écrou de raccord	(SNR15, TNRE)	1000 U	1h
Corps	(SNR15, SNR20)	1000 U	15h30

* Station Injection Plastique (H. Machine)

Rouleau 2.A	(SNR15, TNRE, SNR20)	1000 U	5h,53
Pignon 9306	(SNR15, TNRE, SNR20)	1000 U	3h,55
" 1030A	(SNR15, TNRE, SNR20)	1000 U	3h,39
" 1030 BAS	(SNR15, TNRE)	1000 U	3h,39
" 930CAL	(SNR15, TNRE)	1000 U	[illegible]
Platine supérieure	(SNR15, TNRE, SNR20)	1000 U	3h,7
[illegible]	(SNR15, TNRE, SNR20)	1000 U	11h,20
Arbre turbine	(SNR15, SNR20)	1000 U	6h,16
Boitier d'injection	(SNR15)	1000 U	[illegible]
Platine inférieure	(SNR15, TNRE, SNR20)	1000 U	[illegible]
Contre platine SNR	(SNR15, SNR20)	1000 U	[illegible]
Boitier [illegible]	(SNR15, SNR20)	1000 U	[illegible]
Disque indicateur	(SNR15, SNR20, TNRE)	1000 U	3h,39
Pignon 10300	(SNR15, SNR20, TNRE)	1000 U	[illegible]
Bague d'entretoise	(SNR15, SNR20, TNRE)	1000 U	[illegible]
Entraîneur	(SNR15, SNR20, TNRE)		

* Station Usinage Plastique (H. [illegible] D.)

Rouleau 2.A	(SNR15, TNRE, SNR20)	1000 U	3h,14
- Pignon 9306	(SNR15, TNRE, SNR20)	1000 U	3h,13
- " 1030A	(SNR15, TNRE, SNR20)	1000 U	2h,13
- " 1030 BAS	(SNR15, TNRE)	1000 U	[illegible]
- " 930CAL	(SNR15, TNRE)	1000 U	3h,12
- Platine supérieure	(SNR15, TNRE, SNR20)	1000 U	4h
Verre	(SNR15, TNRE, SNR20)	1000 U	3h,[illegible]
Arbre turbine	(SNR15, SNR20)	1000 U	3h
- Boitier d'injection	(SNR15)	1000 U	3h,25
- Platine inférieure	(SNR15, TNRE, SNR20)	1000 U	3h,13
Contre platine SNR	(SNR15, SNR20)	1000 U	3h,13
Boitier [illegible]	(SNR15, SNR20)	1000 U	3h
Disque indicateur	(SNR15, SNR20, TNRE)	1000 U	[illegible]
Pignon 10302	(SNR15, SNR20, TNRE)	1000 U	[illegible]
Bague d'entretoise	(SNR15, SNR20, TNRE)	1000 U	3h,[illegible]
Entraîneur	(SNR15, SNR20, TNRE)	1000 U	3h,13

الفهارس

فهرس الملحقات

المصادر والمراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

I ـ الكتب :

1 ـ توفيق حسون : الإدارة المالية " قرارات الاستثمار وسياسات التمويل في المشروع الاقتصادي " المطبعة الجديدة ، دمشق 1985 .

2 ـ حمزة محمود السنجي : قرارات الإدارة المالية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد 1983 .

3 ـ محمد الناشد : الإدارة المالية ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، حلب 1979 .

4 ـ منير صالح هندي : الإدارة المالية : مدخل تحليلي معاصر ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ط2 ، 1989 .

5 ـ سيد الهواري : أساسيات الإدارة المالية ، مكتبة عين شمس ، 1992 .

6 ـ شامل الحموى : الإدارة المالية " قيمة المنشأة ورأس المال العامل " ، جامعة عين شمس ، 1990 .

II ـ المقالات :

1 ـ أحداث اقتصادية (مجلة) : البعد الكامل لاستقلالية المؤسسة ، عدد12 ، جانفي 87 .

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية :

I- LES OUVRAGES

1- G. Alfonsi , P. Grandjeam : Pratique de gestion et d'analyse financiers, les édition d'organisation , Paris 1984

2- M.Belaiboud : gestion stratégique de l'entreprise publique Algérienne , OPU ,ALGER.

3- O.BOUKHEZAR : - équilibre financier des entreprises , OPU ,Alger, 1983.

- la finance de l'entreprise , OPU , Alger , 1981.

4- M.BRANCIARD : dictionnaire économique et social , les éditions ouvrières , Paris 1978.

5- J.BREMOND, A.GELEDAN : Dictinnaire des théories et mécanismes économiques , HATIER, 1984.

6- A.CAPIEZ: Element de gestion financière , MASSON , Paris , (2éme édition) 1982.

7- G.CHARREAUX : géstion financière , librairie de la cour de cassation, Paris.

8- B. COLASSE : la rentabilité de l'entreprise , DUNOD , Paris (3éme édition) , 1982.

9- P.CONSO : la gestion financière de l'entreprise , DUNOD, Paris , (7éme édition 1985 et 2éme edition 1968) (tome 1 et 2).

10- P.CONSO et O.BOUKHAZAR : la gestion financière adaptée au contexte algérien , OPU / DUNOD, 1984.

11- P.CONSO et R.LAVAUD : fond de roulement et politique financière , DUNOD , Paris 1982.

12- P.CONSO , R.LAVAUD , B.COLASSE et J-L.FOUSSÉ: dictionnaire de gestion financière , DUNOD , PARIS, (3éme édition) 1984.

13- H.COURT et J.LEURION : comptabilité analytique d'exploitation , DUNOD , Paris 1976

14- M.DARBELET et J-M.LAUGINIE : Economie de l'entreprise , FOUCHER PARIS 1978 (tome 2).

15- G.DEPPALLENS : Connaitre ses prix de revient pour bien les contrôler , Entreprise moderne d'édition , Paris 1981.

16- G.DEPPALLENS : Initiation aux problèmes financiers de l'entreprise , Entreprise moderne d'édition , Paris , (4éme édition) 1975 (tome 1et2).

17- G.DEPPALLENS et J-P.JOBARD : Gestion financière de l'entreprise , sirey, (10éme édition) 1990.

18- A. DOUILLET: l'analyse financiere pratique ,CHOTARD et associer éditeurs , Paris, 1978 .

19- M. DIMARTINO : guide financier de la pme ,les éditions d'organisation , Paris ,1981.

20- P.A DUFIGOUR et A.GAZENGEL :Introduction à la finance d'entreprise , DUNOD , Paris ,(2éme édition) 1982 .

21- D.Fredon : Mathématique , économie et gestion ,CEDIC , Lyon 1976.

22- G.Girolamie : analyse de l'optimisation du fond de roulement , édition d'organisation , Paris , 1977.

23- D. GREENRALD ed. :Encyclopédie Econnomique , tendances actuelle Econnomica , paris1984 (tome1 et2)

24- M. HENNI : Dictionnaire des termes économiques et commerciaux , librairie du liban , 1984 .

25- P. HUNAULT : Gestion de la tresorerie au jour le jour , édition d'organisation , Paris , 1977.

26- L. J. Kazmir : statistique de la gestion ,MC GRAWHILL , éditeur 1982 .

27- P. LASSEGUE : Gestion de l'entreprise et comptabilité , précis Dalloz , Paris (5éme édition) , 1970 .

28- R.LAVAUD , J.ALBAUT : ratios et gestion de l'entreprise , DUNOD , Paris 1982 .

29- R. LAVAUD : Comment mener une analyse financiere , DUNOD , Paris (2éme édition) , 1974 .

30- X. L. LECLANCHE :pratique de la gestion de la trésorerie dans la P.M.E , CHOTARD et associers éditeurs , paris 1984 .

31- J.C.T. MAO : Quantitative analysis of financial decision ,the macmillan Company , 1969 .

32- J .MARGERIM ET G.AUSSET : Comptabilité analytique outil de gestion , aide de gestion , les éditions d'organisation Paris (5éme édition) 1984.

33- J. NATAF : Les mécanismes financiers dans l'entreprise , DUNOD , Paris , 1971 .

34- J. P. NEBOUT : comment réduire ses frais financiers , l'usine nouvelle , Paris , 1982 .

35- M. NEDZELA : Introduction à la science de la gestion , presse de l'université de Québec , (2éme édition) 1984.

36- G. OPRIS : Programmation lineaire ,OPU ,alger 1983.

37- A.RAPIN et J.POLY : Comptabilité analytique d'éxploitation , DUNOD , PARIS 1976.

38- G. RIEBOLD : Cash flow et Tableaux de financement intégrale , les éditions d'organisation ,paris 1984.

39- J. P. ROUMILHAC : Trésorerie à court terme et informatisation , Dalloz , Paris (3éme édition) 1989.

40- P. VIZZAVONA : pratique de gestion (analyse financière) , Berti édition, Alger , 1991.

41- J. F. WESTON et F. F. BRIGHAM : La finance et le management de l'entreprise , club du livre de management , publi-union 1979.

II ARTICLE:

- Révolution Afriqcaine :autonomie la nouvelle mue ; N° 1227, du 4 septembre 1987

-Afric éco: entreprise les nouvelle regle du jeu ,n°1 ,decembre 1985

-Actualité économique: l'entreprise publique entre les pesanteurs et la nécessité , n°2 , mars 1986.

- Revue du CE.N.E.A.P :la structure financiere de l'entreprise publique Algérienne , n°1 , mars 1985.

فهرس الأشكال والرسوم البيانية

فهرس الجداول

فهرس المواضيع